







أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي







أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي

المؤلفون المساهمون: دروده داهلیروب زينا هلال نانا كالاندادزه رومبيدزاي كانداواسفيكا-نهوندو

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي Atlas of Electoral Gender Quotas, 2013.

International IDEA Strömsborg, SE-103 34, STOCKHOLM, SWEDEN Tel: +46 8 698 37 00, fax: +46 8 20 24 22

E-mail: info@idea.int, website: www.idea.int

الاتحاد البرلماني الدولى

Inter-Parliamenatry Union (IPU)

5, Chemin du Pommier, Case postale 330, CH-1218 Le Grand-Saconnex, Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 919 41 50, Fax: +41 22 919 41 60, postbox@ipu.org, www.ipu.org

جامعة ستوكهولم Stockholm University Dept. of Political Science, Universitetsvägen 10 F, 10691 Stockholm, Sweden Tel: +46 8 16 20 00, Fax: +46 (0)8163866, universitetet@su.se, http://www.su.se

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة برخصة المشاع الإبداعي (CCL) (نَسب المصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٣٠٠). ولك حرية نسخ المنشور وتوزيعه ونقله لأي وسط أو شكل، وكذلك في مزجه وتحويله والإضافة إليه، شريطة ألا يكون ذلك لأغراض تجارية، وأن تنسب المنشور لصاحبه بطريقة مناسبة، وأن تقوم بتوزيع المنشور بنفس شروط هذا الترخيص. للاطلاع على الشروط الكاملة لهذه الرخصة انظر هذا الرابط:

الكاملة لهذه الرخصة انظر هذا الرابط:

الآراء الواردة بهذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو الاتحاد البرلماني الدولي أو جامعة ستوكهولم. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور أو المواد المعروضة به على إبداء آراء من أي نوع من جانب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو الاتحاد البرلماني الدولي أو جامعة ستوكهولم، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بالسلطات الحاكمة في أي من ذلك أو بحدود أي منها.

يحتوي الآطلس على بيانات تم تجميعها لغاية ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٣. ولمزيد من المعلومات والبيانات المحدثة المتعلقة بمختلف البلدان المشمولة بهذا التقرير، يرجى الاطلاع على قاعدة البيانات العالمية للحصص الانتخابية للمرأة على الرابط التالي: <www.quotaproject.org>

> تصميم الرسومات: توربو ديزاين – رام الله رسوم الغلاف: أنولي بيريرا – سري لانكا قام بتصميم النسخة العربية: داليا العزب قام بالترجمة إلى اللغة العربية: شركة بانغلوس قام بتحرير ومراجعة اللغة: حسان شمس الرقم الدولي المعياري للكتاب: ٨-٥٤- ٧٦٧١-١٩٠٩

جدول المحتويات

تقديم	7
چهيد	٧
مقدمة	١١
كيفية استخدام الأطلس	11
أساليب جمع البيانات	17
المرأة في البرلمانات - التوجهات العالمية والإقليمية	۱۳
الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي- آلية رئيسية لإصلاح انتخابي	١٤
ما الداعي إلى تطبيق أنظمة الحصص؟	10
ما السبب في ضعف تمثيل النساء؟	۱۷
عملیات اختیار الموشحین	۱۸
النظم الانتخابية وتمثيل النساء	19
أهم أنواع أنظمة الحصص وسماتها الرئيسية	۲۱
الحصص المفروضة بالقانون	۲۱
المقاعد المحجوزة بالقانون	۲۳
الحصص الحزبية الطوعية	70
توصيات لمصمِّمي أنظمة الحصص: كيف تنجح أنظمة الحصص؟	۲۷
صياغة أحكام الحصص بما يتلاءم مع النظام الانتخابي	۲۷
تضمين القواعد المعنية بترتيب المرشحين في القوائم وبالإلزام بوضع المرشحات في أماكن معيَّنة منها بين قواعد الحصص	۲۷
فرض عقوبات في حال عدم الالتزام	۳٠
السياقات الانتقالية	٣٢
دروس مستفادة وخبرات ميدانية	٣٣
الاتحاد البرلماني الدولي	٣٣
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	۳٤
جامعة ستوكهولم	٣٧
مراجع وقراءات أخرى	۳۸
الهوامش	٤٩
البلدان والأقاليم	٥٠

لملاحق	۲٠١
الملحق (أ): قوائم بأسماء البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون،والتي تأخذ بنظام	
المقاعد المحجوزة، والتي تلتزم فيها الأحزاب بحصص طوعية	۲۰۱
الملحق (ب): مسرد المصطلحات	711
<u>ل</u> صادر	770
بذة عن المؤسسات الشريكة	777
لجداول	
لجدول (١): تأثير أنظمة الترتيب المختلفة مع تغير حجم الحزب (في ظل حصص المرشحين، سواء كانت مفروضة	
القانون أو طوعية)	49
الجدول (أ-١): قائمة البلدان التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون في تشكيل إحدى	
غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني	۲۰۱
الجدول (أ-٢): قائمة البلدان التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة للنساء في تشكيل إحدى	
غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني	717
الجدول (أ-٣): قامَّة الأقاليم والمناطق الخاصة التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة في تشكيل إحدى	
غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني	710
الجدول (أ-٤): قائمة البلدان التي لديها أحزاب ملتزمة بحصص طوعية مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي	717
لأشكال	
لشكل (١): عدد النساء في البرلمانات – المتوسطات الإقليمية لعامي ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٣	۱۳
لشكل (٢): استخدام الأنواع المختلفة من أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في البلدان التي	
لديها نسبة من النساء تصل إلى ٣٠ في المئة أو أكثر في البرلمان (في البرلمانات ذات الغرفة الواحدة،	
أو في الغرفة السفلى فيما يخصُّ البرلمانات ذات الغرفتين)	10
لشكل (٣): عائلات النظم الانتخابية	19
لشكل (٤): البلدان والأقاليم التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون في تشكيل إحدى غرفتي	
البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني	۲۳
لشكل (٥): البلدان والأقاليم التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة في تشكيل إحدى غرفتي	
البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني	70
لشكل (٦): البلدان والأقاليم التي لديها أحزاب ملتزمة بحصص طوعية مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي	
من مرشحيها لإحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو للمجالس على المستوى دون الوطني	77
لمربعات -	
لمربع (١): الآثار المترتبة على حجم الدوائر والأحزاب في تونس	۲٠
لمربع (٢): البلدان التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون، والتي يفرض فيها القانون تناوباً صارماً	
بين المرشحين والمرشحات على المستوى الوطني أو المستوى دون الوطني أو على كلا المستويين	71
لمربع (٣): عقوبات عدم الالتزام	٣٠

تقديم

من خلال المهام المتنوعة التي قمتُ بها بالنيابة عن هيئات دولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقبل ذلك كعضوة منتخبة في البرلمان السويدي، حظيتُ بشرف مناصرة المساواة بين الرجال والنساء في المجالين العام والخاص. ومن حسن الحظ أنّنا نشهد في هذه الآونة إجماعاً متزايداً في جميع أنحاء العالم، على أنّه لا يمكن إقامة أنظمة حكم ديمقراطية مستقرة دون تحقيق المساواة التامة بين النساء والرجال على صعيدي التمكين السياسي والمشاركة في شؤون الحكم.

وفي حين يبدو أن السؤال «لماذا ندعو إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؟» تتجلى إجابته عزيد من الوضوح يوماً بعد يوم، فالسؤال بشأن «كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين» لم يزل يحظى بأهمية بالغة، نظراً للتعقيد الذي تنطوي عليه النظم السياسية في مختلف البلدان ومستويات التنمية الاقتصادية فيها وقدراتها من حيث الموارد، فضلاً عن شتى التأثيرات التي تترتب على التقاليد الثقافية والدينية وغيرها. ومع ذلك، فالعقبات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه النساء في جميع أنحاء العالم بينها أوجه تشابه كبيرة، وتُشير الأدلة المستمدة منها إلى أن التدابير الخاصة، مثل الحصص المخصَّصة على أساس النوع - حين تُصمَّم بنية صادقة لجعل البيئة السياسية والانتخابية أكثر دعقراطية للنساء - عكن أن تكون أداة فعالة الإيجاد كتلة حرجة من النساء بين صفوف الهيئات المعنية بشؤون الحكم.

ويعرض هذا الأطلس بالتفصيل للكيفية التي تُنظِّم بها الأطر القانونية استخدام أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، بهدف إتاحة الفرص أمام النساء لأن يتطلَّعن إلى مقاعد البرلمانات والحكومات المحلية المنتخبة ويترشحن لها ويفزن بها. وعلى وجه الخصوص، يلفت الأطلس الانتباه إلى بعض العناصر المتعلقة بالسياسات العامة، مثل القواعد المعنية بترتيب المرشحين في القوائم أو بالإلزام بوضع المرشحات في أماكن معينة منها، والعقوبات المفروضة في حال عدم الالتزام بتلك القواعد، بهدف التشديد على أهمية تلك التدابير في تفعيل سياسات تخصيص الحصص. وعلاوة على ذلك، تُسلِّط الحالات الواردة في الأطلس الضوء على كيفية تصميم نظم المقاعد المحجوزة دون الانتقاص من شرعية النائبات اللائل يشغلن تلك المقاعد.

وفي الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، تضطلع الأحزاب السياسية بهيكلة وصياغة الخيارات المطروحة أمام المواطنين ليختاروا ممثليهم من بينها. ومن سوء الحظ، كما قلتُ في وقت سابق، أن هذه العملية كثيراً ما تتخذ صورة رجال يختارون رجالاً. فإذا ما صُمِّمت أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع وطُبِّقت بأسلوب محكم، سواء كانت تلك النظم مفروضة بالقانون أو طوعية بالاتفاق بين الأحزاب، يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في سبيل التصدي لهذا التحيُّز في عملية الاختيار. وبالرغم من أن الأطلس لا يتناول مسألة المساواة بين الجنسين في الهياكل الداخلية للأحزاب السياسية وهيئات صُنع القرار بها، إلا أن تلك المسألة تحظى بذات القدر من الأهمية حتى يجسِّد المشهد الحزبي الداخلي توازناً حقيقياً بين الجنسين ويعبِّر بصدق عن المجتمع الذي يزعم أنَّه يُشِّله.

وآمل أن يزوِّد هذا الإصدار المشترك بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وجامعة ستوكهولم والاتحاد البرلماني الدولي صانعي السياسات والناشطين بممارسات وخبرات مقارنة، تساعدهم على توجيه النظم والقوانين الانتخابية والحزبية في بلادهم صوب التمكين السياسي للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين بمعناها الأشمل في الحياة العامة.

مارغوت فالستروم رئيسة المجلس الاستشاري للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات



هذا الأطلس هو نتاج تعاون طويل الأمد بين مؤسسات ثلاث هي، الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وجامعة ستوكهولم، سعياً من هذه المؤسسات لتحقيق هدفها المشترك الرامي إلى دعم تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز المؤسسات البرلمانية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ويقوم عمل الاتحادعلى فرضية مفادها، أنه لا يمكن إنشاء ديمقراطية حقيقية ومستدامة ما لم تتساوَى فرص المشاركة في عمليات صنع القرار وتمثيل المصالح بين عنصري المجتمع من النساء والرجال. ومنذ عام ١٩٧٥، أنشأ الاتحاد برنامجاً لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمساواة بين الجنسين في البرلمانات. ويضطلع 'الاتحاد' بإنتاج البحوث ورصد الاتجاهات والتقدم المحرز من خلال إجراء التحليلات الإحصائية والكيفية؛ كما يدعم المبادرات المعنية بتيسير وصول المرأة إلى البرلمان ومساهمتها فيه، ويدعم الجهود التي تبذلها البرلمانات في سبيل التحوُّل إلى مؤسسات تأخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، يقوم 'الاتحاد' بدور منصة عالمية للبرلمانيات تيسًر لهن تبادل الخبرات ووضع الإستراتيجيات. وينفرد الاتحاد بكونه المنظمة العالمية الوحيدة التي وضعت نظاماً للحصص المخصصَّة للنساء ونفَّذته في هيئاتها وهياكلها الداخلية.

ومنذ بدأت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عملها في عام ١٩٩٥، أضافت إسهامات كبيرة إلى مجموعة المعارف والسياسات العملية المتاحة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في العملية الديمقراطية وعمليات صنع القرار. وتدعم المؤسسة المساواة بين النساء والرجال في الحياة السياسية، عن طريق توفير المعارف المقارنة بشأن الممارسات الجيدة وعقد حوارات بين صانعي السياسات والممارسين المشاركين في عمليات الإصلاح. كما تدعم المؤسسة، من خلال برامجها العالمية والإقليمية، جهود التوعية وبناء القدرات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء في العمليات الانتخابية وعمليات صياغة الدساتير وتعميم منظور النوع الاجتماعي داخل الأحزاب السياسية.

وتضطلع جامعة ستوكهولم وشبكة البحوث المعنية بدور المرأة في الحياة السياسية التابعة لها ببحوث رائدة فيما يتعلق باعتماد أنظمة الحصص على أساس النوع وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. ومن ثمَّ، فقد ساعدت المؤسسة في سدِّ الفجوة بين النظرية والتطبيق، من خلال تقديم المشورة في مجالي البحوث والسياسات لدُعاة المساواة بين الجنسين والأحزاب السياسية والحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية فيما يخصُّ قضايا النساء، والمشاركة السياسية والتمثيل، واستخدام التدابير الخاصة من قبيل الحصص المخصَّصة على أساس النوع.

ومع الزخم الذي اكتسبه النقاش الدائر بشأن استخدام الحصص كأداة لزيادة مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية، أطلقت المؤسسة الدولية للديهقراطية والانتخابات وجامعة ستوكهولم، عام ٢٠٠٣ مشروعاً بحثياً يهدف إلى جمع المعارف المقارنة والموارد المتعلقة بتطبيق أنظمة الحصص والآثار المترتبة على ذلك في قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصّصة للنساء (http://www.quotaproject.org). وفي عام ٢٠٠٩، جرى توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل الاتحاد البرلماني الدولي بغية تعزيز الصلة مع البرلمانيين. وقد شكّلت قاعدة البيانات منذ إطلاقها مورداً رئيسياً للباحثين والممارسين في مجال الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، يمكن من خلاله الحصول على معلومات محدَّثة بشأن أنظمة الحصص الانتخابية المخصّصة على أساس النوع وتطبيقاتها في شتى أنحاء العالم، وهو ما يساعد المستخدمين على فهم الكيفية التي تتفاعل بها مجموعة القواعد الانتخابية والقواعد المتعلقة بالحصص، والتي كثيراً ما تنطوي على قدر من التعقيد، لتؤثّر على فرص النساء بالنجاح في الانتخابات.

وأثناء عام ٢٠١٣، زار قاعدة البيانات نحو ٣٠,٠٠٠ مستخدم منفرد. وفي حين أن الزيادة المطَّردة في أعداد مستخدمي قاعدة البيانات تُعدُّ دليلاً على تنامي الاهتمام بالموضوع، فمن الصحيح أيضاً أن إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت ليست متاحة بصورة دائمة أو مجانية لجميع النشطاء المعنيين بقضايا النوع الاجتماعي. ومن ثمَّ، فإن هذا الأطلس يكمِّل المحتوى الشبكي عن طريق تجميع الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدام أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع على الصعيد الدولي، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بحالة كل بلد اعتُمد فيه نظام للحصص المخصَّصة على أساس النوع بموجب أحكام دستورية أو تشريعية. كما يشمل الأطلس استعراضاً عاماً لأهم أنواع الحصص وسماتها الرئيسية وآثارها على فرص المرأة الانتخابية في مختلف النظم الانتخابية، فضلاً عن تقديم المشورة العملية لمصمِّمي أنظمة الحصص، استناداً إلى أمثلة من الماضي والحاضر.

ويستند هذا المنشور، شأنه في ذلك شأن منشورات أخرى كثيرة أصدرتها المؤسسات الثلاث بشأن التمكين السياسي للمرأة والمساواة بين النساء والرجال في الحياة السياسية والعامة، إلى مشكلة جوهرية واحدة. ففي حين أن الأعراف والقواعد التي تسترشد بها العمليات والمؤسسات السياسية والانتخابية تبدو في أغلب الأحيان محايدة تجاه النوع الاجتماعي ظاهرياً، فإنّها في واقع الأمر تتجسّد في صورة أوضاع سياسية مغايرة لذلك المظهر المحايد نتيجة للتوجُهات والقوالب النمطية السائدة في أي مجتمع من المجتمعات فيما يتعلّق بالنوع الاجتماعي. ومن ثمّ، فإن تلك التوجُهات والقوالب النمطية تشكّل إمكانية الوصول إلى مواقع القيادة السياسية وتحدّدها على نحو شديد الإجحاف تجاه النساء. ويشهد على ذلك، استمرار تدنيً مستويات تمثيل النساء في المواقع القيادية داخل الأحزاب السياسية وبين المرشحين في الانتخابات والفائزين بمقاعد الهيئات التشريعية على جميع الأصعدة.

ونأمل أن يجد المستخدمون في هذا الأطلس مصدراً مفيداً للمعلومات ومثاراً للإلهام في مساعيهم نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

الاتحاد البرلماني الدولي

جامعة ستوكهولم

لتنكر وتقدير

هذا الأطلس هو نتاج عمل مشترك اضطلع به أفراد كثيرون من المؤسسات الثلاث الشريكة. ونخصُّ بالذكر دروده داهليروب (Drude Dahlerup) من جامعة ستوكهولم وزينا هلال (ZeinaHilal) وكارين جبر (Kareen Jabre) من الاتحاد البرلماني الدولي ورومبيدزاي كانداواسفيكا نهوندو (Rumbidzai Kandawasvika Nhundu) ونانا كالاندادزه (Nana Kalandadze) من المؤسسة الدولية للدعقراطية والانتخابات لقيادتهم العمل، بدايةً من وضع التصورات الأولى للأطلس ووصولاً إلى جمع المحتويات النهائية وتحريرها. كما ندين بالشكر، على وجه الخصوص، لمجموعة كبيرة من الباحثين الشباب من جامعة ستوكهولم، ونخصُّ منهم بالذكر ألما جونسن (Alma Joensen) وفاسيلبوس بتروغيانيس (Vasileios Petrogiannis) وسلمي سيد (Salma Syed)، والذين عملوا كباحثين متدربين في شؤون الحصص الانتخابية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وقدَّموا دعماً هاماً خلال المراحل المختلفة لإنتاج محتوى هذا المنشور، وكذلك في تحديث قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء على شبكة الإنترنت. ونشكر أيضاً الزملاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وتحديداً ستينا لارسيرود (Stina Larserud) وكريستين سامبل (Kristen (Sample ولينا ريكيلا (Leena Rikkila) وبيلار تيلو (Pilar Tello) ودنيا بن رمضان (Leena Rikkila) وآدهي أمان (Adhy Aman) ولينا أنتارا (Lina Antara)، على تعقيباتهم القِّيمة، واستكمال ما نقص فيما يتعلق بمسائل معينة حول النظم الانتخابية واللوائح المنظِّمة للحصص. وأخيراً وليس آخراً، نشكر ناديا حنضل زاندر (Nadia Handal Zander) وتحسين زيونة (Tahseen Zayouna) من فريق النشر بالمؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات، لما قدَّما من الإرشادات القيِّمة والدعم طوال عملية التخطيط والإنتاج. كما ندين بالشكر كذلك إلى كيلي فريل (Kelley Friel) وديفيد براتر (David Prater) وإيف جوهانسون (Eve Johansson) إزاء ما قدَّموه من دعم ومشورة في عملية التحرير. ونتقدم بالشكر أيضًا الى الزميلة ياسمين رجب (Yasmin Ragab) لمساهمتها في اصدار النسخة العربية لهذا المنشور.

مقدمة

يستند هذا الأطلس إلى المعلومات الواردة في قاعدة البيانات العالمية (http://www.quotaproject.org) المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء بشأن كل بلد على حدة، وقاعدة البيانات العالمية هي مبادرة مشتركة بين جامعة ستوكهولموالاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ومع انتشار استخدام الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي كأداة من أدوات السياسات العامة تهدف لزيادة مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية، باتت هذه المعلومات - التي أتيحت للمستخدمين منذ إنشاء قاعدة البيانات العالمية في عام ٢٠٠٣ - تخدم هدفاً قيِّماً، ألا وهو توفير مصدر واحد يضمُّ جميع المعلومات بشأن الممارسات المتبعة في أنظمة الحصص في شتى أنحاء العالم، وذلك عن طريق أمرين: (١) تقديم شرح موجز للتفاعلات، المعقَّدة في كثير من الأحيان، فيما بين النظم الانتخابية واللوائح المنظمة للحصص المخصَّصة على أساس النوع وأثرها في تمثيل النساء في الحياة السياسية؛ (٢) وإتاحة هذه المعارف لدعاة المساواة بين الجنسين وصانعي السياسات والباحثين. ويهدف هذا المنشور إلى إتاحة هذه المعلومات أمام مجموعات متنوعة من الجمهور، ولا سيّما في الأحوال التي لا تتوافر فيها إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات العالمية بصفة دائمة نتيجة لمحدودية إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت.

ومثلما هو الحال في قاعدة البيانات العالمية، فإنَّ الأطلس يستعين حيثما أمكن بالاقتباس المباشر من المصادر القانونية ذات الصلة، كما يقدِّم ملخصات للنصوص الدستورية وغيرها من النصوص القانونية المعمول بها في كل بلد بهدف توصيف أنظمة الحصص بطرق واضحة تسهل متابعتها. ويأتي هذا النهج استجابة لشواغل العديد من النشطاء على مستوى القواعد الشعبية في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث إنَّهم كثيراً ما يصفون التحديات التي يواجهونها في فهم القواعد المعقدة التي تحكم تشكيل الهيئات التشريعية وما يتعلق بها من الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع على شتى المستويات. ويستهدف الأطلس إتاحة هذه المعلومات أمام دائرة أوسع من النشطاء المعنيين بالمساواة بين الجنسين، من أجل المساعدة في فهم التفاعلات فيما بين الأطر القانونية وأطر السياسات العامة فيما يتعلق بالنظم الانتخابية، والحصص المخصَّصة على أساس النوع وأثرها في مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية. ويعرض هذا الأطلس للمعارف العملية المتعلقة باستخدام آليات متنوعة للحصص المخصَّصة على أساس النوع والتحديات المرتبطة بالأخذ بتلك الآليات وتنفيذها، وهو ما نأمل أن يثير اهتماماً أكبر بين المشرعين والمناصرين والممارسين بتقييم سمات تلك المارسات ونجاحاتها وإخفاقاتها، وأن يساعدهم على تطبيق هذه الدروس المستفادة.

والمؤسسات الثلاث الشريكة على دراية تامة بأنَّ بعض عناصر هذا النص ربِّا تتجاوزها الأحداث بعد فترة وجيزة من صدور التقرير، شأنه في ذلك شأن أي منشور مطبوع يحتوي على إشارات مستفيضة إلى عدد النساء في البرلمانات، استناداً إلى نتائج آخر انتخابات وإلى القوانين والمراسيم المعمول بها والتي يمكن أن تخضع للإصلاح أو التغيير. ولذا، فإنَّ قاعدة البيانات العالمية ستظلُّ تُحدَّث دورياً. أمَّا هذا المنشور، فأملنا أن يظل دائم النفع للمستخدمين والقراء – ولا سيّما الاستعراض الموجز لأنواع الحصص المخصَّصة على أساس النوع وتحليل تفاعلها مع النظم الانتخابية، وكذلك الحجج المؤيدة والمعارضة للأخذ بنظام الحصص.

كيفية استخدام الأطلس

يحتوي الأطلس على نبذات تعريفية لخمسة وثمانين (٨٥) بلداً وإقليماً/منطقة خاصة في جميع أنحاء عالم، والتي سنّت تشريعات إلزامية على المستوى الوطني أو دون الوطني لتطبيق نظام للحصص المخصّصة على أساس النوع الاجتماعي. وبهذا يستثني الأطلس البلدان التي تلتزم فيها الأحزاب بالحصص الطوعية في عمليات اختيار مرشحيهم وتسميتهم، وإنما

ليس لديها قوانين وطنية لتطبيق نظام للحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي. وفي حين أنَّ قاعدة البيانات العالمية تحتوي على نبذات تعريفية عن تلك البلدان، فقد جرى استثناؤها من هذا الأطلس نظراً لعدم توافر معلومات منهجية بشأن ممارسات الحصص الطوعية في جميع أنحاء العالم.

ويقدِّم الأطلس معلومات عن ممارسات متنوعة في استخدام أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في الهيئات التشريعية على المستوى الوطني (البرلمان بغرفتيه العليا والسفلى) والمستوى دون الوطني، سواء كانت تلك الهيئات منتخبة حصراً أو معيَّنة حصراً أو تجمع بين الانتخاب والتعيين.

وفي أعلى الصفحة الخاصة بكل بلد، تُعرض المعلومات الأساسية بالترتيب التالي: الاسم الكامل للهيئة التشريعية على المستوى الوطني ونوعها (ذات غرفة واحدة أو ذات غرفتين)، إجمالي عدد مقاعد الهيئة التشريعية (التي تُشغل بالانتخابات)، المقاعد التي تشغلها النساء (حسب نتائج الانتخابات، من حيث عددها ونسبتها)، السنة التي أجريت فيها آخر انتخابات أو آخر تجديد، النظام الانتخابي، ونوع نظام الحصص المطبّق.

ويعقب المدخل السابق عرض أكثر تفصيلاً للحصص المفروضة بالقانون لكل مستوى تشريعي، إن وجدت. فإذا كانت تشريعات الحصص في أحد البلدان تنطبق على غرفة البرلمان السفلى دون الغرفة العليا أو المجالس التشريعية على المستوى دون الوطني، تقتصر المعلومات المقدَّمة على ما يتعلق بالغرفة السفلى. ولكل مستوى تشريعي تنطبق عليه قوانين الحصص، ترد معلومات مفصلة بشأن عقوبات عدم الالتزام السارية، وكذلك القواعد المتعلقة بترتيب المرشحين ووضعهم على أساس النوع الاجتماعي، والتي تُخصِّص للمرشحين أماكن معينة في القوائم أو في عدد معين من الدوائر. أما البلدان التي تستخدم نظام المقاعد المحجوزة، والتي يكون فيها تخصيص المقاعد إلزامياً بطبيعته، ترد في الخانة ذات الصلة عبارة «غير منطبق».

ويقدِّم قسم المعلومات الإضافية في النبذة التعريفية لكل بلد لمحة عامة موجزة عن الوقائع والتطورات التاريخية، فيما يخصُّ الجهود السابقة أو الحالية الرامية إلى استحداث أو تعزيز القوانين أو الممارسات المتعلقة بالحصص والنجاحات أو التحديات الهامة في مسيرة تنفيذ تلك القوانين أو الممارسات، وأي معلومات أخرى ذات صلة بسير عمل النظام الانتخابي وأحكام الحصص في البلد المعنى.

وأخيراً، ترد في مسرد المصطلحات تعريفات لبعض المصطلحات المتعلقة بالنظم الانتخابية وأنواع أنظمة الحصص وغيرها من المفاهيم ذات الصلة. ويعتمد المسرد، إلى حدّ كبير، على التعريفات الواردة في «أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات»، وفي قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء.

أساليب جمع البيانات

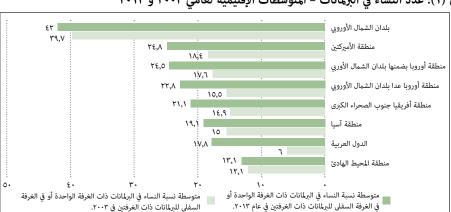
تستند المعلومات المقدَّمة عن كل بلد، في المقام الأول، إلى المصادر القانونية مثل نصوص الدساتير والقوانين الانتخابية أو قوانين الأحزاب المنوط بها سوياً تنظيم الانتخابات واستخدام الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي. وتستند المعقائق والمعلومات الأساسية، المتعلقة بالتشكيل القانوني للهيئات التشريعية وبنتائج آخر انتخابات وبأعداد النساء، إلى إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي الرسمية التي يجمعها الاتحاد بصفة دورية من البرلمانات الوطنية ، والتي يمكن الاطلاع عليها على قاعدة بيانات بارلاين (Parline) التابعة له: http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp التابعة له: http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp التابعة له: http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp التابعة والتحليل إلى مجموعة متنوعة من المصادر، مثل تقارير مراقبة وتستند بعض الرؤى التي تجمع بين الحقائق التاريخية والتحليل إلى مجموعة متنوعة من المصادر، مثل الشخصية. الانتخابات التي تصدرها مختلف المؤسسات الدولية المرموقة والمقالات البحثية والتقارير الصحفية والاتصالات الشخصية.

المرأة في البرلمانات – التوجهات العالمية والإقلىمىة

على مرِّ العقدين الماضين، شهدت مشاركة المرأة في الحياة السياسية تغيُّراً كبيراً في شتى أنحاء العالم. فوفقاً لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن النساء في البرلمانات، في نهاية عام ٢٠١٣ كانت نسبة النساء بين البرلمانيين على مستوى العالم قد بلغت ٢١ في المئة (كمتوسط لكلتا الغرفتين)، مقارنة بـ ١٥ في المئة في عام ٢٠٠٣ و١٣ في المئة في عام ١٩٩٨.

وحتى يومنا هذا، بلغ الحضور النسائي مستوى الكتلة الحرجة (٣٠ في المئة) من مقاعد غرفة البرلمان السفلي في نحو ٣٧ بلداً، عملاً بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠. ٢ غير أنَّ أغلبية البلدان ظلت متخلِّفة عن الركب: ففي الوقت الراهن هناك ٧٢ بلداً تقلُّ نسبة النساء في الغرف الثانية لبرلماناتها عن ١٥ في المئة. أمَّا البلدان التي لديها أعلى أعداد من النساء المنتخبات، وعلى رأسها رواندا التي تستأثر النساء فيها بنسبة ٦٤ في المئة من مقاعد الغرفة الثانية، فمنتشرة في جميع أنحاء العالم وتشمل جميع مستويات التنمية الاقتصادية والحريات السياسية.

ولدى بلدان الشمال الأوروبي أعلى متوسط إقليمي لنسبة البرلمانيات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بنسبة نساء قدرها ٤٢ في المئة من أعضاء البرلمانات ذات الغرفة الواحدة أو أعضاء الغرفة السفلي في البرلمانات ذات الغرفتين، وتليها مناطق الأميركتين وأوروبا (عدا البلدان الإسكندنافية) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد ذلك بنسب ٢٤,٨ في المئة و٢٢,٨ في المئة على الترتبب. وفي المؤخرة تأتي آسيا (بنسبة ١٩٫١ في المئة) والدول العربية (بنسبة ١٧٫٨ في المئة) ومنطقة المحيط الهادئ (بنسبة ١٣,١ في المئة) (انظر الشكل (١)). وخلال العقد الماضي، حققت جميع المناطق الكبري، باستثناء منطقة المحيط الهادئ، زيادة في متوسطها لا تقل عن ٥ في المئة، مع استئثار منطقة الدول العربية بالزيادة الأكبر، حيث زاد متوسط عدد البرلمانيات بنسبة ١١٫٨ في المئة مرتفعاً من ٦ في المئة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٣. ويرجع الجانب الأكبر من هذه الزيادة إلى التحسينات الأخيرة التي طبَّقتها الجزائر والمملكة العربية السعودية، والتغيُّرات التي جرت في المغرب وليبيا والعراق منذ أوائل الألفية الجديدة حتى الانفراجات الدعقراطية الأخيرة. وشهدت منطقة الأميركتين معدلات زيادة أكثر ثباتاً، إذ زاد عدد النساء في البرلمانات ذات الغرفة الواحدة أو في الغرفة السفلي للبرلمانات ذات الغرفتين من ١٨,٤ في المئة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٤,٨ في المئة عام ٢٠١٣، وهي زيادة تعود في جزء منها إلى انتشار استخدام أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في أميركا اللاتينية. أمَّا منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، فقد شهدتا في العقد الماضي زيادة بلغت نحو ٤ في المئة و٦ في المئة على التوالى.



الشكل (١): عدد النساء في البرلمانات - المتوسطات الإقليمية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي <http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world011013.htm>. ً

الحصص الانتخابية المخصصة على أساس النوع الاجتماعي – آلية رئيسية لإصلاح انتخابي

الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، هي مستهدفات عددية تشترط إدراج عددٍ من النساء أو نسبة من النساء في قوائم المرشحين أو تخصيص عددٍ من مقاعد الهيئات التشريعية لهن. ويهدف نظام الحصص إلى إحداث تأثير عكسي للتمييز ضد المرأة على صعيدي القوانين والممارسات، وإلى تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحياة السياسية. ولأنَّ أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي معنية في المقام الأول بتنظيم أعمال تقوم بها الأحزاب السياسية، فإنَّها تشدِّد على الفكرة التي مفادها أنَّ الأحزاب السياسية تقوم بدور «حرَّاس البوابات» الذين يتعين على المواطنين أن عرُّوا منها للسعي وراء فرص الوصول لمواقع القيادة السياسية (٢٠٠٦, Dahlerup). ومن ثمَّ، تلعب المحص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي أنَّها الأداة الأكثر فعالية إلى المناصب العامة المنتخبة. وإلى الآن، أثبتت الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي أنَّها الأداة الأكثر فعالية فيما يخصُّ "تسريع" التقدُّم المحرز على صعيد تمثيل المرأة في هيئات الحكم المنتخبة. ورغم ذلك، فمن الجدير بالذكر أنَّ الآثار المتوخَّة لأنظمة الحصص، وفقاً لما تشير إليه بحوث مستفيضة أُجريت في هذا الميدان، يمكن أن تختلف باختلاف السياقات والنظم الانتخابية التي تُطبَّق فيها، كما يمكن أن تتطلَّب أكثر من دورة انتخابية واحدة لتحقِّق الأثر المرجو. وعلاوة على ذلك، فالحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي لا تُزيل جميع العقبات الهيكلية والمؤسسية والمجتمعية التي تواجه النساء في الحياة السياسية؛ ويتعيَّن استكمالها بتدابير أخرى مصمَّمة لتوفير فرص متكافئة للنساء. والمجتمعية التي تواجه النساء في الحياة السياسية؛ ويتعيَّن استكمالها بتدابير أخرى مصمَّمة لتوفير فرص متكافئة للنساء.

وهناك ثلاثة أنواع أساسية من أنظمة الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في الحياة السياسية:

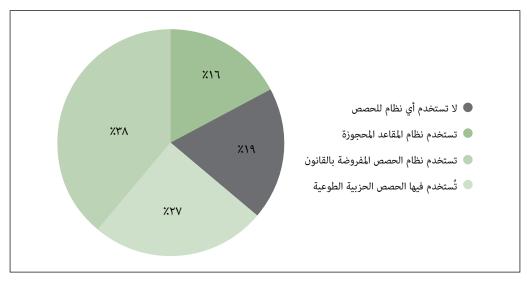
- ١. نظام الحصص المفروضة بالقانون: وتُنظِّم هذه الحصص تشكيل قوائم المرشحين من ناحية النوع الاجتماعي، وتكون ملزمة بموجب القانون لجميع الأحزاب السياسية التي تخوض الانتخابات؛ وتُفرَض إما بموجب الدساتير الوطنية أو بموجب التشريعات الانتخابية.
- ٢. نظام «المقاعد المحجوزة» بالقانون: وتُنظِّم هذه التدابير بموجب القانون تشكيل الهيئات المنتخبة من ناحية النوع الاجتماعي، وذلك بتخصيص عدد معين أو نسبة معينة من المقاعد للنساء، ويكون تطبيقها من خلال إجراءات انتخابية خاصة؛ وتُفرَض إمَّا بموجب الدساتير الوطنية أو بموجب التشريعات الانتخابية.
- ٣. نظام الحصص الحزبية (وتُسمى أيضا الحصص الحزبية الطوعية): وهي حصص تعتمدها فرادى الأحزاب من تلقاء نفسها في تشكيل قوائم مرشحيها، وعادة ما يكون منصوصاً عليها في نظام الحزب الأساسي ولوائحه.

وتُستخدَم هذه الأنواع الثلاثة من الحصص، المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، على نحو متزايد في شتى أنحاء العالم بغية تعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية. وحتى يومنا هذا، يستخدم ١١٨٥ بلداً وإقليماً – أكثر من نصف جميع البلدان والأقاليم – نوعاً أو آخر من أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، فيما يتعلق بأحد المناصب المنتخبة على الأقل. واستناداً إلى المعلومات المقدَّمة في هذا الأطلس، فإنَّ هناك ٢٠ بلداً وإقليماً/منطقة خاصة في مختلف أنحاء العالم تستخدم نظام الحصص المفروضة بالقانون (مع إمكانية أن تكون تلك النظم مستخدمة بالاقتران مع نظام المقاعد المحجوزة أو الحصص الحزبية الطوعية)، في حين يستخدم ٢٦ بلداً وإقليماً/منطقة خاصة نظام المقاعد المحجوزة (يستخدم عدد قليل منها نظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون أيضاً)، وهناك ٣٧ بلداً وإقليماً/منطقة خاصة يلترم فيها حزب واحد على الأقل له تمثيل في البرلمان بحصص حزبية طوعية (ولا يشمل هذا الرقم البلدان التي تطبًى فضلاً

عن الحصص الحزبية الطوعية نظامَ الحصص المفروضة بالقانون فيما يخص الهيئات التشريعية الوطنية). ومكن الرجوع إلى الملحق (أ) للاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان التي تنتمي إلى كل من هذه الفئات الثلاث. وتشمل القوائم الواردة بهذا الملحق البلدان التي تطبِّق أنظمة الحصص المفروضة بالقانون والمقاعد المحجوزة بالقانون والحصص الحزبية الطوعية فيما يخصُّ تشكيل إحدى غرفتى البرلمان أو كلتيهما، أو تشكيل الهيئات المنتخبة على المستوى دون الوطنى، أو كليهما معا.

ومن بين ٣٧ بلداً لديها، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نسبة من النساء تصل إلى ٣٠ في المئة أو أكثر في الغرف السفلى لبرلماناتها، يستخدم ٣٠ (٨١ في المئة) نوعاً من أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، فإنَّ ١٤ بلداً (٣٧ في المئة) تُستخدم فيها الحصص المفروضة بالقانون، وعشرة بلدان (٢٧ في المئة) تُستخدم فيها الحصص الحزبية الطوعية، وستة بلدان (١٦ في المئة) تستخدم نظام المقاعد المحجوزة، وسبعة بلدان فحسب (١٩ في المئة) لا تستخدم أي نوع من أنواع الحصص (الشكل-٢).

الشكل(٢): استخدام الأنواع المختلفة من أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في البلدان التي لديها نسبة من النساء تصل إلى ٣٠ في المئة أو أكثر في البرلمان (في البرلمانات ذات الغرفة الواحدة، أو في الغرفة السفلى فيما يخصُّ البرلمانات ذات الغرفتين)



المصدر: قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء.

ملحوظة: لأغراض هذا الرسم البياني، صُنُف كل بلد ضمن مجموعة واحدة فقط من بين المجموعات الأربع، مع إيلاء الأولوية لنظام المقاعد المحجوزة على نظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون متى كانا مُستخدمين معاً، ولنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون على الحصص الحزبية الطوعية متى كانا مُستخدمين معاً.

ما الداعب إلى تطبيق أنظمة الحصص؟

يرجع انتشار أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي – سواء الحصص الحزبية الطوعية التي اعتُمدت في عدد من بلدان أوروبا الغربية في وقت مبكر أو أنظمة الحصص التي فرضتها بالقانون بلدان أخرى في شتى أنحاء العالم لاحقاً – إلى قناعة مفادها أنَّه نظراً إلى بطء الزيادة في أعداد النساء في البرلمانات، فإنَّ تحقيق المناصفة الحقيقية بين الجنسين من حيث التمثيل من شأنه أن يستغرق عدة عقود ما لم تُطبَّق بعض التدابير الخاصة . ويستند النمو الذي يشهده تطبيق أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، كأداة من أدوات السياسات العامة، إلى النظرية القائلة بأنَّ وجود النساء بن صفوف الهيئات التشريعية يزيد من احتمالية التأثير على السياسات العامة على نحو يفيد

غيرهن من النساء، ويعزِّز المساواة بين الجنسين حين يكون تمثيلهن بأعداد ذات شأن (أي عندما يبلغ عددهن مستوى "الكتلة الحرجة"، التي عرَّفها الباحثون والممارسون بنسبة ٣٠ في المئة). غير أنَّ البعض قد اعترض على هذه العتبة، قائلين بعدم إمكانية تحديد عتبة معيارية فيما يخصُّ "الكتلة الحرجة" من النساء تنطبق على جميع السياقات السياسية والاجتماعية (١٩٩٤ Thomas,۲۰۰۵ Bratton) .

ويستند الإطار المعياري لاستخدام أنظمة الحصص إلى مجموعة واسعة من الالتزامات والمبادئ الدولية والوطنية المتعلقة بالمساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء فيما يخصُّ المشاركة في هياكل صنع القرار (وشغل المناصب المنتخبة فيها)، بما في ذلك اتفاقيات دولية ملزمة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، ومعاهدات إقليمية بشأن حقوق الإنسان مثل الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان (١٩٦٩)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان حقوق المرأة (٢٠٠٧) والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم (٢٠٠٧) والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٥٠)، فضلا عن العديد من الإعلانات التي اعتُمدت على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وقد استهدف "إعلان ومنهاج عمل بيجين"، الذي اعتُمد في "مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة" المنعقد في بيجين في عام ١٩٩٥، حشد العمل الجاري في هذا الصدد على الصعيدين الدولي والوطني، داعياً الحكومات إلى تنفيذ تدابير خاصة (بما في ذلك استخدام تدابير التمييز الإيجابي) لضمان المساواة بين الرجال والنساء في المشاركة في عملية صنع القرار، وذلك «لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التطبيق الديمقراطي السليم».^

وتُعتبر أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي من بين تدابير التمييز الإيجابي اللازمة «لبلوغ المساواة الفعلية و الموضوعية للمرأة [وليست] استثناء من قاعدتي عدم التمييز والمساواة» أ. وعلاوة على ذلك، وكما هو حال أشكال أخرى من التدابير الخاصة الرامية إلى تحسين قدرة النساء على تحقيق المساواة الفعلية مع الرجال، فإنَّ تخصيص حصص على أساس النوع الاجتماعي في المناصب المنتخبة يُعتبر من التدابير المؤقتة التي يجب «وقف العمل [بها] عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت» (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – المادة ٤) أ. ومع ذلك، فلم يحدث إلى الآن أن توقف العمل بالحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي المفروضة بالقانون في أي بلد لهذا السبب. ففي جميع الأحوال التي انقضت فيها مدة سريان تلك القوانين ولم يُجدد العمل بها، كان ذلك لأنَّ الأحزاب المثلَّلة في الهيئات التشريعية لم تتوفر لديها الإرادة السياسية للأخذ بتدابير خاصة فعَّالة لتحسين تمثيل النساء أ. فما جرى مؤخراً في مصر من إلغاء تشريعات الحصص التي كانت قد سُنَت في وقت سابق إبان التحضير لانتخابات ٢٠١١، أدَّى إلى تراجع تمثيل النساء من ١٣ في المئة (انتخبن في عام ٢٠١٠ في ظل نظام المقاعد المحجوزة) إلى ٢ في المئة عام ٢٠١١، وفي الدائمك، استخدمت أحزاب سياسية عديدة حصصاً مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي طوعياً بعتبة مرتفعة، على الدائمك، استخدمت أحزاب سياسية عديدة حصصاً مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي طوعياً بعتبة مرتفعة، على سبيل المثال بنسبة نساء لا تقل عن ٤٠ في المئة على الأقل من المرشحين منذ أواخر السبعينيات وحتى التسعينيات في المئة).

غير أنَّ عدداً متزايداً من البلدان بات يأخذ بنظام للحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، بهدف ضمان تجسيد الهيئات التشريعية لمبدأي التوازن بين الجنسين والتمثيل المتساوي لكل منهما. وتشمل الأمثلة على ذلك بلداناً تشترط تناوب النساء والرجال على قوائم المرشحين مثل إكوادور، بوليفيا، تونس، جمهورية كوريا، زمبابوي، السنغال، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، ليبيا، ليسوتو ونيكاراغوا. وتُجسِّد القوانين من هذا القبيل مبادئ أساسية وعامة ودائمة ينبغي أن تقوم عليها المؤسسات الديمقراطية، لا تدابير خاصة وفق تعريف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومما يثير الاهتمام، أنَّ هناك اتجاهاً جديداً بين البلدان التي اعتمدت أنظمة للحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل الألفية الجديدة نحو تنقيح قوانين الحصص المعمول بها وتعزيزها، إما بزيادة الحد الأدنى لنسبة كل من النوعين أو بتغيير قواعد ترتيب المرشحين على القوائم الانتخابية، كما هو الحال في أرمينيا، إكوادور، بلجيكا، بوليفيا، فرنسا، المكسيك والمغرب.

وبعض البلدان يستخدم أنظمة أخرى للحصص – غير مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي ومن ثم تخرج عن نطاق هذا المنشور - ليضمن تمثيل أنواع أقليات متعددة على أساس الاختلافات الإقليمية أو العرقية أو اللغوية أو الدينية. وهُة نظم أخرى تطبُق حصصاً لتمثيل الشباب في الهيئات التشريعية أو حصصاً جغرافية لتضمن حداً أدنى من التمثيل للمناطق الكثيفة السكان أو للجزر، على سبيل المثال.

فها الذي تفعله أنظمة الحصص بالفعل، وكيف تعمل؟ باختصار، تضع قواعد الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي حدّاً أدنى لعدد النساء (أو عدد النساء والرجال) الذين يتعين أن تشتمل عليه قوائم المرشحين (في حالة نظم حصص المرشحين المفروضة بالقانون والحصص الحزبية الطوعية) أو عدد المقاعد التي يتعيَّن تخصيصها للنساء في الهيئات التشريعية (المقاعد المحبوزة للنساء). ويهدف الأخذ بنظام للحصص إلى «وضع عبء استقدام المرشحين لا على عاتق فرادى النساء، وإنما على عاتق الأطراف التي تتحكم في عملية الاستقدام» (٢٠٠٦ Dahlerup). وتهدف مثل هذه القواعد الجديدة إلى تغيير الطريقة التي تختار بها الأحزاب مرشحيها، عن طريق دفع الأحزاب السياسية إلى البحث عن مرشِّحات محتملات بطريقة أكثر جدية والتزاماً، وإلى استقدام عدد أكبر من النساء لشغل المناصب السياسية، ومن ثمَّ إلى أن تصير أكثر توازناً على صعيد النوع الاجتماعي في تشكيلها الداخلي ومجموعاتها/هيئاتها البهلانية.

وهكذا، مكن أن تكون أنظمة الحصص متعلقة بواحدة من ثلاث بيئات متمايزة تواجه النساء في كل منها تحديات غير متكافئة:

- ١. الحصص المخصَّصة للنساء بين المتقدمين للترشيح (أي لاختيار النساء من بين الأفراد المؤهلين ليكونوا مرشحين محتملين) تُستخدم في النظم الانتخابية التي تأخذ بنظام المقعد الواحد لكل دائرة، وتُفرض بموجب اللوائح الحزبية، وتمارسها الأحزاب في المملكة المتحدة وأستراليا وكنداً (لا يورد هذا التقرير تفاصيل بشأن هذه الممارسات، إذ تُصنَّف بصفة عامة كحصص حزبية طوعية نظراً لأنَّها غير مفروضة بالقانون)؛
- الحصص المخصَّصة للنساء على قوائم المرشحين- تُستخدم في الدوائر ذات المقاعد المتعددة في نظم التمثيل النسبي أو نظم الأكثرية/الأغلبية، وتُفرض بموجب القوانين الوطنية أو يُتفق عليها فيما بين الأحزاب (انظر الملحق (أ)/ الحدول (أ-١))؛
- ٣. المقاعد المحجوزة للنساء (المنصوص عليها في الدساتير الوطنية أو القوانين الانتخابية)- تكون القواعد المتعلقة بالحصص، والتي يُنصُّ عليها في الدساتير أو القوانين الانتخابية أو غيرها من القوانين ذات الصلة، ملزمة لجميع أطراف العملية الانتخابية، وكثيراً ما يجري إنفاذها بعقوبات على يد الوكالات الوطنية المنوط بها ذلك، مثل المفوضيات الانتخابية أو المحاكم الانتخابية أو غيرها من الأجهزة القضائية (انظر الملحق (أ)/ الجدول (أ-٢)).

ما السبب في ضعف تمثيل النساء؟

ينبغي أن ينظر أي نقاش بشأن اعتماد الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في أسباب ضعف تمثيل النساء في الحياة السياسية في البلد المعني، بالنظر إلى نصيبهن من جملة السكان ومن الناخبين المؤهلين. فالإجابة عن هذا السؤال، تحظى بأهمية بالغة عند اختيار الإستراتيجية المناسبة لمعالجة هذا الإجحاف.

وفي استطلاع الرأي العالمي الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين في عام ٢٠٠٨، أشارت البرلمانيات إلى العوامل الآتية باعتبارها أبرز العقبات التي تواجه النجاح في الحياة السياسية: المسؤوليات الأسرية؛ التوجهات الثقافية السائدة فيما يخصُّ أدوار المرأة في المجتمع؛ الافتقار إلى دعم الأسرة؛ الافتقار إلى الثقة؛ الافتقار إلى التمويل؛ والافتقار إلى دعم الأحزاب السياسية. أما البرلمانيون الرجال الذين شاركوا في الاستطلاع، فقد أشاروا إلى الافتقار إلى دعم الناخبين باعتباره العقبة الأبرز على الإطلاق، ويليه الافتقار إلى الموارد المالية؛ كما اعتبروا أنَّ التوجهات الثقافية السائدة من بين العوامل الأضعف تأثيراً على مشاركتهم في الحياة السياسية.

وتشير نتائج البحوث والتحليلات السابقة بشأن العمليات والمؤسسات السياسية إلى تحد أساسي، ألا وهو أنَّ إمكانية الوصول إلى دوائر صنع القرار السياسي تتأثر بالأعراف والتوجهات والقوالب النمطية السائدة بشأن النوع الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات. وقد أدَّى إدراك هذه الحقيقة الهامة إلى تحوّل عالمي فيما يتعلق بتفسير ضعف تمثيل النساء، من الركون إلى الزعم بأنَّ افتقار النساء للمؤهلات الكافية هو السبب الرئيسي لذلك، إلى اتجاه جديد يركِّز على استعراض القوانين والممارسات الجائرة والتمييزية وإصلاحها، لتكون أكثر شمولاً وشفافية وإنصافاً.

ويركِّز كم متزايد من البحوث والتحليلات المقارنة، فضلاً عن الالتزامات والتوصيات المتفق عليها دولياً، على الجهود الرامية إلى فهم وإصلاح العقبات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه النساء في الحياة السياسية. وتشمل تلك الجهود تفكيك قواعد صنع القرار والممارسات غير الرسمية داخل الحزب الواحد، وطبيعة عمليات اختيار المرشحين وتسميتهم، وتحليل أثر النظم الانتخابية وما تنطوي عليه تلك النظم من إمكانات تزيد من فرص انتخاب انساء أو عقبات تحدُّ من تلك الفرص، وتحليل الأفاط السائدة لجمع التبرعات والإنفاق الدعائي بين المرشحات والمرشحين، وغير ذلك من الجوانب الهامة في تحليل العمليات الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي.

عمليات اختيار المرتتحين

كيف يقوم حزب ما باختيار المرشحين؟ أهي عملية تقوم على إجراءات رسمية وشفافة، أم أنَّ تسمية المرشحين تجري في إطار "شبكة المعارف القدامى" ضمن أوساط مغلقة تستبعد بحكم الواقع معظم النساء ومعهن جماعات الفئات المهمَّشة والأقليات؟ فمن المهم للمرشح، في نظم التمثيل النسبي، أن يضعه حزبه في موقع متقدِّم من القائمة، ولكن كيف وأين يتقرَّر ترتيب المرشحين في القائمة؟ وهل ثمَّة لجنة معنية بتسمية المرشحين؟ وإن وجدت، فمَن المسؤول عن تعيين أعضائها؟ وهل تتسم معايير الاختيار بالشفافية؟ أمَّا في نظام الفائز الأول، حيث تجري المنافسة على مقعد واحد لكل دائرة، فعلى أي مستوى داخل الحزب يُتَّخذُ القرار بشأن تسمية مرشحين بعينهم للمنافسة على المقاعد التي يمكن الفوز بها، ومَن الذي يتَّخذ هذا القرار؟

وترتبط فرص النساء في النجاح في الحياة السياسية – وخصوصاً فرص اختيارهن ضمن قوائم المرشحين – ارتباطاً وثيقاً بطبيعة عمليات اختيار المرشحين في كل بلد وكل حزب، وما إذا كانت القواعد والإجراءات ذات الصلة تتسم بالشفافية والوضوح والرسمية؛ وما إذا كانت عملية الاختيار شاملة للجميع أو إقصائية؛ وما إذا كانت تتقرَّر من خلال عملية رسمية أو بطريقة غير رسمية أو غير مؤسسية ألى وتشير بعض الدراسات إلى أنَّ عمليات اختيار المرشحين الواضحة والمحدَّدة تصبُّ في مصلحة النساء، لأنَّها تُسهِّل الاطلاع على القواعد والتدابير المتَّبعة وتزيد من الوعي بها (١٩٩٩ Caul) وتتيح الفرصة لفحصها بدقة والنقاش حولها (٢٠٠٥b Matland)، في حين تشير دراسات أخرى إلى أنَّ الممارسات غير الرسمية الأقل مؤسسية يمكن أن تكون مواتية أكثر للنساء، ويمكن أن تتغير بسرعة وسهولة أكبر تحت ضغط الجماعات النسائية (٢٠٠٢). بيد أنَّ أحد المحاذير الهامة في هذا الصدد هو أنَّ مثل هذه الإنجازات، وإن كانت ممكنة في بعض الأحيان، قد لا تكون مستدامة، وقد يسهل الرجوع عنها بمرور الوقت (١٩٩٥ Norris). وفي دراسة أجرتها "المؤسسة تكون مستدامة، وقد يسهل الرجوع عنها بمرور الوقت (١٩٩٥ Norris). وفي تسعة بلدان في أميركا اللاتينية، لم يكن الدولية للديمقراطية والانتخابات" بشأن النساء وعمليات اختيار المرشحين في تسعة بلدان في أميركا اللاتينية، لم يكن هناك فارق يذكر بين نسبة النساء المرشحات في الأحزاب التي لديها قواعد رسمية في عملية اختيار المرشحين ونسبتهن في الأحزاب التي لا تأخذ بمثل هذه القواعد الرسمية (١٤٠٤ التعاش إلى أنَّه ليس

هناك غط واحد يحكم العلاقة بين عمليات اختيار المرشحين وتأثيرها على النساء، وأنَّ هناك حاجة إلى دراسة عمليات الاختيار دراسة مفصلة داخل كل حزب للوقوف على التدابير التي تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين في هذا المجال. ومن بين العوامل الهامة في هذا الصدد، الأعراف غير الرسمية التي تنطوي عليها عملية الاختيار، والتصورات السائدة عن النساء كمشتغلات بالعمل السياسي، والإرادة السياسية لتغيير الضعف التقليدي لتمثيل النساء عن طريق استخدام حصص المرشحين، من بين أمور أخرى.

النظم الانتخابية وتمثيل النساء

يُعرَّف النظام الانتخابي، عموماً، بأنَّه الطريقة التي تُترجمُ بها الأصوات إلى مقاعد. والعناصر الرئيسة الثلاثة التي يتكون منها أي نظام النتخابي هي: حجم الدائرة (عدد النوَّاب الذين يُنتخبون عن دائرة انتخابية واحدة)، الصيغة الانتخابية التي يُختار على أساسها الفائز بالمقعد، وشكل تنظيم ورقة الاقتراع والذي يحدِّد ما إذا كان الناخبُ سيصوِّت لمرشح أو لحزب، وما إذا كان سيقوم باختيار واحد أو سيعبِّر عن سلسلة من الاختيارات. وتُصنَّف النظم الانتخابية ضمن ثلاث عائلات رئيسية وفقاً لكيفية ترجمة الأصوات إلى مقاعد (نظم الأكثرية/الأغلبية، نظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة)، إلى جانب عائلة رابعة تضم فرادى النظم التي لا تنطبق عليها مواصفات العائلات الرئيسية الثلاث.

عائلات النظم الانتخابية النظم الأكثرية/الأغلبية الضوت نظام المثيل النسبي نظام الموت الصوت الصوت الصوت الصوت الموت الموت الما الكتلة الصوت الموت المو

الشكل (٣): عائلات النظم الانتخابية

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥.

وتقوم نُظم الأكثرية/الأغلبية على مبدأ إعلان فوز المرشح أو الحزب الحائز على أكثرية الأصوات (أي ما يزيد على أي مرشح أو حزب آخر) أو أغلبية الأصوات (أي ٥٠ في المئة زائداً واحداً – الأغلبية المطلقة). وفي هذه النظم، يمكن أن تجري المنافسة في دوائر ذات مقعد واحد (مثل: نظام الفائز الأول ونظام الصوت البديل ونظام الجولتين) أو في دوائر متعددة المقاعد (مثل: نظام الكتلة أو نظام الكتلة الحزبية).

وتقوم نظم التمثيل النسبي على مبدأ ترجمة إجمالي الأصوات التي حصل عليها حزب أو تكتل معين إلى نسبة مناظرة من المقاعد في الهيئة المنتخبة. وعلى سبيل المثال، فالحزب الذي يفوز بنسبة ٣٠ في المئة من الأصوات يحصل على نسبة ٣٠ في المئة من المقاعد على وجه التقريب. وتقتضي جميع نظم التمثل النسبي المنافسة في دوائر متعددة المقاعد؟ وهناك نوعان أساسيان من نظم التمثيل النسبي: نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحوّل.

أما في النظم المختلطة، فتُستخدم اختيارات الناخبين لانتخاب النواب بنظامين مختلفين: نظام التمثيل النسبي ونظام الأكثرية/الأغلبية. وهناك نوعان من النظم المختلطة: النظام المتوازي ونظام تناسب العضوية المختلطة. وحيث إنَّ تمثيل النساء يكون في المتوسط أعلى في نظم التمثيل النسبي منه في نظم الأكثرية/الأغلبية، فإنَّ وضع تصميم إستراتيجي لنظام

مختلط (على سبيل المثال، انتخاب نصف أعضاء البرلمان بنظام التمثيل النسبي والنصف الآخر بنظام الأكثرية/الأغلبية) وكن أن يكون طريقة فعًالة لزيادة تمثيل النساء.

وهناك ثلاثة نظم انتخابية - نظام الصوت الواحد غير المتحول ونظام الصوت المحدود وصيغة "بوردا" - تشكّل جزءاً من عائلة رابعة من عائلات النظم الانتخابية. ويجري التنافس في نظام الصوت الواحد غير المتحوّل في دوائر متعددة المقاعد يُدلي الناخب فيها بصوت واحد لمرشح واحد. أما نظام الصوت المحدود فيشبه نظام الصوت الواحد غير المتحوّل، لكن يَحق فيه لكل ناخب أن يُدلي بأكثر من صوت (وإنما بعدد من الأصوات أقل من عدد المرشحين، كما في نظام الكُتلة).

وباختصار، فالنظم التي تكون فيها الدوائر كبيرة الحجم (أي التي تستخدم دوائر متعددة المقاعد) تمنح الأحزاب القدرة على تقديم قائمة أكثر توازناً بين المرشحين، لا يُضطر النساء والرجال إلى التنافس على مكان واحد فيها أثناء عملية تسمية المرشحين داخل الحزب. ومن ثمَّ يتضاءل قلق الأحزاب بشأن انحياز الناخبين إلى التصويت للمرشحين من الرجال، وهو ما يدفعها في كثير من الأحوال إلى اختيار مرشح من الرجال بدلاً من مرشحة من النساء في الدوائر ذات المقعد الواحد، مشيرة إلى ذلك المرشح باعتباره "المرشح ذا القبول الأوسع" ألى المرشح باعتباره "المرشح ذا القبول الأوسع" ألى ذلك المرشح باعتباره "المرشح ذا القبول الأوسع" ألى المرشح باعتباره "المرشح باعتباره " المرشح باعتباره المرشح باعتباره " المرشح باعتباره المرشح باعتباره المرشح باعتباره المرشح باعتباره المرشد باعتباره المرشح باعتباره بالمرشح باعتباره المرشد باعتباره بالمرشح باعتباره بالمرشد باعتباره بالمرشد بالمرشح باعتباره بالمرشد باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتباره باعتبار

المربع (١): الأثار المترتبة على حجم الدوائر والأحزاب في تونس

عقب الانتفاضة الديمقراطية في تونس في عام ٢٠١١) و'ضع نظام جذري يقوم على تخصيص الحصص بالمناصفة بين الرجال والنساء مع تناوب الرجال والنساء بطول القائمة, وطُبق في أول انتخابات تالية, إلا أنه لم يسفر إلا عن انتخاب النساء بنسبة ٢٦ في المئة فحسب, وهي نسبة تبعث على الإحباط عند مقارنتها بنسبة ٢٨ في المئة حصلت النساء عليها في آخر انتخابات جرت في عهد الرئيس السابق 'زين العابدين بن علي'. وترجع تلك النتيجة إلى مشاركة أكثر من ٨٠ خزباً في الانتخابات, وفي ظل صغر حجم الحوائر نسبياً, فلم تحصل معظم الأحزاب سوى على مقعد واحد عن كل دائرة. وحيث إنَّ النساء لم يأتين على رأس القائمة إلا في ٧ في المئة من القوائم فحسب, انتخبت غالبية البرلمانيات الجدد من قوائم الحزب الأكبر, ألا وهو حزب النهضة.

ومتى كانت الصّيغة الانتخابية تؤدِّي إلى زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في الهيئة التشريعية، وتقلِّل من عدد الأصوات التي تُهدر، كما يمكن أن يحدث في نُظم الأكثرية/الأغلبية، يكون لدى الأحزاب حافز أكبر لتقديم قوائم أكثر تنوعاً وتوازناً لجمهور الناخبين، وهو ما يسفر عن ضم عدد أكبر من النساء إلى قوائم المرشحين ". أما هيكل الاقتراع، فإمّا أن يكون قامًا على الأحزاب (نظام القائمة النسبية المغلقة) أو على المرشحين (نظام الفائز الأول). والنموذج الأول، الذي يصوِّت فيه الناخبون للأحزاب، يعطى الأحزاب حافزاً أكبر لوضع قوائم أكثر شمولاً وتوازناً.

كما أنَّ نوع قوائم المرشحين من حيث كونها مفتوحة أو مغلقة (في نظام القوائم النسبية) له تأثير هام على فُرص انتخاب النساء. فالقوائم المغلقة لا تسمح للناخبين إلا بانتخاب حزب معين، دون أن يكون بوسعهم تغيير الترتيب الذي يُنتَخب المرشحون به إلى البرلمان. أمَّا القوائم المفتوحة، فتسمح للناخبين، إلى جانب اختيار حزب معين، بأن يختاروا مرشحاً أو أكثر من داخل قائمة ذلك الحزب، ومن ثمَّ يكون بوسعهم أن يحدِّدوا المرشحين الذين سيُنتَخبون إلى البرلمان. ومن ثمَّ فالقوائم المغلقة، ولا سيما إذا استُخدمت مع نظام الحصص المفروضة بالقانون، لها نتائج متسقة مع تشكيل قوائم الأحزاب الفائزة، في حين يغلب أن تكون نتائج القوائم المفتوحة مُحبطة من ناحية تمثيل النساء في البلدان التي لا يحظى فيها تولي النساء للمناصب القيادية بقبول كبير. ومع ذلك، فقد استفادت النساء من القوائم المفتوحة في بعض البلدان، مثلما كان الحال في بولندا قبل تطبيق الحصص المفروضة بالقانون، إذ استغلَّ الناخبون نظام القوائم المفتوحة لينتخبوا المرشحات النساء اللائي وُضعن في أماكن متأخرة من قوائم المرشحين أل

وتبرهن الأدلة المستمدة من شتى أنحاء العالم، على أنَّ النظم الانتخابية النسبية تؤدي إلى انتخاب عدد أكبر من المرشحات النساء مقارنة بنظم الأغلبية. ففي حين كان متوسط إجمالي عدد النساء اللائي انتُخِبن إلى البرلمان في عام ٢٠١٢ باستخدام نظم التمثيل النسبي ٢٥ في المئة، أسفرت النظم الانتخابية المختلطة ونظم الأكثرية/الأغلبية عن حصول النساء على نسبتي ١٨ و١٤ في المئة على التوالي (٢٠١٢ IPU). وفي جميع البلدان التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي، تشغل النساء حالياً ما يعادل ٢٤,٦ في المئة من المقاعد، في حين يشغلن ١٨,٥ في المئة من المقاعد في البلدان التي تأخذ بنظام الأكثرية/الأغلبية، ونسبة ٢١,٥ في المئة من المقاعد في البلدان التي تأخذ بالنظام المختلط. ومن بين البلدان السبعة والثلاثين التي تُمثِّل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من هيئاتها التشريعية، يستخدم ٢٤ بلداً (٦٥ في المئة) نظم التمثيل النسبي، و٦ بلدان (١٦ في المئة) النظم المختلطة، وخمسة بلدان (١٣ في المئة) نظم الأكثرية/الأغلبية. ومن بين ٧٣ بلداً لا تتجاوز نسبة النساء في برلماناتها نسبة ١٥ في المئة، يستخدم ٤٣ بلداً (٥٨ في المئة) نظم الأكثرية/الأغلبية، و١٦ بلداً (٢١ في المئة) نظم التمثيل النسبي، وعشرة بلدان (١٣ في المئة) النظم المختلطة، في حين يستخدم بلدان آخران أنواعاً أخرى من النظم الانتخابية، وعِرُّ بلدان آخران بفترة انتقالية. وجديرٌ بالذكر أنَّ نظم التمثيل النسبي التي تكون فيها الدوائر كبيرة الحجم تؤدِّي إلى انتخاب عدد أكبر من النساء بحكم تصميمها، كما تكون أكثر ملاءمة لدمج آليات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي''. ومن بين ١١٨ بلداً وإقليماً تأخذ بنوع أو آخر من أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (ما فيها تلك التي تلتزم فيها الأحزاب بحصص طوعية)، يستخدم ٦٤ بلداً نظم التمثيل النسبي، و٢٣ بلداً النظم المختلطة، و٢٤ بلداً نظم الأكثرية/الأغلبية. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم بَلَدان نظماً تنتمي إلى العائلة الرابعة من عائلات النظم الانتخابية، وتستخدم ثلاثة بلدان نظماً انتقالية، وهناك بلدان ليس لديهما أحكام بشأن الانتخابات المباشرة.

أهم أنواع أنظمة الحصص وسماتها الرئيسية

كما بيًنا فيما تقدَّم، تتَّخذ أنظمة الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي أشكالاً مختلفة، مثلما تختلف النظم السياسية والانتخابية التي تُنفَّذ فيها. ولكي تكون الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي فعالة ومؤثرة بأقصى قدر ممكن، يتعين أن يُصمَّم نظام الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، بحيث يتلاءم مع النظم السياسية والانتخابية المعمول بها في كل بلد.

المربع (۲): البلدان التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون, والتي يفرض فيها القانون تناوباً صارماً بين المرنننحين والمرنننحات على المستوى الوطني أو المستوى دون الوطنى أو على كلا المستويين.

إكوادور, بوليفيا, تونس, جمهورية كوريا, زمبابوي, السنغال, فرنَسا, كوستاريكا, كينيا, ليبيا, ليسوتو, ونيكاراغوا.

الحصص المفروضة بالقانون

يشترط نظام الحصص المفروضة بالقانون، الذي يُنصُّ عليه في الدساتير أو في القوانين الانتخابية/الحزبية أو في كليهما، أن يكون هناك حد أدنى من المرشحين من النساء (أو من النوع الاجتماعي الأضعف تمثيلاً). وعادة ما يكون هذا النوع من الحصص مُلزماً لجميع الأحزاب التي تنوي المنافسة على المقاعد البرلمانية. وتُتيح الحصص المفروضة بالقانون الفرصة أمام الدولة لفرض بعض العقوبات بهدف إجبار الأحزاب على الالتزام بالنسبة المفروضة. وفي الوقت الحالي، تستخدم ٢٠ دولة وإقليماً في شتى أنحاء العالم الحصص المفروضة بالقانون في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني أو في جميع ذلك. وفي نظم القائمة النسبية المغلقة، يُؤثِّر ترتيب المرشحات ووضعهنً على المقاعد، ذات الفرص الأكبر في الفوز، تأثيراً كبيراً على فعالية الحصص المفروضة بالقانون في ضمان انتخاب مرشحات

من النساء. وحالياً، هناك ١٢ بلداً وإقليماً تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون، وتفرض تناوباً صارماً بين المرشحين والمرشحات في قوائم المرشحين لأحد المستويات التمثيلية أو لإحدى غرف البرلمان على الأقل (وهو ما يعرف بالإنجليزية بنظام زيبرا (Zebra System). ويفرض ١٢ بلداً وإقليماً آخر نظاماً لترتيب المرشحين داخل القوائم يضع "مرشحة من النساء مقابل كل ثلاثة مرشحين من الرجال" أو قواعد تؤدي إلى ذات المستوى من التمثيل. أمّا بقية البلدان، فإمّا أنّها تفرض شروطاً متساهلة للغاية فيما يخصُّ ترتيب القوائم، من قبيل "مرشحة من النساء مقابل كل خمسة مرشحين من الرجال"، أو لا تفرض شروطاً على الإطلاق في هذا الصدد. وتُلزم قواعد الحصص التي تشتمل على التناوب الصارم أو على قاعدة من قبيل "امرأة بين كل ثلاثة مرشحين" الأحزاب بتوزيع عدد كبير من المرشحات على طول القائمة بأكملها - وليس الاكتفاء بوضعهنً في ذيل القائمة. ومع ذلك، فإنَّ هذه القاعدة لا تكون فعًالة إلا في حالة القوائم المغلقة.

ومن بين ٦٠ بلداً وإقليماً تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون، يفرض ٣٤ بلداً (٥٧ في المئة) عقوبات في حال عدم الالتزام، إمَّا برفض القائمة بأكملها، أو رفض تسجيل الأجزاء أو مجموعات المرشحين التي تتعارض مع أحكام القانون. وتفرض ثمانية بلدان فحسب (١٣ في المئة) غرامة مالية. وسوف نتطرق إلى العقوبات بأنواعها المختلفة بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد.

الشكل (٤): البلدان والأقاليم التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني



المصدر: قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصِّصة للنساء <http://www.quotaproject.org> ملحوظة: رجا يظهر بعض البلدان في أكثر من خريطة واحدة وقائمة واحدة من الخرائط الثلاث والقوائم الأربع (الأشكال (٤) و(٥) و(٦)، والجداول (أ-١) و(أ-٢) و(أ-٣) و(أ-٤)، لأنها تُطبِّق أكثر من نوع من أنواع أنظمة الحصص في مستوى واحد أو أكثر من مستويات الحكم. وتشمل الأمثلة على تلك البلدان: رواندا، زمبابوي، كبنيا، وموريتانيا.

المقاعد المحجوزة بالقانون

في حين تنظِّم الحصص المفروضة بالقانون والحصص الحزبية الطوعية الحد الأدنى الذي يتعين ضمه إلى قوائم المرشحين من النساء أو مد مرشحي النوع الاجتماعي الأضعف تمثيلاً فإنَّ نظام المقاعد المحجوزة يحدِّد عدد النساء أو عدد ممثلي النوع الاجتماعي الأضعف تمثيلاً الذين سيُنتخبوا إلى الهيئات التشريعية. ويُعتبر نظام المقاعد المحجوزة هو الأقل استخداماً على مستوى العالم من بين أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، بيد أنَّ استخدامه يتزايد في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وحتى الآن، اعتمد ٣٦ بلداً وإقليماً نظام المقاعد المحجوزة باستخدام ثلاثة أساليب رئيسية فيما يتعلق بإحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو بالمجالس على المستوى دون الوطني أو بجميع ذلك.

د. تخصيص مرحلة لانتخاب النساء فقط على الصعيد الوطني: ويتخذ هذا الأسلوب عدداً من الأشكال المختلفة مثل:
 (۱) انتخاب عدد محدًد من المرشحات من دوائر مصمَّمة لانتخاب النساء فقط (في رواندا؛ حيث يجري انتخاب

النساء في ٢٤ مقاطعة من خلال مجمع انتخابي خاص)، (٢) تخصيص مرحلة منفصلة لانتخاب النساء انتخاباً مباشراً في دوائر ذات مقعد واحد (في أوغندا)، (٣) تخصيص مرحلة منفصلة لانتخاب النساء من قوائم نسائية خالصة على المستوى الوطني (مثل المقاعد الستين المحجوزة للنساء في المغرب، والتي يُنتخب النساء اللائي يشغلنها من قوائم نسائية خالصة بنظام القائمة النسبية المغلقة، وفي موريتانيا يجري انتخاب ٢٠ مرشحة من قائمة نسائية خالصة على المستوى الوطني).

- ۲. تخصيص دوائر بعينها للنساء: ويضمن هذا الأسلوب انتخاب مرشحات من النساء بالضرورة عن تلك الدوائر، وهو مستخدم على المستوى دون الوطني في الهند مع مناوبة الدوائر المخصصة لهذا الغرض من دورة انتخابية إلى أخرى، لتلافى استبعاد المرشحين الرجال من المنافسة على هذه الدوائر لفترة طويلة من الوقت.
- 7. «نظام أفضل الخاسرات»: وهو يُخصِّص بعض المقاعد للنساء اللائي حصلن على أكبر عدد من الأصوات في دوائرهن (مقارنة بالنساء الأخريات) وإنها لم يفزن. ففي الأردن، على سبيل المثال، تقوم الهيئة المستقلة للانتخابات بتوزيع ١٥ مقعداً محجوزاً للنساء عن طريق حساب نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات اللائي لم يفزن في انتخابات الدوائر بقسمة عدد الأصوات التي حصلن عليها على إجمالي عدد الأصوات التي أدلى بها الناخبون في دوائرهن، وتُعلن اللجنة انتخاب المرشحات الخمس عشرة اللائي حصلن على أعلى النسب على المستوى الوطني، شريطة ألا تحصل محافظة واحدة على أكثر من مقعد واحد من المقاعد المحجوزة للنساء.

كما أنَّ بعض البلدان يُخصِّص عدداً ثابتاً من المقاعد للنساء - مثل تنزانيا، التي تخصِّص ٣٠ في المئة من المقاعد للنساء – لكنها لا تشترط فوز أولئك المرشحات بمقاعدهن في انتخابات عامة، وإنها تُخصص تلك المقاعد لنساء الأحزاب الفائزة بالتناسب مع عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب في البرلمان. وقبل بداية الانتخابات، تُقدَّم قوائم النساء المرشحات لشغل تلك المقاعد إلى الهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية، وتتعدد الأساليب التي تختار الأحزاب بها أولئك المرشحات، سواء عن طريق الانتخابات الحزبية الداخلية أو التعيين. ويُستخدم نظام شبيه في زمبابوي وباكستان لتسمية العضوات اللائي سيشغلن المقاعد المحجوزة للنساء في غرفة البرلمان السفلي، وكذلك في الانتخابات على المستوى دون الوطني في ليسوتو.

ويشير استعراض التجارب التي استُخدم فيها نظام المقاعد المحجوزة والآثار المترتبة على ذلك إلى أنَّ تصميم الحصص بنظام المقاعد المحجوزة لا بد من أن يمنح المرشحات "شرعية انتخابية"؛ أي أنَّ المقاعد المحجوزة ينبغي أن تخضع لمنافسة انتخابية بين عدد من المرشحات، تكون لكل عضوة منتخبة بموجبها قواعد انتخابية تمثلها.

الشكل (٥): البلدان والأقاليم التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني



المصدر: قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصِّصة للنساء <http://www.quotaproject.org> ملحوظة: ربما يظهر بعض البلدان في أكثر من خريطة واحدة وقائمة واحدة من الخرائط الثلاث والقوائم الأربع (الأشكال (٤) و(٥) و(٦)، والجداول (أ-١) و(أ-٢) و(أ-٢) و(أ-٤)، لأنها تُطبُق أكثر من نوع من أنواع أنظمة الحصص في مستوى واحد أو أكثر من مستويات الحكم. وتشمل الأمثلة على تلك البلدان: رواندا، زمبابوي، كينيا، وموريتانيا.

الحصص الحزبية الطوعية

حظيت الحصص الحزبية الطوعية بشعبية متزايدة بين أحزاب اليسار ويسار الوسط كأحزاب الخضر والأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية (٢٠١١ Norris & Krook; ٢٠٠٦ Dahlerup) في كثير من بلدان أوروبا. ففي السويد، على سبيل المثال، بدأت الأحزاب السياسية في السبعينيات والثمانينيات في الأخذ بالحصص الحزبية الطوعية في صورة قاعدة مفادها "لا ينبغي أن ينخفض تمثيل أي من الجنسين عن نسبة ٤٠ في المئة". ونتيجة لذلك، وصلت نسبة النساء بين أعضاء البرلمان إلى ٣٩ في المئة في انتخابات عام ١٩٨٨. ولم تلجأ النساء في مختلف الأحزاب إلى المطالبة بتدابير أكثر صرامة إلا بعد انتخابات عام ١٩٨٨ (حين انخفضت نسبة النساء بين أعضاء البرلمان إلى ٣٤ في المئة، وكان من بين التدابير التي طالبن بها: التناوب بين الرجال والنساء بطول قوائم المرشحين، وذلك لضمان المناصفة الحقيقية بين الجنسين في النوّاب المنتخبين. وساهمت الحصص الحزبية الطوعية في إحراز تقدُّم ملحوظ على صعيد تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية في عدد من البلدان المتنوعة مثل: أستراليا، ألمانيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، موزمبيق، ناميبيا، ونيكاراغوا. وكما أشرنا فيما سبق، فهناك ٣٧ بلداً وإقليماً بلتزم فيها حزب أو أكثر بالحصص الحزبية الطوعية.

ويستطيع أيِّ حزب سياسي أن يفرض حصصاً مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي على القوائم التي يتقدم بها للانتخابات العامة. وبإمكان حزب أو حزبين أن يقودا المسيرة أمام الأحزاب الأخرى في بلد معين. ففي العديد من البلدان، بدأ العمل بالحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي من جانب بعض الأحزاب السياسية منفردة، ثم اعتمدتها البرلمانات بعد ذلك بتنظيمها في لوائح إلزامية للأحزاب السياسية كافة.

وينبغي استكمال تطبيق الحصص الحزبية الطوعية على قوائم المرشحين بوضع أحكام لترتيب المرشحين داخل القوائم، لضمان وضع النساء في أماكن متقدمة وأن يُوزَّعن توزيعاً عادلاً على القائمة بطولها. وسوف نستعرض لاحقاً مواصفات الترتيب داخل القوائم بقدر أكبر من التفصيل.

والأحزاب التي لديها قواعد واضحة وثقافة بيروقراطية وممارسات موحدَّة هي الأقرب لأن تحترم الحصص الطوعية وتنفذها تنفيذاً سليماً (۱۹۹۳ Lovenduski & Norris)، ومن ثمَّ، فربما توفِّر الأحزاب التي تتسم بدرجة عالية من المؤسسية بيئة أكثر ملاءمة لاعتماد نظام الحصص الحزبية الطوعية وتنفيذها.

الشكل (٦): البلدان والأقاليم التي لديها أحزاب ملتزمة بحصص طوعية مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي من مرشحيها لإحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو للمجالس على المستوى دون الوطني



المصدر: قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء <http://www.quotaproject.org

 وقد يكون الأخذ بنظام الحصص الطوعية أكثر سهولة من غيره من أنظمة الحصص، لأنه لا يتطلّب إلا إجراءات داخل الأحزاب السياسية – على العكس من حصص المرشحين المفروضة بالقانون أو المقاعد المحجوزة، والتي ربا يتأخر اعتمادها بسبب طول الإجراءات التشريعية وتعقيداتها. والحصص الطوعية يمكن تنفيذها دون الحاجة إلى تغيير حدود الدوائر الانتخابية القائمة. ومع ذلك، فلن تتمكن الأحزاب التي تفتقر إلى الانضباط الداخلي والمؤسسية في عملها من ضمان الالتزام بالحصص الطوعية، ولن يكون للحصص الطوعية تأثير مجدٍ إذا لم تدعم الأحزاب المرشحات بتمويل حملاتهن الانتخابية ووضعهن في أماكن ينافسن فيها على مقاعد يمكن الفوز بها (۲۰۰۸ UNDP).

توصيات لمصممي أنظمة الحصص: كيف تنجح أنظمة الحصص؟

عادة ما تُعتبر أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي مجدية وفعًالة عندما: (١) تنطوي على مستهدف عددي محدَّد يمكن قياسه، (٢) وتقترن بقواعد محكمة التصميم من قبيل القواعد المعنية بترتيب المرشحين في القوائم، أو بالإلزام بوضع المرشحات في أماكن معيَّنة منها بما يلائم النظام الانتخابي وهيكل الاقتراع ونوع القوائم المعمول بها في البلد المعنى، (٣) تفرض عقوبات في حال عدم الالتزام.

صياغة أحكام الحصص بما يتلاءم مع النظام الانتخابي

تؤثِّر طبيعة النظم الانتخابية والهياكل الحزبية تأثيراً هاماً في مدى سهولة تطبيق أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي أو الصعوبات التي يواجهها دعاة تطبيق هذه الأنظمة عند حشد التأييد لاعتمادها. وكما ذكرنا فيما تقدُّم، فإنَّ تطبيق حصص المرشحين (سواء كانت مفروضة بالقانون أو طوعية) يكون أسهل في نظم التمثيل النسبي ذات الدوائر الكبيرة الحجم منه في النظم التي تأخذ بالدوائر ذات المقعد الواحد، والتي يحتدم فيها النقاش حول اختيار المرشح الذي يتعين الدفع به في كل دائرة (حيث لا يدفع الحزب إلا ممرشح واحد)، وهو ما يجعل الأحزاب تميل عادة إلى تفضيل الرجال بسبب القوالب النمطية المستندة إلى النوع الاجتماعي ونفوذ شاغلي المناصب من الرجال. ومع ذلك، فقد نجح الجمع بين نظم الأكثرية/الأغلبية الانتخابية، سواء كانت تأخذ بنظام الدوائر ذات المقعد الواحد أو بنظام الدوائر المتعددة المقاعد وبين حصص المرشحين، في المملكة المتحدة على سبيل المثال، حيث أنشأ 'حزب العمال' نظاماً طوعياً يقوم على قوائم نسائية خالصة قصيرة (القوائم النسائية القصيرة) لاختيار المرشحات اللائي ستجرى تسميتهن لخوض الانتخابات البرلمانية في دوائر معينة. وبموجب هذا النظام، يحدِّد 'حزب العمال' الدوائر التي ستُختار لها مرشحات من القوائم النسائية القصيرة، بغية ضمان أن يكون مرشحو الحزب في هذه الدوائر من النساء. وفيما يخص انتخابات عام ٢٠١٥، فقد قرر الحزب اختيار مرشحيه لنسبة ٥٠ في المئة من المقاعد التي يستهدف الفوز بها من القوائم النسائية القصيرة. وتشمل الأمثلة الأخرى على الجمع بين حصص المرشحين المفروضة بالقانون ومن بين نظم الأكثرية/الأغلبية السنغال، التي تستخدم نظاماً متوازياً يُلزم الأحزاب بالدفع بعدد متساو من المرشحين والمرشحات في دوائر متعددة المقاعد. وفي أوغندا، هناك مرحلة إضافية تضم دوائر نسائية خالصة تُنتخب فيها النساء انتخاباً مباشراً، وفي الهند هناك دوائر محجوزة للنساء على المستوى دون الوطنى تُنتخب فيها النساء انتخاباً مباشراً.

تضمين القواعد المعنية بترتيب المرتتحين في القوائم وبالإلزام بوضع المرتتحات في أماكن معينة منها بين قواعد الحصص

في جميع النظم الانتخابية (وفيما يتعلق بالحصص المفروضة بالقانون والحصص الطوعية على حد سواء)، يتعين أن تشتمل أحكام الحصص على قواعد لترتيب المرشحين في القوائم بحسب النوع الاجتماعي. فالعدالة، سواء من حيث الترتيب الرأسي للمرشحين والمرشحات داخل القوائم الانتخابية (في نظم القوائم الحزبية النسبية المغلقة) أو التوزيع الأفقي لكل من الجنسين على المقاعد التي يحكن الفوز بها، تحظى بأهمية محورية في تمتّع النساء بفرصة حقيقية للفوز في الانتخابات.

وقواعد ترتيب المرشحين في القوائم، تُعتمد للحول دون أن تصير قواعد الحصص (من قبيل النص على قاعدة عامة بتخصيص نسبة ٣٠ أو ٥٠ في المئة من القوائم للمرشحات النساء على سبيل المثال) محض قواعد رمزية لا تؤدي فعلياً إلا لانتخاب عدد قليل من النساء، لأنَّ الأحزاب السياسية تضع معظم المرشحات النساء في ذيول القوائم أو في دوائر لا يمكن الفوز بها. والعديد من أنظمة الحصص المعمول بها في الوقت الحالي، تجمع بين قواعد خاصة بإجمالي عدد النساء والرجال على قوائم المرشحين وبين قواعد خاصة تتعلق بتشكيل المرشحين الرئيسيين من ناحية النوع الاجتماعي، وهو ما يُطلق عليه أحياناً نظام "الحصص المزدوجة" في نظم التمثيل النسبي.

ومن بين الأمثلة على قواعد الترتيب الرأسي الخاصة بتوزيع المرشحين والمرشحات داخل القوائم ما يلي:

- نظم التناوب (أو نظم زيبرا (Zebra Systems)): وفيها يتعاقب المرشحات والمرشحون بالتناوب بطول القوائم (كما هو الحال في: إكوادور بوليفيا تونس جمهورية كوريا زمبابوي السنغال فرنسا كوستاريكا كينيا ليسوتو ليبيا نيكاراغوا)، كما أنَّ العديد من أحزاب الخضر والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تستخدم نظم التناوب؛
 - واشتراط ألا يكون أول مرشحَين اثنين في القائمة من جنس واحد (مثال: بلجيكا)؛
 - واشتراط نسبة ٤٠ إلى ٦٠ لكل خمسة مقاعد في القائمة (مثال: إسبانيا).
- واشتراط أن يكون من بين كل ثلاثة مرشحين مرشحةٌ من النساء (أمثلة: ألبانيا الأرجنتين إندونيسيا تيمور-ليشتى صربيا).

ويوضح الجدول (١) آثار قواعد الترتيب المختلفة المتعلقة بوضع المرشحين في القوائم، عن طريق تقدير الحد الأدنى لعدد النساء اللائي يُنتخبن عن حزب واحد في دائرة انتخابية واحدة، قياساً على عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في كل دائرة. وجميع الأمثلة تستند إلى نظام القائمة النسبية المغلقة. وكل ما يوضحه الجدول، هو أقل عدد من النساء اللائي يمكن أن يفزن بمقاعد برلمانية في ظل مجموعة معينة من القواعد. وينبغي أن يُقرأ الجدول على النحو التالي: إذا لم يفز الحزب سوى بمقعد واحد في الدائرة، فإنَّ أيًا من أنظمة الترتيب الأربعة الواردة في الأعمدة من (٢) إلى (٥) لن يضمن انتخاب مرشحة أنثى. فإذا فاز الحزب بمقعدين في الدائرة، فإن نظام التناوب وقاعدة الترتيب الواردة في العمود (٣) سوف يضمنان انتخاب امرأة واحدة على الأقل. أمًا في ظل اشتراط أن تكون نسبة النساء ٣٠ في المئة على الأقل بين مرشحي كل حزب (العمود الأخير)، فلن تُنتخب أي امرأة إذا وُضعت المرشحات في المقاعد التي لا يمكن الفوز بها أو في ذيل قائمة من (١٦ مرشحاً أو أكثر.

الجدول (١): تأثير أنظمة الترتيب المختلفة مع تغير حجم الحزب (في ظل حصص المرشحين، سواء كانت مفروضة بالقانون أو طوعية)

الترتيب				
اشتراط نسبة ٣٠ في المئة من النساء بين المرشحين، دون قواعد للترتيب	اشتراط أن يكون من بين كل ثلاثة مرشحين عنصرٌ واحد على الأقل من كل نوع	" واحد + اشتراط	قاعدة المناوبة	عدد المقاعد التي فاز بها الحزب في الدائرة
صفر	صفر	صفر	صفر	1
صفر	صفر	١	١	۲
صفر	1	1	1	٣
صفر	١	1	۲	٤
صفر	1	۲	۲	0
صفر	۲	۲	٣	٦
صفر	۲	۲	٣	٧
صفر	۲	٣	٤	٨
صفر	٣	٣	٤	٩
صفر	٣	٣	٥	1.
صفر	٣	٤	٥	11

أنظمة الترتيب الأفقي. في نظم الأكثرية/الأغلبية التي تأخذ بنظام الدوائر ذات المقعد الواحد التي لا يسمِّي فيها كل حزب إلا مرشحاً واحداً في كل دائرة، يتعين اعتماد قواعد فيما يخصُّ ترتيب المرشحين. فاشتراط نسبة ٥٠ في المئة من النساء بين المرشحين، قد يسفر عن انتخاب عدد قليل جداً من النساء إذا ما وُضعت أغلبية المرشحات في دوائر لا يمكن الفوز بها. وتتبدى تلك الإمكانية في نتائج أول دورة انتخابية جرت في فرنسا عقب العمل بقانون المناصفة. فقد أُلزمت الأحزاب السياسية بالدفع بعدد متساو من المرشحين والمرشحات في جميع الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد، وهو ما لم يؤدِّ إلا لزيادة مقدارها ١ في المئة (من ١١ إلى ١٢ في المئة) فحسب في نسبة النساء المنتخبات، نظراً للدفع بالمرشحات في دوائر لا يمكن الفوز بها في أنظمة الدوائر ذات المقعد الواحد إلى نتئج الانتخابات السابقة، وينبغي أن يستند تحديد المقاعد التي يمكن الفوز بها في أنظمة وغير الآمنة لأحزابهم.

فرض عقوبات في حال عدم الالتزام

أهم طريقة لضمان فعالية الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي هي فرض العقوبات على غير الملتزمين وإنفاذها.

وفي حالة أنظمة الحصص المفروضة بالقانون، يؤدي وجود العقوبات وإنفاذها إلى زيادة كبيرة في احتمالية التزام الأحزاب بها. والأسئلة المحورية في هذا الصدد هي: (١) أيُّ عقوبات ستكون فعَّالة؟ (٢) وما هي الجهة التي عليها أن تضمن إنفاذ العقوبات؟ وعادة ما تُفرض العقوبات بموجب القوانين التي تُلزم باستخدام الحصص، وبوجه عام، تتولى الهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية متابعة التزام الأحزاب بقواعد الحصص وإنفاذ العقوبات على الأحزاب غير الملتزمة.

أما في حالة الحصص الحزبية المطوعية التي تعتمدها الأحزاب كلٌ على حدة، تتولى المؤسسات الحزبية المركزية متابعة التزام الهيئات الحزبية المحلية المنوط بها تسمية المرشحين بقواعد الحصص التي يفرضها الحزب من عدمه. وهناك بعض المؤسسات الحزبية المركزية التي تُحجم عن التدخل في صلاحيات المؤسسات الحزبية المحلية، ولا تفرض أي عقوبات عليها، مثلما كان الحال في الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في السويد وألمانيا. غير أنّه في بعض الحالات الأخرى، تطلب المؤسسة الحزبية المركزية من الفرع الحزبي المحلي إعادة تسمية المرشحين على قائمته، مثلما يجري في حزب العمال النرويجي. أما في أيرلندا، فلا بد للمؤسسة الحزبية المحلية من أن تحصل على إعفاء من اللجنة التنفيذية الوطنية إذا عجزت عن العثور على مرشحات مناسبات. وفي كرواتيا، اعتمد الحزب الديمقراطي الاجتماعي تخصيص حصص نسائية بنسبة ٤٠ في المئة في انتخابات عام ١٩٩٦، وتولّى متابعة الالتزام بهذه الحصص مجلس إشرافي خاص.

والنوعان الرئيسيان من عقوبات عدم الالتزام هما: (١) رفض القائمة قبل الانتخابات، (٢) وتطبيق غرامات وحوافز مالية.

رفض القائمة. هذا النوع من العقوبات هو الأكثر فاعلية بما لا يدع مجالاً للمقارنة، شريطة أن توكل إلى الهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية الصلاحية القانونية لرفض القوائم غير الملتزمة وأن تُنفَّذ العقوبات في الواقع العملي. ففي الأحوال التي أبلغت فيها السلطات الانتخابية الأحزاب السياسية بوضوح بأنَّ قوائمها ستُرفض حال عدم التزامها بجميع قواعد الحصص ذات الصلة (ومن ثمَّ لن تستطيع المشاركة في الانتخابات)، تبيَّن أن التأثير كان قوياً. ويُستخدم هذا النوع من العقوبات على سبيل المثال في بولندا، كوستاريكا، جمهورية مقدونيا، وبلجيكا (انظر الملحق (أ)/ الجدول (أ-١)).

المربع (٣): عقوبات عدم الالتزام

من بين جميع البلدان التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون, يفرض ٥٧ في المئة (٣٤ بلداً من بين ٠٠ بلداً) عقوبات في حال عدم الالتزام في صورة رفض القائمة بأكملها أو رفض الأجزاء أو مجموعة المرتتحين التي تتعارض مع أحكام القانون, وهناك ١٣ في المئة فقط (ثمانية بلدان من بين ٦٠ بلداً) تفرض غرامات مالية على غير الملتزمين.

وفي بعض الأحيان يسبق إنفاذ العقوبات من قبيل رفض القوائم إنذار (علني في الغالب) إلى الأحزاب بأنً عدم التزامها بلوائح الحصص سيؤدي إلى رفض قوائهها أو شطب تسجيلها من المنافسة الانتخابية ما لم يجرِ تنقيح القائمة. وفي إسبانيا، على سبيل المثال، عنح الحزب الذي لا يلتزم بقواعد الحصص مدة ثلاثة أيام عقب الإنذار، بعدها تُرفض القائمة ما لم يقم الحزب ععالجة سبب عدم الالتزام. وفي البوسنة والهرسك، أمّنح الأحزاب والتكتلات السياسية مدة خمسة أيام لاستبدال المرشحين وإعادة تقديم القوائم إلى لجنة الانتخابات المركزية لاعتمادها. وفي المكسيك، مُنح الأحزاب التي لا تلتزم بقواعد الحصص مدة ٤٨ ساعة لتعديل قوائمها. وبعد هذه المدة، إذا اتضح أنَّ بعض الأحزاب لا زال مخالفاً، يصدر المجلس العام لمؤسسة الانتخابات الاتحادية توبيخاً علنياً لها ويمنحها

37 ساعة إضافية لتصحيح قواعُها، وبعدها ترفض مؤسسة الانتخابات الاتحادية القوائم غير الملتزمة. ومع ذلك، فهذه القواعد لا تخلو من الثغرات. ولأنَّ الهدف الرئيسي وراء أي أنظمة للحصص هو تغيير أنماط استقدام المرشحين التي تتبعها الأحزاب السياسية وإلزامها ببذل جهد أكثر جدية في البحث عن مرشحات لخوض الانتخابات وفي تمكين أولئك المرشحات، فإنَّ تصحيح القوائم غير المتوازنة في اللحظات الأخيرة بسؤال مرشحة أن تخوض الانتخابات عن الحزب قد لا يحدث تغييراً منهجياً في عمليات اختيار المرشحين من المسؤولين منهجياً في عمليات اختيار المرشحين. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يسعى القائمون على عمليات اختيار المرشحين من المسؤولين الحزبيين واللجان الحزبية جاهدين إلى الانتهاء من الوقوف على المرشحات وتسميتهن قبل حلول الموعد الرسمي لتقديم قوائم المرشحين.

وفي بعض الحالات، كما جرى في أرمينيا، مورست بعض الضغوط على المرشحات الفائزات في الانتخابات من أجل التخلي عن مقاعدهن البرلمانية لصالح زملاء من الرجال بعد فترة وجيزة من انتهاء الانتخابات. ولقطع الطريق على مثل هذا الاحتمال، يمكن تغيير لوائح الحصص بحيث تشترط إذا ما أقدمت إحدى النائبات على الاستقالة أن تشغل مكانها امرأة؛ على أن تُفرض عقوبات على مخالفة ذلك.

الغرامات المالية. تفرض ثمانية من البلدان التي تأخذ بنظام الحصص المفروضة بالقانون غرامات مالية في حال عدم الالتزام بقواعد الحصص. ففي البرتغال، إذا اتضح أنَّ قائمة ما تخالف لوائح الحصص يُعلن عن ذلك وتُفرض على القائمة المخالفة غرامة مالية بحسب درجة المخالفة. وفي فرنسا، يُستخدم رفض القوائم على المستوى المحلي، في حين تُفرض عقوبات مالية على المستوى الوطني؛ وقد ساهم هذا الاختلاف في نوع العقوبة المفروضة، إلى جانب تأثيرات النظم الانتخابية المختلفة، في ارتفاع تمثيل النساء على المستوى المحلي ارتفاعاً ملحوظاً عن نظيره على المستوى الوطني في جميع الانتخابات التي أعقبت تطبيق قانون المناصفة. ففي انتخابات الجمعية الوطنية، فضلت الأحزاب الكبرى دفع الغرامات على الالتزام بقواعد الحصص. وفي ألبانيا، تُفرض غرامة ثابتة بقيمة مليون ليك ألباني (نحو ٧٠١٧ يورو لكل قائمة) في حال عدم الالتزام بالقواعد في الانتخابات البرلمانية وبقيمة ٠٠٠،٠٠٠ ليك ألباني (نحو ٧٥٧ يورو) في الانتخابات على المستوى دون الوطني. وفي أيرلندا، تخسر الأحزاب السياسية ٥٠ في المئة من الدعم الحكومي إذا لم تشكِّل النساء ٣٠ في المئة على الأقل من جملة مرشحيها. وعموماً، لا تمثل الغرامات المالية تهديداً جدياً بقدر رفض القوائم؛ فالأحزاب التي تحصل على مساهمات ضخمة من جهات خاصة يسهل عليها تحمُّل الغرامات المفروضة على التمويل الذي تتلقاه من الحكومة من جراء مخالفتها لقواعد الحصص.

وتُعدُّ الحوافز المالية التي تزيد من التمويل الحكومي للأحزاب التي تسمي عدداً محدداً من المرشحات النساء ظاهرة حديثة نسبياً. ففي جورجيا، التي رُفض فيها مشروع قانون بشأن الحصص عدة مرات، أُضيف حكم إلى قانون الأحزاب السياسية عام ٢٠١١ ينص على أنَّ الأحزاب السياسية التي ترشِّح نسبة ٢٠ في المئة على الأقل من جنس مغاير بين كل مجموعة من عشرة مرشحين سوف تحصل على حافز إضافي بنسبة ١٠ في المئة من التمويل الحكومي المخصص لها. ومع ذلك، فإنَّ هذا النظام لم يحقق الآثار المرجوة، إذ لم يلتزم به أي حزب من الأحزاب الكبرى التي فازت بمقاعد البرلمان في انتخابات عام ٢٠١٢. ومنذئذ، عُدِّلت القاعدة لتزيد الحافز الإضافي من التمويل الحكومي إلى ٣٠ في المئة للأحزاب التي ترشّح ٣٠ في المئة على الأقل من جنس مغاير بين كل عشرة مرشحين. (قابلة للتطبيق على جميع الانتخابات إعتباراً من العام ٢٠١٤ صعوداً). كما يقدِّم كل من كولومبيا وكرواتيا حوافز مالية لتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح المزيد من النساء.

السياقات الانتقالية

تعدُّ الفترات الانتقالية بين نظام حكم وآخر – سواء كانت مدفوعة بحسابات سياسية للنظم القاءُة أو بإصلاحات سياسية في سياق عمليات إعادة الهيكلة وبناء السلام، أو جاءت في أعقاب انتفاضة ديمقراطية – مراحل حرجة يتعين فيها النظر في القضايا الجوهرية المتعلقة بالعدالة والمساواة في التمثيل السياسي من منظور النوع الاجتماعي (وطبيعة عمليات صنع القرار داخل الأحزاب السياسية) ومعالجة تلك القضايا. وتشهد تلك الفترات الانتقالية، في جميع الأحوال تقريباً، عمليات استعراض دستورية يجري فيها، على سبيل المثال، تعديل صكوك الحقوق على نحو يزيد من ضمان حقوق الإنسان وعدم التمييز ضد النساء على قدم المساواة مع الرجال، وحماية وتعزيز حقوق الفئات التي كانت مهمشة أو الأقليات العرقية أو الدينية أو جماعات الشعوب الأصلية أو غير ذلك من الفئات (بها في ذلك النساء)، أو إعادة بناء النظام السياسي والانتخابي بها ينطوي على آثار واسعة النطاق على النظم الحزبية وآليات المشاركة المدنية وما إلى ذلك. وينبغي أن تستغل مختلف الجهات الفاعلة مثل هذه الانفراجات الديقراطية للضغط من أجل النص على أحكام أكثر فاعلية فيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز ضد النساء في المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، ومن أجل فرض الحصص المخصَّصة على أساس النوع وعدم التمييز ضد النساء في المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، ومن أجل فرض الحصص المخصَّصة على أساس النوع اللبدان الخارجة من الصراع أو التي تمر بمراحل انتقالية، على حبيد الواقع العملي. وقد كانت هذه هي الحال في العديد من البلدان الخارجة من الصراع أو التي تمر بمراحل انتقالية، على تباين خلفياتها السياسية وظروفها الداخلية تبايناً شديداً والغالب (فقد ارتفع تمثيل النساء ارتفاعاً كبيراً في جنوب أفريقيا ورواندا، على سبيل المثال)، وكذلك في أفغانستان، "الروسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا، العراق، قيرغيزستان، صربيا، تيمور-ليشتي، وأخيراً في ليبيا.

دروس مستفادة وخبرات ميدانية

الاتحاد البرلماني الحولي

في سبيل توطيد دعائم الديمقراطية وضمان طابعها التمثيلي، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على زيادة عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية والبرلمانية. ومن بين السياسات والتدابير المتنوعة التي ينادي بها الاتحاد في سعيه لتحقيق هذه الغاية، إيلاؤه عناية خاصة لاعتماد أنظمة الحصص باعتبارها طريقة فعالة لتصحيح اختلال التوازن بين الرجال والنساء من حيث المشاركة في البرلمان.

ومنذ عام ١٩٩٤، دعم الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة النساء في البرلمانات على النحو التالي:

- يقدِّم الاتحاد دعماً تشريعياً في صياغة الدساتير والقوانين الانتخابية أو تعديلها، بغية وضع تدابير تعزِّز من مشاركة النساء (بنغلاديش، تونس، تركيا، رواندا، وغيرها من البلدان)؛
- ويساعد البرلمانات في إشرافها على الإجراءات الحكومية فيما يخصُّ السياسات والبرامج والتدابير المنفذة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والبرلمانية (الأردن، أوغندا، بوركينا فاسو، وغيرها من البلدان)؛
- ويساعد البرلمانات في جهودها الرامية إلى توعية قادة الرأي العام وواضعي السياسات بأهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية (بوروندي، رواندا، وغيرهما من البلدان)؛
- ويدعم تضافر الجهود والشراكات بين الرجال والنساء من أجل تشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية، ويدعم الشراكات بين أعضاء البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالنساء وكذلك الحركات والجمعيات الأخرى.

ويقدِّم الاتحاد دعمه في صورة الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات، وإتاحة الخبرات ومهارات الصياغة التشريعية، وتوفير البيانات المقارنة وأمثلة الممارسات الجيدة، وإجراء أنشطة التبادل البرلماني وإقامة المنتديات البرلمانية الدولية من أجل تضافر الجهود بين البرلمانات ومختلف الجهات المعنية بالمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

واستناداً لجهود طويلة الأمد في دعم وصول مزيد من النساء إلى البرلمان، استخلص الاتحاد الدروس التالية:

- يمكن للبرلمانات أن تكون أدوات فعالة في تعزيز نظام الحصص. البرلمانات هي الجهات المنوط بها وضع النظم والقوانين الانتخابية، بل والدساتير، وتنقيحها، ومن ثم فلا سبيل إلى وضع أنظمة الحصص دون عمل مشترك بينها وبين الجهات التنفيذية. وكلما تعمَّقت قناعة البرلمانيين بوجاهة التدابير المعززة لمشاركة النساء، زادت احتمالية تصويتهم لصالح تلك القوانين.
- يتعين أن تتمتع أنظمة الحصص بالتفهم والقبول حتى تكون فعالة. يلعب البرلمانيون دوراً محورياً أيضا في ضمان تفهم الجمهور العام وقبوله لنظام الحصص. فباعتبار أنهم ممثلون عن الشعب، يقوم البرلمانيون بدور حلقة الوصل بين الجهات التنفيذية والمواطنين؛ وهم القناة التي يجري من خلالها توعية الجمهور من ناحية واستشارته من ناحية أخرى. ومن ثمً، فإنَّ إشراك أعضاء البرلمان في جهود استشارة الجمهور وتوعيته يمنح المشروعية لنظام الحصص ويهيئ الدعم اللازم لتطبيقه تطبيقاً سليماً بعد ذلك. وبالمثل، فالبرلمانيون شركاء إستراتيجيون في توعية أحزابهم السياسية ومساعدتها على تفهم نظام الحصص وقبوله واعتماده.

- الرجال شركاء لا غنى عنهم؛ فالرجال يشكِّلون أغلبية السياسيين. عِثِّل الرجال ٧٩ في المئة من مجموع البرلمانيين على مستوى العالم و٩٥ في المئة من الوزراء و٩٣ في المئة من رؤساء الدول، كما أنهم يشكلون أغلبية الأعضاء في الأحزاب السياسية وهيئاتها التنفيذية؛ ومن ثمَّ، فإنَّ لهم تأثيراً كبيراً على صنع القرارات. وسيكون من غير الممكن تصوُّر نظام للحصص يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية أو مناقشة نظام كهذا، ناهيك عن اعتماده، دون مشاركتهم. وهكذا، فلا بد من أن تكون كل جهود التوعية والاستشارة والمناقشة وصنع القرار شاملة للجميع، وأن تأخذ في اعتبارها مصالح الرجال والنساء على حد سواء (وتحاول التوفيق فيما بينها).
- صانعو القرار واللجان والتجمعات في البرلمان حلفاء رئيسيون. يعدُّ رؤساء المجالس البرلمانية ونوابهم ورؤساء اللجان البرلمانية وقادة المجموعات السياسية من بين صانعي القرار الذين يحظى التحالف معهم بأهمية جوهرية من أجل اعتماد نظام الحصص. فأصواتهم لها وزنها فيما يجريه البرلمان من مناقشات وما يتخذه من قرارات. وغالبا ما تكون اللجان البرلمانية وتجمعات النساء حلفاء إستراتيجيين في مناقشة نظام الحصص واعتماده في البرلمان. وتتكون هذه الهيئات من برلمانيين من مختلف المشارب السياسية، وهو ما يمكن أن ييسِّر النقاشات التي تتجاوز المصالح الحزبية الضيقة. كما أنَّها تعدُّ منتديات ممتازة لمناقشة الإستراتيجيات الرامية إلى التغلب على التردُّد داخل البرلمان، وتفتح المجال أمام البرلمانيين لاستشارة الخبراء والمسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والحركات النسائية والعمل في شراكة معهم من أجل الترويج لأنظمة الحصص.
- لا بد من اعتماد نظام الحصص على المستوى الدولي كذلك. لا ينبغي أن تكتفي المنظمات الدولية بدور الواعظ فيما يتعلق بتحسين مشاركة النساء، بل عليها أن تكون مثالاً يقتدى به في هذا المضمار. ويعدُّ الاتحاد البرلماني الدولي من بين المنظمات الدولية القليلة التي اعتمدت أنظمة للحصص من أجل تحسين مشاركة النساء في هيئاتها الداخلية. ومنذ عام ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد سلسلة من التدابير في هذا الصدد، منها على سبيل المثال تطبيق مستهدفات تنطوي على عقوبات وحصص نسائية تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ في المئة في أهم هيئاته الإدارية. وفي الوقت الحالي، صار أعضاء الاتحاد ملتزمين بهذه الحصص، كما أنَّ العمل على تعزيزها مدرج على جدول أعمال المنظمة. وفوق ذلك، لا يتواني الاتحاد عن تشجيع المنظمات الدولية الأخرى على أن تحذو حذوه.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

من خلال شراكات تعاونية على المستويين العالمي والوطني، استعانت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بمعارف وموارد مقارنة لدعم أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي والدفع إلى اعتمادها وتطبيقها. وتُشرك المؤسسة الجهات المعنية من قبيل الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، الأحزاب السياسية، الهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية، التجمعات البرلمانية المتعددة الأحزاب، المجموعات والشبكات النسائية المتعددة الأحزاب خارج البرلمان، والإعلام والمجتمع المدني والهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

وقد قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتجميع المعارف المبنية على الأدلة وخبرات الباحثين والممارسين، فيما يتعلق بتأثير نظام الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في سلسلة التقارير الإقليمية، التي تصدرها المؤسسة بشأن تطبيق أنظمة الحصص في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا والدول العربية.

وفي منشور المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الرائد المعنون «النساء في البرلمانات: ما وراء الأرقام» اعتمدت المؤسسة على عدد من المؤلفين لعرض الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بتأثير أنظمة الحصص وممارسات اختيار المرشحين

وتسميتهم وتأثير النظم الانتخابية على تمثيل النساء، كما تناول المنشور بعض القضايا والدروس المستفادة فيما يخصُّ عمل النساء التشريعي ونتائجه.

واستكملت المؤسسة عملها في إنتاج مواد وأدوات معرفية مقارنة، على المستوى العالمي في هذا المجال، عبر دعم الإصلاحات الانتخابية والدعوات المنادية بالأخذ بأنظمة الحصص وتطبيقها لمعالجة ضعف تمثيل النساء في مواقع السلطة واتخاذ القرار في كولومبيا، إكوادور، غانا، هايتي، كينيا، ليبيريا، ناميبيا، سيراليون، والسنغال.

كولومبيا

دعمت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حملات المناصرة التي قادت إلى سن قانون عام ٢٠١١، الذي ينص على حصة نسائية نسبتها ٣٠ في المئة في الانتخابات العامة والحزبية الداخلية على حد سواء. ومنذ سن هذا القانون، واصلت المؤسسة دعمها للأحزاب السياسية فيما يتعلق بتنفيذه.

إكوادور

يهدف برنامج "الديمقراطية الآن Agora Democratica" المشترك بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب في إكوادور إلى تعزيز النُهُج المعنية بزيادة مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية، دعماً للجماعة النسائية المتعددة الأحزاب وغيرها من الجهات الفاعلة. وقد كان هذا البرنامج في طليعة الحوارات الجارية بشأن النظام السياسي في إكوادور، وإصلاحات قانون الديمقراطية فيما يتعلق بتطبيق أسلوب جديد لتخصيص المقاعد من أجل زيادة المشاركة السياسية النسائية في انتخابات عام ٢٠١٢.

ھايتى

تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بدعم لجنة تنفيذ نظام الحصص المنوط بها تنفيذ حصة الـ ٣٠ في المئة التي أُدرجت في تعديل المادة (١٧-١) من الدستور. كما تدعم المؤسسة أيضاً الحملة الوطنية الرامية لتنفيذ نظام الحصص المفصّصة على المفروض دستورياً على نحو فعًال، من خلال الجهود الرامية إلى تحسين الخطاب السياسي بشأن الحصص المخصّصة على أساس النوع الاجتماعي (وبشأن الأوضاع السياسية بوجه عام)، وذلك عبر القيام بمبادرات مشتركة تهدف إلى زيادة الوعي لدى الإعلام والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ليبيريا

تواصل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دعمها للجهود التي يبذلها التجمع التشريعي النسائي وتحالف النساء الحزبيات الليبيريات، والتي أدَّت إلى وضع مشروع قانون المساواة بين الجنسين. وقد دعمت المؤسسة هذه العملية عن طريق تيسير فرص الحوار بين الأحزاب السياسية والمشرِّعين ووزارة النوع الاجتماعي والتنمية، من أجل الوصول إلى إجماع بشأن الحاجة إلى نظام للحصص الانتخابية المفروضة بالقانون وحشد الدعم السياسي اللازم لاعتماده. وقد تعززت هذه الجهود بالشراكة مع المفوضية الوطنية للانتخابات في ليبيريا في إدارة العمليات الانتخابية وإنفاذ نظام الحصص.

سيراليون

دعماً من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لشركائها على المستوى الوطني مثل مجموعة دعم التضامن مع النساء والتجمع البرلماني النسائي في سيراليون، ساهمت المؤسسة في الحملة الوطنية من خلال توفير المعارف المقارنة من بلدان أخرى، فعلى سبيل المثال، عملت المؤسسة على تيسير تبادل المعارف ومشاطرة الخبرات مع تنزانيا، علماً بأنَّ تمثيل النساء في البرلمان في تنزانيا قد حقق بالفعل نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة.

السنغال

عقب سن قانون المناصفة بين الجنسين في السنغال، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتركيز جهودها على الأحزاب السياسية والنساء المشتغلات بالسياسة واللائي يصلحن لخوض الانتخابات كمرشحات، وذلك لمساعدة الجهات المعنية على معرفة العقبات التي تواجه التنفيذ الفعًال لقانون المناصفة بين الجنسين في الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١. واشتمل الدعم الذي قدَّمته المؤسسة على عقد موائد مستديرة مع الأحزاب السياسية والهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لمناقشة تشريعات الحصص وآثارها على عمليات الوقوف على المرشحين وتسميتهم واختيارهم، ووضع الرجال والنساء في مواقع تسمح بانتخابهم. ونتيجة للانتخابات البرلمانية عام المرشحين وتسميتهم واختيارهم، ووضع الرجال والنساء في المئة، بزيادة قدرها ٢٥ في المئة عن الانتخابات السابقة.

غانا

لم تحظ السياسات والتدابير التقدمية في غانا (من قبيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات التمييز الإيجابي الصادرة في عام ١٩٩٨) بالتنفيذ الملائم في غانا فيما مضي. وقد انخرطت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جهود مناصرة هذه السياسات في شراكة مع وزارة شؤون النساء والأطفال في غانا ودعمت سنَّ قانون التمييز الإيجابي، والذي عزز من التركيز المُنصب على دور الأحزاب السياسية وبرامجها السياسية فيما يتعلق بمشاركة النساء وتمثيلهن في مواقع صنع القرار. واتبعت المؤسسة إستراتيجية أساسية، تتمثل في إشراك قادة الأحزاب وأعضاء البرلمان والزعماء التقليديين في مجلس الزعماء الوطنى والمجتمع المدني في عملية وضع قانون التمييز الإيجابي.

کینیا

ركًّز الدعم الذي وجَّهته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدعاة المساواة بين الجنسين والأحزاب السياسية على تعزيز الجهود الرامية لتطبيق الأحكام المنصوص عليها في دستور عام ٢٠١٠ في كينيا، بشأن المساواة بين الجنسين وإنفاذها في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٣. فمنذ إقرار الدستور في عام ٢٠١٠، والتحدي المهيمن على المشهد السياسي والنقاشات السياسية في كينيا هو الوصول إلى صيغة مقبولة للتشريعات الانتخابية من أجل تنفيذ النصوص الدستورية التي تهدف إلى تضييق الفجوة بين تمثيل الرجال والنساء في الحياة السياسية. وقد حظي التحدي المتمثل في تحويل الالتزامات الدستورية إلى إجراءات قابلة للتنفيذ بنصيب كبير من النقاشات التي دارت في الحوارات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ الدستور.

ناميبيا

في سياق الإصلاحات الانتخابية الواسعة التي تشهدها ناميبيا منذ عام ٢٠١١، سنحت الفرصة أمام ذلك البلد لتوسيع نطاق الحصص المفروضة بالقانون على المستوى المحلي، بعد ما حققه النظام من نجاحات فيما مضى (حيث وصل بتمثيل النساء على المستوى المحلي إلى نسبة ٤٢ في المئة)، ليشمل المستوى البرلماني. وبدعم من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، اعتبر الاقتراح المقدَّم بشأن فرض نظام الحصص بالقانون على المستوى الوطني جزءاً من حزمة الإصلاحات التشريعية التي صاغتها المفوضية الانتخابية الناميبية وقُدِّم إلى مفوضية الإصلاح القانوني الناميبية.

جامعة ستوكهولم

في بداية تسعينيات القرن الماضي، أخذت ظاهرة جديدة تنتشر في شتى أنحاء العالم، ألا وهي ظاهرة أنظمة الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي. كانت أنظمة الحصص قد طُبِّقت في العقود السابقة لصالح الأقليات والنساء في قلّة من البلدان – بيد أنَّ ما تشهده التشريعات والمقترحات المتعلقة بالحصص من انتشار ونقاش في الوقت الراهن يمتد إلى نطاق أوسع كثيراً. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء بحوث مقارنة بشأن هذه التطورات الجديدة. وفي العديد من البلدان، يقتصر النقاش بشأن اعتماد الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في الحياة السياسية على خبرات عدد قليل من البلدان المجاورة. وهناك حاجة ملحة إلى إجراء تحليلات مقارنة لهذا المجال الجديد من مجالات السياسات العامة: الخطابات المعنية بأنظمة الحصص في جميع أنحاء العالم، ومختلف قواعد الحصص المطبَّقة وتنفيذها – ولا سيما، متى تنجح أنظمة الحصص ومتى تخفق في تحقيق تغيير حقيقي؟ ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه البحوث، مساعدة البلدان التي هي بصدد النظر في لوائح الحصص التي يمكن الأخذ بها والنقاش بشأن تلك اللوائح، عن طريق تبادل أفضل المدارسات والدروس المستفادة.

وفي إطار المشروع البحثي "الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي – هل هي مفتاح لتحقيق المساواة؟" (Electoral Gender Quotas – a Key to Equality?) والذي موله مجلس البحوث السويدي، قامت جامعة ستوكهولم في عام ٢٠٠١ بإنشاء مجال جديد من مجالات البحوث المقارنة وذلك بتأسيس مركز البحوث المعنية بالنساء في الحياة السياسية (WIP). وكانت الخطوة الأولى في هذا الصدد هي تجميع الباحثين من جميع المناطق الرئيسية لاستقصاء هذا الاتجاه الجديد في السياسات الانتخابية. وتمخض هذا المشروع عن أول استعراض عالمي لاعتماد أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي وتنفيذها: "المرأة، الحصص الإنتخابية والسياسة" (Dahlerup 2006). وأسفر التعاون مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن إقامة حلقات نقاشية بشأن تأسيس الموقع الشبكي الخاص بأنظمة الحصص على مستوى العالم، <http://www.quotaproject.org> ولذي يستند إليه هذا الأطلس. وفي الوقت الحالي، يعدُّ مجال بحوث الحصص مجالاً مزدهراً ويحظى باعتراف واسع. وقد نُشر عدد من أطروحات الماجستير والدكتوراه، فضلا عن بحوث الحصص مجالاً مزدهراً ويحظى باعتراف واسع. وقد نُشر عدد من أطروحات الماجستير والدكتوراه، فضلا عن الكتب والعديد من المقالات العلمية بشأن الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي. ويتعاون فريق البحث في جامعة ستوكهولم مع العديد من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في شتى أنحاء العالم لتوفير الخبرات المقارنة والمشورة بشأن كيفية تمكن النساء في الحياة السياسية، من خلال تنفيذ أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي.

مراجع وقراءات أخرى

باللغة العربية:

- ابتسام العطيات وموسى شتيوي وسليمان صويص: «التطور الديمقراطي في الأردن تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية» (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٠٥).
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩). متاحة على الرابط التالي: <www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>
- حورية مشهور وعبد العزيز محمد الكميم ومحمد أحمد المخلافي: «التطور الديمقراطي في اليمن تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية» (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٠٥).
- ستينا لارسرود وريتا تافرون: «التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة» (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - ٢٠٠٧).
- هالة مصطفى وعبد الغفار شكر وعمرو هاشم ربيع: «التطور الديمقراطي في مصر تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية» (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٠٥).

باللغة الإنجليزية:

- Abou-Zeid, Gihan, 'Introducing Quotas in Africa: Discourses in Egypt', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Abou-Zeid, Gihan, 'The Arab Region: Women's Access to the Decision-making Process across the Arab Nation', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Al-Attiyat, Ibtissam, Shteiwi, Musa and Sweiss, Suleiman, Building Democracy in Jordan: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections (Stockholm: International IDEA and Arab NGO Network for Development, 2005)
- Antić, Miliga G. and Lokar, Sonja, 'The Balkans: From Total Rejection to Gradual Acceptance of Gender Quotas', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Antonio de Abreu, Alcinda, Political Party Quotas in Mozambique: The Experience of the FRELIMO Party', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Araújo, Clara, 'Quotas for Women in the Brazilian Legislative System', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)

- Araújo, Clara and García, Ana Isabel, 'Latin America: The Experience and the Impact of Quotas in Latin America', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Bacchi, Carol Lee, *Politics of Affirmative Actions: Women Equality and Category Politics* (London: Sage, 1996)
- Bacchi, Carol Lee, 'Arguing For and Against Quotas: Theoretical Issues', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Bauer, Gretchen, 'Let There Be a Balance': Women in African Parliaments; *Political Studies Review*, Vol. 10, Issue 3, pp. 370-84 (2012)
- Bauer, Gretchen, & Burnet, Jennie E. 'Gender Quotas, Democracy, and Women's Representation in Africa: Some Insights from Democratic Botswana and Autocratic Rwanda', *Women's Studies International Forum*, 41, pp. 103-12 (2013)
- Ballington, Julie, 'Representation of Women in Political Parties', South African Local Government Elections, EISA, No. 6 (2000)
- Ballington, Julie, 'Women's Political Participation and Quotas in Africa', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Ballington, Julie and Dahlerup, Drude, 'Gender Quotas in Post-conflict States: East-Timor, Afghanistan and Iraq', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Ballington, Julie and Karam, Azza (eds), Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 2005), available at http://www.idea.int/publications/wip2/, accessed 13 November 2013
- Beaman, Lori, Pande, Rohini and Cirone, Alexandra, 'Politics as a Male Domain and Empowerment in India', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Benavides, Jimena Costa, 'Women's Political Participation in Bolivia: Progress and Obstacles', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Bonifert, Marta and Gurmai, Zita, 'Advancement of Women's Issues through Political Mobilization in Hungary: Impact of the Hungarian Socialist Party Quota', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005),
- Borić, Besima, 'Application of Quotas: Legal Reforms and Implementation in Bosnia and Herzegovina', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)

- Bratton, Kathleen A., 'Critical Mass Theory Revisited: The Behaviour and Success of Token Women in State Legislatures.' Politics & Gender, Issue 01 (March 2005) PP. 97-125.
- Bunwareee, Sheila, 'Engendering the Mauritian Political Space: The Need for Quotas', in International IDEA, The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Burnet, Jenni, 'Women's Empowerment and Cultural Change in Rwanda', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Bylesjō, Cecilia and Seda, Francisia S.S.E, 'Indonesia: The Struggle for Gender Quotas in the World's Largest Muslim Society', in Drude Dahlerup (ed.), Women, Quotas and Politics (New York: Routledge, 2006)
- Caul, Miki, 'Women's Representation in Parliament: The Role of Political Parties', Party Politics, 5/1 (January 1999), pp. 79–98
- Childs, Sarah and Krook, Mona Lena, 'Critical Mass Theory and Women's Political Representation', *Political Studies*, 56/3 (2008), pp. 725–36
- Childs, Sarah and Krook, Mona Lena, 'Labels and Mandates in the United Kingdom', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Chowdhury, Najma, 'The Bangladesh Experience: Dependence and Marginality in Politics', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW, 1979), available at http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/>
- Dahlerup, Drude, 'From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics', Scandinavian Political Studies, 11/4 (1988), pp. 275–98
- Dahlerup, Drude, 'Quotas A Jump to Equality', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Dahlerup, Drude, 'Comparative Studies of Electoral Gender Quotas', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Latin American Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Dahlerup, Drude, 'Quotas are Changing the History of Women', in International IDEA, The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Dahlerup, Drude, 'No Quota Fever in Europe', in International IDEA, The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)

- Dahlerup, Drude (ed.), Women, Quotas and Politics (New York and London: Routledge, 2006)
- Dahlerup, Drude and Freidenvall, Lenita (2010), 'Judging Gender Quotas Predictions and Results', *Policy & Politics*, 38/3 (2010), pp. 407–25
- Darhour, Hanane and Dahlerup, Drude, 'Sustainable Representation of Women through Gender Quotas: A Decade's Experience in Morocco', *Women's Studies International Forum* (December 2013)
- Dimitrievska, Daniela, 'Quotas: The Case of Macedonia', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- European Commission, *Women in European Politics Time for Action* (Brussels: European Communities, 2009), available at http://bookshop.europa.eu/en/women-in-european-politics-pbKE8109543/?CatalogCategoryID=WpIKABst.SMAAAEjGJEY4e5L, accessed 31 October 2013
- Flores, Rocío Villanueva, 'Taking Stock of the Implementation of Quotas in Peru', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Franceschet, Susan, Krook, Mona Lena and Piscopo, Jennifer M. (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Franceschet, Susan and Piscopo, Jennifer M., 'Gender and Political Backgrounds in Argentina', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012), available at http://global.oup.com/academic/product/the-impact-of-gender-quotas-9780199830084;jsessionid=6D284AC2CB23922678E50894B83AE282?cc=se&lan g=en&>
- Frank, Liz, 'Working Towards Gender Balance in Elected Positions of Government in Namibia', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Freidenvall, Lenita, Dahlerup, Drude and Skjeie, Hege, 'The Nordic Countries: An Incremental Model', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Freidenvall, Lenita and Dahlerup, Drude, *Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe, Update 2013* (Brussels: European Union, 2013), available at http://bookshop.europa.eu/en/electoral-gender-quota-systems-and-their-implementation-in-europe-pbBA0313245/?CatalogCategoryID=cOwKABstC3oAAAEjeJEY4e5L, accessed 31 October 2013
- Gaber, Milica Antić, 'Overview of Quota Systems in the Region of Central and Eastern Europe', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*,

- Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- García Quesada, Ana Isabel, 'Putting the Mandate into Practice: Legal Reform in Costa Rica', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Goetz, Anne Marie and Hassim, Shireen, 'No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making', (London: Zed Books, 2003)
- Gréboval, Cécile, 'Introducing Parity Democracy: The Role of the International Community and the European Women's Lobby', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Htun, Mala, 'Women in Political Power in Latin America', in International IDEA, Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 2002)
- Hubert, Agnés, 'Moving Beyond Quotas in the EU: An Emerging Stage of Democracy', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- International IDEA, Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 2002)
- International IDEA, *The Implementation of Quotas: Asian Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- International IDEA, Electoral System Design: The New International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2005)
- International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- International IDEA, *The Arab Quota Report: Selected Case Studies*, Quota Report Series (Stockholm: International IDEA, 2007)
- International IDEA, *Gender and Political Parties: Far from Parity*, (Stockholm: International IDEA, 2011)
- International IDEA, Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion (Stockholm: International IDEA, 2013)
- Inter-Parliamentary Union, 'Equality in Politics: A Survey of Women and Men in Parliaments', 2008

- Inter-Parliamentary Union, 'Gender-sensitive Parliaments: A Global Review of Good Practice', 2011
- Inter-Parliamentary Union and UN Women, 'Women in Politics 2012', 2013
- Inter-Parliamentary Union, 'Women in Parliament in 2012: The Year in Perspective', 2013
- Kanakuze, Judith, 'The Challenge of Implementation and Enforcement in Rwanda', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Kassé, Aminata Faye, 'Women in Politics in Senegal', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Kethusigile-Juru, Bookie, 'Quota Systems in Africa: An Overview', in International IDEA, The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Krook, Mona Lena, 'Women's Representation in Parliament: A Qualitative Comparative Analysis', *Political Studies*, 58/5 (2010), pp. 886–908
- Krook, Mona Lena, 'Gender Quotas and Comparative Politics: Past, Present, and Future Research Agendas', *Politics and Gender*, 9/3 (2013), pp. 299–303
- Krook, Mona Lena, *Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009)
- Krook, Mona Lena and Childs, Sarah (eds), *Women, Gender and Politics: A Reader* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2010)
- Krook, Mona Lena, Lovenduski, Joni and Squires, Judith, 'Western Europe, North America, Australia and New Zealand: Gender Quotas in the Context of Citizenship Models', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Laas, Anu, 'To Suspect or Respect? Quota Discourse in Estonia', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Larserud, Stina and Taphorn, Rita, Designing for Equality: Best-fit, Medium-fit and Non-favourable Combinations of Electoral Systems and Gender Quotas (Stockholm: International IDEA, 2007)
- Larson, Anna, 'Collective Identities, Institutions, Security, and State Building in Afghanistan', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Leakovic, Karolina, 'Political Party Quotas in the Croatian Social Democratic Party', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)

- Leakovic, Karolina, 'Socialist International Women', in International IDEA, The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Llanos, Beatriz and Sample, Kristen, 30 Years of Democracy: Riding the Wave? Women's Political Participation in Latin America (Stockholm: International IDEA, 2008)
- Llanos, Beatriz and Sample, Kristen, From Words to Action: Best Practices for Women's Participation in Latin American Political Parties (Stockholm: International IDEA, 2008)
- Lokar, Sonja, 'A Short History of Quotas in Slovenia', in International IDEA, The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Lovenduski, Joni and Norris, Pippa (eds), Gender and Party Politics (London: Sage Publications, 1993)
- Lovenduski, Joni and Norris, Pippa (eds), Women in Politics (Oxford: Oxford University Press, 1996)
- Lubertino, María José, 'Pioneering Quotas: The Argentine Experience and Beyond', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Latin American Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Maboreke, Mary, 'The Quota System within the African Union', in International IDEA, The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Mar'iyah, Chusnul, 'The Political Representation of Women in Indonesia: How Can it be Achieved', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Marx, Jutta and Borner, Jutta, Gender Mainstreaming in Latin American Parliaments: A Work in Progress (Stockholm and Geneva: International IDEA and IPU, 2011)
- Mashhur, Huriya, al-Aziz Muhammad al-Kamim, Abd and Ahmad al-Mikhlafi, Mohammad, Building Democracy in Yemen: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections (Stockholm: International IDEA and the Arab NGO Network for Development, 2005)
- Matland, Richard E., 'The Norwegian Experience of Gender Quotas', in International IDEA, The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005a)
- Matland, Richard E., 'Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems', in International IDEA, Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 2005b)

- Matland, Richard E., 'Electoral Quotas Frequency and Effectiveness', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- McAllister, Ian and Studlar, Donley T., 'Electoral Systems and Women's Representation: A Long-Term Perspective', *Representation*, 39/1 (2002), pp. 3–14
- Meena, Ruth, 'The Politics of Quotas in Tanzania', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Meier, Petra, 'Implementing Gender Quotas in Belgium: Legal Enforcement Lessons', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Meier, Petra, 'Paradoxes in the Meaning of Quotas in Belgium', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Miguel, Luis Felipe, 'Policy Priorities and Women's Double Bind in Brazil', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Morna, Colleen Lowe, 'Beyond Numbers: Quotas in Practice', in International IDEA, The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Mpoumou, Doris, 'Women's Participation in Peace Negotiations: Discourse in the Democratic Republic of the Congo', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Mrsevi, Zorica, 'Implementing Quotas: Legal Reform and Enforcement in Serbia and Montenegro', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Murray, Rainbow, 'Parity and Legislative Competence in France', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Mustafa, Hala, al-Ghaffar Shukor, Abd and Hashem Rabi, Amre, *Building Democracy in Egypt: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections* (Stockholm: International IDEA and the Arab NGO Network for Development, 2005)
- Myakayaka-Manzini, Mavivi, 'Political Party Quotas in South Africa', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Nhundu, Rumbidzai, 'Implementing Quotas: Experiences from the SADC Parliamentary Forum', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)

- Norris, Pippa and Krook, Mona Lena, Gender Equality in Elected Office: A Six-Step Action Plan 2011, available at http://www.osce.org/odihr/82096>
- O'Brien, Diana Z., 'Quotas and Qualifications in Uganda', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- OSCE and ODIHR, Election Observation Mission Report, Parliamentary Elections, Armenia, 2007, available at http://www.osce.org/odihr/elections/armenia/26606>
- OSCE ODIHR, Final Observation Report, Parliamentary Elections, 2012, available at http://www.osce.org/odihr/91643, accessed 13 November 2013
- Peschard, Jacqueline, 'An Overview of Quota Systems in Latin America', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Latin American Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Peschard, Jacqueline, 'Quota Implementation in Mexico', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Latin American Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Phillips, Anne, *The Politics of Presence* (Oxford: Clarendon Press, 1995)
- Piatti-Crocker, Adriana (ed.), Diffusion of Gender Quotas in Latin America and Beyond. Advances and Setbacks in the Last Two Decades (New York: Peter Lang, 2011)
- Pires, Milena, 'East Timor and the Debate on Quotas', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Pitkin, Hanna, The Concept of Representation (Berkeley: University of California Press, 1967)
- Rai, Shirin M., Bari, Farzana, Mahtab, Nazmunessa and Mohanty, Bidyut, 'South Asia: Gender Quotas and the Politics of Empowerment – A Comparative Study', in Drude Dahlerup (ed.), Women, Quotas and Politics (New York: Routledge, 2006)
- Raman, Vasanthi, 'The Implementation of Quotas for Women: The Indian Experience', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Reyes, Socorro, 'Quotas in Pakistan: A Case Study', in International IDEA, The Implementation of Quotas: Asian Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Reynolds, Andrew, 'Women in the Legislatures and Executives of the World: Knocking at the Highest Glass Ceiling', World Politics, 51/4 (1999), pp. 547–72
- Roza, Vivian, Llanos, Beatriz and Garzón de la Roza, Gisela, Gender and Political Parties: Far from Parity (Stockholm and New York: International IDEA and Inter-American Development Bank, 2011)

- Rule, Wilma, 'Electoral Systems, Contextual Factors and Women's Opportunity for Election to Parliament in Twenty-Three Democracies', *Western Political Quarterly*, 40/3 (1997), pp. 477–98
- Rule, Wilma and Zimmerman, Joseph F. (eds), *Electoral Systems in Comparative Perspective* (Westport: Greenwood Press, 1994)
- Sater, James N., 'Reserved Seats, Patriarchy, and Patronage in Morocco', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Schmidt, Gregory D., 'The Implementation of Gender Quotas in Peru: Legal Reform, Discourses, and Impacts', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Schmidt, Gregory D., 'Unanticipated Successes: Lessons from Peru's Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Schöpp-Schilling, Hanna Beate, 'The Role of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women and its Monitoring Procedures for Achieving Gender Equality in Political Representation', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Siaroff, Alan, 'Women's Representation in Legislatures and Cabinets in Industrial Democracies', *International Political Science Review*, 21/2 (2000), pp. 197–215
- Siemienska, Renata, 'Gender Party Quotas in Poland', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Šilović, Daša Šašić, 'Lobbying for Quotas: The Experience of the CEE Network for Gender Issues', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Tahri, Rachida, 'Women's Political Participation: The Case of Morocco', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- Taljunaite, Meilute, 'The Women's Movement in Lithuania: Discourses and Lobbying Stragies', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: European Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)
- Tamale, Sylvia, 'Introducing Quotas: Discourse and Legal Reform in Uganda', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)

- Thomas, S., How Women Legislate (New York: Oxford University Press, 1994)
- Tripp, Aili, Konaté, Dior and Lowe-Morna, Colleen, 'Sub-Saharan Africa: On the Fast Track to Women's Political Representation', in Drude Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics* (New York: Routledge, 2006)
- Tripp, Aili Mari, 'The Changing Face of Africa's Legislature: Women and Quotas', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2004)
- United Nations Development Fund for Women, *Progress of the World's Women, 2008–2009.* Who Answers to Women? Gender and Accountability, available at http://www.unifem.org/progress/2008>
- United Nations Development Programme, Enhancing Youth Political Participation throughout the Electoral Cycle: A Good Practice Guide, 2013, available at http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/electoral_systemsandprocesses/enhancing-youth-political-participation-throughout-the-electoral/
- United Nations Development Programme, *Utilizing Temporary Special Measures to Promote Gender Balance in Pacific Legislatures: A Guide for Options*, UNDP Pacific Centre and Pacific Islands Forum Secretariat, 2008, available at http://win.amarc.org/documents/TSM_BOOKLET_pgs_01-52_p1.pdf>
- Walby, Sylvia, New Agendas for Women? (Basingstoke: Macmillan, 1999)
- Walsh, Denise, 'Party Centralization and Debate Conditions in South Africa', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)
- Yáñez, Ana María, 'Quotas and Democracy in Peru', in International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2003)
- Zetterberg, Pär, 'Political Engagement and Democratic Legitimacy in Mexico', in Susan Franceschet, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (eds), *The Impact of Gender Quotas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2012)

الهوامتتن

- لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور على التعبير عن أي رأي أيا كان من جانب الشركاء الثلاثة، فيما يخصُّ الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو غير ذلك من المناطق الأخرى، أو بشأن السلطات القائمة أو ترسيم الحدود الخاصة بأي منها. وترد كوسوفو وتايوان (تايبيه الصينية) بوصفها أقاليم/مناطق خامة
 - متاح على الرابط: <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>.
- ً أوصى القرار الصادر في عام ١٩٩٠ عن مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي بالوصول بنسبة وجود النساء في المواقع القيادية إلى ٣٠ في المئة بحلول عام ١٩٩٥ وـ٥٠ في المئة بحلول عام ٢٠٠٠.
 - أ الاتحاد البرلماني الدولي "المرأة في البرلمانات الوطنية" متاح باللغة الإنجليزية على الرابط:
 - http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world011013.htm. متوسط البيانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.
- ° يشمل ذلك الخمسة والثمانين بلداً وإقليماً التي تطبّق نظام الحصص المفروضة بالقانون أو نظام المقاعد المحجوزة بالقانون أو كليهما معاً، والسبعة والثلاثين الأخرى التي يلتزم فيها حزب واحد على الأقل بممارسة الحصص الطوعية.
- ً قدَّر تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أنه بالنظر إلى معدل الزيادة الحالي في عدد النساء البرلمانيات، فإنَّ المساواة الحقيقية سوف تتحقق في عام ٢٠٢٤ في البلدان المتقدمة وفي عام ٢٠٤٧ في البلدان النامية. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – تقرير بعنوان:
- Progress of the World's Women, 2008–2009. Who Answers to Women? Gender and Accountability, p. 112, 'Timeline to reach' http://www.unifem.org/progress/2008, متاح باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: (gender parity in national assemblies'
- ً للاطلاع على نقاش أكثر عمقاً وتفصيلاً بشأن نظرية الكتلة الحرجة، يرجى الرجوع إلى: Dahlerup 1988. ولمطالعة تناول نقدي تجاه أطروحات عدد من الكتّاب بشأن نظرية الكتلة الحرجة، يرجى الرجوع إلى: Childs & Krook 2008, Bratton 2005, Thomas 1994.
 - إعلان ومنهاج عمل بيجين الأهداف والتدابير الإستراتيجية (ز) النساء في السلطة وعملية صنع القرار الفقرة ١٨١.
 - أ التوصية العامة رقم (٢٥) المادة الرابعة الفقرة (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. متاحة على الرابط التالي:
 - .<www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>
 - التمييز ضد المرأة (١٩٧٩). متاحة على الرابط التالي: $^{'}$
 - .<www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>
- التعرض صفحتا باكستان وبنغلاديش بجزيد من التفاصيل لحالتين سقطت فيهما تشريعات الحصص نتيجة لعجز المشرعين عن الاتفاق على قوانين الحصص الجديدة.
- الجمعية الوغندا، هناك خمسة مقاعد محجوزة في البرلمان لنواب عن الشباب. وفي الجمعية الوطنية في كينيا، هناك ١٢ مقعداً محجوزة لنواب تسميهم الأحزاب السياسية لتمثيل بعض الفئات الخاصة، من قبيل الشباب وذوي الإعاقة والعمال. وفي رواندا، ينتخب مجلس الشباب الوطني عضوين من أعضاء مجلس النواب. وفي الفلبين، هناك ١٢ مقعداً محجوزة لنواب تسميهم الأحزاب النواب. وفي المجلس الوطني التونسي، هناك ١٢ مقعداً محجوزة لنواب تسميهم الأحزاب السياسية لتمثيل بعض الفئات الخاصة، ومنها الشباب، وهذه المقاعد محجوزة لمرشحين دون الأربعين (٢٠١٣, (٢٠١٣).
- ال يأخذ حزبا العمال والأحرار الديمقراطيين بالمملكة المتحدة بنظام حصص المتقدمين للترشيح، حيث تشترط قواعد الحزبين أن تضم القوائم القصيرة للمرشحين على المقاعد المتاحة امرأة واحدة على الأقل؛ وفي كندا تشترط القواعد المعمول بها في الحزب الديمقراطي الجديد أن تكون هناك امرأة واحدة المرشحين على المقاعد المتاحة امرأة واحدة المسال/http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=37>.
 - ُ للاطلاع على نقاش مفصل بشأن عمليات اختيار المرشحين وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، انظر: Lovenduski & Norris 1993; Matland 2005b.
 - ° للاطلاع على تحليل مفصل بشأن تأثير النظم الانتخابية على تمثيل النساء، انظر: ٢٠٠٧ Larserud & Taphorn.
 - " المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات أشكال النظم الانتخابية ٢٠٠٥.
 - .Larserud & Taphorn 2007
 - ۱۸ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أشكال النظم الانتخابية ٢٠٠٥ ص. ٩٠.
 - .Larserud & Taphorn 2007 19
 - .OSCE & ODIHR 2007, 2012 Y.
 - .Ballington & Dahlerup 2006 11

البلدان والأقاليم

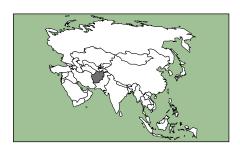
ملخص لملفات ٨٥ دولة ومنطقة مع وصف مفصل لأنواع الحصص الإنتخابية المشر ُعة قانوناً والعقوبات ذات الصلة

يحتوي الأطلس على بيانات تم تجميعها لغاية ديسمبر/كانون الاول ١٠٠٧. ولمزيد من المعلومات والبيانات المحدثة المتعلقة بمختلف البلدان المشمولة بهذا التقرير, يرجب الاطلاع على قاعدة البيانات العالمية للحصص الانتخابية للمرأة على الرابط التالي:

<www.quotaproject.org>

أَصْعَانَسَتَانَ (جمهورية أفغانستان الإسلامية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
- هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس الشعب (وليسى جيرغا)

الصوت الواحد غير المتحول	النظام الانتخابي	759	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	79	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=AF>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٨ في المئة	نسبة النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2381_E.htm>	\d., • \$ •/	۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٨٣) من الدستور الصادر في عام ٢٠٠٤، يُخصص للنساء ٦٨ مقعداً (بنسبة ٢٧ في المئة) من بين ٢٤٩ مقعداً هي جملة مقاعد غرفة البرلمان السفلى (وليسي جيرغا)، على أن يَضمَّ هذا العدد امرأتين على الأقل من كل إقليم من أقاليم البلاد الأربعة والثلاثين.	الدستور	
تحدُّد المفوضية الانتخابية عدد المقاعد المحجوزة للنساء في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الأربع والثلاثين بغرض الوفاء بالنص الدستوري الذي يقضي بحجز ٦٨ مقعداً للنساء في غرفة البرلمان السفلى (المادتان (٢٠) و(٢٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٠). ومن إجمالي المقاعد المحجوزة للنساء (٦٨ مقعداً)، تُخصص ثلاثة مقاعد لقبائل الكوتشي (لائحة سنة ٢٠١٠ بشأن توزيع المقاعد المحجوزة للنساء في مجلس الشعب).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
«إذا لم تضم قائمة من القوائم عدداً من المرشحات يكفي لشغل المقاعد المحجوزة، تتخذ المفوضية الانتخابية من التدابير ما يضمن ألا تظل تلك المقاعد شاغرة» (المادة (٢٣)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تفوز المرشحات اللائي يحصلن على أغلبية الأصوات في كل دائرة انتخابية بالمقاعد المحجوزة للنساء في تلك الدائرة. وتوزَّع المقاعد المتبقية في أي دائرة (إن وجدت) وفقاً لقواعد نظام الصوت الواحد غير المتحول، بصرف النظر عن جنس المرشح (المادة (٣٣)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ (مشرانو جيرغا)

الانتخاب غير المباشر/التعيين	النظام الانتخابي	1.7	جمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	71	جمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2382_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٧ في المئة	سبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٨٤) من الدستور، يُنتخب ثلثا الأعضاء في الغرفة العليا (مشرانو جيرغا) انتخاباً غير مباشر ويعيِّن رئيس البلاد الثلث المبتقي، على أن تكون نسبة ٥٠ في المئة من الأعضاء الذين يعينهم الرئيس من النساء.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُخصَّص نسبة ٢٠ في المئة على الأقل من مقاعد مجالس الأقاليم للمرشحات اللائي يحصلن على أعلى على أغلبية الأصوات، ثم تُخصص المقاعد المتبقية للمرشحين الذين يحصلون على أعلى الأصوات، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي (الفقرة (٣) من المادة (٣٠) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غیر منطبق		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥، أدلى الناخبون بأصواتهم لمرشحين أفراد من بين قوائم للمرشحين كان عدد الأسماء الواردة فيها يصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٠ اسم. وقررت الهيئة المشتركة المعنية بإدارة الانتخابات (JEMB) التي اشتركت في إدارتها الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية أن تُحدد ترتيب المرشحين في القوائم الانتخابية من خلال القرعة، لئلا ينطوي الترتيب على انحياز لأي من المرشحين، ولكي يكون النواب الفائزون قد فازوا بمقاعدهم بناء على عدد الأصوات التي حصلوا عليها وليس بفضل وضعهم في أماكن مميزة على قوائم أحزابهم (Tr.o JEMB) ٢٠٠٥. ٢١).

ألبانيا (جمهورية البانيا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان/(Kuvendi)

نظام القائمة النسبية	النظام الانتخابي	١٤٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	70	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=AL> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2001_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٨ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
 ﴿في كل دائرة انتخابية، يجب أن تضُم ً كل قائمة متعددة الأعضاء ٣٠ في المئة على الأقل من كل نوع، على أن يكون بين الأسماء الثلاثة الأولى الموضوعة في مقدمة كل قائمة متعددة الأعضاء عضو واحد على الأقل من كل نوع» (الفقرة (٦) من المادة (٦٧) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٢). 	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
في حال عدم الالتزام بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، تفرض المفوضية المركزية للانتخابات غرامة قدرها مليون ليك ألباني (حوالي ٧,١٢٠ يورو). وبالإضافة إلى ذلك، تستعيض المفوضية المركزية للانتخابات عن المرشحين عن يليهم في القاعمة من النوع الاجتماعي الأقل عَثيلاً إلى أن تُستوفى الحصة المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (المادة (١٧٥) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«في كل دائرة انتخابية، يجب أن تضُمَّ كل قائمة متعددة الأعضاء ٣٠ في المئة على الأقل من كل نوع، على أن يكون بين الأسماء الثلاثة الأولى الموضوعة في مقدمة كل قائمة متعددة الأعضاء عضو واحد على الأقل من كل نوع» (الفقرة (٦) من المادة (٦٧) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

وع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون
--

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في انتخابات هيئات الحكم المحلي، يجب أن تضُمَّ الأسماء الثلاثة الأولى الموضوعة في مقدمة كل قائمة عنصراً واحداً على الأقل من كل نوع» (المادة (١٧٥) من قانون الانتخابات ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
في حال عدم الالتزام بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي ، تفرض المفوضية المركزية للانتخابات غرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ ليك ألباني (حوالي ٢٥٧ يورو). وبالإضافة إلى ذلك، تستعيض المفوضية المركزية للانتخابات عن المرشحين بمن يليهم في القائمة من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً إلى أن تُستوفي الحصة المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (المادة (١٧٥) من قانون الانتخابات المصدق عليه بالقانون رقم (١٩٠ ١٠) المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، والمعدَّل بالقانون رقم (٢٠١٢ المؤرخ في ٩١ تموز/يوليو ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«في انتخابات هيئات الحكم المحلي، يجب أن تضُمَّ الأسماء الثلاثة الأولى الموضوعة في مقدمة كل قائمة عنصراً واحدا على الأقل من كل نوع إجتماعي « (المادة (١٧٥) من قانون الانتخابات ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي سياق الإصلاحات التي أُدخلت على النظام الانتخابي في ألبانيا، حلَّ نظام القائمة النسبية محلَّ نظام التمثيل النسبي المختلط الذي كان مستخدماً فيما سبق. وفي ظل النظام الجديد، يُنتخب أعضاء البهلان جميعا، وعددهم ١٤٠ عضواً، عن طريق نظام التمثيل النسبي في ١٢ دائرة انتخابية تناظر مناطق الدولة الإدارية الاثنتي عشرة، والعتبة الانتخابية للتمثيل البرلماني هي ٣ في المئة للأحزاب السياسية و٥ في المئة للتكتلات السياسية السابقة على الانتخابات.

الجزائر (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية السّعبية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - المجلس الشعبي الوطني

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	773	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	187	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2003_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٢ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنص المادة (٢) من قانون تمثيل المرأة لسنة ٢٠١٢ على عدد من الحصص المخصَّصة للنساء في البرلمان تتراوح بن ٢٠ في المئة و٥٠ في المئة، بحسب عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية. ويفرض القانون الحصص التالية تبعاً لحجم كل دائرة انتخابية: ٢٠ في المئة في الدخارئر التي بها ٤ مقاعد، و٣٠ في المئة في تلك التي بها ٥ مقاعد أو أكثر، و٥٠ في المئة في تلك التي بها ٣٢ مقعداً أو أكثر، و٥٠ في المئة من مقاعد الجالية الوطنية في الخارج. وتنص المادة (٣) على ما يلي: «توزع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل المؤخص النسب المحددة في المادة (٢) أعلاه للمرشحات حسب ترتيبهن داخل القوائم». وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأحزاب أن تحصل على تمويل محدًّد من الدولة حسب عدد المرشوات الالمؤلفة إلى ذلك، يمكن للأحزاب أن تحصل على تمويل محدًّد من الدولة حسب عدد المرشحات اللائي يُنتخبن على المستويين الوطني ودون الوطني (المادة (٧)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُرفض أي قائمة تخالف متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (الفقرة (١) من المادة (٥)). وتسمح الفقرة (٢) من المادة (٥) للأحزاب بتغيير قوائمها كي تتماشى مع متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في موعد أقصاه شهر واحد قبل موعد الانتخابات.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

صص حصص مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون المفروضة بالقانون	نوع نظام الحص
---	---------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين المقدمة لانتخابات المجالس الولائية نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من النساء، إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها هو ٣٥ أو ٣٩ أو ٣٧ أو ٧٥ مقعداً في الأولاية المعنية، وتكون النسبة ٣٥ في المئة على الأقل إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الولاية يتراوح بين ٥١ و٥٥ مقعداً. وبخصوص انتخابات المجالس الشعبية البلدية، فقد أقر القانون نسبة ٣٠ في المئة من المرشحات لقوائم المرشحين المقدمة عن المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (٢٠,٠٠٠) نسمة (المادة (٢)). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأحزاب أن تحصل على تمويل محدًد من الدولة حسب عدد المرشحات اللائي يُنتخبن على المستويين الوطني ودون الوطني (المادة (٧)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
تُرفض أي قامَّة من قوائم المرشحين للانتخابات تخالف متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (الفقرة (١) من المادة (٥)). وتسمح الفقرة (٢) من المادة (٥) للأحزاب بتغيير قوامّها كي تتماشى مع متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي في موعد أقصاه شهر واحد قبل موعد الانتخابات.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في حين يفرض القانون حصة إلزامية للنساء بين المرشحين، فإنَّ الإطار القانوني لا يحدِّد أي آلية لتوزيع المقاعد على النساء بصورة من شأنها أن تترجم متطلبات الحصص إلى مقاعد فعلية في البرلمان المنتخب. ولمعالجة هذه المسألة، صدر تعميم وزاري قبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٢، ليحدد المعادلة المستخدمة في توزيع المقاعد المخصَّصة للنساء.

وأثناء الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٢، أبدت الأحزاب السياسية قدراً كبيراً من الاحترام لمتطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، وسمَّت ما مجموعه ٧,٧٠٠ امرأة بين مرشحيها، أي ما يقارب نسبة ٣١ في المئة من إجمالي عدد المرشحين. ومع ذلك، ونظراً لأنَّ القانون لا يضع قواعد لترتيب المرشحين داخل القوائم، فإنَّ النساء لم يأتين في المقدِّمة إلا في عدد محدود من القوائم الحزبية، ولم يُستخدم التناوب بين الرجال والنساء في الترتيب إلا في عدد محدود نسبياً من القوائم وفي دوائر بعينها.

أنغولا (جمهورية أنغولا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- الجمعية الوطنية

نظام القائمة النسبية	النظام الانتخابي	۲۲۰	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	Vo	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2007_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٤ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن ينصَّ ميثاق الحزب السياسي على «قواعد تُشجع تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وكذلك على حصة تمثيلية لكل نوع لا تقل عن ٣٠ في المئة في هيئاتها الحاكمة على جميع المستويات» (الفقرة (٢-م) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١٠/٢٢ بشأن الأحزاب السياسية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في انتخابات عام ٢٠٠٨، انتُخبت ٧٧ مرشحة على قوائم الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، من بين ١٩١ مقعداً فاز بها الحزب تمثل نسبة ٨١ من مقاعد البرلمان. كما نجحت أربع مرشحات في الحصول على أربعة مقاعد من بين ١٦ مقعداً فاز بها الحزب المعارض الرئيسي، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (UNITA).

وكانت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا قد اعتمدت حصة مخصِّصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة. وقد أدَّى ذلك إلى ارتفاع كبير في تمثيل النساء في الجمعية الوطنية، حيث ارتفعت نسبة تمثيلهن من ٩٫٥ في المئة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٤ في المئة في عام ٢٠١٢.

الأرجنتين (جمهورية الأرجنتين)

النظام البرلماني: בֹּو غَرِ فَتَيِنَ



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم
 - هل هناك حصص طوعية:
 - من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	YOV	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	98	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2011_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٧ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يكفل الدستور المساواة الحقيقية في الفرص بين الرجال والنساء في الترشح للمناصب بالانتخاب ومناصب الأحزاب، عبر الإجراءات الإيجابية بشأن لوائح الأحزاب السياسية في النظام الانتخابي» (الفقرة (۲) من المادة (۲۷) من الدستور). «قد لا تكون الإجراءات الإيجابية التي تشير إليها الفقرة الأخيرة من المادة (۳۷) أضعف من الإجراءات القائمة وقت إقرار هذا الدستور، ويتعين أن تستمر للفترة التي يحددها القانون». (المادة الثانية من الأحكام الانتقالية في الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
يُشترط أن تضمَّ القوائم الحزبية نسبة من النساء لا تقل عن ٣٠ في المئة من إجمالي المرشحين في جميع الانتخابات الوطنية، على أن توفر فرصاً حقيقية للفوز (الفقرة (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	
لا تُقبل قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (الفقرة (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات). وإذا لم تلتزم قائمة حزبية بقواعد ترتيب المرشحين، يخطر قاضي الانتخابات المختص الحزب المعني بذلك، وعلى الحزب أن يغيِّر ترتيب المرشحين على قائمته في غضون ٤٨ ساعة. فإذا لم يلتزم الحزب بالشروط، تقوم المحكمة المختصة بوضع المرشحات التاليات في القائمة في المواضع التي تراها المحكمة مناسبة (المادة (٨) من المرسوم رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٠٠).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تستهدف نسبة الـ ٣٠ في المئة من المقاعد التي يسعى الحزب لتجديدها. ويجب أن تكون هناك في جميع الأحوال امرأة واحدة على الأقل لكل اثنين من المرشحين الرجال. ويتعين على الأحزاب التي لا تحظى بأي تمثيل في البرلمان أو تسعى لتجديد مقعد أو مقعدين فحسب أن تضع امرأة واحدة على الأقل بين أول مرشحين اثنين؛ أما الأحزاب التي تسعى لتجديد أكثر من مقعدين، فيجب أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل بين أول ثلاثة مرشحين (المواد (٣) و(٤) و(٥) من المرسوم رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٠٠).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

إجمالي عدد المقاعد	VY	النظام الانتخابي
إجمالي عدد النساء	۲۸	نوع نظام الحصص
نسبة النساء	٣٩ في المئة	تفاصيل عن الانتخابا (بالإنجليزية)
سنة الانتخابات	7.17	

أغلبية (باستخدام قوائم حزبية)	النظام الانتخابي
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2012_A.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يكفل الدستور المساواة الحقيقية في الفرص بين الرجال والنساء في الترشح للمناصب بالانتخاب ومناصب الأحزاب عبر الإجراءات الإيجابية بشأن لوائح الأحزاب السياسية في النظام الانتخابي» (الفقرة (۲) من المادة (۳۷) من الدستور). «قد لا تكون الإجراءات الإيجابية التي تشير إليها الفقرة الأخيرة من المادة (۳۷) أضعف من الإجراءات القائمة وقت إقرار هذا الدستور ويتعين أن تستمر للفترة التي يحددها القانون». (المادة الثانية من الأحكام الانتقالية في الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين النان الاتانان
يُشترط أن تضمَّ القوائم الحزبية نسبة من النساء لا تقل عن ٣٠ في المئة من إجمالي المرشحين في جميع الانتخابات الوطنية. وفي حالة انتخابات مجلس الشيوخ، تتكون القائمة من مرشحين اثنين مختلفي النوع الاجتماعي، فيما يتعلق بكل من المرشحين الأصليين والبدلاء (الفقرة (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	المفروضة بالقانون
لا تُقبل قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي (الفقرة (۲) من المادة (۲۰) من قانون الانتخابات). وإذا لم تلتزم قائمة حزبية بقواعد ترتيب المرشحين، يخطر قاضي الانتخابات المختص الحزب المعني بذلك، وعلى الحزب أن يغيِّر ترتيب المرشحين على قائمته في غضون ٤٨ ساعة. فإذا لم يلتزم الحزب بالشروط، تقوم المحكمة المختصة بوضع المرشحات التاليات في القائمة في المواضع التي تراها المحكمة مناسبة (المادة (٨) من المرسوم رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٠٠).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
ويجب أن تكون هناك في جميع الأحوال امرأة واحدة على الأقل لكل اثنين من المرشحين الرجال. ويتعين على الأحزاب التي لا تحظى بأي تمثيل في البرلمان أو تسعى لتجديد مقعد أو مقعدين فحسب أن تضع امرأة واحدة على الأقل بين أول مرشحين اثنين؛ أما الأحزاب التي تسعى لتجديد أكثر من مقعدين، فيجب أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل بين أول ثلاثة مرشحين (المواد (٣) و(٤) و(٥) من المرسوم رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٠٠٠).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يكفل الدستور المساواة الحقيقية في الفرص بين الرجال والنساء في الترشح للمناصب بالانتخاب ومناصب الأحزاب عبر الإجراءات الإيجابية بشأن لوائح الأحزاب السياسية في النظام الانتخابي» (الفقرة (۲) من المادة (۳۷) من الدستور). «قد لا تكون الإجراءات الإيجابية التي تشير إليها الفقرة الأخيرة من المادة (۳۷) أضعف من الإجراءات القائمة وقت إفرار هذا الدستور ويتعين أن تستمر للفترة التي يحددها القانون». (المادة الثانية من الأحكام الانتقالية في الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تختلف لوائح الحصص باختلاف الأقاليم، إلا أنَّ الشروط ترد في القوانين الإقليمية وفي دستور مدينة بوينس آيرس.	قوانين مختلفة على مستوى الأقاليم	
تختلف لوائح الحصص باختلاف الأقاليم، إلا أنَّ الشروط ترد في القوانين الإقليمية وفي دستور مدينة بوينس آيرس.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تختلف لوائح الحصص باختلاف الأقاليم، إلا أنَّ الشروط ترد في القوانين الإقليمية وفي دستور مدينة بوينس آيرس.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

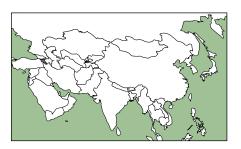
معلومات إضافية

نوع نظام الحصص

أدت الضغوط المستمرة من جانب العديد من المنظمات النسائية إلى صدور قانون انتخابي جديد في عام ١٩٩١ باسم "قانون الحصص المخصَّصة للنساء". وقد اشترط هذا القانون أن تضمَّ القوائم الحزبية نسبة من النساء لا تقل عن ٣٠ في المئة من إجمالي المرشحين في جميع الانتخابات الوطنية. وفي عام ١٩٩٣، نصَّ المرسوم رقم (٢٧٩) على حد أدنى من المقاعد التي يتعين تخصيصها للنساء مشترطاً: تخصيص مقعد واحد على الأقل للنساء عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من إثنين إلى أربعة، ومقعدين اثنين على الأقل عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من ١٩ إلى ١٤، وأربعة مقاعد على الأقل عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من ١٢ إلى ١٤، وخمسة مقاعد على الأقل عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من ١٥ إلى ١٨، وستة مقاعد على الأقل عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من ١٥ إلى ١٨، وستة مقاعد على الأقل عندما يكون عدد المقاعد المتاحة من ١٥ إلى ١٠. وفي عام ١٩٩٣ أيضاً، جرى توضيح أحكام القانون بحيث يستلزم وضع امرأة واحدة على الأقل في القائمة لكل اثنين من المرشحين الرجال، وفي الأحوال التي لا يُقدَّم فيها إلا مرشحان اثنان فحسب، يتعين أن تكون بينهما امرأة. وفي عام ٢٠٠٠، جرى توسيع نطاق تطبيق هذه الشروط وفي الأحوال التي لا يُقدَّم فيها إلا مرشحان اثنان فحسب، يتعين أن تكون بينهما امرأة. وفي عام ٢٠٠٠، جرى توسيع نطاق تطبيق هذه الشروط ليشمل جميع الانتخابات وجميع المقاعد التي تسعى الأحزاب لتجديدها (١٣٠١ المشريعية على مستوى الولاية وفي انتخابات معظم مجالس البلديات.

أرمينيا (جمهورية أرمينيا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطنى؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- ، من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- الجمعية الوطنية (Azgayin Zhoghov)

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	1771	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	18	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2013_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١١ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

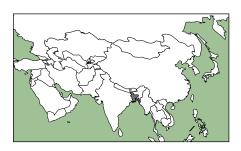
التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون البرلمان في أرمينيا من ٤١ مقعداً يُنتخب شاغلوها في دوائر ذات مقعد واحد، بالإضافة إلى ٩٠ مقعداً يجري التنافس عليها بنظام التمثيل النسبي بقائمة واحدة على المستوى الوطني. «لا يجوز أن يزيد عدد الأشخاص من أحد الجنسين ٨٠ في المئة بين أي مجموعة من المرشحين من خمسة أو مضاعفاتها، ابتداء من الاسم الثاني على القائمة الانتخابية (٢-٦ أو ٢-١١ و هكذا حتى نهاية كل قائمة) لكل حزب من الأحزاب السياسية أو تحالف حزيي من مجموعة من الأحزاب السياسية، وكذلك لكل حزب ضمن أي تحالف من التحالفات الحزبية المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية بنظام التمثيل النسبي» (الفقرة (٢) من المادة (١٠٨) من القانون الانتخابي في أرمينيا لسنة ٢٠١١).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
تَرفض المفوضية المركزية للانتخابات تسجيل القائمة النسبية لأي حزب سياسي أو تحالف حزبي، إذا كانت تلك القائمة لا تستوفي المتطلبات التي نصت عليها الفقرة (۲) من المادة (۱۰۸) من قانون الانتخابات، بما في ذلك حصة المرشحين المفروضة بالقانون (المادة ۱۱۰).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«لا يجوز أن يزيد عدد الأشخاص من أحد الجنسين على ٨٠ في المئة بين أي مجموعة من المرشحين من خمسة أو مضاعفاتها، ابتداء من الاسم الثاني على القائمة الانتخابية (٦-٦ أو ٢-١١ وهكذا حتى نهاية كل قائمة) لكل حزب من الأحزاب السياسية أو تحالف حزبي من مجموعة من الأحزاب السياسية، وكذلك لكل حزب ضمن أي تحالف من التحالفات الحزبية المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية بنظام التمثيل النسبي» (الفقرة (٢) من المادة (١٠١٨) من القانون الانتخابي في أرمينيا لسنة ٢٠١١).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتُمد أول تشريع لأنظمة الحصص في أرمينيا في عام ١٩٩٩ واشترط على الأحزاب السياسية أن تضُمَّ قوائهها المقدمة وفق نظام التمثيل النسبي ما لا يقل عن ٥ في المئة من المرشحات النساء. وفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٣، انتُخبت سبع مرشحات (بنسبة ٥٣ في المئة)، لكن أسندت إلى إحداهن حقيبة وزارية وبقيت ست مرشحات فقط في البرلمان (بنسبة ٣٨، في المئة). وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٧، زيدت الحصة المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي إلى ١٥ في المئة، بيد أنَّ الانتخابات لم تسفر عن فوز أي من المرشحات الخمس العالي في اللائي نافسن على مقاعد وفق نظام الفائز الأول، في حين انتُخبت ١٢ مرشحة وفق نظام التمثيل النسبي. وقد اعتُمد نظام الحصص الحالي في عام ٢٠١١ وطُبق في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١٢، متضمناً بعض التحسينات فيما يخص قواعد ترتيب المرشحين، على نحو يسمح بتوزيع المرشحات توزيعاً عادلاً بطول القوائم.

بنفلاديتتل (جمهورية بنفلاديتت التتعبية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان/(Jatiya Sangsad)

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٣٥٠	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٦٤	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BD> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2023_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	۱۸ في المئة	نسبة النساء
		7	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للفقرة الفرعية (٣-أ) من المادة (٦٥) من الدستور، يُخصَّص للنساء ٥٠ مقعداً من جملة ٣٥٠ مقعداً في البرلمان، على أن تُنتخب العضوات لهذه المقاعد انتخاباً غير مباشر من جانب الأحزاب السياسية؛ ويوزَّع إجمالي عدد المقاعد المخصصة للنساء على الأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب في البرلمان.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غبر منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للهادة (٩) من المبادئ الأساسية لسياسات الدولة في دستور بنغلاديش، وهوجب قانون الحكم المحلي (المجالس القروية) (UnionParishads) لسنة ١٩٩٧، تُخصَّص للمرشحات من النساء ثلاثة مقاعد يُنتخبن لها انتخاباً مباشراً في المجالس القروية (في دائرة من كل ثلاث دوائر)، وهي أدنى مستوى من مستويات الإدارة المحلية على المستوى دون الوطني.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في أيار/مايو من عام ٢٠٠٤، أُقرَّ تعديل دستوري ينص على إعادة الأُخذ بنظام الحصص المخصَّصة للنساء في البرلمان (المادة ٦٥). وزيد عدد مقاعد البرلمان من ٣٣٠ إلى ٣٤٥ مقعداً، وخُصِّص للنساء من بينها ٤٥ مقعداً (بنسبة ١٣ في المئة). وتوزَّع هذه المقاعد على الأحزاب بالتناسب مع نصيب كل حزب من إجمالي الأصوات. وقد حلّ هذا النظام محل نظام الحصص السابق الذي كان قد انتهى العمل به في عام ٢٠٠١.

وحتى عام ٢٠٠١، كان نظام المقاعد المحجوزة المطبق في البلاد يُخصِّص ٣٠ مقعداً للنساء من بين ٣٣٠ مقعداً هي إجمالي مقاعد البرلمان (وكانت العضوات يُنتخبن انتخاباً غير مباشر من جانب الأعضاء الثلاثمئة الذين يُنتخبون انتخاباً مباشراً). وكان هذا النظام قد اعتُمد للمرة الأولى بموجب الدستور الصادر عام ١٩٧٢ (والذي كان ينصُّ عند صدوره على تخصيص ١٥ مقعداً للنساء من بين ٣١٥ مقعداً لمدة عشر سنوات).

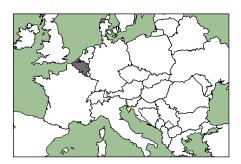
وفي عام ١٩٧٨، صدر إعلان رئاسي يقضي بزيادة عدد المقاعد المحجوزة إلى ٣٠ مقعداً وزيادة مدة العمل بالنظام إلى ١٥ سنة من تاريخ إصدار دستور ١٩٧٨. وانتهت مدة العمل بالنص الدستوري في عام ١٩٩٠، لكنها أضيفت إلى الدستور مرة ثانية بموجب تعديل أُجري عام ١٩٩٠ لتسري لمدة عشر سنوات من تاريخ أول اجتماع للهيئة التشريعية المنتخبة في الانتخابات التالية على التعديلات، حتى انتهت مدة العمل بهذا النص في عام ٢٠٠١. ولم يحتو البرلمان المنتخب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ على مقاعد محجوزة للنساء. ولم تُشغل المقاعد المحجوزة التي نصَّ عليها التعديل الذي أُجري في عام ٢٠٠٤ إلا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٥، حيث وُزعت على الأحزاب السياسية بالتناسب مع نصيبها من الأصوات المدلى بها على المستوى الوطنى في انتخابات عام ٢٠٠١.

ووفقاً للقانون الصادر عام ٢٠٠٩ بشأن (تعديل) قانون عَثيل الشعب، فإنَّ "على أي حزب يرغب في التسجيل لدى المفوضية الانتخابية أن ينص في نظامه الأساسي بوضوح على ما يلي: (٢) استهداف تخصيص نسبة ٣٣ في المئة على الأقل للنساء في جميع المناصب القيادية في مختلف اللجان الحزبية، عا فيها اللجنة المركزية للحزب، وتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٠٠" (المادة ٩٠ (ب) من الفصل السادس (أ)).

وتشترط المادة (٩) من المبادئ الأساسية لسياسات الدولة في دستور بنغلاديش تمثيل النساء في مؤسسات الحكم المحلي. وتنقسم مؤسسات الحكم المحلي في المناطق الحضرية في بنغلاديش إلى مستويين: الهيئات البلدية (purshavas)، وينص على حصة مخصَّصة لثلاث عضوات من النساء على الأقل ينتخبهن مفوضو الهيئة البلدية؛ ومجالس المدن (٢٠٠٥ Rai). أما المجالس المحلية في المناطق الريفية فتنقسم إلى ثلاثة مستويات: ٦١ مجلساً قروياً على مستوى المقاطعات الفرعية، و٤٨٤٤ مجلساً قروياً على مستوى المقاطعات الفرعية، و٤٨٤٤ مجلساً قروياً على مستوى الاتحادات والقرى. وجموجب القانون الصادر عام ١٩٩٦، فصصت للنساء نسبة ٢٥ في المئة على الأقل من مقاعد المجالس القروية بالانتخاب المباشر. وكانت أول انتخابات جرت وفق هذا النص الجديد هي انتخابات عام ١٩٩٧، وفيها انتُخبت ١٣,٠٠٠ مرشحة لشغل المقاعد المحجوزة للنساء (٢٠٠٥ Rai).

بلجيكا (مملكة بلجيكا)

النظام البرلماني: בٰو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	10.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	90	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2029_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٩ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون مجلس النواب من ١٥٠ عضواً يُنتخبون بنظام القائمة النسبية في دوائر متعددة المقاعد. ولا يجوز أن يزيد نصيب أحد الجنسين من مرشحي القوائم الانتخابية على نصيب الجنس الآخر إلا بعضو واحد. وينطبق هذا الأمر كذلك على قائمة البدلاء. ولا يجوز أن يكون الاسمان الأولان على قوائم المرشحين وكذلك على قوائم البدلاء من نوع واحد (المادة (١١٧) مكرّر من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يلتزم أحد الأحزاب بشرط تشكيل القوائم تشكيلاً متوازناً من ناحية النوع الاجتماعي، لا تقبل السلطات الانتخابية قائمة ذلك الحزب (المادة (١١٩) مكرر رابعاً)	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يجوز أن يكون الاسمان الأولان على قوائم المرشحين وكذلك على قوائم البدلاء من نوع واحد (المادة (١١٧) مكرر من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٧١	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	۲۷	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2030_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٨ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
لا يجوز أن يزيد نصيب أحد الجنسين من مرشحي القوائم الانتخابية على نصيب الجنس الآخر إلا بعضو واحد. وينطبق هذا الأمر كذلك على قائمة البدلاء. ولا يجوز أن يكون الاسمان الأولان على قوائم المرشحين، وكذلك على قوائم البدلاء من نوع واحد (المادة (۱۱۷) مكرر من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يلتزم أحد الأحزاب بشرط تشكيل القوائم تشكيلاً متوازناً من ناحية النوع الاجتماعي، لا تقبل السلطات الانتخابية قائمة ذلك الحزب (المادة (١١٩) مكرر رابعاً).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يجوز أن يكون الاسمان الأولان على قوائم المرشحين، وكذلك على قوائم البدلاء من نوع واحد (المادة (١١٧) مكرر من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

س حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
----------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُجرى الانتخابات المحلية وفقاً لتشريعات الأقاليم الثلاثة، والتي تسير على نهج التشريعات الاتحادية إلى حد بعيد، وتنص على شرط المناصفة بين الجنسين (٥٠ في المئة) في قوائم المرشحين (الفقرة (٩) من المادة (٣٣) من قانون الانتخابات البلدية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
في حال عدم الالتزام بتشريعات المناصفة بين الجنسين تُرفض قوائم المرشحين المخالفة (الفقرة (۲) من المادة ۲۹).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يجوز أن يكون الاسمان الأولان على قوائم المرشحين، وكذلك على قوائم البدلاء من نوع واحد (الفقرة (٩) من المادة (٢٣)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتُمد أول قانون بشأن الحصص المخصَّمة على أساس النوع الاجتماعي في بلجيكا في عام ١٩٩٤. وفي البداية، طُبق نص انتقالي يقضي بتحديد حصة محايدة مخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي بنسبة ٢٥ في المئة على قوائم المرشحين في الانتخابات على المستوى دون الوطني، لإتاحة الفرصة أمام الأحزاب السياسية حتى تتأقلم مع القواعد الجديدة. ولنفس السبب، نصَّ القانون على أنَّ الشرط الذي يحظر أن تزيد نسبة المرشحين من جنس واحد على قوائم الأحزاب السياسية على الثلثين سيُطبق ابتداء من انتخابات عام ١٩٩٩. ومن ثمَّ فلم تُطبق أحكام الحصص في الانتخابات الاتحادية التي جرت في عام ١٩٩٥.

ولم تُطبق تشريعات الحصص التي اعتُمدت في عام ١٩٩٤ على جميع المستويات حتى الانتخابات التي جرت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وشملت انتخابات البلديات والمقاطعات والأقاليم والانتخابات الاتحادية وانتخابات البرلمان الأوروبي. ثمَّ جرى تنقيح القانون في عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى صيغته الحالية، وطبق في الانتخابات الاتحادية التي جرت في عام ٢٠٠٠، والانتخابات الإقليمية وانتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٠، وفي هذه المرحلة، لا تزال انتخابات البلديات والمقاطعات تُنظَّم وفقاً للوائح محلية، إلا أنَّها تسير على نهج التشريعات الاتحادية إلى حدّ كبير فيما يتعلق بالمساواة بن الجنسن (٤٤-٤٤).

بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

نظام تناسب العضوية المختلطة	النظام الانتخابي	15.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	79	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2037_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٢ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تشترط المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (٥٨) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٠ (جرى تطبيقه على انتخابات العام ٢٠١٤)، أن تضُمَّ قوائم المرشحين الأصليين والبدلاء في الدوائر المتعددة المقاعد في انتخابات غرفة البرلمان السفلي (مجلس النواب) عدداً متساوياً من الرجال والنساء مع التناوب بينهم في الترتيب. فإذا كانت القائمة تتكون من عدد فردي من المرشحين، تُعطى الأولوية للنساء. أما في الدوائر ذات المقعد الواحد، فيجب ألا تقل نسبة النساء عن ٥٠ في المئة من المرشحين (الأساسيون والبدلاء) في إجمالي عدد الدوائر.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
يجب أن تلتزم قوائم المرشحين بشروط المناصفة بين الجنسين والتناوب فيما بينهما في القوائم، ولا تُقبل القوائم التي تخالف هذا الحكم. وفي هذه الحالة، يُخطر التنظيم السياسي بهذا الرفض؛ وعليه تصحيح القائمة في غضون ٧٢ ساعة على الأكثر من تاريخ الإخطار (المادة ١٠٧).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب وضع أسماء الرجال والنساء بالتناوب على قوائم المرشحين (المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (٥٨)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

نظام تناسب العضوية المختلطة	النظام الانتخابي	٣٦	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	١٧	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2038_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٤٧ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تشترط المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (٥٤) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٠ (جرى تطبيقه على انتخابات العام ٢٠١٤)، أن تضُمَّ قوائم المرشحين الأصليين والبدلاء في الدوائر المتعددة المقاعد في انتخابات غرفة البرلمان العليا (مجلس الشيوخ) عدداً متساوياً من الرجال والنساء مع التناوب بينهم في الترتيب. فإذا كانت القائمة تتكون من عدد فردي من المرشحين، تُعطى الأولوية للنساء، أما في الدوائر ذات المقعد الواحد، فيجب ألا تقل نسبة النساء عن ٥٠ في المئة من المرشحين (الأساسيين والبدلاء) في إجمالي عدد الدوائر.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
يجب أن تلتزم قوائم المرشحين بشروط المناصفة بين الجنسين والتناوب فيما بينهما في القوائم، ولا تُقبل القوائم التي تخالف هذا الحكم. وفي هذه الحالة، يُخطر التنظيم السياسي بهذا الرفض؛ وعليه تصحيح القائمة في غضون ٧٢ ساعة على الأكثر من تاريخ الإخطار (المادة ١٠٧).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب وضع أسماء الرجال والنساء بالتناوب على قوائم المرشحين (المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (٥٤)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
• 5 · 5 · 5 · 5 · 5	٠ , د

التفاصيل	المصدر القانوني	
تشترط المادة (١١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٠ أن تضُمَّ قوائم المرشحين الأصليين والبدلاء في الدوائر المتعددة المقاعد في انتخابات المقاطعات والبلديات والأقاليم عدداً متساوياً من الرجال والنساء مع التناوب بينهم في الترتيب. أما في الدوائر ذات المقعد الواحد، فيجب ألا تقل نسبة النساء عن ٥٠ في المئة من المرشحين (الأساسيين والبدلاء) في إجمالي عدد الدوائر.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
يجب أن تلتزم قوائم المرشحين بشروط المناصفة بين الجنسين والتناوب فيما بينهما في القوائم، ولا تُقبل القوائم التي تخالف هذا الحكم. وفي هذه الحالة، يُخطر التنظيم السياسي بهذا الرفض؛ وعليه تصحيح القائمة في غضون ٧٢ ساعة على الأكثر من تاريخ الإخطار (المادة ١٠٧).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب وضع أسماء الرجال والنساء بالتناوب على قوائم المرشحين (المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (٥٤)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتمدت بوليفيا قانوناً للحصص فيما يخصُّ الانتخابات الوطنية للمرة الأولى في عام ١٩٩٧. وقد اشترط هذا القانون على الأحزاب السياسية أن تضُمَّ على قوائمها مرشحات من النساء؛ عن طريق الإلزام بوضع امرأة بين كل ثلاثة مرشحين في قوائم مجلس النواب، وبين كل أربعة مرشحين في قوائم مجلس الشيوخ. وفي عام ٢٠١٠، عُدِّل قانون الانتخابات لينُصَّ على مبدأ المناصفة بين الجنسين، أي تساوي عدد الرجال والنساء (٥٠/٥٠) على قوائم المرشحين لأي انتخابات تُجرى في البلاد سواء على المستوى الوطني أو دون الوطني، مع التناوب بين الجنسين في ترتيب المرشحين في القانون الجديد بشأن المناصفة بين الجنسين للمرة الأولى في الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٤.

البوسنة والهرسك

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم

 - في غرقة البرلمان العليا؟ نعم
 على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٤٢	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٧	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BA> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2039_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٧ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تضم كل قائمة مرشحين من الرجال والنساء، على أن يُثِلَّ كلا الجنسين تمثيلاً متساوياً. وتتحقق المساواة في التمثيل بين الجنسين إذا كان أحدهما ممثلاً بنسبة ٤٠ في المئة من إجمالي عدد المرشحين في كل قائمة. ويُوزَع مرشحي النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً على قوائم المرشحين بالطريقة التالية: يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل من النوع الاسمين الأولين على رأس القائمة، ومرشحين إثنين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل من النوع على رأس القائمة، وثلاثة مرشحين على الأقل من النوع على رأس القائمة الأولى على رأس القائمة على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الثمانية الأولى على رأس القائمة وهكذا (الفقرة (٤) من المادة (٤-١٩) من قانون الانتخابات المعدل في البوسنة والهرسك والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٣/١٨).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنظر المفوضية المركزية للانتخابات في مدى استيفاء قوائم المرشحين المقدمة للشروط (المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة (٤-١٩))؛ ولا تصدِّق إلا على القوائم التي تستوفي هذه الشروط (الفقرة (٨) من المادة (٤-١٩)). فإذا تلقى حزب أو تكتل سياسي أو مجموعة من المرشحين المستقلين إخطاراً من المفوضية المركزية للانتخابات برفض أي عدد من المرشحين، يكون أمام ذلك الحزب أو التكتل أو هذه المجموعة من المرشحين خمسة أيام لاستبدال المرشحين المرفوضين وإعادة تقديم القائمة إلى المفوضية المركزية للانتخابات للتصديق عليها (الفقرة الفرعية (٢) من المادة (٤-٢١)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُوزَّع مرشحو النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً على قوائم المرشحين بالطريقة التالية: يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الاسمين الأولين على رأس القائمة، ومرشحين إثنين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الخمسة الأولى على رأس القائمة، وثلاثة مرشحين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الثمانية الأولى على رأس القائمة وهكذا (الفقرة (٤) من المادة (٤-1)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

التفاصيل	المصدر القانوني	
«تضم كل قائمة مرشحين من الرجال والنساء، على أن يُثَّل كلا الجنسين تمثيلاً متساوياً. وتتحقق المساواة في التمثيل بين الجنسين إذا كان أحدهما ممثلاً بنسبة ٤٠ في المئة من إجمالي عدد المرشحين في كل قائمة. ويُوزَّع مرشحي النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً على قوائم المرشحين بالطريقة التالية: يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل ضمن الاسمين الأولين على رأس القائمة، ومرشحين إثنين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الخمسة الأولى على رأس القائمة، وثلاثة مرشحين على الأقل من النوع على رأس القائمة الثولي على رأس القائمة وهكذا» (الفقرة (٤) من المادة (٤-١٩) من قانون الانتخابات المعدل في البوسنة والهرسك والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٣/١٨).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنظر المفوضية المركزية للانتخابات في مدى استيفاء قوائم المرشحين المقدمة للشروط (المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة (٤-١٩))؛ ولا تصدِّق إلا على القوائم التي تستوفي هذه الشروط (الفقرة (٨) من المادة (٤-١٩)). فإذا تلقى حزب أو تكتل سياسي أو مجموعة من المرشحين المستقلين إخطاراً من المفوضية المركزية للانتخابات برفض أي عدد من المرشحين، يكون أمام ذلك الحزب أو التكتل أو هذه المجموعة من المرشحين خمسة أيام لاستبدال المرشحين المرفوضين وإعادة تقديم القائمة إلى المفوضية المركزية للانتخابات للتصديق عليها (الفقرة الفرعية (٢) من المادة (٤-٢١)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُوزَّع مرشحي النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً على قوائم المرشحين بالطريقة التالية: يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الاسمن الأولين على رأس القائمة، ومرشحين إثنين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الخمسة الأولى على رأس القائمة، وثلاثة مرشحين على الأقل من النوع الاجتماعي الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الثمانية الأولى على رأس القائمة وهكذا (الفقرة (٤) من المادة (٤-١٩)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ١٩٩٨، اعتمدت مفوضية الانتخابات المؤقتة تخصيص حصة للنساء بحد أدنى ٣٠ في المئة في جميع القوائم الحزبية. وقد أدى اعتماد هذه الحصة إلى زيادة كبيرة في تمثيل النساء على جميع المستويات التشريعية في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٠، أضيفت هذه القاعدة إلى قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك وطبقت على جميع القوائم الحزبية في الانتخابات الوطنية والبلدية التي جرت في العام ذاته. غير أنَّ قانون الانتخابات عُدِّل في الوقت ذاته ليجعل النظام الانتخابي المعمول به هو نظام القائمة النسبية المفتوحة؛ وهو ما أدَّى إلى التقليل من تأثير حصص المرشحين المفروضة بالقانون (Topalis International IDEA). ففي انتخابات عام ٢٠١٠، وبالرغم من التزام الأحزاب بقانون الحصص، ومن أنَّ النساء مثَّلن نسبة ٧٠٧٠ في المئة من جملة المرشحين في القوائم، لم تُشكِّل نسبة المرشحات الفائزات بمقاعد في مجلس النواب سوى ٢١ في المئة من جملة الأعضاء (١٨-١٨).

البرازيل (جمهورية البرازيل الاتحادية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	017	عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	દદ	عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BR> http://www.ipu.org/parline/reports/2043_E . htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٩ في المئة	سبة النساء
		7.1.	نة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُقام انتخابات مجلس النواب بنظام القائمة النسبية، على أن تضُمَّ كل قائمة مرشحين من كلا الجنسين بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة ولا تزيد عن ٧٠ في المئة لأي منهما (الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون (٩-٥٠٤) الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تنظيم الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتماعي، يمكن شطب مرشحين من الجنس الأقل مرشحين من الجنس الأقل تقيلاً (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تقيلاً). ومع ذلك، لا ينطبق هذا الحكم إلا حينما يقدِّم الحزب عدداً من المرشحين يصل إلى الحد الأقصى المنصوص عليه لكل دائرة انتخابية. وقد ارتفع هذا الحد الأقصى من ١٠٠ في المئة من إجمالي عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية مع سنً قانون الحصص، وهو ما قلَّل كثيراً من تأثير النصوص المتعلقة بالحصص في الواقع العملي.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ الاتحادي

أغلبية: نظام الكتلة	النظام الانتخابي	۸۱	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	١٣	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2044_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٦ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضُمَّ كل قائمة مرشحين من كلا الجنسين بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة ولا تزيد عن ٧٠ في المئة لأي منهما (الفقرة (٣) من المادة (١٠)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع يمكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلاً (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تمثيلاً). ومع ذلك، لا ينطبق هذا الحكم إلا حينها يقدِّم الحزب عدداً من المرشحين يصل إلى الحد الأقصى المنصوص عليه لكل دائرة انتخابية. وقد ارتفع هذا الحد الأقصى من ١٠٠ في المئة إلى ١٥٠ في المئة من إجهالي عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية مع سنَّ قانون الحصص، وهو ما قلَّل كثيراً من تأثير النصوص المتعلقة بالحصص في الواقع العملي.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

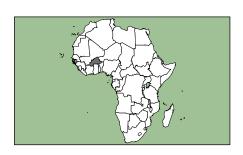
التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضُمَّ كل قائمة مرشحين من كلا الجنسين بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة ولا تزيد عن ٧٠ في المئة لأي منهما (الفقرة (٣) من المادة (١٠)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع يمكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلاً (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تمثيلاً). ومع ذلك، لا ينطبق هذا الحكم إلا حينما يقدم الحزب عدداً من المرشحين يصل إلى الحد الأقمى المنصوص عليه لكل دائرة انتخابية. وقد ارتفع هذا الحد الأقمى من ١٠٠ في المئة إلى ١٠٠ في المئة من إجمالي عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية مع سنَّ قانون الحصص، وهو ما قلل كثيراً من تأثير النصوص المتعلقة بالحصص في الواقع العملي.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتمدت البرازيل في عام ١٩٩٥ حصة مخصصة للنساء بحد أدني ٢٠ في المئة في الانتخابات المحلية، وفي عام ١٩٩٧، نصَّ قانون الانتخابات على أنَّ كل حزب أو تكتل سياسي يجب أن يضمَّ إلى قوائمه في الانتخابات المقامة على جميع المستويات مرشحين من كلا الجنسين بحد أدنى ٣٠ في المئة وحد أقصى ٧٠ في المئة، على أن تقام الانتخابات بنظام التمثيل النسبي. وبالإضافة إلى ذلك، اشترطت التعديل الذي أُجري على قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٩ أن يُخصِّص كلُّ حزب سياسي ما لا يقل عن ١٠ في المئة من وقت البث المجاني المتاح للحزب و٥ في المئة من الدعم الحكومي المخصص لحملات الدعاية الانتخابية في الترويج لمشاركة النساء في الحياة السياسية.

بوركينا فاسو

النظام البرلماني: خو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	177	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	۲٠	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BF> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2047_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة من أي من الجنسين (المادة (٣) من قانون الحصص).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يستوف أحد الأحزاب متطلبات نظام الحصص، تُخصم نسبة ٥٠ في المئة من التمويل الحكّومي الذي يحصل عليه الحزب للحملات الانتخابية (المادة (٥)). وإذا بلغت نسبة الحصة التي يضُمها الحزب في قوائمه إلى ٣٠ في المئة أو زادت على ذلك، يحصل الحزب على تمويل إضافي وفقاً للوائح التمويل الحكومي للأحزاب السياسية (المادة (٦)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

المفروضة بالقانون	حصص المرشحين	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة من أي من الجنسين (المادة (٣) من قانون الحصص).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يستوفِ أحد الأحزاب متطلبات نظام الحصص، تُخصم نسبة ٥٠ في المئة من التمويل الحكومي الذي يحصل عليه الحزب للحملات الانتخابية. وإذا بلغت نسبة الحصة التي يضُمها الحزب في قوائمه إلى ٣٠ في المئة أو زادت على ذلك، يحصل الحزب على تمويل إضافي وفقاً للوائح التمويل الحكومي للأحزاب السياسية (المادتان (٥) و(٦)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

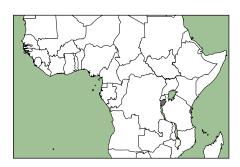
معلومات إضافية

يشترط قانون الحصص الصادر عام ٢٠٠٩ على الأحزاب أن تضُمَّ إلى قوائم مرشحيها في انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات البلدية نسبة من النساء لا تقل عن ٣٠ في المئة. وقد طُبق هذا القانون للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية والبلدية التي أُجريت في عام ٢٠١٢، وحينها كان تفسير العديد من الأحزاب السياسية لقانون الحصص هو أنَّ القانون يقصد أن يُسمِّي كل حزب نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من المرشحات النساء ضمن مجموع القوائم التي يقدمها الحزب، وليس ٣٠ في المئة من المرشحات النساء في كل قائمة يقدمها الحزب عن كل دائرة انتخابية (٢٠١٣ Inter-Parliamentary Union).

ونظراً لأن عدم الالتزام بمتطلبات الحصص لا يترتب عليه إبطال القوائم وإنها يقتصر أثره على فرض عقوبة مالية، وحيث إنَّ القانون لا ينص على قواعد لترتيب المرشحين في القوائم؛ فإنَّ نسبة المرشحات اللائي فُزن في انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في عام ٢٠١٢ لم تتعد ١٦ في المئة من جملة الأعضاء المنتخبين.

بوروندي (جمهورية بوروندي)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم
 - هل هناك حصص طوعية:
 - من جانب ا**لأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	1.0	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٣٤	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BI http://www.ipu.org/parline/reports/2049_E .			

	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة	الدستور	ثقام انتخابات الجمعية الوطنية بنظام التمثيل النسبي من خلال قوائم نسبية مغلقة، يُراعى في تشكيلها التعدد العرقي والتوازن بين الرجال والنساء. ولا يجوز أن يكون بين كل ثلاثة أسماء متتالية على القائمة أكثر من اثنين من المرشحين الذين ينتمون إلى جماعة عرقية واحدة؛ ويجب أن تشمل كل مجموعة من أربعة أسماء متتالية امرأة واحدة على الأقل (المادة (١٦٨) من الدستور الصادر في عام ٢٠٠٥). وتتكون الجمعية الوطنية من ٢٠ في المئة من الهوتو و٤٠ في المئة من التوتسي، على ألا تقل نسبة النساء عن ٣٠ في المئة، وذلك إلى جانب ثلاثة نواب عن شعب التوا (الفقرة (١) من المادة (١٦٤) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥).
	قانون الانتخابات	تنُصُّ الفقرة (١) من المادة (١٠٨) من القانون الانتخابي لسنة ٢٠٠٩ على ألا تقل نسبة النساء في الجمعية الوطنية عن ٣٠ في المئة. وبالإضافة إلى ذلك، تنُصُّ الفقرة (٣) من المادة (١٢٧) من القانون الانتخابي على أن تراعي القوائم في تشكيلها المساواة بين الجنسين، وعلى أن تشمل كل مجموعة من أربعة مرشحين امرأة واحدة على الأقل.
	الدستور	إذا لم تستوف نتيجة الانتخابات نسب الحصص المنصوص عليها، يُصحَّح الخلل من خلال آلية للاستكمال يُنص عليها في القانون الانتخابي (الفقرة (۲) من المادة (١٦٤) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام	قانون الانتخابات	وفقا للفقرة (٢) من المادة (١٠٨) من القانون الانتخابي، إذا لم تستوف نتيجة الانتخابات متطلبات الحصص، تعقبها عملية استكمال تُضيف بهوجبها الإدارة الانتخابية، من بين قوائم المرشحين التي حصلت على نسبة ٥ في المئة على الأقل من إجمالي الأصوات، مزيداً من المرشحين من الجماعة العرقية أو النوع الأقل تمثيلاً حتى استيفاء متطلبات الحصص المنصوص عليها.
قواعد ترتيب المرشحين	الدستور	«لا يجوز أن يكون بين كل ثلاثة أسماء متتالية على القائمة أكثر من اثنين من المرشحين المنتمين إلى جماعة عرقية واحدة؛ ويجب أن تشمل كل مجموعة من أربعة أسماء متتالية امرأة واحدة على الأقل»، (المادة (١٦٨٨) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥).
	قانون الانتخابات	يجب أن تشمل كل مجموعة من أربعة مرشحين امرأة واحدة على الأقل (الفقرة (١) من المادة (١٠)من قانون الانتخابات).

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

انتخاب غیر مباشر	النظام الانتخابي	٤١	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	19	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2368_A.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٤٦ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تضمن المادة (١٨٠) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ حصة مخصصة للنساء في مجلس الشيوخ بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
تشترط المادة (١٤١) من قانون الانتخابات تخصيص حصة للنساء في مجلس الشيوخ بحد أدنى ٣٠ في المئة.	قانون الانتخابات	
ينصُّ القانون الانتخابي على آلية استكمال، إذا لزم الأمر، من أجل استيفاء حصة المقاعد المخصصة للنساء (٣٠ في المئة) (المادة (١٨٠) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥).	الدستور	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
وفقاً للفقرة (٢) من المادة (١٤١) من القانون الانتخابي، إذا لم تستوف نتيجة الانتخابات متطلبات الحصص، تعقبها عملية استكمال تُضيف بهوجبها الإدارة الانتخابية بالتشاور مع الأطراف المعنية من بين قوائم المرشحين التي حصلت على نسبة ٥ في المئة على الأقل من إجمالي الأصوات، مزيداً من المرشحين حتى استيفاء متطلبات الحصص المنصوص عليها.	قانون الانتخابات	
لا يوجد		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
تتكون المجالس البلدية من ١٥ عضواً، على أن تشكل النساء نسبة ٣٠ في المئة منهم (الفقرة (١) من المادة (١٨١) من القانون الانتخابي). وبالإضافة إلى ذلك، تنصُّ الفقرة (٢) من المادة (١٧٥) من القانون الانتخابي، بشأن انتخابات مجالس المقاطعات، على انتخاب المرشحين الخمسة الذين حصلوا على أعلى الأصوات، فإذا تساوى مرشحان في عدد الأصوات، تعطى الأولوية للمرشح الذي ينتمي إلى النوع الأقل تمثيلاً.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يعكس تشكيل المجلس البلدي تنوعاً من الناحية العرقية ومن ناحية النوع، يمكن للمفوضية الانتخابية الوطنية المستقلة، بالتشاور مع الأطراف المعنية، من خلال آلية استكمال، أن تُعيِّن العدد اللازم من المرشحين من القوائم التي حصلت على أعلى الأصوات حتى تُستوفي متطلبات الحصص (الفقرة (٢) من المادة (١٨١) والمادة (١٩١) من القانون الانتخابي).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

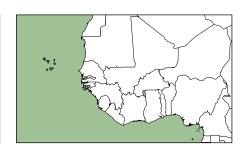
معلومات إضافية

التزمت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٠ بتخصيص نسبة ٣٠ في المئة من المرشحين على قوائمها للنساء. بيد أنَّ المرشحات النساء لم يأتين على رأس القائمة إلا في ١٨ قائمة من بين ٨١. وبعد إعلان النتائج، لم تكن الإدارة الانتخابية مُضطرة إلى اللجوء إلى عملية الاستكمال. وقد كان ذلك تقدماً كبيراً بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠٥ والتي أُضيفت بعدها ١٢ امرأة إلى قائمة الجمعية الوطنية وتسع نساء إلى قائمة مجلس الشيوخ.

كذلك ينصُّ الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ على تخصيص حصة للنساء في المناصب الحكومية بنسبة ٣٠ في المئة (المادة ١٢٩). كما أنَّ المادة (٣٣) من قانون الأحزاب السياسية تحظُّر أن يزيد عدد الأعضاء من نوع واحد بين كل أربعة أعضاء في الهيكل التنظيمي للحزب عن ثلاثة أعضاء.

كابو فيردي (جمهورية كابو فيردي)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	VY	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	10	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2057_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢١ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يراعى في قوائم المرشحين المقدمة للانتخابات (الوطنية) تمثيل الجنسين تمثيلاً متوازناً» (الفقرة (۱) من المادة (٤١٥) من قانون الانتخابات رقم (٩٩/٧/٩٢) وتعديلاته بالقانون رقم (٥٦/٢٠١٠)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنُصُّ الفقرة (٢) من المادة (٤١٥) على ما يلي: «لا يحصل على التمويل الحكومي إلا الأحزاب أو التحالفات السياسية التي تضمُّ قوائم مرشحيها المقدمة للانتخابات الوطنية، في حال الفوز، ما لا يقل عن ٢٥ في المئة من النساء».	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنُصُّ الفقرة (١) من المادة (٤٣١) من قانون الانتخابات على مبدأ تمثيل الجنسين تمثيلاً متوازناً في القوائم المقدمة لانتخابات المجالس البلدية.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنُصُّ الفقرة (٢) من المادة (٤٣١) على ما يلي: «لا يحصل على التمويل الحكومي إلا الأحزاب أو التحالفات السياسية أو جماعات المواطنين التي تضمُّ قوائم مرشحيها المقدمة لانتخابات الوطنية المجالس البلدية، ما لا يقل عن ٢٥ في المئة من النساء».	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

أثناء الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠١٢، خاضت الانتخابات امرأة واحدة في خمس من دوائر البلاد البالغ عددها ٢٢ دائرة، في مقابل ثلاث مرشحات من النساء في الانتخابات البلدية السابقة التي أُجريت في عام ٢٠٠٨.

الصين (جمهورية الصين الشعبية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- المجلس الشعبي الوطني

لا توجد انتخابات مباشرة	النظام الانتخابي	Y9AV	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	799	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2065_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٣ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للقرار الذي اتخذه المجلس الشعبي الوطني العاشر في عام ٢٠٠٧، «تُخصَّص للنساء نسبة لا تقل عن ٢٢ في المئة من نواب المجلس الشعبي الوطني الحادي عشر» (المادة ٨). وبعد ذلك، زادت نسبة العضوات في المجلس الشعبي الوطني الثاني عشر إلى ٢٣,٤ في المئة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

يُنتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني من خلال نظام تمثيلي متعدد المستويات؛ حيث إنَّ نواب المجلس الشعبي الوطني (المفوضون) ينتخبهم أعضاء مجالس المقاطعات، الذين ينتخبهم أعضاء المجالس ذات المستوى الأدنى، وهكذا حتى أدنى مستوى من مستويات المجالس الشعبية، التي ينتخبها جمهور الناخبين انتخاباً مباشراً. وتتشكل مجمِّعات انتخابية في ٢٣ إقليماً وخمسة مناطق تتمتع بالحكم الذاتي وأربع بلديات تخضع مباشرة للحكومة المركزية ومنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين.

وتنصُّ المادة (٦) من قانون انتخابات المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية على ما يلي: «يُخصص للنساء عدد مناسب من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية في مختلف المستويات، على أن تزيد هذا النسبة تدريجياً».

وبالإضافة إلى ذلك، تنصُّ المادة (١١) من قانون حماية حقوق النساء ومصالحهن على ما يلي: «يُخصَّص للنساء عدد مناسب من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية في مختلف المستويات. وتتخذ الدولة من التدابير ما يزيد تدريجياً من نسبة العضوات بين صفوف نوَّاب المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية في مختلف المستويات».

كولومبيا (جمهورية كولومبيا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	071	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	71	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2067_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٣ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيها يخص القوائم المقدمة للانتخابات على ٥ مقاعد أو أكثر، يجب أن تضم القائمة نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من المرشحين من كل من النوعين (الفقرة (١) من المادة (٢٨) من القانون ١٤٤٥ لسنة ٢٠١١). ويُترك للأحزاب السياسية تحديد نوع القائمة بنفسها، سواء مفتوحة أو مغلقة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
تُوزع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية بين الأحزاب والحركات السياسية، بالتناسب مع عدد المرشحات الفائزات من قوائمها بمقاعد يُنتخب شاغلوها بالاقتراع العام (الفقرة (٦) من المادة (١٧)).	القانون الخاص بدعم الأحزاب السياسية	المفروضة بالقانون
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القانونية، بما فيها متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع (المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	1	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	١٧	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2068_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٧ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيها يخص القوائم المقدمة للانتخابات على ٥ مقاعد أو أكثر، يجب أن تضم القائمة نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من المرشحين من كل من النوعين (الفقرة (١) من المادة (٢٨) من القانون ١٤٤٥ لسنة ٢٠١١). ويُترك للأحزاب السياسية تحديد نوع القائمة بنفسها، سواء مفتوحة أو مغلقة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
تُوزع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية بين الأحزاب والحركات السياسية، بالتناسب مع عدد المرشحات الفائزات من قوائمها بمقاعد يُنتخب شاغلوها بالاقتراع العام (الفقرة (٦) من المادة (١٧)).	القانون الخاص بدعم الأحزاب السياسية	المفروضة بالقانون
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القانونية، بما فيها متطلبات الحصص المخصّصة على أساس النوع (المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيها يخص القوائم المقدمة للانتخابات على ٥ مقاعد أو أكثر، يجب أن تضم القائمة نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من المرشحين من كل من النوعين (الفقرة (١) من المادة (٢٨) من القانون ١٤٤٥ لسنة ٢٠١١). ويُترك للأحزاب السياسية تحديد نوع القائمة بنفسها، سواء مفتوحة أو مغلقة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
تُوزع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية بين الأحزاب والحركات السياسية، بالتناسب مع عدد المرشحات الفائزات من قوائمها بمقاعد يُنتخب شاغلوها بالاقتراع العام (الفقرة (٦) من المادة (١٧)).	القانون الخاص بدعم الأحزاب السياسية	المفروضة بالقانون
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القانونية، بما فيها متطلبات الحصص المخصّصة على أساس النوع (المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

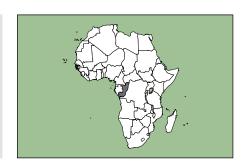
معلومات إضافية

بالإضافة إلى قانون الانتخابات لسنة ٢٠١١، الذي نصَّ على تخصيص حصة على أساس النوع بحد أدنى ٣٠ في المئة على قوائم المرشحين للمناصب أو المقاعد التي يُنتخب شاغلوها بالاقتراع العام، تقرُّ التشريعات الكولومبية بحق النساء في أن يشغلن ٣٠ في المئة على الأقل من المناصب العامة الرفيعة المعنية بصنع القرار وغيرها من مستويات صنع القرار التي تخضع للتعيين والعزل، والتي تكفل صلاحيات الإدارة والتوجيه فيما يتعلق بتصميم إجراءات الدولة وسياساتها والتخطيط لتلك الإجراءات والسياسات وتنسيقها وتنفيذها والرقابة عليها. وتستثني هذه التشريعات المناصب القضائية والإدارية والمناصب الأخرى التي يتوقف القبول لشغلها والاستمرار والترقي فيها على الجدارة فحسب (القانون رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٣). وأزال القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ العقبات التي كانت المحكمة الدستورية تستند إليها في حكمها بعدم دستورية تشريعات سابقة بشأن حصص المرشحين.

وقد طُبقت أحكام الحصص المخصَّمة على أساس النوع التي نصَّ عليها قانون الانتخابات لسنة ٢٠١١ للمرة الأولى في انتخابات هيئات الحكم المحلي التي جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقبل شهر واحد من موعد الانتخابات، رفضت اللجنة المعنية بإدارة الانتخابات ٢١٧ قائمة من قوائم المرشحين بسبب عدم التزامها بقواعد الحصص المخصَّمة على أساس النوع. وأجلت الإدارة الانتخابية الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين لتمنح الأحزاب السياسية الفرصة للوفاء بمتطلبات الحصص. ونتيجة لتطبيق الحصص المخصَّمة على أساس النوع، ارتفعت نسبة مشاركة المرشحات ارتفاعاً كبيراً من أقل من ٢٠ في المئة من إجمالي عدد المرشحين في انتخابات المحليات عام ٢٠٠٧ إلى ما يزيد على ٣٥ في المئة في ٢٠١١.

الكونغو (جمهورية الكونغو)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام الجولتين	النظام الانتخابي	١٣٦	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	١.	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=41 http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=41 http://www.ipu.org/parline/reports/2071_E . http://	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	۷ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص:	الدستور	للنساء نفس الحقوق المكفولة للرجال، ويضمن القانون ويحرص على تعزيز تمثيلهن في جميع المناصب السياسية والانتخابية والإدارية (الفقرة (٣) من المادة (٨) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٢).
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	تتكون الجمعية الوطنية من ١٣٩ عضواً يُنتخبون بأغلبية الأصوات بنظام الجولتين. ويجب أن تراعي قوائم المرشحين تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ١٥ في المئة (الفقرة (٣) من المادة (٦١) من قانون الانتخابات المعدل في ٢٠٠٧).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام		لا يوجد.
قواعد ترتيب المرشحين		لا يوجد.

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيما يتعلق بحقوق النساء ومشاركتهن وتمثيلهن في الحياة السياسية، «يضمن القانون ويحرص على تعزيز تمثيلهن في جميع المناصب السياسية والانتخابية والإدارية» (الفقرة (٣) من المادة (٨) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٢).	الدستور	نوع نظام الحصص:
يُنتخب الأعضاء في مجالس الحكم المحلي بنظام التمثيل النسبي من خلال قوائم نسبية مغلقة. ويجب أن تراعي قوائم المرشحين تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة (الفقرة (٣) من المادة (٦٧) من قانون الانتخابات بصيغته المعدَّلة في ٢٠٠٧).	قانون الانتخابات	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

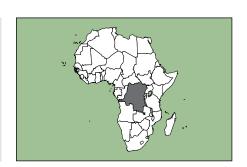
معلومات إضافية

عُدِّل قانون الانتخابات عام ٢٠٠٧ ليشترط على الأحزاب السياسية أن تضُمَّ في قوائمها ما لا يقل عن ١٥ في المئة من النساء في انتخابات الجمعية الوطنية و٢٠ في المئة في انتخابات هيئات الحكم المحلي. ومع ذلك، فلم ينص القانون على أي عقوبات في حال عدم الالتزام بشروط الحصص، ولا على قواعد للترتيب فيما يتعلق بوضع النساء داخل القوائم الانتخابية.

ومن ثمَّ، فلم يترشح في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠١٢ إلا ١٦٤ امرأة من جملة ١,٢٠٠ مرشح، وبعض القوائم لم يضمَّ أي مرشحات من النساء على الإطلاق. ونتيجة لذلك، لم يفز عقاعد في الجمعية الوطنية سوى عشر عضوات فحسب، بنسبة ٧ في المئة فقط من إجمالي عدد النواب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	297	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	દદ	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=39>http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=39>http://www.ipu.org/parline-e/reports/2375_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٩ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
للنساء الحق في التمثيل المتساوي في المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية. وتضمن الدولة تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء في هذه المؤسسات، ويُنظم القانون إجراءات تنفيذ هذه الحقوق (المادة (١٤) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في (٢٠١).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
على الأحزاب السياسية أن تُراعي في تشكيل قوائمها المساواة في التمثيل بين الرجال والنساء (الفقرة (٣) من المادة (١٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدِّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	المفروضة بالقانون
لا ينصُّ قانون الانتخابات على أي عقوبات في حال عدم الالتزام بجبداً المناصفة. «لا يترتب على عدم الالتزام بالمناصفة بين الرجال والنساء رفض قوائم المرشحين» (الفقرة (٤) من المادة (١٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب غير المباشر	النظام الانتخابي	١٠٨	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	0	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2377_A.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٥ في المئة	نسبة النساء
		7	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
للنساء الحق في التمثيل المتساوي في المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية. وتضمن الدولة تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء في هذه المؤسسات، ويُنظم القانون إجراءات تنفيذ هذه الحقوق (المادة (١٤) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في ٢٠١١).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
على الأحزاب السياسية أن تُراعي في تشكيل قوائمها المساواة في التمثيل بين الرجال والنساء (الفقرة (۲) من المادة (۱۳) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	المفروضة بالقانون
لا ينصُّ قانون الانتخابات على أي عقوبات في حال عدم الالتزام بَبدأ المناصفة. «لا يترتب على عدم الالتزام بالمناصفة بين الرجال والنساء رفض قوائم المرشحين» (الفقرة (٤) من المادة (١٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
مصلص المرسحين المفروعية بالقانون	وع عدم العصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
للنساء الحق في التمثيل المتساوي في المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية. وتضمن الدولة تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء في هذه المؤسسات، ويُنظم القانون إجراءات تنفيذ هذه الحقوق (المادة (١٤) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في ٢٠١١).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين
على الأحزاب السياسية أن تُراعي في تشكيل قوائمها المساواة في التمثيل بين الرجال والنساء (الفقرة (٣) من المادة (١٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدِّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	المفروضة بالقانون
لا ينصُّ قانون الانتخابات على أي عقوبات في حال عدم الالتزام عبداً المناصفة. «لا يترتب على عدم الالتزام بالمناصفة بين الرجال والنساء رفض قوائم المرشحين» (الفقرة (٤) من المادة (١٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٦ بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١١).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

نظراً لعدم وجود آليات وتدابير إنفاذ لتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية، فإنَّ أحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع لم تنجح في ضمان التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، لم تتعد نسبة النساء بين إجمالي عدد المرشحين هي ١٢,٠٥ في المئة، ومن ثمَّ لم تفز النساء إلا بنسبة ٩ في المئة من مقاعد الجمعية الوطنية.

کوستاریکا (جمهوریة کوستاریکا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- الجمعية التشريعية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	ov	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	77	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2073_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٩ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (۲) والفقرة (۱) من المادة (۱٤٨) من قانون الانتخابات لسنة ۲۰۰۹، يجب أن تلتزم جميع عمليات تسمية المرشحين للانتخابات بقاعدتي المناصفة والتناوب (قابل للتطبيق على انتخابات ۲۰۱۶ صعوداً). وبعبارة أخرى، يجب أن تتشكل قائمة المرشحين من كل من النوعين بنسبة ٥٠ في المئة لكل نوع؛ ولا يجوز أن يُدرج مرشحان من نفس الجنس في موقعَين متتابعَين على قائمة المرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
وفقاً للفقرة (٤) من المادة (١٤٨) من قانون الانتخابات، ترفض السلطات المعنية بإدارة الانتخابات القوائم التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
وفقاً للمادة (٢) من قانون الانتخابات، لا يجوز أن يُدرج مرشحان من نفس الجنس في موقعَين متتابعَين على قائمة المرشحين.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (۲) والفقرة (۱) من المادة (۱٤٨) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩، يجب أن تلتزم جميع عمليات تسمية المرشحين للانتخابات بقاعدتي المناصفة والتناوب. وبعبارة أخرى، يجب أن تتشكل قائمة المرشحين من كل من النوعين بنسبة ٥٠ في المئة لكل نوع؛ ولا يجوز أن يُدرج مرشحان من نفس الجنس في موقعين متتابعَين على قائمة المرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
وفقاً للفقرة (٤) من المادة (١٤٨) من قانون الانتخابات، ترفض السلطات المعنية بإدارة الانتخابات القوائم التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
وفقاً للمادة (٢) من قانون الانتخابات، لا يجوز أن يُدرج مرشحان من نفس الجنس في موقعَين متتابعَين على قائمة المرشحين.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

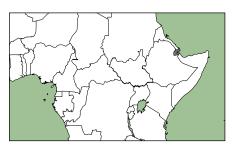
إضافة إلى الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع، ينص قانون الانتخابات على أن تشتمل الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية على أحكام بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الحزب بأكمله (المادة ٥٢).

وفي حين أنَّ الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٨ شهدت تخصيص حصة للنساء بنسبة ٤٠ في المئة، إلا أنَّ السلطات الانتخابية لم ترفض القوائم المبيع لم تلتزم بمتطلبات الحصص، وهو ما كان مثاراً للنقد من جانب العديد من المنظمات. وحكمت المحكمة الانتخابية العليا في عام ١٩٩٩ بأنَّ قانون الحصص ينبغي أن يُفسِّر على النحو التالي: لا يجوز أن تقل نسبة أي من الجنسين على قوائم المرشحين عن ٤٠ في المئة، ويجب أن تُسمى المرشحات على ٤٠ في المئة من المقاعد التي يمكن الفوز بها، بما يعني عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في آخر انتخابات. (Jager) ١٩٩٩ of ١٨٦٣ Resolution; ٥-٢: ٥-٢:

ولم تُطبق تشريعات الحصص التي اعتُمدت في عام ١٩٩٤ على جميع المستويات حتى الانتخابات التي جرت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وشملت انتخابات البلديات والمقاطعات والأقاليم والانتخابات الاتحادية وانتخابات البرلمان الأوروبي. ثمَّ جرى تنقيح القانون في عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى صيغته الحالية، وطُبق في الانتخابات الاتحادية التي جرت في عام ٢٠٠٩ والانتخابات الإقليمية وانتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٩. وفي هذه المرحلة، لا تزال انتخابات البلديات والمقاطعات تُنظَّم وفقاً للوائح محلية، إلا أنَّها تسير على نهج التشريعات الاتحادية إلى حد كبير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين (٤٤-١٤٤).

جيبوتي (جمهورية جيبوتي)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البهان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البهان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٥٦	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	V	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2089_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١١ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
لا يجوز أن تقل نسبة النساء أو الرجال في قائمة المرشحين التي يقدمها كل حزب سياسي عن ١٠ في المئة من عدد المقاعد المطلوب شغلها (المادة (٢) من القانون رقم ١٩٢). وفي مرسوم رئاسي صادر عام ٢٠٠٢، فُسِّر هذا المبدأ بأنه على كل حزب سياسي أن يضمن ألا تقل نسبة أي من الجنسين من أعضائه المنتخبين في الجمعية الوطنية عن ١٠ في المئة (المادة (٢) من المرسوم الصادر عام ٢٠٠٢ بالرقم (٢٥٣٠)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في مرسوم رئاسي صادر عام ٢٠٠٢، وُجهت إلى الأحزاب تعليمات بترتيب الرجال والنساء في القوائم بما يضمن ألا تقل نسبة الجنس الأقل تمثيلاً من أعضائها المنتخبين في البرلمان عن ١٠ في المئة (المادة (٢) من المرسوم الصادر عام ٢٠٠٢ بالرقم (٢٥٣٠)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

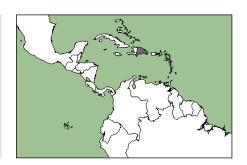
معلومات إضافية

بالإضافة إلى اشتراط ألا تقل نسبة أي من الجنسين على قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب عن ١٠ في المئة، نصَّ قانون الحصص كذلك على ألا تقل نسبة أي من الجنسين في المناصب العامة الرفيعة عن ١٠ في المئة (المادة (٣) من القانون رقم ١٩٢). وكان قانون الحصص قد طبق للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أنَّ أحزاب المعارضة أبدت موقفاً سلبياً في بادئ الأمر إزاء ضمَّ النساء إلى قوائم المرشحين، إلا أنها التزمت في نهاية المطاف بمتطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع خوفاً من رفض السلطات الانتخابية لقوائمها (٢٠٠٧ Youssouf). وقد أدَّى تطبيق الحصص المخصَّصة على أساس النوع إلى انتخاب سبع مرشحات (ما يعادل ١٠٨٨ في المئة من إجمالي عدد المقاعد) للمرة الأولى في تاريخ جيبوتي.

ومنذ التعديل الذي أدخل على قانون الانتخابات عام ٢٠١٢، باتت الأحزاب السياسية تقدَّم قوائم مغلقة في دوائر انتخابية متعددة المقاعد، ويفوز الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات بنسبة ٨٠ في المئة من مقاعد الجمعية الوطنية. وتُوزَّع نسبة ٢٠ في المئة المتبقية على الأحزاب التي تحصل على ما لا يقل عن ١٠ في المئة من مجموع الأصوات. فإذا لم تحصل أي من الأحزاب الأخرى على نسبة ١٠ في المئة من مجموع الأصوات، تذهب نسبة ٢٠ في المئة المتبقية من المقاعد إلى الحزب الأول.

الجمهورية الدومينيكية

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	١٨٣	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٨	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2093_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢١ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وجب الفقرة (٥) من المادة (٣٩) من الدستور، يجب أن تعمل الدولة على تعزيز لساواة بين النساء والرجال في جميع عمليات تسمية المرشحين للانتخابات العامة.	و الدستور ا	نوع نظام الحصص:
فقاً للفقرة (٣) من المادة (٦٨) من قانون الانتخابات (القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧ صيغته المعدَّلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠)، يجب ألا تقل نسبة النساء بين المرشحين لمى قوائم الأحزاب السياسية في انتخابات مجلس النواب عن ٣٣ في المئة.	و قانون الانتخابات ب	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
فقاً لقانون الانتخابات، تُلغى قوائم الأحزاب السياسية التي تقل نسبة النساء فيها عن ٣ في المئة وترفضها المفوضية الانتخابية.	وانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
درج النساء والرجال بالتناوب على قوائم المرشحين (الفقرة (٣) من المادة (٦٨)).	قانون الانتخابات يُ	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تعمل الدولة على تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في جميع عمليات تسمية المرشحين للانتخابات العامة (الفقرة (٥) من المادة (٣٩) من الدستور).	الدستور	
تلتزم الأحزاب والحركات السياسية عند تسمية مرشحيها للمناصب المنتخبة على المستوى البلدي بمراعاة مشاركة النساء وتشجيعها. ومن ثمَّ، فحينما يكون المرشح الأساسي لمنصب العمدة رجلاً، يجب أن يكون المرشح البديل امرأة والعكس بالعكس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألّا تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين الأساسيين والبدلاء في انتخابات المجالس البلدية عن ٣٣ في المئة. وفي البلديات التي لا تضُمُّ مجالسها سوى خمسة أعضاء، يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين التي لا تضمُّ مجالسها سوى خمسة أعضاء، يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب امرأتين على الأقل (المادة (٣٤) من القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن البلديات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
وفقا لقانون الانتخابات، تُلغى قوائم الأحزاب السياسية التي تقل نسبة النساء فيها عن ٣٣ في المئة وترفضها المفوضية الانتخابية.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُدرج النساء والرجال بالتناوب على قوائم المرشحين (الفقرة (٣) من المادة (٦٨)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ١٩٩٧، فرض قانون الانتخابات رقم ٢٧٥ تخصيص حصة للنساء بنسبة ٢٥ في المئة من المرشحين للمقاعد المنتخبة. وبعد الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٧، تفاوض قادة الأحزاب السياسية مع المفوضية المركزية للانتخابات من أجل أن يُفسِّر هذا النص بوصفه التزاماً بضمان ألا جرت في عام ١٩٩٨، تفاوض قادة الأحزاب السياسية مع المئة (أي ٤٥ مقعداً من بين ١٧٩ مقعداً في غرفتي البرلمان). وكان تأثير هذا القرار في واقع الأمر، هو إزالة العبء عن كاهل فرادى الأحزاب السياسية فيما يخص ضمان تمثيل النساء بنسبة ٢٥ في المئة من هيئاتها البرلمانية. وفي عام ٢٠٠٠، ألغيت حصص المرشحين المفاوض فيما يخص ألمان فيما يخص المرشحين المفاوضة بالقانون فيما يخص انتخابات مجلس الشيوخ.

إ**كوادور** (جمهورية إكوادور)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	187	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٥٣	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=EC> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2095_E.htm >	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٩ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٦٥) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٨: «تعزز الدولة المساواة في تمثيل المرأة والرجل في المناصب التي يُعيِّن شاغلوها أو يُنتخبوا علناً في مؤسساتها التنفيذية والمعنية بصنع القرار، وفي الأحزاب والحركات السياسية. أما في الترشيحات في الانتخابات، فتُحترم مشاركتهم عبر تداول السلطة وتسلسلها. وتعتمد الدولة تدابير تمييز إيجابي تضمن مشاركة القطاعات الخاضعة للتمييز».	الدستور	
تتكون الجمعية الوطنية من ١٣٧ عضواً، يُنتخب ١٥ عضواً منهم بنظام التمثيل النسبي في دائرة انتخابية وطنية واحدة. ويُنتخب ١١ عضواً آخرين في دوائر متعددة المقاعد، أما الأعضاء الستة الباقون فينتخبون في دوائر الجاليات الوطنية خارج البلاد بنظام أغلبية الأعضاء رووفقاً للفقرة (١) من المادة (٩٩) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩، يُلتزم بالتناوب بين أسماء الرجال والنساء على قوائم المرشحين في الانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي. وبالإضافة إلى ذلك، تشترط المادة (١٠٠١) أن تتشكل قوائم المرشحين في انتخابات الجمعية الوطنية وبرلمان الإنديز وبرلمان أميركا اللاتينية ومجالس الأقاليم وكذلك مجالس المقاطعات والبلديات والقرى، وفقاً لتتابعات متساوية العدد من الرجال والنساء (امرأة ثم رجل أو رجل ثم امرأة) حتى استكمال العدد الإجمالي من المرشحين الأساسيين والبدلاء.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنصُّ الفقرة (۲) من المادة (۱۰۵) من قانون الانتخابات، على أن ترفض المفوضية الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام المناصفة والتناوب بين الجنسين التي ينصُّ عليها الدستور وقانون الانتخابات.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُلتزم بالتناوب بين الرجال والنساء على قوائم المرشحين (الفقرة (١) من المادة (٩٩) والمادة (١٦٠)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

التفاصيل	المصدر القانوني	
«تعزز الدولة المساواة في تمثيل المرأة والرجل في المناصب التي يعيَّن شاغلوها أو يُنتخبون علناً في مؤسساتها التنفيذية والمعنية بصنع القرار، وفي الأحزاب والحركات السياسية. أما في الترشيحات في الانتخابات، فتُحترم مشاركتهم عبر تداول السلطة وتسلسلها. وتعتمد الدولة تداير تمييز إيجابي تضمن مشاركة القطاعات الخاضعة للتمييز» (المادة (٦٥)).	الدستور	نوع نظام الحصص:
تشترط المادتان (١٠٦) و(١٦٣) أن تتشكل قوائم المرشحين في انتخابات مجالس الأقاليم والمقاطعات والبلديات والقرى وفقاً لتتابعات متساوية العدد من الرجال والنساء (امرأة ثم رجل أو رجل ثم امرأة) حتى استكمال العدد الإجمالي من المرشحين الأساسيين والبدلاء.	قانون الانتخابات	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المفوضية الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام المناصفة والتناوب بين الجنسين التي ينصُّ عليها الدستور وقانون الانتخابات. (الفقرة (٢) من المادة (١٠٥)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تتشكل قوائم المرشحين وفقاً لتتابعات متساوية العدد من الرجال والنساء (مرشحة- مرشح أو مرشح-مرشحة) حتى استكمال العدد الإجمالي من المرشحين الأساسيين والبدلاء. (المادتان (١٠٦) و(١٠٦)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

وفقاً لقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠٠٦، تختار الأحزاب السياسية مرشحيها في انتخابات الجمعية الوطنية وبرلمان الإنديز وبرلمان أميركا اللاتينية وكذلك في مجالس الأقاليم والبلديات في انتخابات داخلية يُطبق فيها مبدأ المناصفة والتناوب (المادة ١٦٠). وعلاوة على ذلك، فإنَّ على الأحزاب السياسية أن تلتزم بهذين المبدأين في انتخاباتها الداخلية لتسمية المرشحين وفي اختيار هياكلها الداخلية والمناصب السياسية (المادتان (٩٤) و(٣٤٣)).

وفي عام ١٩٩٧، بدأ تخصيص حصة للنساء بنسبة ٢٠ في المئة من مقاعد مجلس النواب، على أن ترتفع هذه النسبة بمعدل ٥ في المئة كل دورة انتخابية حتى تتحقق المناصفة (٢٠٠٨ Cañete). وفي الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٢، لم تلتزم بعض الأحزاب بقانون الانتخابات الجديد ولا سيما فيما يتعلق بقواعد ترتيب المرشحين. ولم تطبق المحكمة الانتخابية العليا الولاية المسندة إليها برفض هذه القوائم (٢٠٠٨). ثم سقط هذا النظام مع وضع الدستور الجديد والقوانين السارية في الوقت الراهن.

السلفادور (جمهورية السلفادور)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- الجمعية التشريعية

القامَّة النسبية	النظام الانتخابي	٨٤	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	77	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline/reports/2099_E. htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٣٧) من قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠١٣، لا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية التشريعية عن ٣٠ في المئة.	قانون الأحزاب السياسية	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُفرض على الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع غرامة تعادل ١٥ إلى ٥٥ ضعفاً للراتب الأساسي، وتُمنح مهلة قدرها ١٥ يوماً لتصحيح قوائمها وفقاً لما ينصُّ عليه القانون (الفقرة (هـ) من المادة (٧١) والمادة (٧٣)).	قانون الأحزاب السياسية	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نوع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

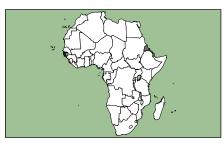
التفاصيل	المصدر القانوني	
لا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية التشريعية عن ٣٠ في المئة (المادة (٣٧) من قانون الأحزاب السياسية).	قانون الأحزاب السياسية	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُفرض على الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع غرامة تعادل ١٥ إلى ٥٥ ضعفاً للراتب الأساسي، وتُمنح مهلة قدرها ١٥ يوماً لتصحيح قوائمها وفقاً لما ينصُّ عليه القانون (الفقرة (هـ) من المادة (٧١) والمادة (٧٣)).	قانون الأحزاب السياسية	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

قبل اعتماد تشريعات الحصص، كانت السلفادور من بين البلدان التي لديها عدد كبير نسبياً من النساء المنتخبات، نظراً لاعتماد الأحزاب السياسية فيها نظام الحصص الطوعية والتزام الأحزاب إلى حد بعيد بهذا النظام. ومع التعديل الذي أدخل على قانون الأحزاب السياسية عام ٢٠١٣، صارت جميع الأحزاب السياسية ملزمة بألا تقل نسبة النساء على قوائم مرشحيها المقدمة في الانتخابات على المستوين الوطني ودون الوطني عن ٣٠ في المئة. ومع ذلك، لا تزال الأحزاب السياسية تملك حرية القرار بشأن ترتيب المرشحات في القوائم، حيث إنَّ القانون لم ينص على قواعد محددة فيما يتعلق بترتيب المرشحين. كذلك تنصُّ المادة (٣٧) من قانون الأحزاب السياسية على ألا تقل نسبة النساء في قوائم الأحزاب السياسية المقدَّمة في انتخابات برلمان أميركا الوسطى عن ٣٠ في المئة.

إريتريا (دولة إريتريا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية (هاغيراوي بايتو)

نظام انتقالي	النظام الانتخابي	1.0	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	77	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2103_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢١ في المئة	نسبة النساء
		1998	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُخصَّص للنساء نسبة ٣٠ في المئة من مقاعد البرلمان الوطني، كما يحق لهن المنافسة على نسبة ٧٠ في المئة الباقية (الفقرة (٤) من المادة (١٢) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
تعتمد دولة إريتريا نظام المقاعد المحجوزة بالقانون، والذي يُخصِّص للنساء نسبة ٣٠ في المئة من المقاعد في مجالس الأقاليم والمقاطعات (الفقرة (٣) من المادة (١٧) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠١).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

عقب استقلال إريتريا عن إثيوبيا في عام ١٩٩٣، أنشئت جمعية وطنية (مكونة بالكامل من الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) لتقوم بدور هيئة تشريعية انتقالية، كما أُنشئت لجنة انتقالية لوضع الدستور. وقد اعتُمد الدستور في عام ١٩٩٧، لكنه لم يدخل حيز النفاذ انتظاراً للانتخابات البرلمانية والرئاسية. وبعد ذلك أُجِّلت الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١ إلى أجل غير مُسمَّى. ومن ثمَّ لم تُطبق بعد نصوص الحصص المذكورة أعلاه.

فرنسا (الجمهورية الفرنسية)

النظام البرلماني: خو غرفتين

هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم



البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام الجولتين	النظام الانتخابي
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2113_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

إجمالي عدد المقاعد	ovv
إجمالي عدد النساء	100
نسبة النساء	٢٧ في المئة
سنة الانتخابات	7.17

1	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين	الدستور	ينصُّ الدستور على أن يشجع القانون تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في تقلد الولايات الانتخابية والوظائف الانتخابية، وكذا ممارسة المسؤوليات المهنية والاجتماعية (الفقرة (۲) من المادة (۱) من الدستور). ويقرُّ الدستور كذلك بمسؤولية الأحزاب السياسية في المساهمة في تطبيق هذا المبدأ وتعزيزه (المادتان (۲) و(٤) من الدستور).
المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	يُنتخب أعضاء الجمعية الوطنية في ٥٧٧ دائرة انتخابية ذات مقعد واحد، وذلك بنظام أغلبية الأصوات على جولتين. ولا يجوز أن يزيد الفارق بين عدد المرشحين من كل من الجنسين في القوائم التي يقدمها حزب سياسي أو مجموعة من الأحزاب لانتخابات الدوائر ذات المقعد الواحد عن ٢ في المئة (الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون رقم (٢٧٠٨/)).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام	قانون الانتخابات	يترتب على عدم الالتزام بقاعدة المناصفة بنسبة ٥٠ في المئة المنصوص عليها (يُسمح بفارق بين عدد الرجال والنساء لا يتجاوز ٢ في المئة) عقوبة مالية تحتسب على النحو التالي: تُخصم من التمويل الحكومي الذي تحصل عليه الأحزاب بناء على عدد الأصوات التي تحرزها في الجولة الأولى «نسبة تعادل ثلاثة أرباع الفارق بين إجمالي عدد المرشحين من كل جنس مقارنة بمجموع المرشحين» (الفقرة (١) من المادة (٩)). وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة النساء في قوائم المرشحين هي ٤٠ في المئة فقط، يكون الفارق بين عدد الرجال والنساء هو ٢٠ نقطة، وعليه، تكون نسبة الخصم على سبيل العقوبة ١٥ في المئة.
قواعد ترتيب المرشحين	قانون الانتخابات	لا يوجد.

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

انتخاب غير مباشر	النظام الانتخابي	١٧٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٤٩	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2114_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٩ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ الدستور على أن يشجع القانون تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في تقلد الولايات الانتخابية والوظائف الانتخابية، وكذا ممارسة المسؤوليات المهنية والاجتماعية (الفقرة (۲) من المادة (۱) من الدستور). ويقرُّ الدستور كذلك عسؤولية الأحزاب السياسية في المساهمة في تطبيق هذا المبدأ وتعزيزه (المادتان (۳) و(٤) من الدستور).	الدستور	
في الدوائر التي يُنتخب فيها عضوان على الأقل من أعضاء مجلس الشيوخ، يُطبق نظام أغلبية الأصوات في جولتين. أمَّا في الدوائر التي يُنتخب فيها ثلاثة أعضاء أو أكثر، تُجرى الانتخابات بنظام التمثيل النسبي من خلال قوائم مغلقة (المادتين (L۲۹۵) و(L۲۹۵) من القانون الانتخابي). وفي قوائم المرشحين المقدّمة في دوائر التمثيل النسبي، لا يجوز أن يزيد الفارق بين عدد الرجال والنساء على عنصر واحد، ويجب الالتزام بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم (الفقرة (۱) من المادة (LT۰۰)). وفي قوائم المرشحين المقدمة في الدوائر التي تجري فيها الانتخابات بنظام الأغلبية، لا يجوز أن يكون المرشح الأساسي وبديله من نفس الجنس (الفقرة (۱) من المادة (L۲۹۹)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يلتزم أي من الأحزاب بقاعدة المساواة، يحيل الحاكم الإقليمي الأمر إلى المحكمة الإدارية (المادة (٢٠٠٣)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في قوائم المرشحين المقدمة في دوائر التمثيل النسبي، لا يجوز أن يزيد الفارق بين عدد الرجال والنساء على عنصر واحد، ويجب الالتزام بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم (الفقرة (١) من المادة (Lr٠٠)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُشترط التناوب الصارم بين الرجال والنساء في قوائم المرشحين في انتخابات مجالس الأقاليم والبلديات في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٣,٥٠٠ نسمة، وفي انتخابات الهيئات المحلية في كورسيكا وسان بيير وميكلون ومجلس باريس والمجالس البلدية في باريس وليون ومرسيليا (الفقرة (١) من المادة (٤٢٦٤) والفقرة (٢) من المادة (١٣٣١) والفقرة (١) من المادة (١٣٤٦) والفقرة (١) من المادة (١٣٧٠) من القانون الانتخابي).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يلتزم أي من الأحزاب بقاعدة المناصفة، تُبطل قائمته (المادة (L۲٦٥) والفقرة (٢) من المادة (Lro۰) والمادة (Lrv7)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُشترط التناوب الصارم بين الرجال والنساء في قوائم المرشحين في انتخابات مجالس الأقاليم والبلديات في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٣,٥٠٠ نسمة، وفي انتخابات الهيئات المحلية في كورسيكا وسان بيير وميكلون ومجلس باريس والمجالس البلدية في باريس وليون ومرسيليا (الفقرة (١) من المادة (٤٢٦٤) والفقرة (٢) من المادة (١٣٣١) والفقرة (١) من المادة (١٣٤٦) والفقرة (١) من المادة (١٣٧٠) من القانون الانتخابي).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

كانت فرنسا أول بلد في العالم يفرض حكماً إلزامياً بالمناصفة بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المئة. وبموجب هذا النص، يتعين على الأحزاب السياسية أن تضمن تمثيلاً متساوياً للرجال والنساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها في معظم الانتخابات. وقد ظهر أول تأثير كبير ناتج عن هذا النظام في عام ٢٠٠٧، حيث ارتفعت نسبة النساء في البرلمان إلى ١٨٫٥ في المئة (٢٠٠١: ٢٧).

وتختلف أحكام الحصص باختلاف النظم الانتخابية المعمول بها في المستويات التشريعية المختلفة. حيث يُنتخب شاغلي الجزء الأكبر من المقاعد في مجلس الشيوخ وعلى المستوى دون الوطني وفي البرلمان الأوروبي بنظام القوائم النسبية، أما انتخابات الجمعية الوطنية فتعتمد على نظام أغلبية الأصوات في دوائر ذات مقعد واحد. وتنُص تشريعات الحصص على تخصيص نسبة ٥٠ في المئة لكل من الجنسين في قوائم المرشحين المقدمة وفق نظام القائمة النسبية، وتشترط على الأحزاب أن تلتزم بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم، أمّا في الدوائر ذات المقتصر فرص الفوز على رؤوس القوائم – ما يعني أنّه في سبيل تحقيق المناصفة، يجب وضع النساء على رؤوس القوائم في المقوائم في المئة من القوائم ذات الفرص في الفوز. ولا تنطبق أحكام الحصص المفروضة بالقانون ومبدأ المناصفة على انتخابات مجلس الشيوخ في الدوائر الصغيرة ذات المقعد الواحد، ولا في المجالس المحلية والمجالس البلدية في المدن التي يقل فيها عدد السكان عن ٣,٥٠٠ نسمة (Sineau).

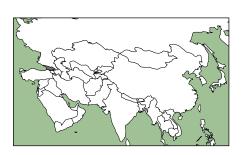
وكانت المحاولة الأولى لفرض نظام الحصص قد جرت في عام ١٩٨٢، وحينها اعتُمد قانون للحصص في انتخابات المجالس البلدية. ومع ذلك، أسقط المجلس الدستوري ذلك القانون عام ١٩٨٢ معتبراً إياه قانوناً تمييزيا (٢٠٠٦ Krook et al; ٢٠٠٨). ونجح تشريع المناصفة في نهاية المطاف مع صدور القانون الدستوري لسنة ١٩٩٩، واعتماد تشريعات انتخابية في عام ٢٠٠٠.

ومن الجدير بالذكر أنَّ فرض الحصص في انتخابات الجمعية الوطنية لم يكن بالأمر اليسير، إذ امتنعت الأحزاب في الغالب عن تطبيق متطلبات الحصص، حتى مع وجود العقوبات، بسبب نظام الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد. لكنَّ الجمع بين نظام القائمة النسبية وشروط الحصص، إلى جانب العقوبة المتمثلة في إبطال القوائم، قد أثبت فاعليته في دفع الأحزاب إلى التحلي بقدر أكبر من الالتزام بقواعد الحصص على المستوى المحلى (٢٠٠٨ Sineau).

وكان الحزب الاشتراكي هو أول حزب يأخذ بنظام الحصص في عام ١٩٧٤، حيث اعتمد نسبة ١٠ في المئة كحد أدفى للمشاركة النسائية ثم زادت هذه النسبة إلى ٣٠ في المئة عام ١٩٩٠. كذلك استخدم الحزب الشيوعي نظام الحصص. ويعتمد حزب الخضر الفرنسي مبدأ المناصفة منذ إنشائه في عام ١٩٨٤.

جورجيا

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- البرلمان

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	10.	إجمالي عدد المقاعد
حوافز إضافية في صورة تمويل حكومي	نوع نظام الحصص	١٨	إجمالي عدد النساء
">http://www.ipu.org/parline-e/reports/2119_E.htm">http://www.ipu.org/parline-e/reports/2119_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٢ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون البرلمان من ١٥٠ عضواً، يُنتخب منهم ٧٣ عضواً بنظام أغلبية الأصوات في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد و٧٧ عضواً بنظام التمثيل النسبي من خلال قوائم مغلقة. ولا ينصُّ قانون الانتخابات على حصص إلزامية بجوجب القانون.	قانون الانتخابات	
ينعُ قانون التنظيمات السياسية على أنَّ الأطراف الانتخابية التي تتلقى تمويلاً من ميزانية الدولة تحصل على حافز إضافي بنسبة ١٠ في المئة، إذا كانت قوائمها في الانتخابات البرلمانية أو انتخابات هيئات الحكم المحلي تضمُّ بين كل عشرة أسماء مرشحين من نوع مغاير بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة (الفقرة (١) من المادة (٣٠-٧) من القانون العضوي بشأن التنظيمات السياسية للمواطنين لسنة ١٩٩٧ (والمعدَّل في عام ٢٠١٣)). وبعد انتخابات هيئات الحكم المحلي التي جرت في عام ٢٠١٤، ارتفعت نسبة الحافز الإضافي إلى ٣٠ في المئة كما ارتفعت نسبة الحد الأدنى من النساء بين كل عشرة أسماء على القائمة إلى ٣٠ في المئة (١٥) من المادة (٣٠-٧)).	قانون التنظيمات السياسية للمواطنين	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
من أجل الالتزام بالقواعد الجديدة المتعلقة بالحافز الإضافي الذي نسبته ٣٠ في المئة من التمويل الحكومي، يتعين على كل حزب سياسي أن يضمَّ على قوامُه ٣٠ في المئة على الأقل من مرشحين ينتمون إلى جنس مغاير بين كل مجموعة من عشرة أسماء داخل كل قامُة (الفقرة (١-١) من المادة (٣٠-٧)).	قانون التنظيمات السياسية للمواطنين	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

		44 (1)
، صورة تمويل حكومي	حوافز إضافيه في	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ قانون التنظيمات السياسية على أنَّ الأطراف الانتخابية التي تتلقى تمويلاً من ميزانية الدولة تحصل على حافز إضافي بنسبة ١٠ في المئة، إذا كانت قوائمها في الانتخابات البهلانية أو انتخابات هيئات الحكم المحلي تضمُّ بين كل عشرة أسماء مرشحين من نوع مغاير بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة (الفقرة (١) من المادة (٣٠-٧)). وبعد انتخابات هيئات الحكم المحلي في عام ٢٠٠٤، يُفترَض أن تكون نسبة الحافز الإضافي ارتفعت إلى ٣٠ في المئة كما ارتفعت نسبة الحد الأدنى من النساء بين كل عشرة أسماء على القائمة إلى ٣٠ في المئة (الفقرة (١) من المادة (٣٠-٧) من القانون العضوي بشأن التنظيمات السياسية للمواطنين لسنة ١٩٩٧ (والمعدَّل في عام ٢٠١٣)).	قانون التنظيمات السياسية للمواطنين	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
من أجل الالتزام بالقواعد الجديدة المتعلقة بالحافز الإضافي الذي نسبته ٣٠ في المئة من التمويل الحكومي، يتعين على كل حزب سياسي أن يضمَّ على قوامُه ٣٠ في المئة على الأقل من مرشحين ينتمون إلى جنس مغاير بين كل مجموعة من عشرة أسماء داخل كل قامُة (الفقرة (١-١) من المادة (٣٠-٧)).	قانون التنظيمات السياسية للمواطنين	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

لا تفرض التشريعات الحالية حصصاً إلزامية بموجب القانون، وإنما تنضُّ على حافز للأحزاب السياسية لحقِّها على تسمية عدد أكبر من النساء بين المرشحين على قوائمها، وذلك في صورة تمويل إضافي بنسبة ٣٠ في المئة تحصل عليها الأحزاب التي تلتزم بالقواعد المعنية (انظر ما تقدَّم). وكانت هذه التشريعات قد سُنِّت للمرة الأولى في أواخر عام ٢٠١١ في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١٢، ونصَّت على حد أدنى من الحوافز الإضافية (١٠ في المئة من قيمة التمويل الحكومي كحافز إضافي) تحصل عليه الأحزاب السياسية التي تضمُّ قوائمها بين كل مجموعة من عشرة أسماء داخل القائمة نساء بنسبة ٢٠ في المئقل. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٢، التزم بهذه القاعدة تحديداً عدد قليل من الأحزاب السياسية الصغيرة، لكن أيا منها لم يحقِّق العتبة الدنيا المطلوبة للحصول على التمويل الحكومي الأساسي للأحزاب السياسية (٣ في المئة من إجمالي عدد الأصوات). ولم يكن الحزبان الرئيسيان اللذان تجاوزا هذه العتبة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ قد التزما بشروط المحصص المخصَّصة على أساس النوع المذكورة أعلاه واللازمة للحصول على التمويل الإضافي.

اليونان (الجمهورية الهيلينية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان الهيليني

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٣٠٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٦٣	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=GR> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2125_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢١ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ الدستور على أنَّه «لا يُعدُّ اعتماد تدابير التمييز الإيجابي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء تمييزاً على أساس الجنس. وعلى الدولة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أوجه انعدام المساواة القائمة بالفعل، ولا سيما تلك التي تنتقص من حقوق النساء» (الفقرة (٢) من المادة (١١٦)).	الدستور	
تنصُّ المادة (٣٤) من المرسوم الرئاسي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢، بشأن قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية، سواء على المستوى الوطني أو في الدوائر الانتخابية، على أن تضمَّ القائمة من أي من الجنسين نسبة الثلث على الأقل، مع تقريب أي رقم عشري بقيمة النصف أو أكثر إلى الحدد الصحيح الذي يليه. فعلى سبيل المثال، في الدوائر الانتخابية التي يُنتخب فيها عشرة من أعضاء البرلمان، يجب أن يكون ثلاثة من المرشحين على الأقل من الجنس المغاير. (٣٠١- ٣٣٣). ويُنتخب ٢٨٨ عضواً من أعضاء البرلمان بنظام القائمة النسبية المفتوحة في دوائر متعددة المقاعد ويُنتخب ٢٨ عضواً بنظام القائمة النسبية المغلقة في دائرة واحدة على المستوى الوطني، على أساس إجمالي عدد الأصوات الذي يحصل عليه كل حزب.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم يلتزم أي من الأحزاب بمتطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع، ترفض المحكمة العليا قائمة ذلك الحزب (المادة (٣٥) من المرسوم الرئاسي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نوع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ الدستور على أنَّه «لا يُعدُّ اعتماد تدابير التمييز الإيجابي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء تمييزاً على أساس الجنس. وعلى الدولة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أوجه انعدام المساواة القائمة بالفعل، ولا سيما تلك التي تنتقص من حقوق النساء» (الفقرة (٢) من المادة (١١٦)).	الدستور	نوع نظام الحصص:
يجب ألا يقل عدد النساء المرشحات في انتخابات مجالس الأقاليم والبلديات والمقاطعات عن ثلث إجمالي عدد أعضاء المجلس المعني. مع تقريب أي رقم عشري بقيمة النصف أو أكثر إلى العدد الصحيح الذي يليه. فعلى سبيل المثال، في مجالس المقاطعات التي تضمُّ ١١ عضواً يجب أن يضمُّ مجموع المرشحين أربعة على الأقل من النساء ومن الرجال (٣٦١٦ ٣,٦١) (الفقرة (٣) من المادة (١٨) من القانون رقم ٢٨٥٢ لسنة ٢٠٥١).	قانون الانتخابات	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تُقبل قوائم الأحزاب إذا لم تكن تستوفي متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع (الفقرة (٦) من المادة (١٩) من القانون رقم ٣٨٥٢ لسنة ٢٠١٠).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

تفرض اليونان حصة إلزامية مخصصة بنسبة الثلث على أساس النوع، سواء من الرجال أو النساء، في جميع الهيئات الشعبية للمؤسسات العامة، وكذلك في اللجان الوطنية المعنية مجالات البحوث والتكنولوجيا، شريطة أن يتمتع المرشحون أو المرشحات بالمؤهلات اللازمة (وزارة الداخلية - الأمانة العامة للمساواة بين الجنسين).

غينيا (جمهورية غينيا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	118	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	70	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline/reports/Guinea_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٢ في المئة	نسبة النساء
		7.14	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُنتخب ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية بنظام التمثيل النسبي في دائرة انتخابية واحدة على المستوى الوطني، بينها يُنتخب الثلث الآخر بنظام الفائز الأول في دوائر ذات مقعد واحد. ولا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم التمثيل النسبي عن ٣٠ في المئة (الفقرة ٢) من المادة (١٢٩) من قانون الانتخابات). بالإضوات، يذهب إلى احصل مرشحان لا ينتميان إلى نفس الجنس على عدد متساو من الأصوات، يذهب المقعد المتنافس عليه إلى المرشح الذي ينتمي إلى الجنس الأقل تمثيلاً (المادة ١٣٠). وتنصُّ المادة (٤) من قانون الأحزاب السياسية على أن تُوزَّع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدِّمه الدولة للأحزاب السياسية على الأحزاب التي تضم هيئاتها البرلمانية أعضاء من النساء بالتناسب مع عددهن عن كل حزب.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تنصُّ الفقرة (٣) من المادة (١٢٩) من قانون الانتخابات على أن تراعي الأحزاب السياسية متطلبات الحصة المخصصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة عند ترتيب المرشحين في القوائم.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنصُّ المادة (١٠٣) من قانون الانتخابات على تخصيص ثلث المقاعد (٣٣ في المئة) في مجالس المقاطعات للنساء. بالإضافة إلى ذلك، تنصُّ المادة (١١٥) على ألا تقل نسبة النساء في المقوائم المقدمة في انتخابات المجالس البلدية عن ٣٠ في المئة. كما تنصُّ المادة (٤) من قانون الأحزاب السياسية على أن تُوزَّع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدِّمه الدولة للأحزاب السياسية على الأحزاب التي تفوز عنها مرشحات من النساء بالتناسب مع عددهن عن كل حزب.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تنصُّ المادة (١١٥) من قانون الانتخابات على أن تراعي الأحزاب السياسية متطلبات الحصة المخصصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة عند ترتيب المرشحين في قوائم انتخابات المجالس البلدية.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

تنصُّ التشريعات المتعلقة بالتمويل الحكومي للأحزاب السياسية، على أن تُوزَّع نسبة ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية على الأحزاب التي تضم هيئاتها البرلمانية أعضاء من النساء بالتناسب مع عددهن عن كل حزب (الفقرة (٥) من المادة (٤))، وكذلك 0 في المئة للأحزاب التي تفوز عنها مرشحات من النساء مقاعد في هيئات الحكم المحلي (الفقرة (٥) من المادة (٤)).

وفي آخر انتخابات أجريت في غينيا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، أشار المراقبون الدوليون للعملية الانتخابية إلى أنَّ هناك ستة أحزاب لم تلتزم بالحصص المخصصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة. ونظراً لأن قانون الانتخابات لا ينص على أي عقوبات في حال عدم الالتزام بالحصص المخصَّصة على أساس النوع، لم تستخدم السلطات الانتخابية أية آلية لإنفاذ متطلبات الحصص على نحو صارم (EuropeanUnion Electoral .(۲۰۱۳ Observation Mission

غيانا (جمهورية غيانا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية البرلمانية لجمهورية غيانا التعاونية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٧٢	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	71	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=GY> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2135_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣١ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

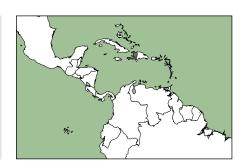
التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً لقانون تمثيل الشعب: «لا يجوز أن يقل إجمالي عدد المرشحات على القائمة الوطنية الإضافية لكل حزب عن «لا يجوز أن يقل إجمالي عدد المرشحات على القائمة الوطنية الإضافية لكل حزب عن «لا يجوز أن يقل إجمالي عدد المرشحات على قوائم الأحزاب في الدوائر الانتخابية مجتمعة عن ثلث إجمالي عدد الأسماء في مجموع القوائم في الدوائر الانتخابية التي يُنافس فيها الحزب» (القسم (١١-ب) المادة (٦)). «لا يزيد عدد الدوائر الانتخابية التي يُنافس فيها الحزب وتخلو فيها قوائمه من المرشحات عن ٢٠ في المئة» (القسم (١١-ب) المادة (٧)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
«إذا رأت المفوضية الانتخابية أنَّ إحدى القوائم قد شابها العيب [] يقوم رئيس المفوضية بإخطار ممثلي القائمة بالمخالفات التي تراها المفوضية، وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من موعد الانتخابات» (القسم (-١٤) المادة (١)). «يجوز لممثل القائمة ونائبه، أو أي منهما، تقديم التصحيحات الخاصة بأية مخالفات على القائمة إلى رئيس المفوضية الانتخابية قبل ٢٩ يوماً على الأقل من موعد الانتخابات» (القسم (١٥)). «[] لا تكون قوائم الانتخابات صحيحة إلا إذا اعتمدتها المفوضية الانتخابية قبل ٢٨ يوماً على الأقل من موعد الانتخابات» (القسم (١٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«تُرتب الأحزاب مرشحيها في القوائم حسبما تراه مناسباً» (القسم (١١-ب)، المادة (٩)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

تجري المنافسة على ٢٥ مقعداً من بين مقاعد الجمعية الوطنية الخمسة والستين بنظام التمثيل النسبي في عشر دوائر انتخابية، حيث يتراوح عدد المقاعد في كل دائرة بين مقعد واحد وسبعة مقاعد. أما المقاعد الأربعون الباقية، فتجري المنافسة عليها من خلال قائمة إضافية على المستوى الوطني من أجل ضمان قدر كبير من التناسب.

ھايتى (جمھورية ھايتىي)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 على المستوى دون الوطني؟ لا
 - - هل هناك حصص طوعية:
 - من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

نظام الجولتين	النظام الانتخابي	90	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٤	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2137_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	ع في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُقر الدستور بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١٢ مبدأ تخصيص حصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة كحد أدنى في جميع المستويات، ولا سيما في الحياة العامة (الفقرة (١) من المادة (١٥)). كما يشترط الدستور أن تخصُّص جميع القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية وهياكلها الداخلية وآليات عملها مناصب للنساء بنسبة ٣٠ في المئة كحد أدنى (الفقرة الفرعية (١) من المادة (٣٠)).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

نظام الجولتين	النظام الانتخابي	79	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	1	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2138_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

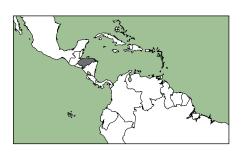
التفاصيل	المصدر القانوني	
يُقر الدستور بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠١٢ مبدأ تخصيص حصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة كحد أدنى في جميع المستويات، ولا سيما في الحياة العامة (الفقرة (١) من المادة (١٧)). كما يشترط الدستور أن تخصُّص جميع القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية وهياكلها الداخلية وآليات عملها مناصب للنساء بنسبة ٣٠ في المئة كحد أدنى (الفقرة الفرعية (١) من المادة (٣٠)).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

رغم أنَّ الدستور قد أقرَّ على سبيل العموم بمبدأ تخصيص حصة للنساء نسبتها ٣٠ في المئة على الأقل على جميع المستويات، تظل هناك ضرورة لسنُّ تشريعات تنفيذية لترجمة هذا النص العام إلى آليات عملية في الانتخابات وغيرها. وفي الوقت الراهن، لا توجد أي تشريعات تنص على مثل هذه الآليات فيما يتعلق بالانتخابات أو الأحزاب السياسية. وفي حين أنَّ حزب اتحاد الاشتراكيين الديمقراطيين في هايتي يخصِّص حصة للنساء بنسبة ٢٥ في المئة، فإنَّه ليس ممثلاً في البرلمان منذ انتخابات ٢٠٠٦.

مُنْدُورِ اللَّى (جمهورية هندوراس)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - المجلس الوطني

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	١٢٨	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٣	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2139_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٦ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب ألا تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس الوطني عن ٤٠ في المئة. وفي الدوائر ذات المقعد الواحد، يجب أن تضم قوائم المرشحين الأساسين مرشحات من النساء على أن يكون المرشحين البدلاء من الرجال، أو العكس (المادتان (١٠٥) و(١١٦) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ المعدَّل في عام ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص:
يجب على الأحزاب السياسية أن تقدَّم تقريراً إلى المفوضية الانتخابية بشأن الكيفية التي التبعها كل حزب لتحقيق التوازن بين الجنسين في الانتخابات التمهيدية، وذلك قبل ستة أشهر من الانتخابات. وإذا أخلّ أحد الأحزاب بالتوازن بين الجنسين في انتخاباته الداخلية، تُفرض عليه غرامة تعادل ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية (المادة (١٠٤) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ المعدَّل في عام ٢٠١٢).	التشريعات المتعلقة بالتمويل السياسي	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا أخلً أحد الأحزاب بالتوازن بين الجنسين، تُفرض عليه غرامة تعادل ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية (المادة (١٠٤) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ المعدّل في عام ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نوع نظام الحصص مقاعد محجوزة

	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	يجب ألا تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس الوطني عن ٤٠ في المئة. (المادة (١٠٥) والمادة (١١٦) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ المعدَّل في عام ٢٠١٢).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام	قانون الانتخابات	إذا أخلً أحد الأحزاب بالتوازن بين الجنسين، تُفرض عليه غرامة تعادل ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية (المادة (١٠٤) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ المعدَّل في عام ٢٠١٢).
قواعد ترتيب المرشحين		لا يوجد.

معلومات إضافية

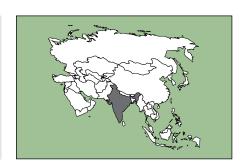
اعتُمد نظام الحصص للمرة الأولى في هندوراس عام ٢٠٠٠ بتخصيص حصة للنساء نسبتها ٣٠ في المئة. وكان الهدف من فرض نظام الحصص هو تنظيم التوزيع الفعلي للمقاعد، وأن تزيد الحصة وصولاً إلى نسبة ٥٠/٥٠ بين الرجال والنساء. وقد طُبق القانون الجديد للمرة الأولى في الانتخابات الوطنية التي أُجريت في عام ٢٠٠١، غير أنَّ نسبة النساء في الهيئة التشريعية لم تتغير.

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٣، عُدًّل قانون الانتخابات لينصَّ على تخصيص حصة للنساء بنسبة ٤٠ في المئة في هياكل الأحزاب وعلى قوائم المرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات برلمان أميركا الوسطى والبلديات والمحافظات. ونصَّ القانون بشأن الدوائر ذات المقعد الواحد أنه إذا كان المرشح الأساسي رجلاً يجب أن يكون البديل امرأة أو العكس. وبالإضافة إلى ذلك، تُعنع الأحزاب السياسية، ابتداء من عام ٢٠١٣، تمويلاً حكومياً خاصاً على أن تستخدمه حصرياً في بناء القدرات وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية.

وسوف ترتفع نسبة الحصة إلى ٥٠ في المئة لكل نوع في الانتخابات التمهيدية الداخلية المزمع إجراؤها عام ٢٠١٦، استعدادا للانتخابات العامة التي سوف تُجرى بعد ذلك.

الهند (جمهورية الهند)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الشعب (لوك سابها)

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	050	إجمالي عدد المقاعد
ليست هناك حصص مرشحين مفروضة بالقانون فيما يتعلق بالبرلمان	نوع نظام الحصص	90	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN">http://www.idea.int/vt/countryCode=IN">http://www.ide	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١١ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
يضمن الدستور تخصيص ما لا يقل عن ٣٣ في المئة من إجمالي عدد المقاعد المطلوب شغلها بالانتخاب المباشر في هيئات الحكم المحلي في القرى والبلديات للنساء. علاوة على ذلك، فمن بين المقاعد المخصصة في مجالس القرى أو مجالس البلديات لطوائف وقبائل معينة (مجعدل يتناسب مع تعداد هذه الجماعات في المناطق المعنية)، تُخصَّص للنساء اللائي ينتمين إلى هذه المجموعات نسبة لا تقل عن ٣٣ في المئة من تلك المقاعد. كذلك تُخصَّص للنساء نسبة لا تقل عن ٣٣ في المئة من مناصب رؤساء المجالس. وتُوزَّع المقاعد المحجوزة على الدوائر الانتخابية المختلفة على أساس التناوب. كما ينصُّ الدستور على أن «تُخصص مناصب رؤساء المجالس في مجالس القرى والمجالس البلدية والمستويات الأخرى للطوائف والقبائل والنساء على النحو الذي تنظّمه الهيئات التشريعية للولايات بالقانون» (الفقرات (٢) و(٣) و(٤) من المادة (٣٤٣-د)).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
من بين ولايات الهند الثماني والعشرين، تنصُّ بعض الولايات على مقاعد محجوزة تتراوح نسبتها بين ٣٣ في المئة و٥٠ في المئة من جملة المقاعد في مجالس الحكم المحلي، سواء في مجالس القرى أو على المستويات البلدية. ومن ضمن الولايات التي تفرض مقاعد مخصصة بنسبة ٥٠ في المئة في مجالس القرى والبلديات: أندرا براديش وكيرالا وماهارشترا وتريبورا، في حين أنَّ هناك ولايات أخرى تفرض مقاعد مخصصة للنساء بنسبة ٥٠ في المئة في مجالس القرى فقط ومنها: أسام وبيهار وتشهاتيسغار وهيماتشال وماديا براديش ومانيبور وراجستان وأترانتشال والبنغال الغربية.	قانون الانتخابات	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يدور التخصيص على الدوائر (المقاطعات الانتخابية) المختلفة داخل المناطق التابعة للمجالس المحلية على أساس التعاقب بين الدوائر.	الدستور	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

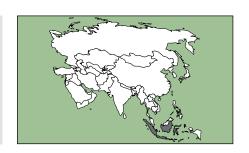
الهند دولة ذات نظام اتحادي يتوزع الحكم فيه على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي. وينصُّ الدستور الاتحادي للهند على نظام المقاعد المخصصة للنساء بنسبة ٣٣ في المئة كحد أدنى في المجالس المحلية التي تُنتخب انتخاباً مباشراً على مختلف المستويات بما فيها القرى والأحياء والمقاطعات. وينصُّ الدستور على حق كل ولاية في أن تحدِّ ذسبة المقاعد المخصصة في كل مجلس محلي بما يزيد عن الحد الأدنى المطلوب وهو ٣٣ في المئة. وتختلف نسب المقاعد المخصصة في مجالس القرى والبلديات باختلاف الولايات، ويُخصَّ العديد منها نسباً تصل إلى ٥٠ في المئة من المقاعد للنساء على كلا المستوين. وتُختار الدوائر (وهي الوحدات الأدنى التي تقوم بانتخاب مجالس القرى أو البلديات) التي ستُخصص للنساء في كل دورة انتخابية اختياراً عشوائياً عن طريق القرعة، ويُجرى الاختيار على مستوى حكومة الولاية، التي تكون مسؤولة عن إجراء انتخابات هيئات الحكم المحلي في النظام الاتحادي. وتُجرى القرعة مسبقاً قبل موعد الانتخابات لتتحدد على أساسها قائمة الدوائر المختارة. ويدور التخصيص على الدوائر بالتناوب مع كل انتخابات. وفي الوقت الذي يضمن فيه هذا النظام انتشار التخصيص في مختلف الأنحاء، المعتوى الله بعض الانتقادات التي ترى أن له تأثيراً سلبياً على استمرارية النساء النائبات (٢٠٠٥).

ومنذ بدايات التسعينيات، نوقش قانون تخصيص المقاعد للنساء مراراً وتكراراً وأعيدت صياغته أكثر من مرة، لكنه لم يحظ بعد باعتماد غرفة البرلمان السفلى (مجلس الشعب). وقد قُدِّم مشروعا قانونين في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨ على التوالي بهدف إصلاح الدستور لفرض نظام المقاعد المحجوزة في البرلمان، لكن مدة كل من المشروعين انقضت بنهاية الدورة البرلمانية التي قُدِّم فيها. وفي عام ١٩٩٩، قدم مشروع ثالث في مجلس الشعب ليلقى ذات المصير.

وجرت محاولة أخرى تمثلت في طرح مشروع قانون الدستور عام ٢٠٠٨ بغرض تخصيص ثلث المقاعد على الأقل في مجلس الشعب وفي الهيئات التشريعية على مستوى الولايات للنساء، وكذلك تخصيص ما لا يقل عن الثلث من المقاعد المخصصة للطوائف والقبائل للنساء، وبجوجب هذا المشروع، الذي اشتهر باسم «مشروع قانون التخصيص النسائي»، يمكن تدوير المقاعد المخصصة على مختلف الدوائر الانتخابية في الولاية أو الإقليم الاتحادي، حسبما يقرره القانون. وتنقضي مدة تخصيص المقاعد للنساء أو يتوقف العمل بالقانون بعد ١٥ عاماً من بدء العمل بالتعديل المقترح. وقد وافقت غرفة البرلمان العليا على القانون في ٩ آذار/مارس عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فلا بد من موافقة مجلس الشعب بأغلبية ثلثي الأغضاء حتى يدخل القانون حيز النفاذ.

إنحونيسيا (جمهورية إندونيسيا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- مجلس النواب (ديوان بيرواكيلان راكيات)

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٥٦٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	1.7	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=ID http://www.ipu.org/parline-e/reports/2147_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	۱۸ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٥٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن الانتخابات العامة، «لا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين لعضوية مجلس النواب عن ٣٠ في المئة».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تتحقق السلطات الانتخابية المختصة من التزام الأحزاب متطلبات الحصة؛ وإذا كانت نسبة المرشحات على إحدى القوائم لا تصل إلى ٣٠ في المئة، تمنح السلطات الحزب المعني الفرصة لتنقيح قائمته (الفقرة (١) من المادة (٥٨) والفقرة (٢) من المادة (٥٩)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا بدّ أن تضمَّ قوائم الأحزاب السياسية امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين على القائمة (الفقرة (٢) من المادة (٥٦)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
لا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين لعضوية مجلس النواب عن ٣٠ في المئة، والمجالس الشعبية ومجالس الأقاليم عن ٣٠ في المئة (المادة (٥٥)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تتحقق السلطات الانتخابية المختصة من التزام الأحزاب متطلبات الحصة؛ وإذا كانت نسبة المرشحات على إحدى القوائم لا تصل إلى ٣٠ في المئة، تمنح السلطات الحزب المعني الفرصة لتنقيح قائمته (الفقرة (٣-٣) من المادة (٥٨) والفقرة (٢) من المادة (٥٩)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا بدّ أن تضمَّ قوائم الأحزاب السياسية امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين على القائمة (الفقرة (٢) من المادة (٥٦)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

كانت الانتخابات تُجرى في السابق بنظام القائمة النسبية المغلقة، حيث تَتقدُّم الأحزاب السياسية بقوائم مغلقة تخصُّص للنساء نسبة الثلث فيها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة الدستورية حكماً يقضي باعتبار المادة (٢١٤) من فانون الانتخابات مادة غير دستورية، وهو ما أُدَّى إلى اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة.

العراق (جمهورية العراق)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس النواب العراقي

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٣٢٥	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	۸۲	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IQ http://www.ipu.org/parline-e/reports/2151_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٥ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

	المصدر القانوني	التفاصيل
	الدستور	وفقاً للفقرة (٤) من المادة (٤٩) من الدستور: «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب».
نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة	قانون الانتخابات	وفقاً للفقرة (٣) من المادة (٣) من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥: « لا تقل نسبة النساء عن ربع الفائزين». ووفقاً لنظام توزيع المقاعد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٠: «يضمن هذا النظام تحقيق نسبة مقاعد للنساء لا تقل عن ٢٥ في المئة»، وفي حال عدم تحقق النسبة المذكورة تحدد مقاعد لكل محافظة وفق خطة معقدة يبيّنها النظام نفسه.
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام	قانون الانتخابات	تُخصص للنساء نسبة ٢٥ في المئة من المقاعد، وإذا لم تتحقق النسبة المذكورة يحدد لكل محافظة وفق خطة معقدة عدد من المرشحات يُضم إلى قوائم الفائزين النهائية، ومن بينهن المرشحات اللائي حصلن على أعلى الأصوات مقارنة بالمرشحات الأخريات لكنهن لم يحصلن على ما يكفي من الأصوات للفوز.
قواعد ترتيب المرشحين	قانون الانتخابات	تنص المادة (٣) من القسم (٤) من الأمر رقم (٩٦) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة باسم قانون الانتخابات على ما يلي: «يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة اسما امرأتين على الأقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة».

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للفقرة (۲) من المادة (۱۳) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨: « يكون الفائز الأول هو مَن يحصل على أكثر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة، وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين، بغض النظر عن الفائزين من الرجال».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في انتخابات سنة ٢٠١٠، ومن بين ٨٦ مرشحة فزن بمقاعد في المجلس، لم يحصل على ما يكفي من الأصوات للفوز بمقعد دون الاعتماد على نظام الحصص سوى خمس مرشحات فحسب. ورغم أنَّ العضوات الإحدى والثمانين الأخريات لم يُنتخبن انتخاباً مباشراً، فقد فزن بمقاعدهن في التوزيع النهائي للمقاعد وفق متطلبات الحصص.

أيرلندا (جمهورية أيرلندا)

النظام البرلماني: בֹּם غَرِ فَتَيِنَ



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

نظام الصوت الواحد المتحول	النظام الانتخابي	דדו	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	70	إجمالي عدد النساء
">http://www.ipu.org/parline-e/reports/2153_E.htm">http://www.ipu.org/parline-e/reports/2153_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٥ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للقسم المتعلق بتمويل الدولة للأحزاب السياسية والتوازن بين الجنسين من قانون الانتخابات لسنة ٩٠٠ في المئة من الانتخابات لسنة ٩٠٠ في المئة من التمويل المقدَّم من الدولة للحزب «ما لم تكن بين المرشحين الذين اعتمدهم الحزب المعني في الانتخابات العامة السابقة نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من النساء و٣٠ في المئة على الأقل من الرجال». وسوف تزداد نسبة الحصة المطلوبة من كل نوع لتصل إلى ٤٠ في المئة على الأقل من الرجال في غضون ٧ سنوات من ألي المئة ألى المؤلف المؤلف العقوبة خلال هذه السنوات السبع.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُخصم نسبة ٥٠ في المئة من التمويل المقدَّم من الدولة للحزب، «ما لم تكن بين المرشحين الذين اعتمدهم الحزب المعني في الانتخابات العامة السابقة نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من الرجال» (الفقرة (ج) من المادة (٤٢) من القسم المتعلق بتمويل الدولة للأحزاب السياسية والتوازن بين الجنسين من قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٧ بصيغته المعدَّلة في سنة ٢٠١٢).		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

بعد سنوات عديدة من الضغوط المستمرة التي قام بها مناصرو حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، اعتمدت الهيئة التشريعية في عام ٢٠١٢ تعديلاً على قانون الانتخابات في القسم المتعلق بتمويل الدولة للأحزاب السياسية والتوازن بين الجنسين. وعقب اعتماد هذا التعديل، دعت الجماعات المناصرة للتوازن بين الجنسين في المناصب العامة إلى تعميم هذا القانون ليشمل الانتخابات التي ستُجرى على المستوى دون الوطني في عام ٢٠١٤.

إيطاليا (جمهورية إيطاليا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ لا
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	74.	إجمالي عدد المقاعد
ليست هناك حصص مرشحين مفروضة بالقانون فيما يتعلق بالبرلمان	نوع نظام الحصص	PVI	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IT">http://www.idea.int/vt/countryCode=IT	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	۲۸ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
05	0

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يتعين على القوانين الإقليمية أن تزيل جميع العقبات التي تحول دون المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعزز من تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في الوصول إلى المناصب المنتخبة» (الفقرة (٧) من المادة (١١٧) من الدستور الاتحادي لإيطاليا).	الدستور	نوع نظام الحصص:
عقب الإصلاح الدستوري الذي جرى في عام ٢٠٠٣، اعتمد ١٢ إقليماً من بين ٢٠ إقليماً في إيطاليا أنظمة للحصص المخصَّصة على أساس النوع في قوانينها التي تحكم العملية الانتخابية؛ وهذه الأقاليم هي: أبروتسو – كالابريا – كامبيانيا - فريولي فينيتسيا جوليا – لاتسيو – ماركي – بوليا – صقلية – ترينتو – توسكانا – أومبريا – فالي دا أوستا.	قانون الانتخابات	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنصُّ قوانين بعض الأقاليم على عقوبات في حال عدم الالتزام بقواعد الحصص المنصوص عليها في تلك القوانين. فعلى سبيل المثال، تنص قوانين الانتخابات المعمول بها في فريولي فينيتسيا جوليا وماركي وترينتو وتوسكانا على عقوبات من قبيل رفض الهيئات الانتخابية للقوائم، بينما تنص القوانين في لاتسيو وأومبريا وبوليا على عقوبات مالية.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تنصُّ القوانين المعمول بها في صقلية وتوسكانا وفريولي فينيتسيا جوليا على التناوب بين الرجال والنساء على قوائم المرشحين.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

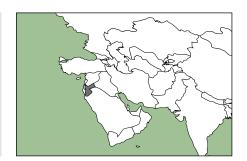
أفسحت التعديلات الدستورية التي جرت في عام ٢٠٠٣ المجال أمام اعتماد الحصص المخصَّصة على أساس النوع، وذلك بما نصت عليه من أنَّه «يحق للمواطنين من كلا الجنسين تقلد المناصب العامة والمناصب المنتخبة في ظل شروط متكافئة، وذلك وفقاً للقواعد التي ينظمها القانون. ولهذا الغرض، تعتمد الجمهورية بعض التدابير الخاصة التي تعزز من تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء» (المادة ٥١ من الدستور).

ويسعى قانون تمويل الدولة للأحزاب السياسية إلى تعزيز المشاركة الفعالة من جانب النساء في الحياة السياسية. ولهذا، يُخصُّص لكل حزب حصة تعادل ما لا يقل عن ٥ في المئة من التمويل الانتخابي الذي يتلقاه الحزب لصالح المبادرات المعنية بتحقيق هذا الهدف.

وقبل التعديلات الدستورية التي أُدخلت في عام ٢٠٠٣، كانت إيطاليا قد أخذت بالحصص المخصَّصة على أساس النوع في انتخابات غرفة البرلمان السفلى (عام ١٩٩٤)، لكن صدر حكم بعدم دستورية هذا النص في عام ١٩٩٥. كما استُخدمت الحصص أيضاً في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في عام ١٩٩٩ وكذلك في الانتخابات البلدية والإقليمية التي جرت في عام ١٩٩٥. وفي الفترة الأخيرة، عادت إيطاليا إلى الأخذ بنظام الحصص في انتخابات البرلمان الأوروبي.

الأرحن (المملكة الأردنية الهانتمية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	10.	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	١٨	إجمالي عدد النساء
">http://www.ipu.org/parline-e/reports/2163_E.htm>">	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٢ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
في نظام تناسب العضوية المختلطة المعمول به في الأردن، يُنتخب ١٠٨ أعضاء في ٤٥ دائرة دات مقعد واحد أو متعددة المقاعد، ويُخصُّص للنساء ١٥ مقعداً من ١٢ محافظة وثلاثة دوار في المناطق البدوية (كجزء من الإصلاحات التي أدخلت على قانون الانتخابات عام ١٠١٠ ويُنتخب ٢٧ عضواً بنظام التمثيل النسبي. وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد الخمسة عشر المحجوزة للنساء، تقوم المفوضية الانتخابية بحساب نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات غير الفائزات في انتخابات الدوائر، وذلك بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها على إجمالي عدد الأصوات في دوائرهن الانتخابية. ثم تقوم اللجنة بإعلان الخمس عشرة مرشحة اللائي حصلن على أعلى نسب من الأصوات على المستوى الوطني فائزات بالمقاعد المخصصة، شريطة ألا تحصل محافظة واحدة على أكثر من مقعد واحد من المقاعد المحجوزة للنساء. (المادة (٥١) من قانون الانتخابات البرلمانية رقم (٢٥) لسنة	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُخصص للنساء ٢٩٧ مقعداً من بين ٩٧٠ مقعداً هي جملة مقاعد المجالس البلدية (بنسبة ٣٠ في المئة).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

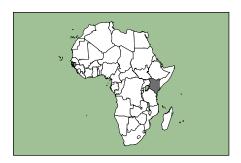
حصلت النساء في الأردن على حق التصويت في عام ١٩٧٤. وقد طبق نظام الحصص في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٣ استناداً للتعديلات التي أدخلت على المادة (١١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠١. وقد نصَّت المادة المعدَّلة على تخصيص ستة مقاعد للنساء من بين ١١٠ مقاعد هي جملة المقاعد في البرلمان الوطني (بنسبة ٥,٤٥ في المئة). وكانت هذه المقاعد الستة المخصصة للنساء تُعطى للمرشحات اللائي يحصلن على أعلى النسب من مجموع الأصوات في دوائرهن الانتخابية، وذلك بصرف النظر عن المرشحات اللائي قد ينجحن بالانتخاب المباشر. ولم تنجح بالانتخاب المباشر سوى امرأة واحدة في عام ٢٠٠٧.

وبعد قيام الملك عبد الله الثاني بحلِّ مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٩، اعتمد مجلس الوزراء قانوناً انتخابياً جديداً «بصفة مؤقتة» في أيار/مايو ٢٠١٠ لتُجرى على أساسه الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي هذا القانون الأخير، ارتفع عدد المقاعد المخصصة للنساء من ستة إلى ١٢ مقعداً (بتخصيص أحد المقاعد في كل محافظة من المحافظات الاثنتي عشرة). وعقب تطبيق هذه الزيادة في عدد المقاعد المخصصة للنساء، فازت ١٣ مرشحة بمقاعد في مجلس النواب – بينهن ١٢ مرشحة فزن عن طريق الحصة المخصَّصة للنساء وفازت إمرأة واحدة بالانتخاب المباشر في دائرة عمان الثالثة (٢٠١٠).

ومن ضمن الإصلاحات التي أدخلت على قانون الانتخابات في عام ٢٠١٢ زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٥ مقعداً في الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مع زيادة عدد الأعضاء في مجلس النواب إلى ١٥٠ عضواً. وفي انتخابات سنة ٢٠١٣، فازت ١٨ مرشحة عقاعد في البرلمان – بينهن ١٥ مرشحة من خلال المقاعد المحجوزة (١٢ مرشحة من المحافظات الاثنتي عشرة وثلاث مرشحات من دوائر البادية)، ومرشحتان ضمن القوائم النسبية وامرأة واحدة بنظام أغلبية الأصوات في الدوائر الانتخابية.

كينيا (جمهورية كينيا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٣٥٠	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٥٦	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2167_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٩ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنصُّ الفقرة (٨) من المادة (٢٧) من دستور ٢٠١٠ على ما يلي: «تتخذ الدولة من التدابير التشريعية وغيرها من التدابير ما يلزم لتنفيذ مبدأ عدم زيادة عدد الأعضاء الذين ينتمون إلى نوع واحد في الهيئات المنتخبة أو المعينة عن الثلثين». كما تنصُّ الفقرة (ب) من المادة (٨١) على أن يمتثل النظام الانتخابي لهذا المبدأ: «لا يزيد عدد الأعضاء الذين ينتمون إلى نوع واحد في الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام عن الثلثين». ين ينتمون المنتخبة بالاقتراع العام عن الثلثين». ين ينتمون المنتخب من ٤٧ مقطعة، حيث يُخصص الدستور للنساء ٤٧ مقعداً في الجمعية الوطنية لمرشحات يُنتخبن من ٤٧ مقاطعة، حيث تشكل كل مقاطعة دائرة انتخابية ذات مقعد واحد؛ ولا يُنافس على هذه المقاعد إلا مرشحات من النساء تسميهن الأحزاب في هذه المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، يُنتخب ٢٩٠ عضواً من أعضاء الجمعية الوطنية في دوائر ذات مقعد واحد، كما تُسمِّي الأحزاب ١٢ عضواً لتمثيل الفئات ذات المصالح الخاصة مثل الشباب وذوي الإعاقة والعمال، بحيث تُشكُّل القامَة المعنية من الرجال والنساء بالتناوب (المادة (٩٧) من دستور كينيا المعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠١).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يحصل الحزب على التمويل الحكومي إذا كان أكثر من ثلثي مسؤوليه المنتخبين ينتمون إلى نوع واحد (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ٢٠١١).	قانون الأحزاب السياسية	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
بخلاف المقاعد المخصصة للنساء، تضم كل قائمة من قوائم الأحزاب التي تمثل الفئات ذات المصالح الخاصة (الشباب وذوو الإعاقة والعمال) عدداً مناسباً من المرشحين المؤهلين بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (۲) من المادة (۹۰) من الدستور الصادر عام ۲۰۱۰ والفقرة (۲) من المادة (۲۳) من قانون الانتخابات لسنة ۲۰۱۱).	الدستور وقانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٦٨	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	١٨	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2168_A.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتشكل مجلس الشيوخ وفقاً للمادة (٩٨) من الدستور كما يلي: ٤٧ عضواً يُنتخبون في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد (مقاطعات)؛ و١٦ مقعداً مخصصة للنساء، على أن تُسمِّي الأحزاب مرشحاتها بالتناسب مع عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في المجلس؛ ومقعدان يُخصصان لنائبين عن الشباب (مرشح ومرشحة)، ومقعدان لتمثيل ذوي الإعاقة (مرشح ومرشحة).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يحصل الحزب على التمويل الحكومي إذا كان أكثر من ثلثي مسؤوليه المنتخبين ينتمون إلى نوع واحد (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ٢٠١١).	قانون الأحزاب السياسية	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
بخلاف المقاعد المخصصة للنساء، تضمُّ كل قائمة من قوائم الأحزاب التي تمثل الفئات ذات المصالح الخاصة (الشباب وذوو الإعاقة والعمال) عدداً مناسباً من المرشحين المؤهلين بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢) من المادة (٩٠) من الدستور الصادر عام ٢٠١٠ والفقرة (٢) من المادة (٣٦) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١١).	الدستور وقانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

|--|

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينعُ الدستور الجديد على ألا يزيد عدد الأعضاء الذين ينتمون إلى نوع واحد داخل مجالس المقاطعات عن الثلثين. ولضمان هذا الأمر، يتكون مجلس المقاطعة من أعضاء منتخبين من جمهور الناخبين في كل ناحية (على أن تشكل كل ناحية دائرة انتخابية ذات مقعد واحد) وعدد من «الأعضاء الذين يشغلون مقاعد مخصصة». ويسمِّي كل حزب المرشحين الذين يشغلون المقاعد المخصصة عن كل مقاطعة بالتناسب مع عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في تلك المقاطعة (الفقرة (ج) من المادة (١٧٥) والفقرة الفرعية (ب) من المادة (١٧٥)).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تضمُّ كل قائمة من قوائم الأحزاب التي تمثل الفئات ذات المصالح الخاصة (الشباب وذوو الإعاقة والعمال) عدداً مناسباً من المرشحين المؤهلين بالتناوب في الترتيب بين الرجال والنساء (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (۲) من المادة (۹۰) من الدستور الصادر عام ۲۰۱۰ والفقرة (۲) من المادة (۳۱) من قانون الانتخابات لسنة ۲۰۱۱).	الدستور وقانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

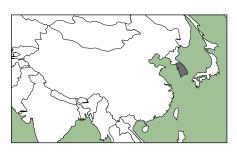
معلومات إضافية

في عام ١٩٩٧، أقرَّ تعديل دستوري يسمح للرئيس بتعيين ١٢ نائباً في البرلمان، خُصِّص منها للنساء ستة مقاعد. وفي إطار عملية الإصلاح الدستوري الكبرى التي صاحبت اعتماد الدستور الجديد في آب/أغسطس عام ٢٠١٠، نص الدستور على تأسيس نظام برلماني ذي غرفتين وعلى تخصيص مقاعد للنساء وعلى المساواة بين الجنسين على قوائم المرشحين. وبالإضافة إلى ذلك، نصَّ قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ٢٠١١ على تقديم حوافز مالية تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية. وفي المقابل، نصَّ القانون على حرمان الأحزاب من الحصول على التمويل الحكومي إذا «زادت نسبة مسؤوليها المسجلين الذين ينتمون إلى نوع واحد عن الثلثين». كما ينص القانون على استخدام التمويل الحكومي المخصص للأحزاب السياسية المسجلة لأغراض تتماشى مع الديمقراطية، بما فيها تعزيز التمثيل البرلماني والتمثيل في مجالس المقاطعات لفئات مثل النساء وذوي الإعاقة والشباب والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات والجماعات المهمشة».

وطُبقت نصوص الدستور الجديد بشأن المساواة بين الجنسين في النظام الانتخابي للمرة الأولى في الانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس عام ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر، أنّ النائب العام الكيني طلب في الفترة السابقة على الانتخابات رأي المحكمة العليا بشأن طريقة تنفيذ الشروط الدستورية التي تحظر زيادة عدد أعضاء الهيئات العامة الذين ينتمون إلى نفس الجنس عن الثلثين في هذه الانتخابات. وأعربت المحكمة في حكمها عن تفضيلها تنفيذ هذا المبدأ بالتدريج.

جمهورية كوريا (جمهورية كوريا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	٣٠٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٤٧	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=KR> http://www.ipu.org/parline-e/reports/2259_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنصُّ المادة (٤٧) من قانون الانتخابات العامة، بشأن الانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي والتي يُنتخب فيها ٥٦ نائباً، على ألا تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدم بها الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات عن ٥٠ في المئة. وبشأن الجزء الذي يُنتخب بنظام أغلبية الأصوات من المقاعد ويُنتخب فيه ٢٤٣ نائباً في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، يتعين على الأحزاب السياسية أن تسمي نسبة من المرشحات لا تقل عن ٣٠ في المئة من مرشحيها في الدوائر التي تخوض فيها الانتخابات.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُعدُّ قوائم المرشحين التي لا تلتزم بنصوص الحصص المخصَّصة على أساس النوع باطلة (الفقرة (۲) من المادة (۵۲)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
فيما يتعلق بالانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي، يتعين على الأحزاب السياسية «أن تسمي جميع المواضع ذات الأرقام الفردية على قوائمها من المرشحات» (الفقرة (٣) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
0, 3, 0, 5, 0	U (C)

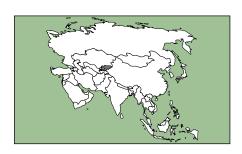
التفاصيل	المصدر القانوني	
حين يقوم أحد الأحزاب السياسية بتسمية مرشحيه للمنافسة على المقاعد في المجالس المحلية التي تجري المنافسة عليها بنظام التمثيل النسبي، يتعين على الحزب أن يسمي نسبة من النساء على قوائمه لا تقل عن ٥٠ في المئة. وحين يقوم أحد الأحزاب بتسمية أعضائه كمرشحين في انتخابات أعضاء المجالس المحلية في الدوائر المحلية بعد انتهاء مدتهم، على الحزب أن يسمي نسبة من النساء لا تقل عن ٣٠ في المئة من إجمالي عدد المرشحين لهذه الانتخابات في الدوائر على المستوى الوطني (الفقرة الفرعية (٥) من الفقرة (٣) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع (الفقرة (٨) من المادة (٤٩) والفقرة (٢) من المادة (٥٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
فيما يتعلق بالانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي، يتعين على الأحزاب السياسية «أن تسمي جميع المواضع ذات الأرقام الفردية على قوائمها من المرشحات» (الفقرة (٣) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

أدَّى التعديل الذي أُدخل على قانون الأحزاب السياسية عام ٢٠٠٠ إلى زيادة في نسبة النساء الفائزات في الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت نسبتهن إلى ١٣ في المئة بعد أن كانت ٥,٩ في المئة في الانتخابات السابقة. وكذلك فالأحزاب السياسية التي تسمى نساء بين مرشحيها في الانتخابات الوطنية تتلقى دعماً حكومياً (المادة ٢٦).

قير غيز ستان (جمهورية قيرغيزستان)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- المجلس الأعلى

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	17.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	71	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=KG http://www.ipu.org/parline-e/reports/2174_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٣ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۰	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ قانون الانتخابات، حسب التعديلات التي أُدخلت عليه عام ٢٠١١، على ألا تقل نسبة المرشحين من كلا الجنسين في قوائم الانتخابات عن ٣٠ في المئة (الفقرة (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المفوضية الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع (الفقرة (٣) من المادة (٦١) من قانون الانتخابات).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يجوز أن يَفصل بين الرجال والنساء على قوائم الانتخابات أكثر من ثلاثة مواضع (الفقرة (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١١).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في انتخابات عام ٢٠٠٥، التي تحولت فيها الدولة من النظام البرلماني ذي الغرفتين إلى النظام ذي الغرفة الواحدة، والتي جرت بنظام أغلبية/ أكثرية الأصوات، لم تفز أي امرأة بمقعد في البرلمان. وفي عام ٢٠٠٧، زاد عدد المقاعد في المجلس من ٧٥ إلى ٩٠ وتغير النظام الانتخابي إلى نظام التمثل النسبي. وفي الدستور الجديد الذي صدر عام ٢٠١٠، أُدخل المزيد من الإصلاحات على النظام الانتخابي؛ حيث نصَّ النظام الجديد على انتخاب ٢٠٠ عضواً بالبرلمان في دائرة انتخابية واحدة على المستوى الوطني، على أن تُوزَّع المقاعد على الأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد الأصوات التي فاز بها كل حزب. ومع ذلك، لا يجوز أن يفوز أي حزب بما يزيد عن ٦٥ مقعداً. وثُملًا المقاعد الشاغرة بالمرشحين التالين على قائمة الحزب الذي ينتمي إليه العضو الذي شغر مقعده.

ليسوتو (مملكة ليسوتو)

النظام البرلماني: خ**و غر فتين**

هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم



البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام تناسب العضوية المختلطة	النظام الانتخابي
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2181_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

إجمالي عدد المقاعد	17.
إجمالي عدد النساء	٣٠
نسبة النساء	٢٥ في المئة
سنة الانتخابات	7.17

التفاصيل	المصدر القانوني	
تضمُّ الجمعية الوطنية ١٢٠ مقعداً، ويُنتخب أعضاؤها بنظام تناسب العضوية المختلطة: حيث يُنتخب ٨٠ عضواً بنظام الفائز الأول في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، ويُنتخب ٤٠ عضواً بنظام القائد الأول في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، ويُنتخب مقاعد التمثيل النسبي لتعويض الأحزاب عن التفاوت بين نسبة الأصوات التي حصلت عليها ونسبة المقاعد التي تفوز بها في الدوائر الانتخابية. ورد في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة (٢) من المادة (٤٧) من تعديل قانون انتخابات الجمعية الوطنية لمنت ٢٠١١، القاعدة المتعلقة بالمنافسة بهوجب النظام النسبي حيث تلتزم الأحزاب بأن «ترتب المرشحين في القوائم من أعلى إلى أسفل بحيث يعقب كل مرشح ذكر مرشحة أنثى والعكس، وبحيث يتساوى عدد الرجال والنساء على القائمة».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تلتزم الأحزاب بأن «ترتب المرشحين في القوائم من أعلى إلى أسفل، بحيث يعقب كل مرشح من الرجال مرشحة من النساء والعكس» (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢) من المادة (٤٧) من التعديل بقانون الصادر عام ٢٠١١ على قانون انتخابات الجمعية الوطنية).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقا لتعديل قانون انتخابات هيئات الحكم المحلي لسنة ٢٠١١ تُخصص للنساء نسبة ٣٠ في المئة من إجمالي عدد المقاعد في مجالس البلديات والأحياء الحضرية والمجالس الشعبية، وتُوزَّع بالتناسب على الأحزاب.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ٢٠٠٥، رفضت محكمة الاستئناف في ليسوتو استئنافا قدمه طالب للترشيح في إحدى دوائر المرشحين الرجال، يطالب فيه المحكمة بالحكم بعدم دستورية تخصيص ثلث المقاعد في هيئات الحكم المحلي للنساء. وقد احتج في ذلك بأن تخصيص بعض الدوائر الانتخابية للنساء فقط يحرمه من حقه الدستوري في الترشح للانتخابات في أي دائرة يرغب فيها. وقد رفضت المحكمة هذا الاستئناف وأيدت الحكم الصادر من المحكمة العليا. وقد رأت المحكمة أن التعديل الذي نصَّ على تخصيص حصة مؤقتة للنساء من الدوائر الانتخابية ومتعاقبة فيما بينها، له في الواقع أسباب وجيهة تُبرر اعتماده بالنظر إلى الأوضاع في مملكة ليسوتو. وقد وافقت المحكمة على ما ذكره القاضي بيت (Justice Peete) من المحكمة العليا من أنه «مما لا شك فيه ... أن النساء في مجتمعنا قد عانين طويلاً من الحرمان والتهميش على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية».

بعد ذلك، ضغطت الأحزاب السياسية التي لم ترض بقرار المحكمة على المفوضية الانتخابية المستقلة لطرح تعديل على القانون الصادر سنة ٢٠٠٥. ومن ثمَّ، صدر قانون انتخابات هيئات الحكم المحلي المعدل قُبيل انتخابات هيئات الحكم المحلي سنة ٢٠٠١. وفي القانون الجديد، أُلغي نظام المقاعد المخصصة على مستوى الدوائر الانتخابية، وخصصت للنساء نسبة ٣٠ في المئة من المقاعد تُوزَّع على الأحزاب السياسية على أساس التمثيل النسبي (٢٠٠٩ M'a-Tlali Mapetla).



النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- المؤمّر الوطني العام

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	7	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٣	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=LY>			

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون المؤتمر الوطني العام من ٢٠٠ عضو، يُنتخب ١٢٠ عضواً منهم بأغلبية الأصوات موجب نظام الفائز الأول في الدوائر ذات المقعد الواحد، حيث يكون الفائز هو المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات، أما في الدوائر المتعددة المقاعد، فتُجرى الانتخابات بنظام الصوت الواحد غير المتحوّل. ويُنتخب الأعضاء الثمانون الباقون بنظام القائمة النسبية المغلقة، حيث تتقدَّم الكيانات السياسية بقوائمها في دوائر متعددة المقاعد. ووفقاً للمادة (١٥) من قانون انتخابات المؤتمر العام لسنة ٢٠١٢، بشأن قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب في منافسات القوائم النسبية، «يتم ترتيب المرشحين في القوائم على أساس التناوب بين المرشحين من الذكور والإناث عمودياً وأفقياً، ولا تُقبل قوائم الكيانات التي لا تحترم هذا المبدأ. وتصدر المفوضية نماذج تبيّن شكل تلك القوائم وكيفية ترتيب المرشحين فيها».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تُقبل قوائم الكيانات التي لا تحترم مبدأ التناوب بين المرشحين من الذكور والإناث (الفقرة الثانية من المادة (١٥)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«يتم ترتيب المرشحين في القوائم على أساس التناوب بين المرشحين من الذكور والإناث عمودياً وأفقياً» (الفقرة الأولى من المادة (١٥)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

ع نظام الحصص مقاعد محجوزة

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ قرار مجلس الوزراء رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٣ باعتماد الأسس والضوابط الخاصة بانتخابات المجالس البلدية على تخصيص حصة لذوي الاحتياجات الخاصة من الثوَّار وحصة للنساء (الفقرة (٢٠) من المادة (١))، يفوز مقاعدها من يحصل على أعلى الأصوات من المرشحين لهاتين الفتين (الفقرة (٢) من المادة (٤٦)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

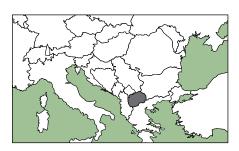
كان النظام الانتخابي المنقَّح، الذي ينصُّ على مبادئ المناصفة بين الجنسين، هو الأول من نوعه في ليبيا، وقد ثبت أنَّ له آثاراً إيجابية، حيث أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النساء في البرلمان. وعلى وجه الخصوص، فالانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠١٢ شهدت تسمية الأحزاب السياسية لـ ٥٥٥ مرشحة، مقارنة بـ ٦٦٣ مرشحاً من الرجال. ومع ذلك، فإنَّ عدد النساء اللائي خضن الانتخابات كمرشحات مستقلات لم يتجاوز ٨٥ مرشحة من إجمالي ٢٠٠١ مرشح. ويؤكد هذا العدد البالغ الانخفاض من المرشحات المستقلات أنَّه حيث لم يكن إدماج المرأة موضع إلزام قانوني، لم يتجاوز نصيبها ٣ في المئة من إجمالي عدد المرشحين المستقلين، أمَّا حيث اشترط القانون وضع النساء في القوائم عمودياً وأفقياً، بلغت نسبتهن ٤٥ في المئة من إجمالي المرشحين الحزبين.

«وأضفى تكريس التناوب الأفقي بين الجنسين قيمة مضافة على ترشح النساء [حيثما] تقدمت الأحزاب السياسية في أكثر من دائرة فرعية. ومن ناحية أخرى، لم [يضفِ تطبيق التناوب بين الجنسين عمودياً] قيمة مضافة على تمثيل النساء [في الأحوال التي لا تكون فيها] النساء على رؤوس القوائم و[لا يُنتخب إلا] مرشح واحد» (التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات ٢٠١٢: ٢٥). ولم تأت النساء على رأس القائمة إلا في ثلاث حالات جميعها في دائرة واحدة.

وعلى المستوى دون الوطني، اعتمد مجلس الوزراء مؤخراً قراراً يحدِّد ثلاث فئات مختلفة للمرشحين في انتخابات البلديات: الفئة العامة وفئة النساء وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الثوار السابقين، على أن يُنتخب شاغلي مقاعد تلك الفئات بنظام أغلبية الأصوات. ومع ذلك، فلم ترد في القرار أي أحكام محدَّدة بشأن النسبة المطلوبة من المرشحات أو بشأن أي آليات أخرى تضمن انتخاب نسبة معيّنة من النساء لشغل مقاعد في المجالس البلدية في نهاية المطاف.

مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الجمهورية 'سوبراني'

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	144	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٤	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2313_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٨ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

	التفاصيل	المصدر القانوني	
نهم بنظام التمثيل فلبية الأصوات في ثلاث ان، يُخصص مقعدٌ واحد لفقرة (0) من المادة (٦٤)	يتكون مجلس الجمهورية من ١٢٣ عضواً، يُنتخب ١٢٠ عضواً م النسبي في ست دوائر انتخابية، ويُنتخب الثلاثة الباقين بنظام أذ دوائر للمواطنين خارج البلاد. «في قوائم المرشحين لعضوية البرلم على الأقل للجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة أسماء في القائمة» (اا من القانون الانتخابي).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
(الفقرة الفرعية (٤) من	تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص الفقرة (١) من المادة (٦٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
نة أسماء في القامَّة»	«يُخصص مقعدٌ واحد على الأقل للجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثا (الفقرة (٥) من المادة (٦٤)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

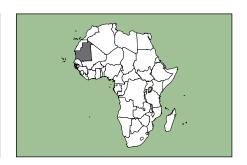
التفاصيل	المصدر القانوني	
 ﴿في قوائم المرشحين [] لعضوية مجلس بلدية ومدينة سكوبيي []، يُخصص مقعدٌ واحد على الأقل للنوع الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة أسماء في القائمة» (الفقرة (٥) من المادة (37)). 	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تلتزم متطلبات الحصص (الفقرة الفرعية (٤) من الفقرة (٦)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«يُخصص مقعدٌ واحد على الأقل للجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة أسماء [في قوائم المرشحين]» (الفقرة (٥) من المادة (٦٤)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

قبل أن تصير الحصص المخصَّصة على أساس النوع إلزامية، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الليبرالي والحزب الليبرالي يلتزمون بها في قواعُهم (٢٠٠٥ Dimitrevska: ٥٤). وأسفرت الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١١ عن فوز ٣٤ مرشحة. كما أنَّ سبعة من المرشحين رفضوا ولاياتهم البرلمانية، ومن ثمَّ حل محلهم المرشحون الذين يلونَهم في عدد الأصوات من نفس الحزب، وهو ما أدى إلى زيادة عدد النساء في البرلمان إلى ٣٨ امرأة (٢٠١١ PARLINE).

موريتانيا (الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام الجولتين	النظام الانتخابي	157	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٧	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2207_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٥ في المئة	نسبة النساء
		77	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
في الدوائر الانتخابية التي لا يزيد عدد سكانها عن ٣١,٠٠٠ نسمة، يُنتخب نائب واحد بنظام الأغلبية المطلقة (بنظام الجولتين). وفي الدوائر الانتخابية التي يزيد عدد سكانها عن ٣١,٠٠٠ نسمة، يُنتخب نائبان بنظام الأغلبية المطلقة (بنظام الجولتين). أما في الدوائر المتعددة المقاعد التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠،٩٠٠ نسمة، يُنتخب النواب بنظام التمثيل النسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يُنتخب ١٨ نائباً عن دائرة نواكشوط و٢٠ نائباً في دائرة انتخابية وطنية تشمل عموم البلاد، ويُخصص للنساء ٢٠ مقعداً تجري المنافسة عليها في قاعمة واحدة في عموم البلاد. (المادة (٣) من القانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية، المعدّل بالقانون رقم (٢٠١٠) لسنة ٢٠١١).	القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون
كل حزب سياسي يتجاوز عدد النساء المنتخبات منه الحصص المطلوبة، يحصل على حافز مالي (المادة ٦).	القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية	اهمروضه بالمانون
للإدارة الانتخابية أن ترفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بقواعد الحصص (الفقرة (١) من المادة (١٦)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«فيها يخصُّ الدوائر الانتخابية التي بها ثلاثة مقاعد، تضم اللوائح [القوائم] المترشحة الموافر واحدة على الأقل تتبوأ المرتبة الأولى أو الثانية على اللائحة؛ وفيها يخصُّ الدوائر الانتخابية التي بها أكثر من ثلاثة مقاعد، باستثناء القائمة الوطنية للمرأة، ينبغي أن تتكون كل لائحة مِن مترشحة بالتناوب من مترشح من كل جنس، وذلك مع مراعاة المبدأين التاليين: في كل مجموعة كاملة من أربعة مترشحين حسب ترتيب اللائحة، يجب أن يكون عدد المترشحين من كل جنس متساوياً، لا يمكن أن يكون الفارق بين عدد المترشحين من كل جنس أكثر من واحد». (الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، المعدَّل بالقانون رقم (١٣٠٤) لنسة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب غير المباشر	النظام الانتخابي	го	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٨	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2208_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٤ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون مجلس الشيوخ من ٥٤ عضواً عثلون المقاطعات المحلية ويُنتخبون انتخاباً غير مباشر من جانب أعضاء مجالس البلديات، بجانب ثلاثة أعضاء عثلون الجاليات الوطنية في الخارج. «تُلزم الأحزاب بتقديم مرشحة من النساء على الأقل في دائرة انتخابية من أربعة دوائر» (الفقرة (٢) من المادة (٩) من القانون النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، المعدَّل بالقانون رقم (٠٣٠) لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص:
كل حزب سياسي يتجاوز عدد النساء المنتخبات منه الحصص المطلوبة، يحصل على حافز مالي (المادة (٦) من القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، المعدَّل بالقانون رقم (٠٣٤) لسنة ٢٠١٢).	القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية	مقاعد محجوزة
للإدارة الانتخابية أن ترفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بقواعد الحصص (القانون النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، المعدَّل بالقانون رقم (٠٣٠) لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا بد من تسمية مرشحة امرأة في دائرة واحدة على الأقل من كل أربع دوائر.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
-55,	U (C.J.

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُخصِّص نسبة ٢٠ في المئة على الأقل من المقاعد في مجالس البلديات للنساء. ومن أجل تيسير فوز النساء بالنسبة المذكورة، لا بد أن تضمَّ قوائم الأحزاب ما لا يقل عن مرشحتين للمجالس البلدية المكونة من عدد بين تسعة و١١ عضواً، وثلاث مرشحات للمجالس البلدية المكونة من عدد بين ١٥ و١٧ عضواً، و٤ مرشحات للمجالس البلدية المكونة من ١٩ عضواً أو أكثر (المادة (٢) والمادة (٣) من القانون النظامي).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
للإدارة الانتخابية أن ترفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بقواعد الحصص (الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، المعدَّل بالقانون رقم (٠٣٤) لسنة ٢٠١٢).	القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«في انتخابات المجالس البلدية المكونة من ٩ و١١ عضواً، تتبوأ امرأة المقعد الأول أو الثاني في اللائحة وترتب الثانية في المقعد الرابع في اللائحة. وفي المجالس البلدية المكونة من ١٥ و١٧ عضواً، تتبوأ امرأة المقعد الأول أو الثاني في اللائحة وترتب الثانية في المقعد الخامس والثالثة في المقعد السابع في اللائحة. وفي المجالس البلدية المكونة من ١٩ عضوا أو أكثر، تتبوأ امرأة المقعد الأول أو الثاني في اللائحة وترتب الثانية في المقعد الخامس والثالثة في المقعد السابع والرابعة في المقعد التاسع في اللائحة». (تعميم من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن لوائح المترشحين لانتخابات ٢٠١٣).	القانون النظامي المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

. التعديلات التي أُدخلت في عام ٢٠١٢ على القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، تنطبق على الانتخابات البرلمانية والبلدية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

موریتتیوس (جمهوریة موریتتیوس)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

نظام الكتلة	النظام الانتخابي	79	إجمالي عدد المقاعد
لا توجد حصص مفروضة بالقانون فيما يخصُّ الجمعية الوطنية	نوع نظام الحصص	١٣	إجمالي عدد النساء
<http: countryview.cfm?id="154" vt="" www.idea.int=""> <http: 2209_e.htm="" parline-e="" reports="" www.ipu.org=""></http:></http:>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٩ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في كل مجلس من مجالس المدن والبلديات يُنتخب ثلاثة أعضاء من كل دائرة انتخابية بنظام الأغلبية البسيطة.» ويجب على أي جماعة تتقدَّم بأكثر من مرشحين اثنين في أي دائرة انتخابية [في انتخابات الأعضاء في مجالس المدن والبلديات] أن تضمن أنهم ليسوا جميعاً من نفس الجنس» (الفقرة (٦) من المادة (١١) من قانون هيئات الحكم المحلي الصادر عام القرى أن تضمن ألا يكون أكثر من ثلثي المرشحين من نفس الجنس» (الفقرة (٦) من المادة القرى أن تضمن ألا يكون أكثر من ثلثي المرشحين من نفس الجنس» (الفقرة (٦) من المادة (١٦) من قانون هيئات الحكم المحلي الصادر عام ٢٠١١). وفيما يخصُّ قوائم المرشحين الاحتياطيين في انتخابات أعضاء مجالس البلديات والمدن والقرى التي يكون الهدف منها الحتياطيين في انتخابات أعضاء مجالس البلديات والمدن والقرى التي يكون الهدف منها شغل المقاعد التي قد تخلو في الفترة التي تتخلل أي عمليتين انتخابيتين، فيجب ألا تتضمن «أكثر من الثلثين من نفس الجنس، ولا يجوز أن يتعاقب في ترتيب القائمة أكثر من مرشحين اثنين من نفس الجنس». (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٥) من المادة (١٨)).	قانون هيئات الحكم المحلي	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«فيما يخصُّ قوائم المرشحين الاحتياطيين في انتخابات أعضاء مجالس البلديات والمدن والمدن والقرى التي يكون الهدف منها شغل المقاعد التي قد تخلو في الفترة التي تتخلل أي عمليتين انتخابيتين، فيجب ألا تتضمن أكثر من الثلثين من نفس الجنس، ولا يجوز أن يتعاقب في ترتيب القائمة أكثر من مرشحين اثنين من نفس الجنس» (الفقرة الفرعية (ب) من المادة (١٨)).	قانون هيئات الحكم المحلي	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

يُمثُّل اعتماد قانون هيئات الحكم المحلي سنة ٢٠١١ تطوراً إيجابياً في مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين في موريشيوس. فقد صيغت أحكام القانون على نحو يتسم بالحيادية تجاه النوع، تماشياً مع الأحكام الدستورية التي تقضي بعدم التمييز على أساس الجنس.

كما أنَّ أحكام تخصيص الحصص على أساس النوع التي اشتمل عليها القانون الجديد، طُبقت للمرة الأولى في انتخابات هيئات الحكم المحلي التي جرت كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجالس القرى من ٥,٨ في المئة إلى ٢٥,٥ في المئة وفي مجالس البلديات من ١٢٫٥ في المئة إلى ٣٠,٥ في المئة.

المكسيك (الولايات المكسيكية المتحدة)

النظام البرلماني: **خو غر فتين**



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم
 - هل هناك حصص طوعية:
 - من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

تناسب العضوية المختلطة	النظام الانتخابي	0	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	١٨٤	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2211_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٧ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون مجلس النواب الاتحادي من ٥٠٠ عضو يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات. ويُنتخب ٣٠٠ عضو بنظام أكثرية الأصوات في دوائر ذات مقعد واحد، في حين يُنتخب الأعضاء المئتين الباقون بنظام أكثرية الأصوات في دوائر تضم كل منها ٤٠ مقعداً. والأحزاب السياسية مُلزمة بأن تضمن أن تكون نسبة المرشحين من نفس النوع في قوائمها ٤٠ في المئة على الأقل. وينطبق هذا الشرط على قوائم المرشحين في دوائر التمثيل النسبي، كما ينطبق على المرشحين في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد. إلا أنّ الأحزاب التي تختار مرشحيها عن طريق الانتخاب الديقراطي معفاة من هذه الشروط التي ينص عليها القانون الانتخابي المؤسسات والإجراءات الانتخابية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ثُهها الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بالمادتين (٢١٩) و(٢٢٠) مدة ٤٨ ساعة لتصحيح قوائمها. وبعد هذه المدة، إذا وجد أنها لا تزال غير ملتزمة، يوجّه المجلس العام لمؤسسة الانتخابات الاتحادية توبيخاً علنياً لهذه الأحزاب ويعطيها مهلة إضافية مدتها ٢٤ ساعة لتصحيح قوائمها. في النهاية، إذا مرَّت الأربع والعشرون ساعة الأخيرة وكان الحزب لا يزال غير ملتزم بشروط نظام الحصص، ترفض مؤسسة الانتخابات الاتحادية قوائم ذلك الحزب (١٤١٨) من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
فيما يخصُّ الانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي، لا بد أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة أسماء في القاءمة اثنين على الأقل من المرشحين من كل جنس مع التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء (المادة (٢٢٠) من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

تناسب العضوية المختلطة	النظام الانتخابي	177	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٤٢	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2212_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٣ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون مجلس الشيوخ من ١٢٨ عضواً، يُنتخب منهم ٩٦ عضواً بنظام أكثرية الأصوات في دوائر ذات مقعد واحد، في حين يُنتخب الأعضاء الاثنان والثلاثون الباقون بنظام التمثيل النسبي في دائرة واحدة على مستوى الدولة. والأحزاب السياسية مُلزمة بأن تضمن أن تكون نسبة المرشحين من نفس النوع في قوائهها ٤٠ في المئة على الأقل. وينطبق هذا الشرط على قوائم المرشحين في دوائر التمثيل النسبي كما ينطبق على المرشحين في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد. إلا أنَّ الأحزاب التي تختار مرشحيها عن طريق الانتخاب الديمقراطي معفاة من هذه الشروط التي ينص عليها القانون الانتخاب (٢١٩)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُههَل الأحزاب السياسية غير الملتزمة ٤٨ ساعة في البداية لتصحيح قوائمها أو يوجَّه لها توبيخ علني. وبعد ٢٤ ساعة من التوبيخ العلني، ترفض مؤسسة الانتخابات الاتحادية تسجيل قوائمها (المادة (٢٢١) من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
فيما يخصُّ الانتخابات التي تُجرى بنظام التمثيل النسبي، لا بد أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة أسماء في القائمة اثنين على الأقل من المرشحين من كل جنس مع التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء (المادة (٢٢٠) من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

التفاصيل		المصدر القانوني	
وطني في كل ولاية على حدة. يرجى الاطلاع على	تُنظَّم الانتخابات على المستوى دون الر المعلومات الإضافية.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
وطني في كل ولاية على حدة. يرجى الاطلاع على	تُنظَّم الانتخابات على المستوى دون الر المعلومات الإضافية.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
وطني في كل ولاية على حدة. يرجى الاطلاع على	تُنظَّم الانتخابات على المستوى دون ال المعلومات الإضافية.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

أُقرَّت في عام ١٩٩٦ مادة قانونية مؤقتة تشجِّع الأحزاب السياسية، على المستوى الوطني، على النظر في اعتماد سياسات للمساواة بين الجنسين في نظمها الأساسية. وكان الهدف المقترح هو ألا تزيد نسبة المرشحين من نفس الجنس عن ٧٠ في المئة فيما يخصُّ كلتا غرفتي البرلمان.

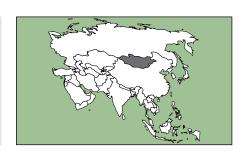
وفي عام ٢٠٠٢، وافق مجلس الاتحاد (أي البرلمان بغرفتيه) على إدخال إصلاحات على القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، تُلزم الأحزاب السياسية بأن تضمن ألّا تقل نسبة النساء في قوائم مرشحيها لانتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب عن ٣٠ في المئة – أو، مزيد من التحديد، ألّا تزيد نسبة المرشحين من نفس الجنس في قوائم المرشحين الأساسيين والاحتياطيين في دوائر التمثيل النسبي والدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد عن ٧٠ في المئة. وتلزم هذه الإصلاحات الأحزاب السياسية بتضمين هذا المبدأ في نظمها الأساسية. ثم زيدت الحصة إلى ٤٠ في المئة على الأقل عام ٢٠٠٨ (Cerva Cerna).

وتُعفى من قواعد الحصص الأحزابُ السياسية التي تختار مرشحيها في انتخابات تههيدية وليس عن طريق التسمية. غير أنَّ القانون لم يوضح على وجه التحديد ما يقصده بالانتخاب الديمقراطي، وهو ما انتهى إلى مجموعة واسعة من الممارسات التي حاولت الأحزاب من خلالها التملص من نظام الحصص (٢٠٠٣ Peschard; ٢٠٠٧ Baldez).

وبحلول عام ٢٠٠٩، كانت ١٨ ولاية من بين ٣٢ ولاية مكسيكية قد سنّت قوانين لتخصيص الحصص فيما يتعلق بالهيئات التشريعية على مستوى الولايات. وكانت لولايات سونورا وشيواوا وواكساكا وسينالوا قصب السبق في هذا المضمار، إذ أقرّت جميعا قوانين لتخصيص الحصص قبل عام ٢٠٠٠. وشهد عام ٢٠٠٣ دفعة في هذا الاتجاه، حين قامت خمس ولايات باعتماد قوانين لتخصيص الحصص. ومع ذلك، توقفت ولاية سونورا عن العمل بنظام الحصص في عام ٢٠٠٦، بزعم أنّها تحد من قثيل النساء (٢٠١٢ Zetterberg).

منغوليا

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الدولة الأعلى 'خورال الدولة الأعلى'

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	٧٤	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	1.	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2219_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٤ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون البرلمان من ٧٦ عضواً، يُنتخب ٢٨ عضواً منهم بنظام القائمة النسبية و٤٨ عضواً بنظام أكثرية الأصوات في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد. ووفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١١، لا يجوز أن تقل نسبة النساء في القوائم الموحدة التي تتقدَّم بها الأحزاب في كلا السباقين الانتخابيين (نظام الأغلبية والنظام النسبي) عن ٢٠ في المئة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المفوضية العامة للانتخابات أو لجنة الدائرة تسجيل قوائم المرشحين إذا كانت تخالف الأحكام المنصوص عليها في المادة (٢٧)، بما فيها متطلبات حصص المرشحين المفروضة بالقانون (الفقرة الفرعية (٤) من الفقرة (١١) من المادة (٢٩)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نوع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيما يخصُّ انتخابات المجالس المحلية، لا يجوز أن تقل نسبة النساء في قوائم المرشحين التي تتقدّم بها الأحزاب السياسية عن ٣٠ في المئة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٢، طُبِّق للمرة الأولى نظام تخصيص حصة نسبتها ٢٠ في المئة من المرشحين للنساء بوجب القانون. ولا ينشُ القانون على قواعد لترتيب المرشحين فيما يتعلق بتحديد أماكن النساء في القوائم. ومع ذلك، يُلزم قانون انتخابات البرلمان (مجلس الدولة الأعلى) الأحزاب السياسية بأن تختار المرشحين في قوائمها عن طريق «الاقتراع السري وبأغلبية الأصوات بناء على المبادئ الديمقراطية في اجتماع عام للحزب»، وكذلك «ألا يزيد عدد المرشحين المرتبين بحسب الدوائر عن ٤٨ مرشحاً، وألا يزيد عدد المرشحين المرتبين بحسب عدد ونسبة الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في اجتماع» الحزب المنعقد لتشكيل قائمة المرشحين (الفقرة (٤) من المادة (٢٧) والفقرة الفرعية (٤) من المادة (٢٧)) عن ٢٨ مرشّحاً. وجاءت نتيجة هذه الإصلاحات، بالرغم من أنَّ عدد النساء اللائي انتُخبن لم يتجاوز ١١ مرشحة (بنسبة ٤ في المئة)، لتمثّل تحسّناً بالمقارنة مع الانتخابات السابقة التي لم يُنتخب فيها إلا ثلاث نساء (بنسبة ٤ في المئة).

الجبل الأسود (مونتينيغرو)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- البرلمان

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	۸۱	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	14	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2385_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٥ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُجرى الانتخابات البرلمانية بنظام التمثيل النسبي من خلال قوائم مغلقة في دائرة واحدة تشمل عموم البلاد. وتشترط الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣٩) من قانون انتخاب أعضاء المجالس والنواب ألّا تقل نسبة المرشحين من النوع الأقل تمثيلاً عن ٣٠ في المئة في قوائم المرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنص الفقرتان الفرعيتان (۲) و(۳) من الفقرة (أ) من المادة (۳۹) من قانون انتخاب أعضاء المجالس والنواب على أنَّ «قائمة المرشحين التي لا تستوفي الشروط المشار إليها في الفقرة (۱) من هذه المادة تُعتبر قائمة معيبة على نحو يحول دون تسجيلها، ويتعين إخطار المتقدِّم بالقائمة بإزالة العيوب وفقاً للقانون. فإذا امتنع المتقدِّم بالقائمة عن إزالة العيوب المشار إليها في الفقرة (۲) من هذه المادة، ترفض لجنة الانتخابات تسجيل قائمته وفقاً لهذا القانون».	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص حصص
• 55 . 0, 5	0 (0

التفاصيل	المصدر القانوني	
تشترط الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣٩) من قانون انتخاب أعضاء المجالس والنواب ألّا تقل نسبة المرشحين من النوع الأقل تمثيلاً عن ٣٠ في المئة في قوائم المرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تنص الفقرتان الفرعيتان (۲) و(۳) من الفقرة (أ) من المادة (۳۹) من قانون انتخاب أعضاء المجالس والنواب على أنَّ «قائمة المرشحين التي لا تستوفي الشروط المشار إليها في الفقرة (۱) من هذه المادة تُعتبر قائمة معيبة على نحو يحول دون تسجيلها، ويتعين إخطار المتقدِّم بالقائمة بإزالة العيوب وفقاً للقانون. فإذا امتنع المتقدِّم بالقائمة عن إزالة العيوب المشار إليها في الفقرة (۲) من هذه المادة، ترفض لجنة الانتخابات تسجيل قائمته وفقاً لهذا القانون».	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ٢٠١١، عُدِّل قانون الانتخابات لينص على تخصيص حصة لكل نوع بنسبة ٣٠ في المئة (CSCE/ODIHR Limited Election النوع بنسبة ٣٠ في المئة، ليؤدي إلى زيادة ملحوظة في عدد المرشحات من النساء، مرتفعاً من ١٤٫٧ في المئة في الانتخابات السابقة إلى ٣١ في المئة من إجمالي المرشحين في انتخابات ٢٠١٢. وفي حين أنَّ شروط الحصص قد استوفيت؛ فنظراً لأن القانون لم ينص على قواعد لترتيب المرشحين، لم يتجاوز عدد النساء اللائي انتُخبن ١٤ مرشحة (١٧ في المئة).

المفرب (المملكة المغربية)

النظام البرلماني: خو غرفتين

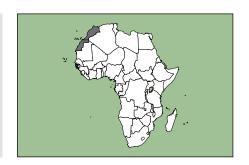
هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم



البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2221_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

إجمالي عدد المقاعد	790
إجمالي عدد النساء	٦٦
نسبة النساء	١٧ في المئة
سنة الانتخابات	7.11

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُنتخب ٣٠٥ أعضاء من بين ٣٩٥ عضواً هم جملة أعضاء غرفة البرلمان السفلى بنظام التمثيل النسبي في ٩٢ دائرة متعددة المقاعد. ويُخصِّص للنساء ٢٠ مقعداً إضافياً وللشباب تحت سن الأربعين ٣٠ مقعداً إضافياً وتُشغل المقاعد المخصَّصة للنساء بالمرشحات اللائي يفزن في انتخابات بنظام القائمة النسبية المخلقة التي تُجرى على المستوى الوطني (الفقرة (٢) من المادة (٣٢) من القانون التنظيمي رقم ٢١-١١ المتعلق بمجلس النواب). وكان هذا النظام قد استُحدث ضمن الإصلاحات الانتخابية التي أُخذ بها في عام ٢٠٠١، ليبني على ما تضمنه «ميثاق الشرف» السابق بين الأحزاب السياسية، الذي صيغ في ٢٠٠١ ونص على تخصيص ٣٠ مقعداً للنساء (انظر المعلومات الإضافية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تُقبل قوائم المرشحين المخالفة لأحكام المادة (٢٣)، بما فيها متطلبات الحصص (الفقرة (٢٣)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
في عام ٢٠١١، اعتُمد قانون جديد ينظِّم الانتخابات على المستوى دون الوطني (القانون التنظيمي رقم ٢٥-١١ المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية) مشتملاً على أحكام بشأن الحصص المخصَّصة للنساء. ووفقاً للمادتين (٧٦) و(٧٧) على وجه التحديد، ينضُّ القانون، بشأن انتخابات العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات، على تخصيص دائرة انتخابية إضافية للنساء، وعلى وجوب أن عتل عدد مقاعد الدائرة الانتخابية المخصَّصة للنساء في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات على الأقل ثلث عدد المقاعد في الجهة المعنية. وعلاوة على ذلك، ينضُّ القانون على أن تُستحدث في كل جماعة أو مقاطعة دائرة انتخابية إضافية تُخصَّص للنساء، على أن يكون الانتخاب فيها بنظام التمثيل النسبي (المادة (١٤٣) والمذكرة التفسيرية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

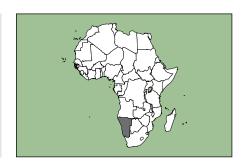
معلومات إضافية

يفرض القانون عتبة انتخابية مقدارها ٦ في المئة فيما يخصُّ الدوائر الاثنتين والتسعين المتعددة المقاعد، و٣ في المئة فيما يخصُّ الدائرة الوطنية. وفي عام ٢٠٠٢، وقَّعت الأحزاب السياسية ميثاقاً اتفقت فيه على تخصيص ٣٠ مقعداً من مقاعد غرفة البرلمان السفلى للنساء، وذلك من خلال قائمة وطنية خاصة. وأُجريت الانتخابات في عام ٢٠٠٧ وفقاً للقواعد نفسها. وعقب الانتفاضة الديمقراطية في عام ٢٠١١، قُنَّنت قواعد الحصص ضمن قانون الانتخابات الجديد الذي صدر لينظم انتخابات ٢٠١١، وزيد عدد المقاعد المخصَّصة للنساء إلى ٢٠ مقعداً، كما خُصَّص للشباب دون سن الأربعين ٣٠ مقعداً. وفي انتخابات عام ٢٠١١ المذكورة، لم يتجاوز عدد النساء اللائي انتُخبن على مقاعد الدوائر ٧ مرشحات، بزيادة طفيفة عن أربع مرشحات في انتخابات ٢٠٠٧ وخمس مرشحات في ٢٠٠٠، عندما طُبِّق نظام المقاعد المحجوزة للمرة الأولى.

وعلى المستوى دون الوطني، نصت التعديلات التي أقرت في عام ٢٠٠٨ على تخصيص حصة للنساء بنسبة ١٢ في المئة في انتخابات الجماعات والمقاطعات، بإنشاء «دائرة انتخابية إضافية» في الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات، بإنشاء «دائرة انتخابية إضافية» في الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات (الفقرتان (١) و(٢) من المادة (٢٠٤) من القانون الانتخابي)، وكذلك إنشاء «صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء» (المادة (٢٨٨)). وقد كان هناك إجماع وطني على تخصيص هذه المقاعد للنساء، رغم عدم النص على ذلك صراحة في قانون الانتخابات. ونتيجة لهذه الإصلاحات، زادت نسبة تمثيل النساء على المستوى المحلي من ٢٠٠ في المئة إلى ٢٠٠٣. وفي الانتخابات المحلية التالية، سوف يُطبِّق القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية الصادر عام ٢٠١١، والذي يقضي بتخصيص بعض المقاعد للنساء في مجالس العمالات والأقاليم والمقاطعات.

ناميبيا (جمهورية ناميبيا)

النظام البرلماني: خُو غَرَفَتَيْنَ



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم
 - هل هناك حصص طوعية:
 - من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	VA	إجمالي عدد المقاعد
ست هناك حصص مرشحين مفروضة بالقانون فيما علق بالجمعية الوطنية	نوع نظام الحصص	19	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=NA> http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=NA> http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=NA> http://www.idea.int/vt/countryCode=NA> http://www.idea.int/vt/countryCode=NA> http://www.idea.int/vt/countryCode=NA			

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
-5 , 55 0, 5	\ \

التفاصيل	المصدر القانوني	
في انتخابات أي مجلس من مجالس الحكم المحلي التي لا يزيد عدد أعضائها عن ١٠ أعضاء، يجب أن تضم قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب ثلاث نساء على الأقل؛ أما فيما يخصُّ مجالس البلديات أو المدن التي تتكون من ١١ عضواً أو أكثر، فيجب أن تضمً قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب خمس نساء على الأقل (الفقرة (٤) من المادة (٦) من قانون هيئات الحكم المحلي).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

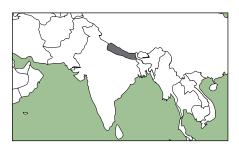
معلومات إضافية

فُرض أول نظام لتخصيص الحصص للنساء في ناميبيا بموجب قانون هيئات الحكم المحلى الصادر عام ١٩٩٢، والذي نصَّ على أنَّ قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب يجب أن تضم مرشحتين على الأقل في انتخابات المجالس المحلية التي لا يزيد عدد أعضائها عن عشرة أعضاء، أما فيما يخصُّ المجالس التي تتكون من ١١ عضواً أو أكثر فيجب أن تضم قوائم المرشحين ثلاث نساء على الأقل. وفي عام ١٩٩٧، زيدت هذه الأعداد إلى ثلاثة وخمسة، على الترتيب. وفي عام ٢٠٠٢، اعتُمدت هذه القاعدة لتسرى على الانتخابات التي ستُجرى في المستقبل (٢٠٠٤ Frank)، ٨٨: .(Λε: ۲٠٠٥ LeBeau & Dima

وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، قامت المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية، وهي الحزب الحاكم في الجمعية الوطنية، باعتماد نظام لتخصيص الحصص على أساس النوع بنسبة ٥٠ في المئة، لتطبيقه في جميع هياكل الحزب الوطنية والمحلية.

نيبال (جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان/ الهيئة التشريعية/ الجمعية التأسيسية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	ovo	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	۱۷۲	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=NP> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2386_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٠ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
هوجب الفقرة (٣) من المادة (٦٣) من الدستور، تتكون الجمعية التأسيسية من ٢٤٠ عضواً عضواً يُنتخبون في ٢٤٠ دائرة ذات مقعد واحد بنظام الفائز الأول، إلى جانب ٣٣٥ عضواً يُنتخبون من بين مرشحي الأحزاب السياسية بنظام القوائم النسبية، بالإضافة إلى ٢٦ عضواً يُعينهم مجلس الوزراء. ويجب ألا تقل نسبة النساء في نظام الفائز الأول ونظام التمثيل النسبي مجتمعين عن ٣٣ في المئة (الفقرة (٥) من المادة (٦٣)).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
يجب أن يضمن كل حزب ألا يقل عدد النساء عن ثلث إجمالي عدد المرشحين الذين يدفع بهم الحزب لخوض الانتخابات بالنظام النسبي وبنظام الفائز الأول (مرسوم الجمعية التأسيسية لسنة ٢٠١٣).	قانون الانتخابات	
إذا لم تستوف قوائم المرشحين المقدمة قواعد الحصص، تردُّ المفوضية القائمة إلى الحزب المعني لتصحيحها بما يتماشى مع قواعد الحصص المخصَّصة على أساس النوع. فإذا لم يمتثل الحزب، تُرفض القائمة (مرسوم الجمعية التأسيسية لسنة ٢٠١٣).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	ينص قانون هيئات الحكم المحلي لسنة ١٩٩٩ على ألا يقل عدد النساء بين إجمالي المرشحين في انتخابات المجالس البلدية عن ٤٠ في المئة (المادة ٧٦).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام		لا يوجد.
قواعد ترتيب المرشحين		لا يوجد.

معلومات إضافية

مرت نيبال بالكثير من الاضطرابات السياسية في العقد الماضي، وانتهى بها الأمر إلى إصدار الدستور المؤقت في عام ٢٠٠٧ وانتخاب الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨. ولم يدخل قانون هيئات الحكم المحلى حيّز الممارسة بسبب الفترة الانتقالية، ونظراً لأن هياكل الحكم المحلى سوف تتغير مع الاستعدادات التي تقوم بها نيبال للتحول إلى النموذج الاتحادي الذي نصت عليه الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨.

وأُسندت إلى الجمعية التأسيسية الجديدة التي انتُخبت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مهمة وضع المسودة النهائية للدستور الجديد خلال السنة الأولى من ولايتها التشريعية. وبالرغم من مخاوف أن يشهد عدد النساء اللائي كن سيُنتخبن في انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٠١٣ انخفاضاً كبيراً، جاء الانخفاض طفيفاً من ٣٣ في المئة إلى ٣٠ في المئة.

نیکار اغوا (جمهوریة نیکار اغوا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	97	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٧	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=169>http://www.ipu.org/parline/reports/2235_E. htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٤٠ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
جوجب الفقرة (٤) من المادة (٨٢) من قانون الانتخابات رقم (٣٣١) لسنة ٢٠٠٠، بصيغته المعدَّلة بالقانون رقم (٧٩٠) لسنة ٢٠١٢، يجب على الأحزاب والتكتلات السياسية التي تشارك في انتخابات الجمعية الوطنية أن تُشكِّل قوائمها الانتخابية بنسبة ٥٠ في المئة من الرجال و٥٠ في المئة من النساء.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُرتب المرشحون في القوائم على أساس التناوب بين الرجال والنساء (الفقرة (٤) من المادة (٨٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

	المصدر القانوني	التفاصيل	
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	يجب على الأحزاب والتكتلات السياسية التي تشارك في انتخابات المجالس البلدية أن تُشكل قوائمها الانتخابية بنسبة ٥٠ في المئة من الرجال و٥٠ في المئة من النساء (الفقرة (٤) من المادة (٨٢)).	
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام		لا يوجد.	
قواعد ترتيب المرشحين	قانون الانتخابات	يُرتب المرشحون في القوائم على أساس التناوب بين الرجال والنساء (الفقرة (٤) من المادة (٨٢)).	

معلومات إضافية

في السابق، كان قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ يضمن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بهمارسة الحقوق السياسية والمدنية على جميع الأصعدة، بما في ذلك تعزيز التدابير اللازمة لزيادة مشاركة النساء في العمليات الانتخابية في جميع المستويات. وبموجب القانون الجديد، بات على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تسعى للمساواة في مشاركة الرجال والنساء في المناصب والإجراءات المعنية بصناعة القرار، وذلك بأن تحرص على أن تضمن نُظمها الأساسية المشاركة الديمقراطية الفعالة في الإجراءات الانتخابية التي تختار بها مسؤوليها ومرشحيها. ولا يعني ذلك الإخلال بالمتطلبات الأكاديمية والفكرية والأخلاقية، أو بالقدرات والخبرات التي يُشترط أن يتحلى بها المرشحون أو المتقدمون لشغل هذه المناصب (المواد من ٨ إلى ١٢).

النيجر (جمهورية النيجر)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	118	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	10	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2237_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٣ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في الانتخابات البرلمانية والمحلية، يجب أن تشتمل القوائم التي تقدِّمها الأحزاب أو التكتلات الحزبية أو تكتلات المرشحين المستقلين على مرشحين من كلا الجنسين. وعند إعلان النتائج النهائية، لا يجوز أن تقل نسبة الفائزين من أي من الجنسين عن ١٠ في المئة» (المادة (٣) من القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء نظام الحصص في المناصب المنتخبة). وعلى الأحزاب السياسية أو تكتلات المرشحين المستقلين، التي تحصل على ثلاثة مقاعد على الأقل في أي دائرة انتخابية، أن تضمن تنفيذ الحصص المقررة بنسبة ١٠ في المئة (القرار رقم (٢٠٠١-٥٦-/ PRN/MDSP/PF/PE) الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن تطبيق قانون الحصص).	القانون المنشئ لنظام الحصص في المناصب المنتخبة	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
ترفض المحكمة الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع وتطلب من الأحزاب تصحيحها.	القانون المنشئ لنظام الحصص في المناصب المنتخبة	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في الانتخابات البرلمانية والمحلية، يجب أن تشتمل القوائم التي تقدِّمها الأحزاب أو التكتلات الحزبية أو تكتلات المرشحين المستقلين على مرشحين من كلا الجنسين. وعند إعلان النتائج النهائية، لا يجوز أن تقل نسبة الفائزين من أي من الجنسين عن ١٠ في المئتة» (المادة (٣) من القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء نظام الحصص في المناصب المنتخبة). وعلى الأحزاب السياسية أو تكتلات المرشحين المستقلين التي تحصل على ثلاثة مقاعد على الأقل في أي دائرة انتخابية أن تضمن تنفيذ الحصص المقررة بنسبة ١٠ في المئة (القرار رقم (٢٠٠١-٢٠٠١ PRN/MDSP/PF/PE) الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن تطبيق قانون الحصص).	قانون الحصص	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
ترفض المحكمة الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع وتطلب من الأحزاب تصحيحها.	قانون الحصص	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

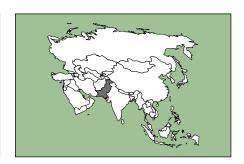
معلومات إضافية

تنطبق الحصص المقررة بنسبة ١٠ في المئة على إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين من كل قائمة. فإذا حصل حزب سياسي أو تكتل من المرشحين المستقلين على ثلاثة مقاعد على الأقل في أي دائرة انتخابية، يجب على ذلك الحزب أو التكتل تعديل عدد المرشحين المنتخبين بما يستوفي الحصص المقررة. وفي الانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠١١، وفقت الأحزاب السياسية أوضاعها على النحو المطلوب من خلال إجراءات داخلية، قبل التقدُّم إلى المجلس الدستوري بقوائها النهائية من المرشحين المنتخبين (Discropean Union Electoral Observation Mission) المرسوم المادر بشأن ميثاق الأحزاب السياسية على أن تحصل الأحزاب الا المتعاللة على أن تحصل الأحزاب السياسية على أن تحصل الأحزاب السياسية على أن مموعه ١٠ في المئة من ذلك السياسية على الأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد النساء المنتخبات عنها بنظام الحصص على جميع المستويات.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقانون الحصص، يُخصَّص ما لا يقل عن ٢٥ في المئة من المناصب الحكومية الرفيعة إلى أفراد من كلا الجنسين.

باكستان (جمهورية باكستان الإسلامية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	٣٤٢	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٦٧	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PK http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2241_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢١ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُخصص للنساء ٦٠ مقعداً (١٧ في المئة) من بين ٣٤٢ مقعداً هي جملة مقاعد الجمعية الوطنية. وتُنتخب المقاعد العامة (٢٧٢ مقعداً) بالاقتراع المباشر بنظام الفائز الأول في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد في الأقاليم الأربعة الرئيسية، وفي المناطق القبلية التي تخضع لإدارة الحكومة وفي العاصمة إسلام أباد. وهناك ١٠ مقاعد إضافية مخصَّصة لغير المسلمين. وتُوزِّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأقاليم الأربعة بالطريقة الآتية: البنجاب (٣٥ مقعداً) والسند (١٤ مقعداً) وخيبر بختونخوا (٨ مقاعد) وبلوشستان (٣ مقاعد). وتُنتخب النساء اللائي يشغلن هذه المقاعد بنظام القائمة النسبية غير المباشرة. ووفق هذا النظام، تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم مرشحاتها من النساء للمنافسة على المقاعد المخصَّصة إلى لجنة الانتخابات قبل بدء الانتخابات. وعقب الانتهاء من إصدار نتائج الانتخابات الخاصة بالمقاعد العامة، تُوزَع المقاعد المخصَّصة على الأحزاب السياسية حسب عدد المقاعد العامة التي حصل عليها كل حزب في كل إقليم (المادة (٥١) من الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.	الدستور	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب غير المباشر	النظام الانتخابي	3.1	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	17	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2242_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يُخصص للنساء ١٧ مقعداً من ١٠٤ مقاعد في مجلس الشيوخ (المادة (٥٩) من الدستور). وتُنتخب ٤ نساء لمجلس الشيوخ من كل إقليم من الأقاليم الأربعة ويُخصص مقعد إضافي للنساء من المقاعد الأربعة المنتخبة عن إسلام أباد. ويُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب غير المباشر من جانب أعضاء مجالس الأقاليم وأعضاء غرفة البرلمان السفلي، وفقاً لنظام التمثيل النسبي بنظام الصوت الواحد المتحول.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.	الدستور	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص الدستور على المبدأ التالي: «تشجّع الدولة مؤسسات الحكومة المحلية المشكّلة من ممثلين منتخبين عن المناطق المعنية، ويُكفل تمثيل خاص للفلاحين والعمال والنساء في هذه المؤسسات» (المادة (٣٢)). وعلى مستوى الأقاليم، تُخصِّص الأقاليم الأربعة الرئيسية مقاعد للنساء في مجالسها: البنجاب (٢٦ مقعداً) والسند (٢٩ مقعداً) وبلوشستان (١١ مقعداً). وتُنتخب المقاعد العامة بنظام الفائز الأول أو الأغلبية البسيطة في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، في حين تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب السياسية بناء على إجمالي عدد المقاعد العامة التي حصل عليها الحزب في مجلس الإقليم (الفقرتان (١) و(٣) من المادة (١٠٦) من الدستور).	الدستور	نوع نظام ا <i>لحص</i> ص: مقاعد محجوزة
اعتمد إقليما البنجاب والسند في عام ٢٠١٣ قوانين لهيئات الحكم المحلي، تنص على أعداد مخفّضة من المقاعد المخصّصة للنساء، بموجب مقعد واحد من كل تسعة مقاعد في المستوى الأول من مستويات الحكم المحلي الذي يُنتخب بالاقتراع المباشر في إقليم السند، ومقعدين من كل ٣٣ معحداً في إقليم البنجاب. وفي المستويات الأعلى التي تُنتخب انتخاباً غير مباشر، ينص القانون المعمول به في إقليم السند على تخصيص نسبة ٢٢ في المئة من المقاعد للنساء، أما في إقليم البنجاب فينصُّ القانون على تخصيص نسبة ١٠ في المئة من المقاعد في المستوى نفسه. ويجري التحضير لقوانين مماثلة في بلوشستان وخيير بختونخوا، مع مقترحات بجعل الحد الأدنى من المقاعد المخصّصة للنساء ٣٣ في المئة، وهو نفس الحد الذي كان مطبقاً فيما مضى على جميع المجالس في كافة الأقاليم وفقاً لخطة تفويض الأقاليم في سلطات الحكومة المركزية التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٠	قانون هيئات الحكم المحلي	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

باكستان دولة اتحادية تنقسم مستويات الحكم فيها إلى المستوى المحلي ومستوى الأقاليم والمستوى الوطني. وقد نصَّت جميع الدساتير المعتمدة منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٥ على تخصيص بعض المقاعد للنساء على المستويين الوطني ودون الوطني. ففي الدستور الصادر عام ١٩٥٦، خُصِّمت للنساء نسبة لا تقل عن ٣ في المئة من المقاعد في جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومجالس الأقاليم والمجالس المحلية. وفي الدستورين التاليين، الصادرين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٣، كانت نسبة المقاعد المخصَّصة للنساء ٢,٧٥ في المئة من مقاعد الجمعية الوطنية و٥ في المئة من المقاعد في جميع مجالس الأقاليم، وكانت تُطبِّق من خلال الانتخاب غير المباشر. وفي عام ١٩٨٥، ارتفعت نسبة المقاعد المخصَّصة للنساء في الجمعية الوطنية إلى ١٠ في المئة لمدة عشر سنوات أو ثلاث دورات انتخابية، أيهما أقرب (٢٠٠٥ Rai) ١٧٥). وانتهت صلاحية العمل بهذا النص في عام ١٩٨٨، وفي الانتخابات التي أجريت في التسعينيات، لم يزد عدد النساء في البرلمان عن ٤ في المئة (٤٢:٢٠٠٣ Reyes).

وفي أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، كانت النقاشات الوطنية الدائرة في وزارة المرأة والتنمية والحملة القومية لاستعادة المقاعد المخصَّصة للنساء وتقرير لجنة تقصى الحقائق المعنية بالنساء وخطة التدابير الوطنية تنادي بالعودة إلى النص على تخصيص حصص للنساء بنسبة ٣٠ في المئة من خلال نظام المقاعد المحجوزة. وكان هناك ١١ حزباً يدعمون هذه المبادرة في حينها.

ودخل النظام الحالي لتخصيص المقاعد في البرلمان ومجالس الأقاليم حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢. وكانت خطة تفويض الأقاليم في سلطات الحكومة المركزية التي اعتُمدت سنة ٢٠٠٠ تحت الحكم العسكري للجزال برويز مشرف (Pervez Musharraf) قد أنشأت نظاماً موحداً لهيئات الحكم المحلى في أقاليم الدولة الأربعة. وكانت خطة التفويض، إثر اعتماد قانون تنظيم هيئات الحكم المحلى لسنة ٢٠٠١، تخصُّص للنساء نسبة ٣٣ في المئة من المقاعد في المجالس المحلية بمستوياتها الثلاثة: مجالس الأحياء (زيلا) ومجالس الأنحاء (تهسيل) ومجالس الاتحادات على مستوى القرى. وفي ظل هذا النظام، وفقاً لإحدى الروايات، دخلت ٤٢,٠٤٩ امرأة في هيئات الحكم المحلي (٢٠٠٥ Rai).

واستمر العمل بهذا النظام لهيئات الحكم المحلي حتى عام ٢٠٠٩، ومنذ انتخاب الحكومة المدنية الجديدة في عام ٢٠٠٨، يجري النظر في المرحلة التالية من مراحل اللامركزية وتطوير هيئات الحكم المحلي. وأجلت انتخابات هيئات الحكم المحلي التي كان مِن المزمع إجراؤها في ٢٠٠٩. وفي سياق التحضير لانتخابات هيئات الحكم المحلي التالية التي جرت في نهاية عام ٢٠١٣، اعتمد إقليما البنجاب والسند في ٢٠١٣ قانونين جديدين لهيئات الحكم المحلى، شهدا انخفاضا في عدد المقاعد المحجوزة مقارنة بالقانون الصادر عام ٢٠٠١.

فلسطين (دولة فلسطين)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة

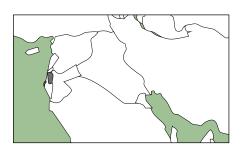
هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم



البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- المجلس التشريعي الفلسطيني

-		
	النظام الانتخابي	القامَّة النسبية
	نوع نظام الحصص	حصص المرشحين المفروضة بالقانون
	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PS>

إجمالي عدد المقاعد	187
إجمالي عدد النساء	١٧
نسبة النساء	١٣ في المئة
سنة الانتخابات	۲۰۰٦

التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون المجلس التشريعي الفلسطيني من ١٣٢ مقعداً، تُنتخب نسبة ٥٠ في المئة منها بنظام التمثيل النسبي، في حين يتنافس المرشحون الأفراد على نسبة ٥٠ في المئة الأخرى في دوائر متعددة المقاعد. وينصُّ قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ (القانون رقم ٩) والقرار بقانون لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة على وجوب أن تضم الأحزاب السياسية في قوائمها ما لا يقل عن امرأة واحدة بين كل من: الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة والأسماء الأربعة التي تليه التي ذلك. وينظبق القانون كذلك على جانب الانتخابات الذي يُجرى وفق نظام القوائم النسبية المغلقة، حيث يضمن ألّا تقل نسبة النساء عن ٢٠ في المئة من المرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض لجنة الانتخابات المركزية طلبات تسجيل القوائم إذا كانت القائمة لا تستوفي هذه المتطلبات.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
انظر التفاصيل أعلاه في خانة نوع نظام الحصص.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نظام	نوع
	نظام

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (١٧) من قانون انتخابات الهيئات المحلية الصادر عام ٢٠٠٥: «١- في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً يجب ألا يقل ةثيل المرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة. ب) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة. ٢- في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً، يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء الخمسة التي تلي المرشحين العشرة الأوائل، التي تم تنظيمها تمشياً مع بند ١٧ (١) (ب) أعلاه. ٣- يستثنى من أحكام البند (١) أعلاه الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها وفقا للجدول النهائي للناخبين عن ألف ناخب. وفي هذه الحال، تترك للقوائم الانتخابية حرية اختيار الأماكن المخصصة للمرأة من بين مرشحيها».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض لجنة الانتخابات المركزية طلبات تسجيل القوائم إذا كانت القائمة لا تستوفي هذه المتطلبات.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«إذا شغر مقعد للمرأة في مجلس الهيئة المحلية، تحل مكانها المرأة التي تليها في تسلسل المقاعد المخصَّصة للمرأة في نفس القائمة التي تنتمي إليها» (الفقرة (٤) من المادة (١٧)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

صدرت التشريعات الانتخابية التي تنصُّ على الحد الأدني لعدد النساء في القوائم الحزبية والعقوبات التي تُفرض في حال عدم الالتزام في عام ٢٠٠٥. ويرجع الفضل الأكبر في هذا الإصلاح الهام إلى ضغوط المجموعات والمنظمات التي تدعو للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتي تعمل في جبهة موحدة تحت مظلة اللجنة الفنية لشؤون المرأة ووزارة شؤون المرأة. ومع ذلك، فلم يتحقق الهدف المبدئي الذي كانت اللجنة الفنية لشؤون المرأة تسعى لتحقيقه، ألا وهو إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة للنساء في القوائم الحزبية.

وفي الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠٠٦، انتُخبت ١٧ امرأة إلى البرلمان، جميعهن عن طريق التمثيل النسبي، في حين لم تفز أي من المرشحات في منافسات دوائر المقعد الواحد.

وعلى المستوى دون الوطني، وقبل الأخذ بنظام الحصص المخصَّصة للنساء، كانت ٥٦ امرأة قد سجَّلن ترشيحهن في انتخابات المجالس المحلية. وفور سنَّ أحكام الحصص في القانون الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ورغم أنُّ الانتخابات كانت قد بدأت بالفعل في بعض الدوائر، قفز عدد النساء من ٥٦ إلى ١٥٢ مرشحة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، وبينها كانت انتخابات المجالس المحلية لا تزال جارية، دخلت مجموعة أخرى من الأحكام الجديدة حيز النفاذ، لتشترط أن يُخصُّص للنساء مقعدان على الأقل في المجالس التي يصل عدد مقاعدها إلى ١٣ مقعداً، بحيث تأتي امرأة واحدة على الأقل ضمن الأسماء الخمسة الأولى في القائمة وامرأة أخرى في الأسماء الخمسة التي تلى ذلك. وفيما يخصُّ المجالس الأخرى ذات المقاعد الأكثر عدداً، يجب أن يُخصص مقعد للمرأة في الأسماء الخمسة التي تلى ما سبق (انظر أعلاه).

وعقب انهيار حكومة الوحدة الوطنية بين فتح وحماس في عام ٢٠٠٧، عيَّن الرئيس محمود عباس حكومة جديدة وأصدر مرسوماً بإلغاء قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥. وقد نصٌّ هذا القرار الجديد، الذي يزعم كثيرون أنه باطل من الناحية القانونية، على نظام جديد للتمثيل النسبي يشمل أحكاماً بشأن حصص المرشحين المخصَّصة للنساء مشابهة لتلك التي وردت في قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥. ونظراً لاستمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لم تُجر الانتخابات منذ عام ٢٠٠٦ وصارت قدرة المجلس التشريعي الفلسطيني على القيام بأعماله على النحو الواجب محدودة للغابة.

بنما (جمهورية بنما)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	VI	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٦	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PA http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2245_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٨ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٢٣٩) من القانون الانتخابي في بنما (المعدَّل بالمادة (٦) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١١)، يجب أن تضم قوائم المرشحين الحزبية المقدَّمة للانتخابات التمهيدية والداخلية ٥٠ في المئة من النساء، ويجب أن تُعتمد هذه القوائم من جانب ممثلات أمانات المرأة بالأحزاب. فإذا كان مستوى تمثيل المرأة أقل من النسبة المقررة في هذه المادة، وكانت أمانة المرأة توافق على ذلك، يجوز للحزب أن يملأ الأماكن الشاغرة بمرشحين من الرجال.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
لا يوجد		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

ينطبق النص الملزم بتخصيص ٥٠ في المئة من قوائم تسمية المرشحين للنساء على الانتخابات التمهيدية والداخلية في الأحزاب، وليس على قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب في الانتخابات على المستويين الوطني ودون الوطني. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تأثير هذا النص يُضعفه الحكم الذي يسمح للأحزاب السياسية أن تملَّ الأماكن الشاغرة بمرشحين من الرجال. وقبل تطبيق قاعدة ٥٠ في المئة، أوصى القانون بتخصيص نسبة ٣٠ في المئة كحد أدنى للنساء في قوائم تسمية المرشحين.

بار اغواي (جمهورية باراغواي)

النظام البرلماني: خُو غَرِ فَتَيِنَ



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	۸۰	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	18	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=AF> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2381_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٨ في المئة	نسبة النساء
		7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للفقرة الفرعية (١) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢) من القانون الانتخابي، يجب أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة مرشحين في الانتخابات التمهيدية في الأحزاب والحركات امرأة واحدة على الأقل.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص (الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ص) من المادة (٣٣)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا توجد قواعد لترتيب المرشحين. وتُترك للأحزاب والحركات السياسية حرية ترتيب المرشحين داخل القوائم (الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٤٥	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٩	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2250_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٠ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقا للفقرة الفرعية (١) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢) من القانون الانتخابي، يجب أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة مرشحين في الانتخابات التمهيدية في الأحزاب والحركات امرأة واحدة على الأقل.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص (الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا توجد قواعد لترتيب المرشحين. وتُترك للأحزاب والحركات السياسية حرية ترتيب المرشحين داخل القوائم (الفقرة الفرعية (٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

	H 11:
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
الأحزاب السياسية ملزمة باعتماد آلية داخلية لضمان أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل بين كل خمسة مرشحين في قوائم الانتخابات التمهيدية داخل الأحزاب والحركات (الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص (الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ص) من المادة (٣٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا توجد قواعد لترتيب المرشحين. وتُترك للأحزاب والحركات السياسية حرية ترتيب المرشحين داخل القوائم (الفقرة الفرعية (٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في سياق التعديلات التي أُدخلت على القانون الانتخابي في عام ١٩٩٦، اعتُمد قانون يخصِّص للنساء حصة بنسبة ٢٠ في المئة من قوائم المرشحين في الانتخابات التمهيدية داخل الأحزاب والحركات السياسية. ولأنَّ القانون لا ينص على قواعد لترتيب المرشحين، ولأنَّ الحصص المفروضة بنسبة ٢٠ في المئة تنطبق فقط في قوائم المرشحين في الانتخابات الداخلية للأحزاب وليس في القوائم التي تتقدَّم بها الأحزاب في الانتخابات على المستوى الوطنى ودون الوطنى، فإنَّ تأثير نظام تخصيص الحصص على تشكيل القوائم النهائية كان ضعيفاً.

بيرو (جمهورية بيرو)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الجمهورية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	١٣٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	77	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PE http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2251_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٢ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضم قوائم المرشحين لمقاعد البرلمان ٣٠ في المئة على الأقل من كل من الرجال والنساء. وإذا نتج عن تطبيق نسبة الحصص (٣٠ في المئة) كسر عشري، يقرَّب ذلك الكسر إلى الرقم الصحيح الأكبر منه. فعلى سبيل المثال: فإنَّ قائمة المرشحين المكونة من خمسة أسماء، يتعين أن تضم امرأتين على الأقل (المادة (١٦٦) من القانون الانتخابي والمادة (٢٦) من القانون رقم (٢٨٠٩٤) بشأن تنظيم الأحزاب السياسية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم قوائم المرشحين بشروط نظام الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع، يتعين على السلطات الانتخابية ألا تقبلها (المادة (١١٩) من القانون الانتخابي).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

 حصص المرشحين المفروضة بالقانون 	نوع نظام الحصم
--	----------------

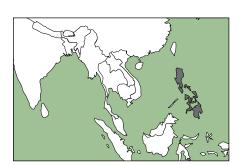
التفاصيل	المصدر القانوني	
يجب أن تضم قوائم المرشحين لمقاعد المجالس البلدية ومجالس الأقاليم ٣٠ في المئة على الأقل من كل من الرجال والنساء. وإذا نتج عن تطبيق نسبة الحصص (٣٠ في المئة) كسر عشري، يقرِّب ذلك الكسر إلى الرقم الصحيح الأكبر منه. فعلى سبيل المثال: فإنَّ قائمة المرشحين المكونة من خمسة أسماء يتعين أن تضم المرأتين على الأقل (الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون رقم (٣٦٨٦٤) بشأن تنظيم الانتخابات البلدية، والفقرة (١) من المادة (٢١) من القانون رقم (٣٢٨٣٠) بشأن تنظيم التخابات الأقاليم، والمادة (٢٦) من القانون رقم (٣٠١ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم قوائم المرشحين بنظام الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع، يُههل الحزب السياسي يومي عمل لتصحيح القائمة وتقديهها مرة أخرى إلى المفوضية. ولا تُقبل القائمة إن ظلت مخالفة لشروط نظام الحصص بعد انقضاء تلك الفترة (الفقرة (۲) من المادة (۱۰) من قانون الانتخابات البلدية).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

إن نظام الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع معمول به في التشريعات الانتخابية الوطنية في بيرو منذ عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٠، أجريت الانتخابات الوطنية في دائرة انتخابية واحدة على المستوى الوطني، وجاءت النتائج قريبة للغاية من الحصة المقررة بنسبة ٢٥ في المئة (حيث كان ٢١,٧ في المئة من المرشحين المنتخبين من النساء، مقارنة بنسبة ٢٠,٨ في المئة في انتخابات عام ١٩٩٥). ومع ذلك، انخفض عدد النساء المنتخبات إلى ١٨٫٣ في المئة في الانتخابات الوطنية التي أُجريت في عام ٢٠٠١، والتي قُسِّمت فيها البلاد إلى عدد من الدوائر الانتخابية. وفي انتخابات ٢٠٠٦، فإن تمثيل النساء ازداد وجاءت النتائج قريبة للغاية من الحصة الجديدة المقررة بنسبة ٣٠ بالمئة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقانون رقم (٢٠٠٤٤)، فالأحزاب السياسية ملزمة بتطبيق نظام للحصص المخصَّصة على أساس النوع بنسبة ٣٠ في المئة في هياكلها الداخلية (المادة ٢٦).

الفلبين (جمهورية الفلبين)

النظام البرلماني: خُو غَرِ فَتَيِنَ



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	PAY	إجمالي عدد المقاعد
لا توجد حصص مفروضة بالقانون فيما يخصُّ مجلس النواب	نوع نظام الحصص	٤٩	إجمالي عدد النساء
<http: countryview.<br="" vt="" www.idea.int="">cfm?CountryCode=PH> <http: 2253_e.htm="" parline-e="" reports="" www.ipu.org=""></http:></http:>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٧ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
تشترط الفقرة (ج) من المادة (٤١) من قانون هيئات الحكم المحلي رقم (٧١٦٠) لسنة ١٩٩١ وجود امرأة، من بين ثلاثة ممثلين فئويين، في كل مجلس من المجالس التشريعية على مستوى البلديات والمدن والأقاليم.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

ينصُّ قانون تمويل الأحزاب السياسية على حوافز مالية لتشجيع الأحزاب على دعم أعضائها من النساء، عن طريق تخصيص نسبة تعادل ما لا يقل عن ٥ في المئة من المبالغ المالية المستردة بموجب الإعفاءات الانتخابية للمبادرات التي تعزز مشاركة النساء في الحياة السياسية.

كذلك ينص القانون المعنى بانتخاب نواب القوائم الحزبية، من خلال نظام القوائم الحزبية وقواعد التمويل، على مبدأ تمثيل النساء في القوائم الحزبية المقدمة للانتخابات البرلمانية (البند (٥)).

وفي عام ١٩٨٦، اعتُمد بموجب الدستور نظام لتخصيص الحصص لمختلف الفئات المهمَّشة، بما فيها النساء، للعمل به في ثلاث دورات برلمانية تالية. «في الثلاث دورات التالية للتصديق على هذا الدستور، يُشغل نصف المقاعد المخصَّصة لنواب القوائم الحزبية، حسبما يحدد القانون، عن طريق الاختيار أو الانتخاب من بين العمال والفلاحين وفقراء الحضر والجماعات الثقافية الأصلية والنساء والشباب وغيرها من القطاعات التي ينص عليها القانون، باستثناء القطاع الديني» (البند (٥) من المادة السادسة من الدستور الصادر عام ١٩٨٦).

وفي الوقت الراهن، ينظر البرلمان في عدد من المبادرات التشريعية الرامية لتطبيق نظام الحصص بحد أدني ٣٠ في المئة لتعزيز مشاركة المرأة في كافة جوانب الحياة العامة، ما فيها المناصب الحكومية.

بولندا (جمهورية بولندا)

النظام البرلماني: خو غر فتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - البرلمان

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٤٦٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	11.	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PL http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2255_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٤ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أُدخلت على قانون الانتخابات بعض التعديلات، ما في ذلك الأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون في قوائم انتخابات البرلمان. «لا يجوز أن تقل نسبة النساء في القوائم عن ٣٥ في المئة من إجمالي المرشحين. ولا يجوز أن تقل نسبة الرجال في القوائم عن ٣٥ في المئة من إجمالي المرشحين» (الفقرة (٣) من المادة (٢١١)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تستوف إحدى القوائم شروط نظام الحصص، «تطلب المفوضية من المتقدَّم بالقائمة إزالة المخالفات في غضون ثلاثة أيام. فإذا لم يتحقق ذلك في الفترة المنصوص عليها، ترفض المفوضية تسجيل القائمة بأكملها» (الفقرة (٥) من المادة (٢١٥)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب أن يكون بين الأسماء الثلاثة الأولى على رأس كل قائمة امرأة واحدة على الأقل.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
-5 . 55 0, 5	\ \ \

التفاصيل	المصدر القانوني	
«لا يجوز أن تقل نسبة النساء في القوائم عن ٣٥ في المئة من إجمالي المرشحين. ولا يجوز أن تقل نسبة الرجال في القوائم عن ٣٥ في المئة من إجمالي المرشحين» (الفقرة (٣) من المادة (٤٢٥)). «يتعين أن تضم القوائم المكونة من ثلاثة مرشحين عنصراً واحداً على الأقل من كل نوع» (الفقرة (٢) من المادة (٤٥٧)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تستوفِ إحدى القوائم شروط نظام الحصص، «تطلب المفوضية من المتقدِّم بالقائمة إزالة المخالفات في غضون ثلاثة أيام. فإذا لم يتحقق ذلك في القترة المنصوص عليها، ترفض المفوضية تسجيل القائمة بأكلمها» (المادة (٤٣١)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يتعين أن تضم القوائم المكونة من ثلاثة مرشحين عنصراً واحداً على الأقل من كل نوع (الفقرة (٣) من المادة (١) من التعديل بقانون رقم (١٣٤) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتُمدت القواعد الجديدة في عام ٢٠١١ لتسري على جميع الانتخابات، بما فيها الانتخابات البرلمانية (عدا مجلس الشيوخ) وانتخابات البرلمان الأوروبي وانتخابات البلديات، التي يُدعى الناخبون إليها بعد ستة أشهر من تاريخ دخول القانون الجديد حيز النفاذ.

البرتغال (جمهورية البرتغال)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	۲۳۰	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	17	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PT">http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PT	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٧ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُشكَّل قوائم المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية بما يدعم حدًاً أدنى من التمثيل بنسبة ٣٣ في المئة لكل من الجنسين (قانون المساواة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ الصادر في ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، المادة (١) والفقرة (١) من المادة (٢)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم إحدى القوائم بشروط نظام الحصص، يُعلن عن المخالفة وتُفرض عقوبة مالية في صورة خفض للتمويل الحكومي المقدِّم للحملات الانتخابية، بالتناسب مع مستوى عدم مراعاة المساواة في القائمة (المادة ۷). ولا تنطبق العقوبة المالية على القوائم المكوّنة من عدد أقل من ثلاثة مرشحين (الفقرة (۲) من المادة (۷)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، لا يجوز أن تضم القوائم أكثر من اسمين متتابعين من نفس الجنس (الفقرة (۲) من المادة (۲)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

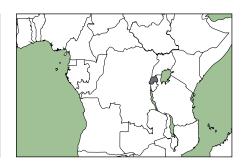
التفاصيل	المصدر القانوني	
تُشكَّل قوائم المرشحين لانتخابات هيئات الحكم المحلي ها يدعم حدًا أدنى من التمثيل بنسبة ٣٣ في المئة لكل من الجنسين (المادة (١) والفقرة (١) من المادة (٢). ويُستثنى من هذا النص المدن التي يقل عدد الناخبين فيها عن ٧٥٠ ناخباً والبلديات التي يقل عدد الناخبين فيها عن ٧,٥٠٠ ناخب (الفقرة (٤) من المادة (٢)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم إحدى القوائم بشروط نظام الحصص، يُعلن عن المخالفة وتُفرض عقوبة مالية في صورة خفض للتمويل الحكومي المقدُّم للحملات الانتخابية، بالتناسب مع مستوى عدم مراعاة المساواة في القائمة (المادة ٧). ولا تنطبق العقوبة المالية على القوائم المكونة من عدد أقل من ثلاثة مرشحين (الفقرة (٢) من المادة (٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، لا يجوز أن تضم القوائم أكثر من اسمين متتابعين من نفس الجنس. وفي الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد، يُعتبر النص المتعلق بتعزيز المناصفة جزءاً من جميع القوانين الانتخابية (الفقرتان (٢-٣) من المادة (٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ١٩٩٩، رفض البرلمان مقترحَين كان الحزب الاشتراكي قد تقدّم بهما لتحديد عدد ثابت من المرشحين من كلا الجنسين تلتزم به الأحزاب . في عمليات تسمية المرشحين. وفي عام ٢٠٠٦، عُدِّلت المادة (٢٩) من قانون تنظيم عمل الأحزاب السياسية لتضمن المساواة بين الجنسين في . الأحزاب أيضاً.

رواندا (جمهورية رواندا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	۸۰	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	01	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm ?CountryCode=RW> http://www.ipu.org/parline/reports/2265_E.htm >	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٦٤ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«تتعهد دولة رواندا بأن تضمن للنساء ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من المناصب في الهيئات المعنية بصنع القرار» (الفقرة (٤) من المادة (٩) من الدستور). يُنتخب أعضاء مجلس النواب الثمانون كما يلي: ٥٣ عضواً يُنتخبون انتخاباً مباشراً بالاقتراع السري العام وفقاً لنظام التمثيل النسبي باستخدام القائمة النسبية المغلقة، على ألا يقل عدد المقاعد المحجوزة للنساء من بينهم عن ٣٠ في المئة؛ و٢٤ امرأة (امرأتان عن كل إقليم وعن مدينة كيغالي عن طريق مجمع انتخابي مخصص للنساء فقط)؛ وعضوان ينتخبهما المجلس القومي للشباب وعضو ينتخبه اتحاد جمعيات المعوقين (المادة (٧٦) من الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص:
ينص القانون على انتخاب ٢٤ نائبة من مختلف أقاليم البلاد بالطريقة الآتية: «تُنتخب أربع وعشرون (٢٤) نائبة من خلال أجهزة معينة بحسب ما تقروه الهيئات الإدارية الوطنية. ويصدر مرسوم رئاسي بتحديد الهيئة الإدارية الوطنية وعدد النائبات الواجب انتخابهن في كل هيئة. وفي كل هيئة تُجرى الانتخابات من خلالها، تفوز المرشحات اللائي يحصلن على أعلى الأصوات» (المادة (١٠٩) من القانون التنظيمي رقم (OL/۲۰۱۰/۰۳) الصادر في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠ بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية).	قانون الانتخابات	وع عدم الاختصار. مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون
«تضمن جميع التنظيمات السياسية أن تشغل النساء نسبة ثلاثين (٣٠) في المئة على الأقل من مناصبها المنتخبة» (المادة (٥) من القانون التنظيمي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٣ الصادر في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بشأن التنظيمات السياسية والسياسيين، المعدَّل بالقانون التنظيمي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ الصادر في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧).	قانون الأحزاب السياسية	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب غير المباشر والتعيين	النظام الانتخابي	۲٦	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	1.	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2376_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٨ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«تتعهد دولة رواندا بأن تضمن للنساء ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من المناصب في الهيئات المعنية بصنع القرار» (الفقرة (٤) من المادة (٩) من الدستور). يُشغل إجمالي المقاعد الستة والعشرين في مجلس الشيوخ إما بالانتخاب غير المباشر أو بالتعيين. وتنص المادة (٨٢) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ على ما يلي: «من بين المقاعد الستة والعشرين في مجلس الشيوخ، لا يجوز أن تقل نسبة النساء عن ثلاثين (٣٠) في المئة» (المادة (٨٣) من الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في كل قطاع، تُنتخب عضوة من النساء وعضو من الرجال لمجلس القطاع بالتصويت السري المباشر» (المادة (١٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بشأن الانتخابات). وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن تقل نسبة النساء بين مجموع أعضاء المجالس المحلية عن ثلاثين (٣٠) في المئة، على أن يُنتخبن انتخاباً غير مباشر بالاقتراع السري، وكذلك من جانب أعضاء مجلس القطاعات (المادة ١٥٦).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
«تضمن جميع التنظيمات السياسية أن تشغل النساء نسبة ثلاثين (٣٠) في المئة على الأقل من مناصبها المنتخبة» (المادة (٥) من القانون التنظيمي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٣ الصادر في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بشأن التنظيمات السياسية والسياسيين، المعدَّل بالقانون التنظيمي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ الصادر في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.	قانون الأحزاب السياسية	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

اعتمدت رواندا دستوراً جديداً في عام ٢٠٠٣. وإلى جانب النص على حصص إلزامية مخصَّصة على أساس النوع بحد أدني ٣٠ في المئة في جميع الهيئات المعنية بصنع القرار، يقر الدستور صراحة بمسؤولية التنظيمات السياسية في أن «تشارك في توعية المواطنين بشأن حياة سياسية تقوم على الديمقراطية والانتخابات، وبأن تعمل بطريقة تضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الوصول إلى المناصب المنتخبة» (المادة (٥٢) من الدستور، حسب التعديل الثاني الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

وفي عام ٢٠٠٧، غُدُّل قانون التنظيمات السياسية والسياسيين لينصُّ على أنَّ القوائم الحزبية المقدمة لجميع المناصب المنتخبة يجب أن تضم نسبة ٣٠ في المئة على الأقل من النساء. ومع ذلك، لا ينص القانون على أية أحكام بشأن ترتيب المرشحات داخل القوائم. وعقب هذه التعديل وبالاقتران مع تخصيص ٢٤ مقعداً للنساء، حقّق مجلس النواب الرواندي رقماً قياسياً على مستوى العالم في الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ٢٠٠٨، حيث وصلت نسبة النساء فيه إلى ٥٦,٢٥ في المئة. وتكرر هذا الرقم القياسى الإيجابي في الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام ٢٠١٣؛ حيث شكلت النساء نسبة ٦٣,٧٥ في المئة من إجمالي عدد النواب المنتخبين.

وهذا التقدم الملحوظ الذي أحرزته رواندا في زيادة مشاركة النساء وغثيلهن في الحياة السياسية في الفترة التالية للإبادة الجماعية يعود الفضل الأكبر فيه إلى الأخذ بهذه التدابير الانتخابية الخاصة، وكذلك إلى صدور بعض القوانين الأخرى مثل القانون الخاص بحظر جميع أشكال التمييز والطائفية، ومدونة سلوك التنظيمات السياسية وأعضائها (الذي اعتمده المنتدى الوطني للمشاورات بين التنظيمات السياسية في رواندا في عام ٢٠٠٥). وتعزِّز المدونة من القواعد واللوائح والانضباط والنزاهة، وتحكم جميع الأنشطة السياسية في رواندا.

ساموا (دولة ساموا المستقلة)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية التشريعية

نظام الفائز الأول ونظام الكتلة	النظام الانتخابي	٤٩	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	۲	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2351_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	ع في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للمادة (٤٤) من الدستور، بصيغته المعدَّلة بقانون التعديل الدستوري الصادر في ٢٠١٣. تُشكِّل النساء ما لا يقل عن ١٠ في المئنة من أعضاء الجمعية التشريعية. وسوف يُطبَّق هذا النص على البرلمان الذي سيجري انتخابه في عام ٢٠١٦.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
عقب أي انتخابات عامة، إذا كان جميع الأعضاء المنتخبين من الرجال، يُضاف العدد المقرر للنساء إلى الأعضاء المنتخبين من بين المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات (إن وجدن). وإذا كان عدد النساء المنتخبات أقل من العدد المقرر، يُستكمل العدد المقرر من بين المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات ويُضاف إلى الأعضاء المنتخبين (إن وجدن).	الدستور	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

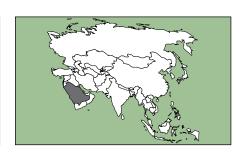
معلومات إضافية

نصَّ قانون التعديل الدستوري لسنة ٢٠١٣ على العمل بنظام المقاعد المحجوزة للنساء في الجمعية الوطنية، ليخصِّص للنساء ١٠ في المئة من إجمالي عدد المقاعد في الجمعية الوطنية، ليخصِّص للنساء ١٠ في المئة من إجمالي عدد المقاعد في الجمعية الوطنية القادمة في ٢٠١٦. ويقوم النظام على صيغة مرنة، بحيث إذا لم تفز أي من المرشحات في الانتخابات القادمة بمقاعد في البرلمان، فإنَّ المرشحات الخمس اللائي يحصلن على أعلى الأصوات سيشغلن مقاعد في البرلمان إلى ٥٤ مقعداً. وإذا كان عدد النساء الفائزات بمقاعد في البرلمان في الانتخابات العامة أقل من خمس مرشحات، تُشغل بقية المقاعد المخصَّصة بالمرشحات الحائزات على أعلى الأصوات، أما إذا فازت خمس مرشحات في الانتخابات العامة بمقاعد في البرلمان، فلا يسرى نظام المقاعد المخصَّصة ويظل عدد مقاعد البرلمان ٤٩ مقعداً.

ومن بين التفاصيل الأخرى في النظام قاعدة تنص على أنه إذا شغر مقعد إحدى البرلمانيات المنتخبات، وكان الفائز في الانتخابات التكميلية مرشح من الرجال، فإنَّ المرشحة التي تحصل في الانتخابات الفرعية على أعلى الأصوات تصبح نائبة في البرلمان، وذلك كي يظل عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان خمسة مقاعد. فإذا لم تنافس في هذه الانتخابات التكميلية أي مرشحات من النساء، تُختار إحدى المرشحات من آخر انتخابات تكميلية أو عامة. وإذا حصلت مرشحتان أو أكثر على عدد متساوٍ من الأصوات، تحدَّد المرشحة الفائزة بقرعة تُجرى أمام رئيس مفوضية الانتخابات بحضور المرشحات المعنيات أو ممثليهن القانونيين واثنين من ضباط الشرطة على الأقل. ولا يجوز لمرشحتين من نفس الدائرة الانتخابية أن يصبحا عضوتين في البرلمان، إلا إذا لم تكن هناك أي مرشحات أخريات ليشغلن العدد المقرر للنساء.

السعودية) (المملكة العربية السعودية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الشوري

لا توجد انتخابات مباشرة	النظام الانتخابي	101	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٣٠	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2373_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٠ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

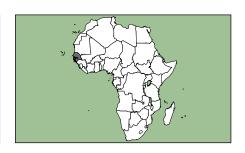
التفاصيل	المصدر القانوني	
هوجب أمر ملكي صادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عُدُّل تشكيل مجلس الشورى الذي كان يتكون من ١٥٠ عضواً جميعهم من الرجال، بتخصيص ٢٠ في المئة من مقاعده لعضوات من النساء.	أمر ملكي	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

لا توجد انتخابات مباشرة على المستوى الوطني في السعودية، لكن في عام ٢٠٠٥، طبِّق عدد محدود من المجالس الاستشارية على المستوى دون الوطني الانتخاب المباشر للمرة الأولى. ومجلس الشورى هو هيئة استشارية يُعينها الملك لمدة أربع سنوات، ويختار أعضاءها من «أهل العلم والخبرة والاختصاص» (نظام مجلس الشورى – المرسوم الملكي رقم (أ٩١/) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٢). وقبل صدور الأمر الملكي الذي خصَّص للنساء نسبة ٢٠ في المئة، كان جميع أعضاء مجلس الشوري من الرجال.

السنغال (جمهورية السنغال)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	10.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٦٤	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2277_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٤٣ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ قانون الانتخابات رقم (٢٠١٦) لسنة ١٩٩٢، بصيغته المعدَّلة بالقانون رقم (٠١- ٢٠١٧)، على المناصفة بين الجنسين في جميع قوائم المرشحين للانتخابات العامة، مع وجوب التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم. ولأنَّ السنغال تأخذ بالنظام المتوازي، تنطبق أحكام المساواة على كل من قوائم المرشحين للمقاعد التي تجري المنافسة عليها بنظام التمثيل النسبي وعلى المقاعد التي تجري المنافسة عليها بنظام أغلبية الأصوات في دوائر متعددة المقاعد. وإذا كان عدد المقاعد التي يجري السابق له عليها في دائرة معينة عدداً فردياً، تُطبَّق قاعدة المناصفة وفقاً للعدد الزوجي السابق له مباشرة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تقبل قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام المادة (١٤٥.L) (المناصفة والتناوب بين الجنسين).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
ينصُّ تعديل قانون الانتخابات الصادر سنة ٢٠١٢ على التناوب بين النساء والرجال في قوائم الانتخابات.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

ن وع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
---	--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ قانون الانتخابات على المناصفة بين الجنسين في جميع قوائم المرشحين لانتخابات الأقاليم والبلديات والقرى، كما ينص على التناوب بين الرجال والنساء في القوائم. وإذا كان عدد المقاعد التي يجري التنافس عليها في دائرة معينة عدداً فردياً، تُطبَّق قاعدة المناصفة وفقاً للعدد الزوجي السابق له مباشرة. (الفقرات الثانية من كل من المواد (۲۹٤.L,۲۲۲.L) والمادة (۸۱.R)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
لا تُقبل قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالمناصفة والتناوب بين الجنسين (الفقرة الثانية من كل من المادتين (۲٤٥.L - ۳۰۸.L) والفقرة (٥) من المادة (۲۷۹.L) والمادة (۸۱.R)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
ينصُّ تعديل قانون الانتخابات الصادر سنة ٢٠١٢ على التناوب بين النساء والرجال في قوائم الانتخابات. (الفقرات الثانية من المواد (٢٢٩.L ,٦٦٣.L ,٢٢٩.L)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في حزيران/يونيو ٢٠١٠، اعتمدت السنغال بعض التعديلات على قانون الانتخابات تشترط المناصفة بين الجنسين في قوائم المرشحين بنظام التمثيل النسبي وبنظام الأغلبية في الانتخابات التشريعية وانتخابات الأقاليم والبلديات والقرى. ومن ثمَّ يُشترط في قوائم المرشحين، الأصليين والاحتياطيين، تقديم عدد متساو من الرجال والنساء للانتخابات الوطنية والبلدية والمحلية. وكذلك نصَّت التعديلات على وجوب استبعاد القوائم التي لا تلتزم مبدأ المناصفة. وكانت الانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠١٢ هي أول انتخابات تُقام بعد اعتماد أحكام الحصص.

صربيا (جمهورية صربيا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	70.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	۸۱	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=RS> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2355_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٢ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

1	المصدر القانوني	التفاصيل
	الدستور	ينصُّ دستور جمهورية صربيا على ما يلي: «في الجمعية الوطنية، يجب ضمان المساواة والتمثيل لكلا الجنسين ولأبناء الأقليات الوطنية على اختلافها، وذلك وفقاً للقانون» (المادة ١٠٠).
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	يجب أن تضمَّ قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب السياسية ٣٠ في المئة على الأقل من كل من الجنسين. «ولكل مجموعة من ثلاثة أسماء في القائمة الانتخابية، يجب أن يكون بينهم مرشح واحد على الأقل من الجنس الأقل تمثيلاً في القائمة (مجموعة الأسماء الثلاثة الأولى ثم مجموعة الأسماء الثلاثة التي تليها وهكذا حتى نهاية القائمة)» (البند (أ) من المادة (٤٠) من قانون انتخاب أعضاء البرلمان، المعدَّل بالقانون رقم (٣٦) لسنة (٢٠١١).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام	قانون الانتخابات	«إذا لم تلتزم إحدى القوائم الانتخابية بالشروط المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، تُعتبر القائمة غير صالحة للاعتماد، ويُطلب من مُقدِّم القائمة تصحيح المخالفات الموجودة بالقائمة وفقاً للقانون. فإذا لم يصحِّح مُقدِّم القائمة المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة، ترفض المفوضية الانتخابية اعتماد تلك القائمة، وفقاً للقانون» (البند (أ) من المادة (٤٠) من قانون انتخاب أعضاء البرلمان).
قواعد ترتيب المرشحين	قانون الانتخابات	وفقاً للفقرة الأولى من البند (أ) من المادة (٤٠) من قانون انتخاب أعضاء البرلمان، بصيغتها المعدَّلة بالمادة (٨) من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١١، فلكل مجموعة من ثلاثة أسماء في القائمة الانتخابية (مجموعة الأسماء الثلاثة الأولى ثم مجموعة الأسماء الثلاثة التي تليها وهكذا حتى نهاية القائمة) يجب أن يكون بينهم مرشح واحد على الأقل من الجنس الأقل تمثيلاً في القائمة.

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون الانتخابات المحلية، بصيغتها المعدَّلة بالقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١١، على ما يلي: «تضم القائمة الانتخابية، بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين متتابعين في القائمة (مجموعة الأسماء الثلاثة التي تليها وهكذا حتى نهاية القائمة)، مرشحاً واحداً على الأقل ينتمي إلى النوع الأقل تمثيلًا».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
«إذا لم تلتزم القائمة الانتخابية بشروط الفقرة الثالثة من هذه المادة، تعتبر القائمة الانتخابية معيبة وغير صالحة للاعتماد، وعلى مقدِّمها إزالة المخالفات التي بها وفقاً للقانون. فإذا لم يقم مقدم هذه القائمة بإزالة المخالفات المشار إليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة، تمتنع لجنة الانتخابات عن اعتمادها، وفقاً للقانون» (الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة (٢٠)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون الانتخابات المحلية، بصيغتها المعدَّلة بالمادة (٥) من القانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١١، على أنَّه لكل مجموعة من ثلاثة أسماء في القائمة الانتخابية (مجموعة الأسماء الثلاثة الأولى ثم مجموعة الأسماء الثلاثة التي تليها وهكذا حتى نهاية القائمة) يجب أن يكون بينهم مرشح واحد على الأقل من الجنس الأقل تمثيلاً في القائمة.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ٢٠٠٤، اعتُمدت تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية، بها شمل الأخذ بنظام للحصص المخصَّصة على أساس النوع على المستوى الوطني ودون الوطني. وقد اشترط القانون أن تضم قوائم المرشحين ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من النوع الأقل تمثيلاً، وأن يكون بين كل أربعة مرشحين مرشح واحد على الأقل من النوع الأقل تمثيلا (٤٠٠٤ International IDEA). وعقب التعديلات التي أدخلت في عام ٢٠١١ على قانون الانتخابات على كل من المستويين الوطني ودون الوطني، عُدِّل القانون بحيث يكون بين كل ثلاثة مرشحين مرشح واحد على الأقل من النوع الأقل تمثيلاً. وعلاوة على ذلك، نصت تعديلات عام ٢٠١١ على العمل بنظام القوائم المغلقة، مما يعنى أنَّ أعضاء البرلمان يُختارون من قوائم المرشحين بنفس ترتيب ظهورهم في القوائم.

ىىير اليون (جمهورية سيراليون)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- البرلمان

الفائز الأول	النظام الانتخابي	171	إجمالي عدد المقاعد
لا توجد حصص مفروضة بالقانون فيما يخصُّ البرلمان	نوع نظام الحصص	10	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2281_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٢ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
أنشأ قانون هيئات الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٤ مجالس محلية جديدة. وكانت المجموعات النسائية قد دعت إلى تخصيص بعض المقاعد للنساء في المجالس المحلية، لكنَّ المقترح لم يلق نجاحاً. ومع ذلك، فقد كفل القانون تمثيل النساء على قدم المساواة في المستوى الأدنى، مجالس تنمية الأنحاء، التي تُنتخب في اجتماعات البلدات، على أن تكون هناك 0 نساء بين كل ١٠ أعضاء (الفقرة (ج) من البند (٢) من المادة (٩٥) من قانون هيئات الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٤).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في حين تجري في الوقت الراهن عمليات مراجعة دستورية، لم تزل المجموعات النسائية تدعو لاعتماد تخصيص حصص للنساء بالقانون. وقد التزم ما لا يقل عن خمسة أحزاب بأن تُشكِّل النساء ٣٠ في المئة على الأقل من قوائمها، والتزم حزبان بالمناصفة (٥٠ في المئة) بين النساء والرجال في قوائم مرشحيها.

سلوفينيا (جمهورية سلوفينيا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2287_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	- ئىلە

9.	إجمالي عدد المقاعد
79	إجمالي عدد النساء
٣٢ في المئة	نسبة النساء
7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في قوائم المرشحين، لا يجوز تمثيل أي من النوعين بأقل من ٣٥ في المئة من المجموع الفعلي لإجمالي عدد المرشحين من الرجال والنساء في القائمة. ولا ينطبق حكم الفقرة السابقة على قوائم المرشحين التي تتكون من ثلاثة مرشحين، التي يجب أن تضم عنصراً واحداً على الأقل من الجنس المغاير» (البندان (٦) و(٧) من المادة (٤٣) من قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية لسنة ٢٠٠٦).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم إحدى القوائم بهذا القانون، ترفض المفوضية الانتخابية تلك القائمة (المادة ٥٦).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

ع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

التفاصيل	المصدر القانوني	
نصَّ قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ على تطبيق حصص انتخابية في انتخابات المحليات، بنسبة ٢٠ في المئة في أول انتخابات تالية (جرت في عام ٢٠٠٦) ثم تزيد تدريجياً إلى ٣٠ في المئة في انتخابات عام ٢٠١٠، و٤٠ في المئة في انتخابات عام ٢٠١٤ (المادة (٧٠) من قانون الانتخابات المحلية لسنة ٢٠٠٥).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
إذا لم تلتزم إحدى القوائم بهذا القانون، ترفض المفوضية الانتخابية تلك القائمة (المادة ٧٤).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
ابتداء من إنتخابات عام ٢٠١٤، يجب أن يكون ترتيب المرشحين في النصف الأول من القائمة تمَّ بالتناوب بين الجنسين. وخلال الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠١٤، يُكتفى بأن يكون مرشح من بين كل ثلاثة على الأقل من الجنس المغاير (المادة ٧٠).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

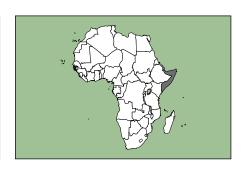
معلومات إضافية

تتكون الجمعية الوطنية من ٩٠ نائباً، يُنتخب ٨٨ نائباً في ثماني مجمعات انتخابية وفقاً لنظام التمثيل النسبي باستخدام القائمة الحزبية المفتوحة. ويُقسَّم كل مجمع انتخابي إلى ١١ دائرة انتخابية يُنتخب عن كل دائرة منها نائب واحد. ويجوز للناخبين التصويت لمرشح واحد، بدلاً من التصويت لقائمة الحزب بأكملها. ويُنتخب النائبان الآخران بنظام الأغلبية البسيطة بالاقتراع التفضيلي من الطائفتين الإيطالية والهنغارية. ويجب أن يحصل الحزب على ٤ في المئة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة ليفوز بأحد المقاعد.

وقد نصَّ قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية المعتمد في عام ٢٠٠٦ على أحكام انتقالية تُطبَّق على انتخابات الجمعية الوطنية التي كان مِن المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٨، تقفي بأن تضمَّ قوائم الأحزاب ٢٥ في المئة على الأقل من النساء. وقد زاد عدد النائبات في برلمان سلوفينيا في ٢٠٠٨، مرشحة واحدة فقط (ومن ثمَّ ارتفعت نسبة النساء من ١٢ في المئة إلى ١٤ في المئة مقارنة بالانتخابات السابقة التي أُجريت في عام ٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٤، صوَّت برلمان سلوفينيا لصالح تغيير الدستور بها يسمح باعتماد التمييز الإيجابي في الحياة السياسية. وكان البرلمان قد اعتمد، في عام ٢٠٠٣، نظاماً للحصص المخصصة على أساس النوع بنسبة ٤٠ في المئة فيما يتعلق بانتخابات البرلمان الأوروبي (بما في ذلك قواعد لترتيب المرشحين: مرشح واحد على الأقل مِن كل جنس في النصف الأول من أي قائمة، مع تطبيق عقوبات في حال عدم الالتزام).

الصومال (جمهورية الصومال الاتحادية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطنى؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي- مجلس الشعب

مرحلة انتقالية	النظام الانتخابي	770	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٣٨	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2380_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٤ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

1	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة	الدستور	اتفاقيتا مبادئ غاروي الأولى (۲۰۱۱) ومبادئ غاروي الثانية (۲۰۱۲) هما الوثيقتان اللتان تحدِّدان المبادئ الدستورية والحكومية الأساسية للشكل المستقبلي للصومال كدولة اتحادية. وتنص الوثيقتان على مقاعد محجوزة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة في البرلمان الذي أدى اليمين في آب/أغسطس ٢٠١٢.
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام		غير منطبق.
قواعد ترتيب المرشحين		غير منطبق.

معلومات إضافية

نصَّت المادة (۲۹) من الميثاق الاتحادي الانتقالي لسنة ٢٠٠٤ على مقاعد محجوزة بنسبة ١٢ في المئة في البرلمان الاتحادي الانتقالي أثناء المرحلة المبدئية للحكومة الانتقالية في الصومال. ومع ذلك، لم يكن البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي عمل في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ (والذي جرى تمديد فترته لاحقاً لمدة ثلاث سنوات، حتى تموز/يوليو ٢٠١٢) يضم بن أعضائه العدد المناظر لتلك النسبة من البرهانيات. فقد كانت نسبة النساء في البداية ٧ في المئة، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٥ في المئة.

وخلال المرحلة التالية، التزمت الوثيقتان المسمَّيتان مبادئ غاروى الأولى (٢٠١١) ومبادئ غاروى الثانية (٢٠١٢)، واللتان تحدُّدان المبادئ الدستورية والحكومية الأساسية للشكل المستقبلي للصومال كدولة اتحادية، واللتان وقعتهما كل الأطراف المعنية الرئيسية في البلاد، بضمان مقاعد محجوزة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية (٢٠١٢) والبرلمان (الذي أدَّى اليمين في آب/أغسطس ٢٠١٢).

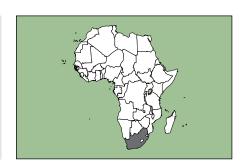
وفى أعقاب ذلك، شكَّلت النساء ٢٥ في المئة من جملة الأعضاء في الجمعية التأسيسية الوطنية التي اعتمدت الدستور الاتحادي المؤقت الجديد للصومال. ومع ذلك، فالدستور نفسه لم يتضمن أية أحكام تضمن المقاعد المحجوزة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة في البرلمان القادم.

وفي نهاية المطاف، فإنَّ البرلمان الاتحادي الصومالي، وبالأخصُّ غرفته السفلي التي بدأت عملها في آب/أغسطس ٢٠١٢ مشكِّلة من ٢٧٥ نائباً عِثلون العشائر الأربع الكبرى في البلاد وكذلك بعض العشائر الأصغر، لم يضم سوى ١٤ امرأة فحسب. وكان المرشحون للمقاعد البهانية في البرلمان الاتحادي المنتخب في عام ٢٠١٢ قد جرت تسميتهم من جانب العشائر الرئيسية في البلاد، وقامت اللجنة الفنية لاختيار المرشحين بفحص مدى الالتزام بالمعايير المحدُّدة في الدستور.

ويرجع عدم الالتزام بالمقاعد المحجوزة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة في البرلمان الاتحادى المنتخب في عام ٢٠١٢، في جانب كبير منه، إلى انعدام التوافق بين العشائر التي تحكم البلاد.

جنوب أفريقيا (جمهورية جنوب افريقيا)

النظام البرلماني: أو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطنى؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٤٠٠	إجمالي عدد المقاعد
لا توجد حصص مفروضة بالقانون فيما يخصُّ الجمعية الوطنية	نوع نظام الحصص	175	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2291_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٤٤ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
--------------------------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
في انتخابات المجالس المحلية، يجب أن تسعى الأحزاب لضمان أن تكون نسبة ٥٠ في المئثة من المرشحين في قوائمها من النساء (قانون هيئات الحكم المحلي، الملحق (١)، القسم (١-١٣) والملحق (٢) القسمان (٥-٣) و(١٧-٥)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد	قانون هيئات الحكم المحلي	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في انتخابات المجالس المحلية، يجب أن تسعى الأحزاب لضمان أن يكون الرجال والنساء موزعين بالتساوي بطول القائمة (قانون هيئات الحكم المحلي، الملحق (١)، القسم (١١-٣) والملحق (٢) القسمان (٥-٣) و(٧٧-٥)).		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

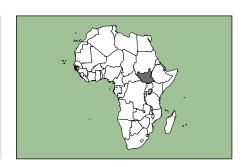
اشترط قانون الهيئات البلدية لسنة ١٩٩٨ على الأحزاب أن «تسعى لضمان أن تكون نسبة ٥٠ في المئة من المرشحين في قوائم الأحزاب من النساء، وأن يكون الرجال والنساء موزعين بالتساوي [بطول] القائمة». «يتمثَّل ضعف هذه الصياغة في أنها تُشجَّع الأحزاب، دون إلزام، على أن تعتمد نظام زيبرا [التناوب] بشأن مقاعد [التمثيل النسبي]، ولا تفرض عليها أي التزام بالدفع بمرشحات في مقاعد الدوائر. وقد ظهر تأثير ذلك، على وجه الخصوص، داخل المؤتمر الوطني الأفريقي» (٢٠١١:٦٧ Gender Links). وفي عام ٢٠١١، كانت النساء يمثلن ٣٨ في المئة من جملة النواب على المستوى المحلى (Gender Links۲۰۱۱:٦٢).

وعلى المستوى الوطني، يظل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو الحزب الوحيد الذي يأخذ بنظام الحصص الحزبية الطوعية، حيث بدأ الحزب بتخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المئة قُبيل الانتخابات البهلانية التي جرت في عام ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حصة انتخابية مخصِّصة على أساس النوع بنسبة ٥٠ في المئة في انتخابات المحليات، ثم طُبِّق النظام نفسه في الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩. وينصُّ النظام الأساسي للحزب على «تخصيص حصص للنساء لا تقل عن ٥٠ في المئة في جميع الهيئات المنتخبة» (النظام الأساسي للحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الفقرة (١) من المادة (٦)). وفي الوقت الراهن، يشغل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ٢٦٤ مقعداً في الجمعية الوطنية، وهو ما يقل قليلاً عن أغلبة الثلثن.

وفي الوقت الذي لا ينصُّ فيه حزب مؤمّر الشعب، وهو الحزب الذي أسسه في عام ٢٠٠٨ أعضاء سابقون في حزب المؤمّر الوطني الأفريقي، على أنه يعتمد حصص طوعية، عمل الحزب على أن تكون نسبة ٥٠ في المئة من أعضائه المنتخبين في البرلمان من النساء (٢٠٠٩ Gender Links).

جنوب السودان (جمهورية جنوب السودان)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - المجلس الوطني التشريعي

مرحلة انتقالية	النظام الانتخابي	777	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٨٨	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/reports/2390.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٧ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص الدستور الجديد لدولة جنوب السودان على أن «تُشجِّع الحكومة بجميع مستوياتها مشاركة النساء في الحياة العماة وتمثيلهن في الهيئات التشريعية والتنفيذية بنسبة ٢٥ في المئة، على الأقل، على سبيل التمييز الإيجابي لمجابهة الاختلالات الناشئة عن العوامل التاريخية والعادات والتقاليد» (دستور جنوب السودان الصادر عام ٢٠١١، الفقرة (أ) من البند (٤) من المادة (١٦)).	الدستور	
يتكون المجلس الوطني التشريعي الحالي من جميع أعضاء المجلس التشريعي لجنوب السودان سابقاً، ومن الأعضاء السابقين في المجلس الوطني لجمهورية السودان المنتخبين من الدوائر الانتخابية في جنوب السودان، ومن أعضاء معينين جوجب الفقرة (ب) من البند (۲) من المادة (۹۶) من الدستور المؤقت لجنوب السودان. وينضُ قانون الانتخابات الجديد المعتمد في عام ۲۰۱۲، (من المفترض تطبيقه في الانتخابات التشريعية في عام ۲۰۱۵)، على أن «يتكون المجلس الوطني التشريعي لجنوب السودان من أعضاء بواقع ۲۰ في المئة من الأعضاء يُنتخبون لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى جمهورية جنوب السودان؛ و۲۰ في المئة من النساء يُنتخبن على أساس التمثيل النسبي على المستوى الوطني عبر قوائم حزبية مغلقة؛ و۱۵ في المئة يُنتخبون على أساس على أساس التمثيل النسبي على المستوى الوطني عبر قوائم حزبية مغلقة؛ و۱۵ في المئة (البند (۲) من قانون الانتخابات الوطنية في جنوب السودان لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الولايات

الانتخاب غير المباشر والتعيين	النظام الانتخابي	٥٠	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	0	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2391_A.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٠ في المئة	نسبة النساء
		۲۰۱۱	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
أثناء الفترة الانتقالية، يتكون مجلس الولايات من جميع النواب المنتمين إلى جنوب السودان الذين كانوا أعضاء في مجلس الولايات السوداني، إلى جانب ٢٠ نائباً يعينهم رئيس جنوب السودان. وينص الدستور الجديد لجنوب السودان على أن «تُشجِّع الحكومة بجميع مستوياتها مشاركة النساء في الحياة العامة وتمثيلهن في الهيئات التشريعية والتنفيذية بنسبة ٢٥ في المئة، على الأقل، على سبيل التمييز الإيجابي لمجابهة الاختلالات الناشئة عن العوامل التاريخية والعادات والتقاليد» (الفقرة (أ) من البند (٤) من المادة (١٦)).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
بعد الفترة الانتقالية، «يتكون مجلس الولايات من أربعة نواب عن كل ولاية ينتخبهم أعضاء المجلس التشريعي للولاية المعنية، على أن تكون بينهم امرأة، وأن يدلي كل عضو من أعضاء المجلس التشريعي للولاية بأربعة أصوات يكون أحدها بالضرورة لصالح امرأة، ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات الصحيحة» (البند (٣) من المادة (٦٠) من قانون الانتخابات الوطنية في جنوب السودان لسنة ٢٠١٢).	قانون الانتخابات	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
المودر القانون	

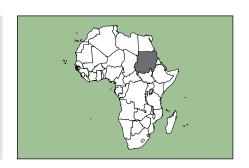
التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص الدستور الجديد لجنوب السودان على أنَّ «تتكون أراضي جنوب السودان من عشر ولايات يقوم حكمها على أساس اللامركزية، وتكون لكل ولاية هيئاتها التشريعية والتنفيذية. وتطبيقاً لمبدأ التمييز الإيجابي، يُخصَّص للنساء ٢٥ في المئة على الأقل من المقاعد والمناصب في جميع الهيئات التشريعية والتنفيذية في كل ولاية، وذلك دون إخلال بحقهن في المنافسة على بقية المقاعد والمناصب في تلك الهيئات. (المادتان (١٦٢)).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
«يكون إجمالي عدد الأعضاء في مجالس الولايات في جميع أنحاء البلاد أربعمئة (٤٠٠) رجل وامرأة، توزعهم المفوضية على الولايات حسب تعداد كل ولاية بواقع ٦٠ في المئة من الأعضاء لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى الولاية المعنية، و٢٥ في المئة من النساء يُنتخبن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم معلقة مخصَّصة للنساء، و١٥ في المئتة يُنتخبون على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية مغلقة» (المادة (٦١) من قانون الانتخابات الوطنية في جنوب السودان لسنة (٢٠١٢).	قانون الانتخابات	مناط محجوره وحصص مفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

عقب استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١، اعتُمد الدستور الجديد وقانون الانتخابات الجديد عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ على التوالي. ويُفتَرَض أن تكون أول انتخابات عامة في جنوب السودان عام ٢٠١٥، طبَّق فيها أحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع المذكورة أعلاه للمرة الأولى في هذه الانتخابات.

السودان (جمهورية السودان)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - المجلس الوطنى

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	*708	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	ГΛ	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2297_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٤ في المئة	نسبة النساء
			سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للفقرة (ب) من البند (۲) من المادة (۲۹) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، فإنّ «خمسة وعشرين بالمئة من النساء يُنتخبن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة». ويدلي الناخبون بصوت واحد لصالح إحدى قوائم المرأة حسبما يختارون. ولا يتأهل للمنافسة على المقاعد المحجوزة للمرأة سوى الأحزاب التي تتخطى قوائم المرأة الخاصة بها العتبة الانتخابية ونسبتها ٤ في المئة. وتُوزَع المقاعد حسب التمثيل النسبي بين تلك الأحزاب. وعلاوة على ذلك، «يفوز بالمقاعد المخصَّمة لقوائم المرأة مرشحات تلك القوائم حسب ترتيب ورودهن في القائمة المعنية من أعلى إلى أسفل» (المادة (٣٣) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

عقب استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١، انقضت ولاية النواب المنتمين إلى الجنوب في المجلس الوطني السوداني ومن ثمَّ انخفض عدد الأعضاء المنصوص عليه قانوناً من ٤٥٠ إلى ٣٥٤ (يكون نافذ المفعول لغاية نهاية فترة الجمعية التأسيسية في العام ٢٠١٤).

^{*} الرقم ٣٥٤ هو العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية الوطنية السودانية عقب إستقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١ وإنفصال أعضاء الجمعية الوطنية لجنوب السودان.

إسبانيا (مملكة اسبانيا)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٣٥٠	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	177	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=ES> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2293_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٦ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«فيها يخصُّ قوائم المرشحين المقدَّمة بموجب هذا القانون لانتخابات مجلس النواب () فيجب أن تضم نسبة متوازنة من النساء والرجال، بحيث يُشكِّل المرشحون من أي من الجنسين ٤٠ في المئة على الأقل من مجموع الأعضاء. وحينها يكون عدد المقاعد المطلوب شغلها أقل من خمسة مقاعد، يُراعي أن تكون النسبة بين الرجال والنساء أقرب ما تكون إلى التوازن المتكافئ» (البند (١) من المادة (٤٤) مكرر من القانون التنظيمي بشأن نظام الانتخابات العامة).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُّنح الأحزاب السياسية مهلة قصيرة لضبط قوائهها المخالفة لشروط الحصص، فإذا انقضت المهلة دون أن تفعل ذلك، لا تعتمد المفوضية الانتخابية القوائم المعنية (البندان (٢) و(٤) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا تُطبَّق الحصص على جميع القوائم الحزبية فحسب، وإنما تنطبق أيضاً على كل خمسة مواقع. فإذا كان عدد المواقع محل الانتخاب أقل من خمسة، يجب أن تحقق القائمة توازناً أقرب ما يكون إلى نسبة ٤٠ – ٦٠ في المئة (البند (٢) من المادة (٤٤) مكرر)	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب المباشر وغير المباشر	النظام الانتخابي	777	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٨٨	إجمالي عدد النساء
<http: 2294_e.htm="" parline-e="" reports="" www.ipu.org=""></http:>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٣ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
عند وضع المرشحين لمجلس الشيوخ في قوائم، يُراعى أن تضمَّ هذه القوائم نسبة متوازنة من النساء والرجال، بحيث يكون التناسب النهائي أقرب ما يكون إلى التوازن المتكافئ (البند (٤) من المادة (٤٤) مكرر).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُمنح الأحزاب السياسية مهلة قصيرة لضبط قوائمها المخالفة لشروط الحصص، فإذا انقضت المهلة دون أن تفعل ذلك، لا تعتمد المفوضية الانتخابية القوائم المعنية (البندان (٢) و(٤) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا تُطبَّق الحصص على جميع القوائم الحزبية فحسب، وإنما تنطبق أيضاً على كل خمسة مواقع. فإذا كان عدد المواقع محل الانتخاب أقل من خمسة، يجب أن تحقق القائمة توازناً أقرب ما يكون إلى نسبة ٤٠ – ٦٠ في المئة (البند (٢) من المادة (٤٤) مكرر)	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطنى

	44 4444 4
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
-5 , 55 0, 5	1 (

التفاصيل	المصدر القانوني	
«فيما يخصُّ قوائم المرشحين المقدمة بموجب هذا القانون لانتخابات () والانتخابات البلدية وانتخابات مجالس جزيرة كناريا الكبرى أو المجالس التشريعية لمناطق الحكم الذاتي، فيجب أن تضم نسباً متوازنة من النساء والرجال، بحيث يُشكِّل المرشحون من أي من الجنسين ٤٠ في المئة على الأقل من مجموع الأعضاء. وحينما يكون عدد المقاعد المطلوب شغلها أقل من خمسة مقاعد، يُراعي أن تكون النسبة بين الرجال والنساء أقرب ما تكون إلى التوازن المتكافئ». ولا تُلزم القرى التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة بالامتثال لقانون المساواة (البند (١) من المادة (٤٤) مكرر؛ والبند (٢) من المادة (١٨٥)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
مُّنح الأحزاب السياسية مهلة قصيرة لضبط قوائمها المخالفة لشروط الحصص، فإذا انقضت المهلة دون أن تفعل ذلك، لا تعتمد المفوضية الانتخابية القوائم المعنية (البندان (۲) و(٤) من المادة (٤٧)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا تسري الحصص على جميع القوائم الحزبية فحسب، بل تسري كذلك على كل خمسة مواقع. فإذا كان عدد المواقع محل الانتخاب أقل من خسمة، يجب أن تحقق القائمة قدر الإمكان توازناً مِعدل ٤٠-٤٠ في المئة (البند (٢) من المادة (٤٤) مكرر)	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

في آذار/مارس ٢٠٠٧، صدر قانون المساواة ليعدِّل قانون الانتخابات وينص على مبدأ التوازن بين المرشحات والمرشحين. ويُشترط في القوائم الحزبية الانتخابية أن تضمَّ بين مرشحيها كلا الجنسين بحد أدنى ٤٠ في المئة وحد أقصي ٦٠ في المئة في انتخابات غرفة البرلمان السفلي (مجلس النواب). وطُبِّق القانون للمرة الأولى في الانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس عام ٢٠٠٨. كذلك يسرى قانون الانتخابات (بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠٠٧) على انتخابات الأقاليم والمحليات. وكان القانون قد طُبِّق للمرة الأولى على انتخابات الأقاليم والمحليات في أيار/مايو ٢٠٠٧. ولا تسرى الشروط على القرى التي يقلّ عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة. ومنذ عام ٢٠١١، اقتصر الاستثناء من الالتزام بقانون المساواة على القرى التي يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة. كما أنَّ قوانين الأقاليم تنص أيضاً على تخصيص حصص على أساس النوع. فبحلول آذار/مارس ٢٠٠٧، كان العديد من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاق – ومنها جزر البليار وكاستيلا لامانشا وأندلوسيا وبلاد الباسك – قد اعتمدت نظاماً للحصص في الانتخابات الإقليمية. وفي هذه الانتخابات، يجب أن ءُثِّل النساء ٥٠ في المئة على الأقل من أي قاءُمة من القوائم الحزبية الانتخابية. وفي أول انتخابات طُبِّق فيها نظام الحصص، لم ترفض بعض السلطات الانتخابية في الأقاليم القوائم التي لم تلتزم بالقواعد. وطعنت بعض الأحزاب على هذه القوائم أمام المحاكم الإدارية، التي قضت بتعديل القوائم المخالفة للالتزام بالمناصفة على أساس النوع أو إبطالها.

ويفرض قانون المساواة الذي أقر في بلاد الباسك عام ٢٠٠٥ على الحكومة أن تلتزم بحصة نسبتها ٤٠ في المئة لكل من الجنسين في تشكيل مجلس الوزراء. وينص القانون نفسه على أن تُشكِّل النساء داخل القوائم الحزبية الانتخابية ٥٠ في المئة على الأقل من مجموع المرشحين.

سوازيلاند (مملكة سوازيلاند)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم

 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٥٦	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	٤	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=211 http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2301_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٦ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
يفرض الدستور أن تُشكِّل النساء ٣٠ في المئة من البهان: «يتكون مجلس النواب من ٧٦ عفواً على الأكثر [من بينهم] أربع عضوات ينتخبن خصيصاً من الأقاليم الأربعة» (الفقرة (١٠-ج) من المادة (٩٥) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥). «ويُعيِّن الملك أعضاء مجلس النواب المختارين [] بحيث لا يقل عدد النساء بينهم عن النصف على الأقل» (الفقرة (٢-ألف) من المادة (٩٥) من الدستور لسنة ٢٠٠٥). «إذا ظهر، في أول اجتماع للمجلس عقب أي انتخابات عامة، أنَّ النساء لن يُشكَّلن ٣٠ في المئة على الأقل من جملة أعضاء البهان، فعندئذ، على سبيل الحصر، تسري أحكام هذا القسم. [] ولأغراض هذا القسم، يقوم المجلس بتشكيل نفسه في هيئة مجمع انتخابي وينتخب ما لا يزيد عن أربع نساء على مستوى الأقاليم إلى المجلس وفقاً لأحكام القسم وينتخب ما لا يزيد عن أربع نساء على مستوى الأقاليم إلى المجلس وفقاً لأحكام القسم (٢٠٠٥)» (الفقرتان (١) و(٢) من المادة (٨٦) من الدستور الصادر عام ٢٠٠٥).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

الانتخاب غير المباشر والتعيين	النظام الانتخابي	٣٠	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	1.	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2302_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٣ في المئة	نسبة النساء
		7.18	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يَنتخب أعضاء مجلس النواب عشرة من أعضاء مجلس الشيوخ، نصفهم على الأقل من النساء، بالطريقة التي يحدِّدها أي قانون، وذلك في اجتماعهم الأول، بحيث عثلون قطاعات المجتمع السوازي كافة [] ويُعيِّن الملك عشرين عضواً في مجلس الشيوخ، ثمانية منهم على الأقل من النساء، وفقاً لتقديره عقب استشارة الهيئات التي يراها مناسبة» (الفقرتان (۲) و(۳) من المادة (۱۶) من الدستور الصادر عام ۲۰۰۵).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

على النقيض من متطلبات المادة (٨٦) من الدستور التي تنصُّ على أن تُشكِّل النساء ٣٠ في المئة من البرلمان، لم يلتزم تشكيل البرلمان بهذا المبدأ. فالنص الدستوري الذي يقضي بأن تُشكِّل النساء ٣٠ في المئة من البرلمان لم يُطبِّق بطريقة متسقة، على الأرجح بسبب الافتقار إلى إطار قانوني للانتخابات يضمن تنفيذ هذا المبدأ (٢٠١٢ Gender Links).

تنزانيا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية الوطنية

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٣٥٠	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	177	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2337_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٦ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تُشكُّل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من الجمعية الوطنية. وتُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد المقاعد التي حصلت عليها في البرلمان (الفقرة (ب) من البند (١) من المادة (٦٦)؛ والبند (١) من المادة (٧٨) من الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
تتكون الجمعية الوطنية من ٣٥٠ عضواً، يُخصَّص ١٠٢ منها للنساء، ويُنتخب منها ٢٣٩ عضواً في دوائر ذات مقعد واحد، ويعين الرئيس سبعة أعضاء، وتُخصص خمسة مقاعد لتمثيل زنجبار (مقعدان منهم للنساء) ويذهب مقعد واحد إلى النائب العام: «يجوز لكل حزب سياسي يخوض الانتخابات البرلمانية أن يقترح ويقدم إلى اللجنة أسماء المرشحات المؤهلات لتسميتهن كأعضاء في البرلمان على المقاعد المخصَّصة للنساء» (الفقرة ٢٠١) من المبادة (٨١) من لائحة الانتخابات الصادرة عام ٢٠١٠).	قانون الانتخابات	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«تكون أسماء المرشحات المقدمة إلى اللجنة مرتبة ترتيباً تفضيلياً» (الفقرة (٤) من البند (أ) من المادة (٨٦) من لائحة الانتخابات الصادرة عام ٢٠١٠).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

نوع نظام الح

التفاصيل	المصدر القانوني	
على المستوى المحلي، لا يجوز أن تشغل النساء أقل من ثلث المقاعد وتُوزَّع هذه المقاعد على الأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد المقاعد التي حصلت عليها.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

نصَّ أول قانون بشأن المقاعد المحجوزة للنساء، والذي طُبِّق قبل انتخابات عام ١٩٩٥، على تحديد المقاعد المحجوزة للنساء بنسبة ١٥ في المئة وعلى أن تُوزّع هذه المقاعد على الأحزاب المختلفة حسب عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب في الدوائر الانتخابية. وقبل الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٠٥، عُدَّل الدستور ليفرض مقاعد مخصَّصة للنساء في البرلمان بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة وعُدَّلت القاعدة المتعلقة بتوزيع هذه المقاعد على الأحزاب لتقوم على أساس نسبة الأصوات التي تفوز بها هذه الأحزاب.

وبالمثل، فقد زيد عدد المقاعد المخصَّصة للنساء في مجلس النواب في زنجبار إلى ٣٠ في المئة قبل انتخابات عام ٢٠٠٥، ويُحسب توزيع هذه المقاعد على الأحزاب بالتناسب مع عدد الدوائر الانتخابية التي فازت بها هذه الأحزاب، على أن تكون الأحزاب التي فازت بأكثر من ١٠ في المئة من إجمالي المقاعد في مجلس النواب هي وحدها المؤهلة للحصول على مقاعد النساء (البند (ج) من المادة (٦٤) والمادة (٦٧) من دستور زنجبار لسنة ١٩٨٤).

وقد اعتمدت بعض الأحزاب السياسية مثل حزب تشاما تشا مابيندوزي (Chama Cha Mapinduzi) والجبهة المدنية المتحدة (Civic United Front) والعهد الوطني للبناء والإصلاح (NationalConvention for Construction and Reform) وتشاما تشا دجوكراسيا نا ماينديلو (Chama cha Demokrasia na Maendeleo) حصصاً طوعية، بما في ذلك مرشحة واحدة على الأقل لخوض الانتخابات في كل دائرة انتخابية.

تيمور - لينتتي (جمهورية تيمور -ليتتتي الديمقراطية)

النظام البرلماني: خو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- ، من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان الوطني

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٥٦	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	70	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=TL> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2369_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٨ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
موجب البند (٣) من المادة (١٢) من قانون انتخابات البرلمان الوطني لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدَّلة عام ٢٠١١)، ففي القوائم الانتخابية، يجب أن تكون هناك امرأة بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُرفض القائمة إذا لم تلتزم بأحكام نظام الحصص (البند (٣) من المادة (١٢)).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
في القوائم الانتخابية، يجب أن تكون هناك امرأة بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين (البند (٣) من المادة (١٢)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

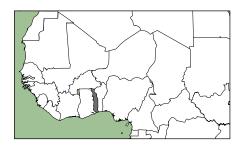
التفاصيل	المصدر القانوني	
يحق للرجال والنساء، دون تهييز، أن يشاركوا كمرشحين وأن يُنتخبوا كرؤساء أو أعضاء في المجالس المحلية. وينصُّ القانون كذلك على أن يتكون المجلس المحلي من رئيس المجلس المحلي وزعماء القرى التي تقع في نطاق المجلس المحلي، بالإضافة إلى عضوتين من النساء وعضوين من الشباب، بواقع عضو من كل جنس، وعضو من الشيوخ (القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن انتخابات المجالس المحلية ورؤسائها، البند (٢) من المادة (٣)؛ والبند (١) من المادة (٣)).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

ثار الجدل بشأن تخصيص حصص للنساء في تيمور-ليشتي أثناء فترة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور-ليشتي (UNTAET) ما بين تشرين الأول/أكتوبر عام ۱۹۹۹ ونيسان/أبريل عام ۲۰۰۱ (۲۰۰۱ Ballington and Dahlerup). فخلال هذه الفترة، اقترحت منظمة تُسمَّى شبكة نساء تيمور-ليشتي (Rede Feto Timor Leste) (وهي شبكة تضمُّ ١٦ منظمة نسائية) أن ينصَّ على حصص إلزامية في اللائحة الانتخابية، وذلك استناداً إلى منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان المطلوب أن تقدِّم قوائم الأحزاب السياسية مرشحات بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل، وأن توضع المرشحات في مواقع لها فرص في الفوز على أن يخصَّص موقع بين كل ثلاثة للنساء. إلا أنَّ المجلس الوطني رفض نظام الحصص في عام ٢٠٠١. وفي نهاية المطاف، اعتُمد البند (٣) من المادة (١٢) من قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٦، لينصُّ على أن تكون هناك امرأة بين كل مجموعة من أربعة مرشحين في القوائم الانتخابية. وبعد تنقيح نظام الحصص في عام ٢٠١١، اعتُمدت قاعدة أفضل تقضى بأن تكون هناك امرأة بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين في القوائم الانتخابية.

توغو (جمهورية توغو)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- مجلس الجمهورية

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	19	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	18	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/country_view.cfm?CountryCode=TG http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2315_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٥ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

	المصدر القانوني	التفاصيل
نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون	قانون الانتخابات	تتكون الجمعية الوطنية من ٩١ عضواً منتخباً بنظام التمثيل النسبي عبر قوائم المرشحين المخلقة في دوائر انتخابية متعددة المقاعد. ويجب أن تضمَّ قوائم المرشحين أعداداً متساوية من الرجال والنساء (البند (٥) من المادة (٢٢٠) من قانون الانتخابات المعدَّل بالقانون رقم (٢٠٠-٢٠١٣)).
العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام		لا يوجد.
قواعد ترتيب المرشحين		لا يوجد.

معلومات إضافية

عُدًل قانون الانتخابات عام ٢٠١٣ ليشترط أن تضمَّ قوائم المرشحين أعداداً متساوية من النساء والرجال، بما ينطبق على الانتخابات التشريعية لما بعد عام ٢٠١٣. وينصُّ قانون الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية لسنة ٢٠١٣ على توزيع ٢٠ في المئة من التمويل الحكومي المخصَّص للأحزاب السياسية بالتناسب مع عدد النساء المنتخبات في الانتخابات التشريعية السابقة، و١٠ في المئة بالتناسب مع عدد النساء المنتخبات في الانتخابات المحليات السابقة.

تُولُلُلُل (الجمهورية التونسية)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ لا

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- المجلس الوطني التأسيسي

القائمة النسبية	النظام الانتخابي
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2392_A. htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

إجمالي عدد المقاعد	YIV
إجمالي عدد النساء	٥٨
نسبة النساء	۲۷ في المئة
سنة الانتخابات	7.11

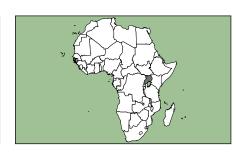
التفاصيل	المصدر القانوني	
يتكون المجلس الوطني التأسيسي من ٢١٧ عضواً منتخباً عن ٣٣ دائرة انتخابية بنظام التمثيل النسبي عبر القوائم الحزبية. ووفقاً للمادة (١٦) من المرسوم رقم (٣٥): «تُقدَّم الترشحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال».	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا تقبل القائمة التي لا تحترم مبدأ التناصف بين النساء والرجال إلا في حدود ما يحتَّمه العدد الفردي للمقاعد المخصَّصة لبعض الدوائر (المادة ١٦).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
«ويتمّ ترتيب المترشحين في صلب القوائم على أساس التناوب بين النساء والرجال» (المادة ١٦).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

نتيجة للأحكام التي فُرضت مؤخراً بشأن المناصفة والتناوب في قوائم المرشحين، شارك نحو ٥,٠٠٠ مرشحة (٤٨ في المئة من مجموع المرشحين) في انتخابات المجلس الوطنى التأسيسي التي أجريت في عام ٢٠١١. وعلى الرغم مما لهذه الخطوة الإيجابية من دور في تعزيز المساواة بين الجنسين في تونس؛ فتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين والدفع عمثل هذا العدد الكبير من المرشحات في القوائم الحزبية لم يُحقّق في النهاية تمثيلاً متساوياً للنساء في المجلس الوطني التأسيسي. فنظراً لصغر حجم الدوائر، كان من العسير أن تفوز كل قائمة حزبية بأكثر من مقعد واحد في الدائرة وكان الرجال يتصدرون ٩٣ في المئة من قوائم المرشحين، فنتج عن ذلك أن شكَّلت النساء ٢٧ في المئة فحسب من الأعضاء المنتخبين في المجلس.

أوغندا (جمهورية أوغندا)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	٣٧٥	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	171	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=UG> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2329_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٥ في المئة	نسبة النساء
		7.11	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ البند (١) من المادة (٧٨) من الدستور على أن يضمَّ البرلمان نائبة واحدة عن كل دائرة. وهناك ١١٢ دائرة في أوغندا.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص مفروضة بالقانون
يُشكِّل البرلمان في أوغندا بالطريقة الآتية: هناك ٢٣٨ نائباً عن الدوائر الانتخابية العامة و ١١٢ نائبة عن كل دائرة يُنتخبن انتخاباً مباشراً من جموع الناخبين في اقتراع خاص في كل دائرة (للنساء فقط)، وعشر نواب من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، على أن تكون بينهم امرأتان، وخمس نواب من الشباب، على أن تكون بينهم امرأة واحدة، وخمس نواب من التجال، على أن تكون بينهم امرأة واحدة (المادة (٨) من قانون الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٥).	قانون الانتخابات	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
--------------	----------------

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنصُّ الفقرة (ب) من البند (۲) من المادة (۱۸۰) من دستور ۱۹۹۵ على أن يُخصَّص ثلث المقاعد في مجالس هيئات الحكم المحلي للنساء.	الدستور	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون
تُنتخب عضوات المجالس المحلية في دوائر انتخابية خاصة. «تُحدَّد الحصص السكانية الخاصة بتحديد المناطق الانتخابية للنائبات على أساس اشتراط أن تُشكَّل النساء ثلث المجلس المحلي المعني (البند (۳) من المادة (۱۰۸) من قانون هيئات الحكم المحلي لسنة ۱۹۹۷).	قانون الانتخابات	
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في الانتخابات التي أُجِريت في عام ٢٠١١، فازت النساء بـ ١٣١ مقعداً، من بينهن ١١ نائبة انتُخين في الدوائر العامة و٢٠١١ نائبة انتُخين عن الدوائر المخصَّصة للنساء ونائبتان ضمن نواب الشباب ونائبتان ضمن نواب المعوَّقين ونائبتان ضمن نواب العمال ونائبتان ضمن نواب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

وفي الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠٠٦، فازت النساء بـ ٩٩ مقعداً، من بينهن ١٤ نائبة انتُخبن في الدوائر العامة و٧٩ نائبة انتُخبن عن الدوائر المخصَّصة للنساء (وظلُّ مقعد إحدى الدوائر شاغراً) ونائبة ضمن نواب الشباب ونائبة ضمن نواب المعوَّقين ونائبتان ضمن نواب العمال ونائبتان ضمن نواب قوات الدفاع الشعبة الأوغندية.

وقبل عام ٢٠٠٦، لم تكن النساء اللائي ينافسن على المقاعد الخاصة بالدوائر المحجوزة للنساء يُنتخبن انتخاباً مباشراً، بل من خلال مجمع انتخابي يهيمن عليه الرجال في الغالب.

أُورُوغُواي السّرقية) (جمهورية أوروغُواي السّرقية)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - مجلس النواب

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	99	إجمالي عدد المقاعد
	نوع نظام الحصص	18	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.	تفاصيل عن الانتخابات		نسبة النساء
cfm?CountryCode=UY> http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2341_E.htm>	(بالإنجليزية)	عدا ي المحا	عسب عبست
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص البندان (۲) و(۳) من المادة (۲) من القانون رقم (۲۷٦-۱۸)، بشأن الانتخابات (تنطبق على انتخابات ۲۰۱۶ صعوداً)، على أن يكون هناك مرشحون من كلا الجنسين بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ۱۵ موقعاً فيها. وفي الأحوال التي تقتصر فيها المنافسة على مقعدين فقط، يكون أحد المرشحَين امرأة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المحكمة الانتخابية القوائم التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع (المادة ٣).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب أن تشغل النساء موقعاً من بين كل ثلاث في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ١٥ موقعاً فيها (البند (٢) من المادة (٢) من القانون رقم (٤٧٦-١٨)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

القائمة النسبية	النظام الانتخابي	٣١	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٤	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2342_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	١٣ في المئة	نسبة النساء
		79	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينصُّ البندان (۲) و(۳) من المادة (۲) من القانون رقم (۲۷3-۱۸)، بشأن الانتخابات (تنطبق على انتخابات ۲۰۱۴ صعوداً)، على أن يكون هناك مرشحون من كلا الجنسين بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ۱۵ موقعاً فيها. وفي الأحوال التي تقتصر فيها المنافسة على مقعدين فقط، يكون أحد المرشحَين امرأة.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المحكمة الانتخابية القوائم التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع (المادة ٣).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب أن تشغل النساء موقعاً من بين كل ثلاث في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ١٥ موقعاً فيها (البند (٢) من المادة (٢) من القانون رقم (٢٦٦-١٨٨)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
حصص الماشحين المقاوصة بالقانون	به ع بطام الحصص
0, , , , , , ,	٠, ح

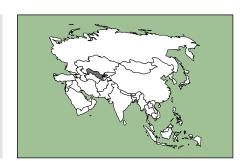
التفاصيل	المصدر القانوني	
فيما يخصُّ اانتخابات الهيئات التشريعية للأقاليم، يكون هناك مرشحون من كلا الجنسين بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ١٥ موقعاً فيها. وفي الأحوال التي تقتصر فيها المنافسة على مقعدين فقط، يكون أحد المرشحَين امرأة. غير أنَّ البندين (٢) و(٣) من المادة (٢) على أن يقتصر تطبيق الحصص على انتخابات الأقاليم التي ستُجرى في ٢٠١٥.	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
ترفض المحكمة الانتخابية القوائم التي لا تلتزم بشروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع (المادة ٣).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يجب أن تشغل النساء موقعاً من بين كل ثلاث في القوائم الانتخابية، إما بطول القائمة أو في أول ١٥ موقعاً فيها (البند (٢) من المادة (٢) من القانون رقم (٢٧٦-١٨٨)).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

ينصُّ قانون الحصص المعمول به حالياً أيضاً على تخصيص حصص في انتخابات الأحزاب الداخلية: يجب أن تكون هناك امرأة من بين كل ثلاثة مرشحين للهيئات التنفيذية والمؤتمرات العامة للأحزاب. وقد بدأ العمل بنظام الحصص منذ الانتخابات الداخلية التي أُجربت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وهو ليس محدَّداً بفترة زمنية معينة.

أوزبكستان (جمهورية أوزبكستان)

النظام البرلماني: خو غرفتين



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الغرفة التشريعية بالمجلس الأعلى

نظام الجولتين	النظام الانتخابي	10.	إجمالي عدد المقاعد
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٣٣	إجمالي عدد النساء
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2343_E.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٢٢ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«لا يقل عدد النساء عن ٣٠ في المئة من جملة عدد المرشحين الذين تُسمَّيهم الأحزاب السياسية» (البند (٤) من المادة (٢٢) من قانون انتخابات الغرفة التشريعية بالمجلس الأعلى).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

نوع نظام الحصص حصص المرشحين المفروضة بالقانون

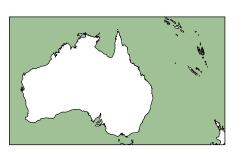
التفاصيل	المصدر القانوني	
«لا يقل عدد النساء عن ٣٠ في المئة من جملة عدد المرشحين للانتخابات الذين تُسمَّيهم الأحزاب السياسية» (البند (٦) من المادة (٢٢) من قانون انتخابات مجالس نواب الشعب في الأقاليم والمقاطعات والمدن).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

يتكون المجلس التشريعي من ١٥٠ عضواً، يُنتخب منهم ١٣٥ عضواً بالاقتراع العام في الدوائر الانتخابية وفقاً لنظام الجولتين و١٥ عضواً بالانتخاب غير المباشر. وقد طُبُق نظام تخصيص الحصص على أساس النوع بنسبة ٣٠ في المئة على المستويين الوطني ودون الوطني للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤.

فانواتو (جمهورية فانواتو)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ لا
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب الأحزاب السياسية؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- البرلمان

نظام الصوت الواحد غير المتحول	النظام الانتخابي	٥٢	إجمالي عدد المقاعد
لا توجد حصص مفروضة بالقانون فيما يخصُّ البرلمان	نوع نظام الحصص	صفر	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=240 http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=240 http://www.ipu.org/parline/reports/2345_E.htm	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	صفر في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

أنظمة الحصص على المستوى دون الوطني

مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
فيما يخصُّ انتخابات المجالس البلدية، يُخصَّص مقعد واحد في كل دائرة من دوائر البلديات للنساء (تعديل قانون البلديات لسنة ٢٠١٣).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

في عام ٢٠١٣، أقر برلمان فانواتو تعديلاً تاريخياً لقانون البلديات يقضي بتخصيص مقاعد للنساء في مجالس البلديات. ويُنظر إلى النص باعتباره «تدبيراً خاصاً مؤقتا»، ُطبِّق في انتخابات ٢٠١٣ صعوداً. وبوسع المرشحات أن ينافسن على المقاعد المحجوزة أو على المقاعد العامة في البلدية

وبالإضافة إلى ذلك، فالمساواة بين الجنسين قد ظهرت في خطة الأولويات والعمل ٢٠١٢-٢٠١٦ – وهي أرفع خطة على المستوى الوطني. وتهدف الخطة إلى تطبيق حصص للنساء في البرلمان بحدّ أدنى ٣٠ في المئة.

زمبابوي (جمهورية زمبابوي)

النظام البرلماني: خو غرفتين

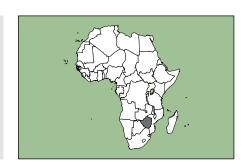
هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - في غرفة البرلمان العليا؟ نعم
 على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

من جانب الأحزاب السياسية؟ نعم

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم



البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى - الجمعية الوطنية

نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي	
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص	
 http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2361_E. http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2361_E.	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	في المئة
		۲

۲۷۰	إجمالي عدد المقاعد
۸٥	إجمالي عدد النساء
٣١ في المئة	نسبة النساء
7.15	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص الدستور الجديد لزمبابوي، المعتمد في أيار/مايو ٢٠١٣ على النظام الآتي بشأن المعتمد المقاعد المخصّصة للنساء: «تتكون الجمعية الوطنية من ٢٠١ أعضاء يُنتخبون بالاقتراع السري في ٢١٠ دائرة النخابية تنقسم إليها زمبابوي، وفي أول دورتين برلمانيتين بعد دخول الدستور حيز النفاذ، تُنتخب ستون نائبة إضافية من النساء، ست عن كل إقليم من أقاليم زمبابوي، وفق نظام التمثيل النسبي حسب الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الذي يمثلون الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة لنواب الدوائر في الأقاليم» (المادة (١٣٤) الفصل (٤) من الدستور الصادر في عام ٢٠٠٣). وستؤدي هذه الإضافة الجديدة إلى زيادة حجم برلمان زمبابوي من ٢١٠ إلى ٢٧٠ عضواً.	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
غير منطبق.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
غير منطبق.		قواعد ترتيب المرشحين

غرفة البرلمان العليا - مجلس الشيوخ

القائمة النسبية	النظام الانتخابي
حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص
http://www.ipu.org/parline-e/ reports/2383_A.htm>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)

إجمالي عدد المقاعد	۸۰
إجمالي عدد النساء	٣٨
نسبة النساء	٤٨ في المئة
سنة الانتخابات	7.18

التفاصيل	المصدر القانوني	
ينص الدستور الجديد لزمبابوي المعتمد في ٢٠١٣ على أنه من بين ٨٠ عضواً في مجلس الشيوخ، يُنتخب ٢٠ عضواً (ستة أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم العشرة) وفق نظام التمثيل النسبي «مع مراعاة التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم، وبحيث تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء» (البندان (١) و(٢) من المادة (١٢٠)، الفصل ٣ من الدستور).	الدستور	
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
حسب المنصوص عليه في الدستور الجديد، يُنتخب ٦٠ عضواً (٦ أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم العشرة) وفق نظام التمثيل النسبي «مع مراعاة التناوب في الرتيب بين الرجال والنساء في القوائم، وبحيث تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء» (البندان (١) و(٢) من المادة (١٠)، الفصل ٣ من الدستور).	الدستور	قواعد ترتيب المرشحين

حصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص

التفاصيل	المصدر القانوني	
وفقاً للدستور الجديد، في مجالس الأقاليم التي يُنتخب لها في الأحوال العادية عشرة أعضاء بنظام التمثيل النسبي داخل الإقليم، تُجرى الانتخابات « مع مراعاة التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم، وبحيث تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء» (البندان (۱) و(۳) من المادة (۲٦٨) الفصل ٣ من الدستور).	الدستور	نوع نظام الحصص: حصص المرشحين المفروضة بالقانون
لا يوجد.		العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
وفقاً للدستور الجديد، في مجالس الأقاليم التي يُنتخب لها في الأحوال العادية ١٠ أعضاء بنظام التمثيل النسبي داخل الإقليم، تُجرى الانتخابات « مع مراعاة التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء في القوائم، وبحيث تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء» (البندان (١) و(٣) من المادة (٢٦٨)، الفصل ٣ من الدستور).		قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

من المتوقع في ظل النظام الجديد الذي يقني بتخصيص مقاعد للنساء في الجمعية الوطنية والمناصفة بين الجنسين في قوائم المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات الأقاليم، أن تحدُّث طفرة في عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية في زمبابوي. غير أنَّ الدستور الصادر في عام ٢٠١٣ لا ينتُ على أية عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بالأحكام الدستورية التي تشترط المناصفة بين الجنسين في قوائم المرشحين لمجلس الشيوخ ومجالس الأقاليم. وحسبما ورد في الدستور، فسوف يقتصر العمل بالمقاعد المحجوزة للنساء في الجمعية الوطنية على الدورتين البرلمانيتين التاليتين على التعديل الدستوري الذي جرى في عام ٢٠١٣.

الأقاليم

كوسوفو (جمهورية كوسوفو)

النظام البرلماني: ذو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلي؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

• من جانب الأحزاب السياسية؟ لا

هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- الجمعية التشريعية

نظام القائمة النسبية	النظام الانتخابي	17.	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون	نوع نظام الحصص	٤٠	إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=KS>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٣ في المئة	نسبة النساء
		7.1.	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
«يُراعى في تشكيل برلمان كوسوفو احترام مبادئ المساواة بين الجنسين المتعارف عليها دوليا» (الفقرة (۲) من المادة (۷۱) من دستور جمهورية كوسوفو).	الدستور	
في برلمان كوسوفو الذي يتكون من ١٢٠ عضواً، يُنتخب ١٠٠ عضو بنظام التمثيل النسبي لفترة مدتها منها أربع سنوات ويُخصَّص ٢٠ مقعداً لتمثيل الأقليات القومية في كوسوفو لفترة مدتها أربع سنوات» (المادة (٦٤) من دستور جمهورية كوسوفو). تضمُّ كل قائمة من قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الكيانات السياسية ٣٠ في المئة على الأقل من كل من الرجال والنساء، بحيث يكون هناك مرشح واحد على الأقل من كل نوع بين كل مجموعة من ثلاثة أسماء، ابتداء من المرشح الأول في القائمة. (الفقرة (١) من المادة (٢٧) من قانون الانتخابات العامة).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص مفروضة بالقانون
"إذا ظهر، بعد توزيع المقاعد، أنَّ المرشحين الذين عِثلون أقلية من ناحية النوع داخل الكيان السياسي لم يحصلوا على ٣٠ في المئة على الأقل من إجمالي المقاعد التي حصل عليها ذلك الكيان، يُستعاض عن آخر المرشحين المنتخبين الذين عِثلون أغلبية من ناحية النوع بالمرشح الذي يليه من النوع المغاير على قائمة المرشحين، حتى يصل إجمالي عدد المقاعد المخصصة للنوع الذي عِثل أقلية إلى ٣٠ في المئة على الأقل» (الفقرة (٦) من المادة (١١١) من قانون الانتخابات العامة).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
تضمُّ كل قائمة من قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الكيانات السياسية ٣٠ في المئة على الأقل من كل نوع الأقل من كل نوع الأقل من كل نوع بين كل مجموعة من ثلاثة أسماء، ابتداء من المرشح الأول في القائمة. (الفقرة (١) من المادة (٧) من قانون الانتخابات العامة).	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

المفروضة بالقانون	وحصص المرشحين	مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص
05	0	-55	J

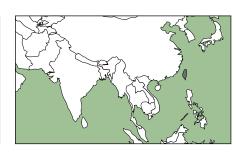
التفاصيل	المصدر القانوني	
تضمُّ كل قائمة من قوائم المرشحين ٣٠ في المئة على الأقل من المرشحين المعتمدين من كل نوع (الفقرة (٢) من المادة (٧) من قانون الانتخابات المحلية).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص مفروضة بالقانون
«إذا ظهر، بعد توزيع المقاعد، أنَّ المرشحين الذين عشلون أقلية من ناحية النوع داخل الكيان السياسي لم يحصلوا على ٣٠ في المئة على الأقل من إجمالي المقاعد التي حصل عليها ذلك الكيان، يُستعاض عن آخر المرشحين المنتخبين الذين عثلون أغلبية من ناحية النوع بالمرشحين المؤهم على قائمة المرشحين حتى يصل إجمالي عدد المقاعد المخصَّمة للنوع الذي عثل أقلية إلى ٣٠ في المئة على الأقل» (الفقرة (٤) من الخادة (٨) من قانون الانتخابات المحلية).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

أعلنت كوسوفو، التي كانت فيما سبق إقليماً صربياً تحت إدارة الأمم المتحدة، استقلالها في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ واعترفت بها حوالي ٦٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكن صربيا لا تعترف لها بالاستقلال.

تاپوان (تايبيه الصينية)

النظام البرلماني: خو غرفة واحدة



هل هناك حصص مفروضة بالقانون:

- في البرلمان ذي الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى؟ نعم
 - على المستوى دون الوطني؟ نعم

هل هناك حصص طوعية:

- من جانب **الأحزاب السياسية**؟ لا
 - هل هناك معلومات إضافية؟ نعم

البرلمان ذو الغرفة الواحدة/غرفة البرلمان السفلى- المجلس التشريعي (اليوان التشريعي)

النظام المتوازي	النظام الانتخابي	117	إجمالي عدد المقاعد
مقاعد محجوزة	نوع نظام الحصص		إجمالي عدد النساء
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=TW>	تفاصيل عن الانتخابات (بالإنجليزية)	٣٣ في المئة	نسبة النساء
		7.17	سنة الانتخابات

التفاصيل	المصدر القانوني	
تنص المادة (٦٤) من الدستور على أنَّه من بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين وفقاً للأحكام ذات الصلة، يُحدِّد القانون عدد العضوات المنتخبات من النساء. وعلاوة على ذلك، تنص المادة (١٣٤) على أنه «في مختلف أنواع الانتخابات، يحدِّد القانون عدد النساء الواجب انتخابهن والتدابير المتصلة بذلك».	الدستور	
من بين ١١٣ مقعداً هي جملة عدد المقاعد في الغرفة السفلى، يُنتخب ٣٣ مقعداً وفق نظام الفائز الأول في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، وينتخب السكان الأصليون ٦ مقاعد بنظام الصوت الواحد غير المتحول في دائرتين بكل منهها ٣ مقاعد. ويتبقى ٣٤ مقعداً تُعتبر مقاعد للتمثيل العام (مما في ذلك الجاليات في الخارج) وتُنتخب في دائرة على المستوى الوطني، وتُحتسب باستخدام أكبر طريقة متبقية. وفيما يخصُّ هذه المقاعد الأربعة والثلاثين، ينص القانون على ما يلي: «لا تقل حصص النساء المنتخبات في قائمة كل حرب سياسي عن ٥٠ في المئة» (البند (٦) من المادة (٦٧) من قانون انتخاب الموظفين العموميين وعزلهم).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة وحصص مفروضة بالقانون
«فيما يتعلق بحصص النساء المنتخبات الموزعة على الأحزاب السياسية، إذا قلَّ عدد النساء المنتخبات عن طريق توزيع الحصص بترتيب المرشحين في القائمة عن الحصص الواجبة للنساء المنتخبات، تكون للمرشحات المتأخرات في الترتيب الأولوية في أن يُنتخبن» (البند (٦) من المادة (٦٧) من قانون انتخاب الموظفين العموميين وعزلهم).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
لا يوجد.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

نوع نظام الحصص مقاعد محجوزة

التفاصيل	المصدر القانوني	
«في مختلف أنواع الانتخابات، يحدِّد القانون عدد النساء الواجب انتخابهن والتدابير الخاصة بذلك» (المادة (١٣٤) من الدستور).	الدستور	
على المستوى المحلي، يُخصص مقعد واحد من كل أربعة مقاعد للنساء، إذا كان عدد المقاعد يزيد على أربعة مقاعد. وكذلك، يُخصِّص مقعد واحد من كل أربعة مقاعد مخصَّصة للسكان الأصلين للنساء المنتميات إلى السكان الأصليين، إذا كان عدد المقاعد يزيد على أربعة مقاعد (المادة (٣٣) من قانون هيئات الحكم المحلي).	قانون الانتخابات	نوع نظام الحصص: مقاعد محجوزة
في الانتخابات المحلية، إذا أظهرت نتائج الانتخابات أنَّ عدد النساء المنتخبات يقل عن الحصص المقررة، تُحتسب الأصوات التي حصلت عليها المرشحات اللائي لم يُنتخب بصورة منفصلة، وتُنتخب المرشحات اللائي يحصلن على الأغلبية المقارنة من الأصوات بناء على ترتيبهن (المادة (٦٨) من قانون انتخاب الموظفين العموميين وعزلهم).	قانون الانتخابات	العقوبات القانونية في حال عدم الالتزام
يُخصص مقعد واحد من كل أربعة مقاعد للنساء.	قانون الانتخابات	قواعد ترتيب المرشحين

معلومات إضافية

حتى عام ١٩٩٢ كانت الجمعية الوطنية، وهي هيئة مُنتخبة كبيرة بها نواب عن بر الصين الرئيسي وعن تايوان (تايبيه الصينية)، هي الجهاز التشريعي الرئيسي المسؤول عن تعديل الدستور وانتخاب الرئيس. غير أنَّ الجمعية التشريعية باتت منعدمة الدور إلى حد كبير، نظراً لعدم قدرتها على تجديد تشكيلها بسبب تمديد ولايات نواب الرر الرئيسي. وفي عام ١٩٩٢، صار الرئيس يُنتخب انتخاباً مباشراً من الشعب، وفي عام ٢٠٠٠، جُزِّرت الجمعية الوطنية من معظم صلاحياتها، وتحولت صلاحياتها التشريعية إلى المجلس التشريعي. وفي عام ٢٠٠٥، ألغيت الجمعية التشريعية تماماً وبات التعديل الدستورى يتقرر من خلال الاقتراع العام. وأثناء فترة وجودها، ضمَّت الجمعية التشريعية العديد من المقاعد المخصَّصة للنساء النائبات عن المنظمات النسائية. وهوجب نظام الصوت الواحد غير المتحول، وحتى الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠٠٥، كان يجرى العمل بنظام الدوائر متعددة المقاعد؛ وفي الدوائر التي كانت تضم أكثر من أربعة أعضاء، كان يُخصِّص من بينها مقعد واحد للمرشحات اللائي حصلن على أعلى من الأصوات. وكان مجمل عدد المقاعد التي خصصها هذا النظام للنساء يعادل ١٠ في المئة (٢٠٠٦ Matland). وفي ضوء تعديل دستوري أُجرى في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، اقتُرح تخصيص ٢٥ في المئة من جملة المقاعد التشريعية للنساء، غير أنَّ البرلمان لم يقر هذا المقترح.

الملاحق

الملاحق

الملحق (أ): قوائم بأسماء البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون, والتي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة, والتي تلتزم فيها الأحزاب بحصص طوعية.

رِها يظهر بعض البلدان في أكثر من قائمة واحدة، نظراً لأنها تُطبِّق أنواعاً مختلفة من أنظمة الحصص في ذات المستوى أو ذات الغرفة البرلمانية، أو في مستويات متعددة ('قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء').

http://www.quotaproject.org

الجدول (أ-١): قائمة البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
في حال عدم الالتزام بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع، تفرض المقوضية المركزية للانتخابات غرامة قدرها مليون ليك ألباني (حوالي ٢٩١٠ يورو). وبالإضافة إلى ذلك، تستعيض المفوضية المركزية للانتخابات عن المرشحين عن يلونهم في القائمة من النوع الأقل تمثيلاً إلى أن تُستوفى الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة ومرشح واحد من النوع الأقل تمثيلاً بين أول ثلاثة أسماء. (ب): ٣٠ في المئة ومرشح واحد من النوع الأقل تمثيلاً بين أول ثلاثة أسماء.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	ألبانيا (غرفة واحدة)	-1
في حال عدم الالتزام بأحكام الحصص المخصَّصة على أساس النوع، تفرض المقوضية المركزية للانتخابات غرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ ليك ألباني (حوالي ٢٥٧ يورو). وبالإضافة إلى ذلك، تستعيض المفوضية المركزية للانتخابات عن المرشحين من يلونهم في القائمة من النوع الأقل تمثيلاً إلى أن تُستوفى الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): امرأة بين كل ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض أي قائمة تخالف متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع. ويمكن للأحزاب تغيير قوائهها في موعد أقصاه شهر واحد قبل موعد الانتخابات.	(أ): تَمثل النساء من ٢٠ إلى ٥٠ في المئة من المرشحين، حسب عدد المقاعد في الدائرة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	الجزائر**	-۲
تُرفض أي قائمة تخالف متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع. ويمكن للأحزاب تغيير قوائمها في موعد أقصاه شهر واحد قبل موعد الانتخابات.	(أ): تمثل النساء من ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من المرشحين، حسب عدد المقاعد المطلوب شغلها. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	أنغولا (غرفة واحدة)	-٣

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
إذا لم يتم الوفاء متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، لا بد من تغيير القائمة في غضون هما ساعة. فإذا لم يلتزم الحزب بهذا الشرط، تقوم المحكمة المختصة بتبديل الترتيب الخاص بالمرشحين على القائمة ووضع المرشحات التاليات في القائمة في المواضع التي تراها المحكمة مناسبة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	الأرجنتين (غرفتان)	-٤
إذا لم يتم الوفاء متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، لا بد من تغيير القائمة في غضون ١٤٨ ساعة. فإذا لم يلتزم الحزب بهذا الشرط، تقوم المحكمة المختصة بتبديل الترتيب الخاص بالمرشحين على القائمة ووضع المرشحات التاليات في القائمة في المواضع التي تراها المحكمة مناسبة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): مرشحَان مختلفان في الجنس في الدوائر الانتخابية ذات الثلاثة مقاعد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تختلف باختلاف مناطق البلاد.	تختلف باختلاف مناطق البلاد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تَرفض المفوضية المركزية للانتخابات تسجيل القوائم التي لا تستوفي متطلبات نظام الحصص.	(أ): ٢٠ في المئة. (ب): لا يجوز أن يزيد عدد الأشخاص من أحد الجنسين عن ٨٠ في المئة بين أي مجموعة من المرشحين من خمسة أسماء في نظام القائمة النسبية.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	أرمينيا (غرفة واحدة)	-0
تُرفض القوائم التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): لا يجوز أن يزيد نصيب أحد الجنسين من مرشحي القوائم الانتخابية على نصيب الجنس الآخر إلا بعضو واحد. (ب): لا يجوز أن يكون الاسمان الأولان من نوع واحد. ولا يسري التناوب على باقي القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بلجیکا (غرفتان)	-7
تُرفض القوائم التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): لا يجوز أن يزيد نصيب أحد الجنسين من مرشحي القوائم الانتخابية على نصيب الجنس الآخر إلا بعضو واحد. (ب): لا يجوز أن يكون الاسمان الأولان من نوع واحد. ولا يسري التناوب على باقي القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تحكمها قوانين انتخابية تختلف حسب الإقليم، وإنها يسير معظمها على نهج النظام الاتحادي.	تحكمها قوانين انتخابية تختلف حسب الإقليم، وإنما يسير معظمها على نهج النظام الاتحادي الذي يقضي بالمناصفة بين المرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
يُرسل إخطار بتصحيح القائمة مدته ٧٧ ساعة. فإذا وُجد الحزب مخالفاً للمرة الثانية، يُرفض تسجيل الحزب.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): التناوب بين المرشحين والمرشحات. فيما يخصُّ نظام الفائز الأول: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): غير مُطبَّقة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بولیفیا (غرفتان)	-V
يُرسل إخطار بتصحيح القائمة مدته ٧٢ ساعة. فإذا وُجد الحزب مخالفاً للمرة الثانية، يُرفض تسجيل الحزب.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): التناوب بين المرشحين والمرشحات. فيما يخصُّ نظام الفائز الأول: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): غير مُطبَّقة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
يُرسل إخطار بتصحيح القائمة مدته ٧٧ ساعة. فإذا وُجد الحزب مخالفاً للمرة الثانية، يُرفض تسجيل الحزب.	فيها يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): التناوب بين المرشحين والمرشحات. فيما يخصُّ نظام الفائز الأول: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): غير مُطبِّقة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
إذا لم تُستوف متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يُشترط تعديل القائمة خلال ٥ أيام. فإذا كانت القائمة المعدِّلة لا تستوفي متطلبات نظام الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الأقل تمثيلاً ضمن الاسمين الأولين على رأس القائمة، ومرشحان اثنان على الأقل من النوع الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الخمسة الأولى على رأس القائمة، وثلاثة على الأقل من النوع الأقل على رأس القائمة، وثلاثة على الأقل من النوع الأقل من النوع الأقل مؤلى على رأس القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	البوسنة والهرسك (غرفتان)	-^
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع، عكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلا (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تمثيلا).	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): يُوضَع مرشح واحد على الأقل من النوع الأقل تمثيلاً ضمن الاسمين الأولين على رأس القائمة، ومرشحان اثنان على الأقل من النوع الأقل تمثيلاً ضمن الأسماء الخمسة الأولى على رأس القائمة، وثلاثة على الأقل من النوع الأقل على رأس القائمة، وثلاثة على الأقل من النوع الأقل على رأس القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
	القانون الانتخابي	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم تُستوف شروط الحصص المُخصَّصة على أساس النوع، عكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلاً (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تمثيلاً).	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	البرازيل (غرفتان)	-9
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع، مكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلاً (غير أنَّهم لا يُستعاض عنهم بمرشحين من الجنس الأقل تمثيلاً).	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
إذا لم تُستوف شروط الحصص المخصَّصة على أساس النوع، يكن شطب مرشحين من الجنس الأكثر تمثيلاً (غير أَنَّهِم لا يُستعاض عنهم بجرشحين من الجنس الأقل تمثيلاً). ومن ثمَّ يُخفَّض عدد المرشحين على القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم يستوفِ أحد الأحزاب متطلبات نظام الحصص، تُخصم نسبة ٥٠ في المئة من التمويل الحكومي الذي يحصل عليه الحزب للحملات الانتخابية.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بوركينا فاسو (غرفة واحدة)	-1•
إذا لم يستوفِ أحد الأحزاب متطلبات نظام الحصص، تُخصم نسبة ٥٠ في المئة من التمويل الحكومي الذي يحصل عليه الحزب للحملات الانتخابية.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يحصل على التمويل الحكومي إلا الأحزاب أو التحالفات السياسية التي تضمُّ قوائم مرشحيها المقدمة للانتخابات الوطنية، في حال الفوز، ما لا يقل عن 70 في المئة من النساء.	(أ): لا توجد نسبة محددة. «يُراعى في قوائم المرشحين المقدمة للانتخابات تمثيل الجنسين تمثيلاً متوازناً». (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	كابو فيردي (غرفة واحدة)	-11
لا يحصل على التمويل الحكومي إلا الأحزاب أو التحالفات السياسية التي تضمُّ قوائم مرشحيها المقدمة للانتخابات الوطنية، في حال الفوز، ما لا يقل عن ٢٥ في المئة من النساء.	(أ): لا توجد نسبة محددة. «يُراعى في قوائم المرشحين المقدمة للانتخابات تمثيل الجنسين تمثيلاً متوازناً». (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القانونية، بما فيها متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	كولومبيا (غرفتان)	-17
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القنانونية، بما فيها متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بالشروط القانونية، بها فيها متطلبات الحصص المخصَّصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ١٥ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	الكونغو (غرفتان)	-11"
لا يوجد.	(أ): ٢٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	جمهورية الكونغو الديمقراطية (غرفتان)	-18
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
ترفض السلطات المعنية بإدارة الانتخابات القوائم التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	كوستا ريكا (غرفة واحدة)	-10
ترفض السلطات المعنية بإدارة الانتخابات القوائم التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	جمهورية الدومينيكان (غرفة واحدة)	-17
تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
ترفض المفوضية الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام المناصفة والتناوب بين الجنسين التي ينصُّ عليها الدستور وقانون الانتخابات.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	إكوادور (غرفة واحدة)	-1V
ترفض المفوضية الانتخابية قوائم المرشحين التي لا تلتزم بأحكام المناصفة والتناوب بين الجنسين التي ينصُّ عليها الدستور وقانون الانتخابات.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُفرض على الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بأحكام الحصص المخصصة على أساس النوع غرامة تعادل ١٥-٥٥ ضعفاً للراتب الأساسي، ومُّنح مهلة قدرها ١٥ يوماً لتصحيح قوامُها.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	السلفادور (غرفة واحدة)	-11
تُفرض على الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بأحكام الحصص المخصصة على أساس النوع غرامة تعادل ١٥-٥٥ ضعفاً للراتب الأساسي، وغُنح مهلة قدرها ١٥ يوماً لتصحيح قوائمها.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُخصم من المساعدة المالية التي تحصل عليها الأحزاب بناء على عدد الأصوات التي تحرزها في الجولة الأولى 'نسبة تعادل ثلاثة أرباع الفارق بين إجمالي عدد المرشحين من كل جنس.	(أ): لا يجوز أن يزيد الفارق بين عدد المرشحين من كل من الجنسين في القوائم التي يقدمها حزب سياسي أو مجموعة من الأحراب لانتخابات الدوائر ذات المقعد الواحد عن ۲ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	فرنسا (غرفتان)	-19
تُحال المخالفات إلى المحكمة الإدارية للنظر فيها.	فيما يخصُّ دوائر نظام الأغلبية: (أ): لا يوجد. (ب): لا يوجد. فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات في القوائم المقدمة للمنافسة وفق نظام التمثيل النسبي.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تُرفض القوائم التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض القوائم التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	اليونان (غرفة واحدة)	-7•
تُرفض القوائم التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٣٠ في المئة. (ب): «تراعي الأحزاب السياسية متطلبات نظام الحصص المخصصة للنساء بنسبة ٣٠ في المئة عند ترتيب المرشحين في القوائم».	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	غينيا (غرفة واحدة)	-۲1
يُشترط التعديل. إذا لم تُنفَّذ التعديلات، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	غيانا (غرفة واحدة)	-۲۲

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
إذا أخلّ أحد الأحزاب بالتوازن بين الجنسين، تُفرض عليه غرامة تعادل ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	هندوراس (غرفة واحدة)	-۲۳
إذا أخلَ أحد الأحزاب بالتوازن بين الجنسين، تُفرض عليه غرامة تعادل ٥ في المئة من إجمالي التمويل الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم تُستوف متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. فإذا لم تستوف القائمة المعدَّلة متطلبات الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا بدّ من ضمٍّ امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	إندونيسيا (غرفة واحدة)	-75
إذا لم تُستوف متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. فإذا لم تستوف القائمة المعدِّلة متطلبات الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا بدّ من ضمٌ امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُخصص للنساء نسبة ٢٥ في المئة من المقاعد، وإذا لم تتحقق النسبة المذكورة يحدد لكل محافظة وفق خطة معقدة عدد من المرشحات يُضم إلى قوائم الفائزين النهائية، ومن بينهن المرشحات اللاتي حصلن على أعلى الأصوات مقارنة بالمرشحات الأخريات لكنهنّ لم يحصلن على ما يكفي من الأصوات للفوز.	(أ): 70 في المئة. (ب): يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة اسما امرأتين على الأقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	العراق**	-۲0
تفقد الأحزاب السياسية التي لا تستوفي متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع ٥٠ في المئة من التمويل الحكومي المقدم لها.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	آیرلندا (غرفتان)	-۲٦
تنص قوانين بعض الأقاليم على عقوبات مثل رفض القوائم، بينما ينص البعض الآخر على عقوبات مالية أو لا ينص على عقوبات إطلاقاً.	متنوعة (انظر صفحة إيطاليا للمزيد من التفاصيل).	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني	إيطاليا (غرفتان)	-77
لا يحصل الحزب على التمويل الحكومي إذا كان أكثر من ثلثي مسؤوليه المنتخبين ينتمون إلى نوع واحد.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	كينيا* (غرفتان)	-۲۸
تُعدَ قوائم المرشحين التي لا تلتزم بنصوص الحصص المخصصة على أساس النوع باطلة.	فيها يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات. فيما يخصُّ نظام الدوائر ذات المقعد الواحد: (أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	جمهورية كوريا (غرفة واحدة)	-۲9
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بنصوص الحصص المخصصة على أساس النوع.	فيها يخصُّ مقاعد المجالس المحلية التي يجري التنافس عليها بنظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض القوائم التي لا تلتزم بقواعد الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يجوز أن يَفصل بين الرجال والنساء على قوائم الانتخابات أكثر من ثلاثة مواضع.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	قيرغزستان (غرفة واحدة)	-74.

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
لا يوجد.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	ليسوتو (غرفتان)	-٣1
لا تُقبل قوائم الكيانات التي لا تحترم مبدأ التناوب بين المرشحين من الذكور والإناث.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	ليبيا (غرفة واحدة)	-٣٢
تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): يُخصص مقعدٌ واحد على الأقل للجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة أسماء في القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	جمهورية مقدونيا (غرفة واحدة)	-٣٣
تُرفض قوائم الأحزاب السياسية التي لا تلتزم متطلبات الحصص.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): يُخصص مقعدٌ واحد على الأقل للجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة أسماء في القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
للإدارة الانتخابية أن ترفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): فيما يخصُّ الدوائر الانتخابية التي بها ثلاثة مقاعد، تضم اللوائح [القوائم] المترشحة امرأة واحدة على الأقل تتبوأ المرتبة الأولى أو الثانية على اللائحة؛ وفيما يخصُّ الدوائر الانتخابية التي بها أكثر من ثلاثة مقاعد، تتكون كل لائحة مترشحة بالتناوب من مترشح من كل جنس.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	موریتانیا* (غرفتان)	-٣٤
للإدارة الانتخابية أن ترفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بقواعد الحصص.	(أ): انظر (ب). (ب): يلزم تقديم مرشحة من النساء على الأقل في دائرة انتخابية من أربع دوائر.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
لا يوجد.	فيما يخصُّ انتخابات مجالس القرى: (أ): ٣٣ في المئة للقوائم التي تضم أكثر من مرشحين اثنين. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني	موريشيوس (غرفة واحدة)	-٣0
عُهل الأحزاب غير الملتزمة متطلبات الحصص ٤٨ ساعة لتصحيح قوائها. فإذا وُجد أنها لا تزال غير ملتزمة متطلبات الحصص، يُوجه لها توبيخ علني وتُهل مدة ٢٤ ساعة أخرى لتصحيح قوائها. إذا ظلت الأحزاب غير ملتزمة بالقواعد، تُرفض القوائم.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٤٠ في المئة. (ب): «لا بد أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة أسماء في القائمة الثين من المرشحين من كل جنس مع التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء». فيما يخصُّ الدوائر ذات المقعد الواحد: (أ): ٤٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	المكسيك (غرفتان)	-٣٦
مُّهل الأحزاب غير الملتزمة متطلبات الحصص ٤٨ ساعة لتصحيح قوامُها. فإذا وُجد أنها لا تزال غير ملتزمة متطلبات الحصص، يُوجه لها توبيخ علني ومُّهل مدة ٢٤ ساعة أخرى لتصحيح قوامُها. إذا ظلت الأحزاب غير ملتزمة بالقواعد، تُرفض القوائم.	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): «لا بد أن تضمَّ كل مجموعة من خمسة أسماء في القائمة اثنين من المرشحين من كل جنس مع التناوب في الترتيب بين الرجال والنساء». فيما يخصُّ الدوائر ذات المقعد الواحد: (أ): ٤٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تختلف باختلاف مناطق البلاد	تختلف باختلاف مناطق البلاد	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
ترفض المفوضية العامة للانتخابات القوائم التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): ٢ في المئة. (ب): لا يوجد. فيما يخصُّ الدوائر ذات المقعد الواحد: (أ): ٢٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	منغوليا (غرفة واحدة)	-٣٧
لا يوجد.	فيما يخصُّ انتخابات المجالس المحلية: (أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم يُلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تستوفي القائمة المعدّلة متطلبات الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	الجبل الأسود (غرفة واحدة)	-٣٨
إذا لم يُلتزَم عِتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تستوفِ القائمة المعدِّلة متطلبات الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): في انتخابات أي مجلس من مجالس الحكم المحلي التي لا يزيد عدد أعضائها عن ١٠ أعضاء، يجب أن تضم قوائم المرشحين ثلاث نساء على الأقل؛ أما فيما يخصُّ مجالس البلديات أو المدن التي تتكون من ١١ عضواً أو أكثر، يجب أن تضمَّ قوائم المرشعين خمس نساء على الأقل. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني	ناميبيا (غرفتان)	-٣٩
إذا لم تستوف قوائم المرشحين المقدمة قواعد الحصص، تردُّ المفوضية القائمة إلى الحزب المعني لتصحيحها بما يتماشى مع قواعد الحصص المخصَّصة على أساس النوع، فإذا لم يمتثل الحزب، تُرفض القائمة.	(أ): تُشكَّل النساء ٣٣ في المئة على الأقل من المرشحين في نظام الفائز الأول ونظام التمثيل النسبي مجتمعين. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	نيبال (غرفة واحدة)	- ٤•
لا يوجد.	(أ): تُشكل النساء ٤٠ في المئة من قوائم المرشحين لانتخابات المجالس البلدية. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	نيكاراغوا (غرفة واحدة)	-٤١
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
ترفض لجنة الانتخابات المركزية طلبات تسجيل القوائم إذا كانت القائمة لا تستوفي هذه المتطلبات.	فيها يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): انظر أدناه. (ب): امرأة واحدة على الأقل بين كل من: الأسهاء الثلاثة الأولى في القائمة والأسهاء الأربعة التي تليها وبين كل خمسة أسهاء تلي ذلك حتى نهاية القائمة.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	فلسطين	-87
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة (تسري فقط على القوائم خلال الانتخابات التمهيدية) (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بنما (غرفة واحدة)	-88

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص.	(أ): ۲۰ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	باراغواي (غرفتان)	-88
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص.	(أ): ۲٠ في المئة. (ب): لا يوجد	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
لا تقبل المفوضية الانتخابية قوائم الأحزاب التي لا تلتزم بشروط نظام الحصص.	(أ): ٢٠ في المئة. (ب): لا يوجد	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض القوائم التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بيرو (غرفة واحدة)	-£0
تُرفض الأحزاب التي لا تلتزم قوائهها متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، مع إمكانية تعديل القوائم خلال يومين. وتُرفض القوائم التي تظل مخالفة لشروط الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم يُلتزَم عِتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة في غضون ثلاثة أيام. فإذا لم تكن القائمة المعدَّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، تُوفض القائمة.	(أ): ٣٥ في المئة. (ب): يجب أن يكون بين الأسماء الثلاثة الأولى على رأس كل قائمة امرأة واحدة على الأقل.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	بولندا (غرفتان)	-٤٦
إذا لم يُلتزَم عتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة في غضون ثلاثة أيام. فإذا لم تكن القائمة المعدَّلة تستوفي متطلبات الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم تلتزم إحدى القوائم متطلبات نظام الحصص، يُعلن عن المخالفة وتكون هناك عقوبة مالية في صورة خفض للتمويل الحكومي بالتناسب مع مدى انعدام المساواة على القائمة.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، لا يجوز أن تضم القائمة أكثر من اسمين متتاليين من نفس الجنس.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	البرتغال (غرفة واحدة)	-£V
إذا لم تلتزم إحدى القوائم بشروط نظام الحصص، يُعلن عن المخالفة وتُفرض عقوبة مالية في صورة خفض للتمويل الحكومي المقدِّم للحملات الانتخابية، بالتناسب مع مستوى عدم مراعاة المساواة في القائمة.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، لا يجوز أن تضم القائمة أكثر من اسمين متتابعين من نفس الجنس.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون*	الغرفة السفلى	رواندا (غرفتان)	-٤٨
لا يوجد.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	في نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (اب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات. نظام الأغلبية في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	السنغال (غرفة واحدة)	-89
تُرفض قوائم المرشحين التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	في نظام التمثيل النسبي: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات. نظام الأغلبية في الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة: (أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
إذا لم يُلتزم متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تكن القائمة المعدَّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، أي لم تُنفذ التعديلات، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): يُوضع مرشح واحد على الأقل من الجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	صربيا (غرفة واحدة)	-0•
إذا لم يُلتزم متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تكن القائمة المعدَّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، أي لم تُنفذ التعديلات، تُرفض القائمة.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): يُوضع مرشح واحد على الأقل من الجنس الأقل تمثيلاً بين كل ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض القوائم التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	(أ): ٣٥ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	سلوفینیا (غرفتان)	-01
تُرفض القوائم التي لا تلتزم بمتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع.	 (أ): ٣٠ في المئة في الوقت الراهن، ترتفع إلى ٤٠ في المئة ابتداء من عام ٢٠١٤. (ب): ابتداء من الانتخابات التي ستُعقد في عام ٢٠١٤. يجب أن يكون ترتيب المرشحين في النصف الأول من القائمة بالتناوب بين الجنسين. 	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): «يجب أن تسعى الأحزاب لضمان أن تكون نسبة ٥٠ في المئة من المرشحين في قوائمها من النساء».	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني	جنوب أفريقيا (غرفتان)	-07
إذا لم يُلتزم متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تكن القائمة المعدُّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): يجب أن تضم قوائم المرشحين نسبة متوازنة من النساء والرجال (٤٠ في المئة) بين كل ٥ مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	إسبانيا (غرفتان)	-08
إذا لم يُلتزم متطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تكن القائمة المعدَّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): يجب أن تضم قوائم المرشحين نسبة متوازنة من النساء والرجال (٤٠ في المئة) بين كل ٥ مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
إذا لم يُلتزم عتطلبات الحصص المخصصة على أساس النوع، يلزم تعديل القائمة. إذا لم تكن القائمة المعدِّلة تستوفي متطلبات نظام الحصص، تُرفض القائمة.	(أ): ٤٠ في المئة. (ب): يجب أن تضم قوائم المرشحين نسبة متوازنة من النساء والرجال (٤٠ في المئة) بين كل ٥ مرشحين. يجوز للمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي أن تعتمد نصوصاً تشترط نسباً أعلى من النساء داخل القوائم الانتخابية.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
تُرفض القائمة إذا لم تلتزم بأحكام نظام الحصص.	(أ): ٣٣ في المئة. (ب): هناك امرأة واحدة على الأقل بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	العرفة السفلى	تيمور-ليشتي (غرفة واحدة)	-08

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
لا پوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	العرفة السفلى	توغو (غرفة واحدة)	-00
لا تقبل القائمة التي لا تحترم مبدأ التناصف بين النساء والرجال إلا في حدود ما يحتَّمه العدد الفردي للمقاعد المخصَّصة لبعض الدوائر.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): يُشترط التناوب بين المرشحين والمرشحات.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	العرفة السفلى	تونس (غرفة واحدة)	-07
تُرفض القائمة إذا لم تلتزم بأحكام نظام الحصص.	 (أ): ٣٣ في المئة (بالإضافة إلى ذلك، فعندما يجري التنافس على مقعدين فقط، تزيد الحصة إلى ٥٠ في المئة). (ب): توضع امرأة واحدة على الأقل بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين. 	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	أوروغواي (غرفتان)	-0V
تُرفض القائمة إذا لم تلتزم بأحكام نظام الحصص.	(أ): ٣٣ في المئة (بالإضافة إلى ذلك، فعندما يجري التنافس على مقعدين فقط، تزيد الحصة إلى ٥٠ في المئة). (ب): توضع امرأة واحدة على الأقل بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة العليا		
تُرفض القائمة إذا لم تلتزم بأحكام نظام الحصص.	(أ): ٣٣ في المئة (بالإضافة إلى ذلك، فعندما يجري التنافس على مقعدين فقط، تزيد الحصة إلى ٥٠ في المئة). (ب): توضع امرأة واحدة على الأقل بين كل مجموعة من ثلاثة مرشحين.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أً): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	أوزبكستان (غرفتان)	-0/
لا يوجد.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): لا يوجد.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء، وتُشكل القوائم على أساس التناوب بين الرجال والنساء.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	الغرفة السفلى	زمبابوي (غرفتان)	-09
لا يوجد.	(أ): ٥٠ في المئة. (ب): تكون على رأس كل قائمة مرشحة من النساء، وتُشكل القوائم على أساس التناوب بين الرجال والنساء.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون	المستوى دون الوطني		

^{*} تأخذ رواندا وكينيا وموريتانيا بأنظمة للحصص تجمع بين المقاعد المحجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون في نفس المستوى أو نفس المجلس البرلماني، حيث يُنتخب عدد من النساء وفقاً لنظام المقاعد المحجوزة، وعدد آخر وفقاً لنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون (قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصَّصة للنساء <http://www.quotaproject.org>).

ملاحظة: جورجيا – يُخصِّص قانون الأحزاب السياسية حصة على أساس النوع بنسبة ٣٠ في المئة من كل ١٠ مرشحين في القائمة، وينصُّ على حوافز مالية للأحزاب التي تلتزم بهذا الشرط. ولا ينص القانون على فرض أي عقوبات على الأحزاب التي تقرر ألا تلتزم بهذه الشروط. ونظراً للطبيعة غير الإلزامية لهذه القواعد، لا تُصنَّف جورجيا ضمن البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون.

^{**} تستخدم الجزائر والعراق نظامين متفردين من أنظمة الحصص، حيث يجمعان بين سمات حصص المرشحين المفروضة بالقانون والمقاعد المحجوزة، ومن ثمَّ فقد أدرج كلا البلدين في كلتا القائمتين: قائمة البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون وقائمة البلدان التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة (انظر ملف البلد المعني للمزيد من التفاصيل).

الجدول (أ-٢): قائمة البلدان التي تأخذ بنظام المقاعد المخصَّصة للنساء في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني

تفاصيل نظام الحصص/ قواعد الترتيب/ طريقة الاختيار	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
نظام أفضل الخاسرين. يُخصَّص للنساء ٨٦ مقعداً من بين ٢٤٩ مقعداً، بواقع ٢ في المئة على الأقل لكل دائرة. وتحدُّد المفوضية الانتخابية عدد النساء المنتخبات في كل دائرة بعد الانتخابات. وتفوز المرشحات اللائي يحصلن على أغلبية الأصوات في كل دائرة انتخابية بالمقاعد المخصَّصة للنساء في تلك الدائرة. وتوزَّع المقاعد المتبقية في أي دائرة (إن وجدت) وفقاً لقواعد النظام الانتخابي (الصوت الواحد غير المتحول) بصرف النظر عن جنس المرشح (المادة ٢٣).	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	أفغانستان (غرفتان)	-1
الانتخاب غير المباشر والتعيين. يقوم الرئيس بتعيين ثلث الأعضاء، على أن يكون ٥٠ في المئة من الثلث المعين من النساء.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
نظام أفضل الخاسرين. تُخصَّص ٢٠ في المئة على الأقل من المقاعد في كل مجلس من مجالس الأقاليم للمرشحات اللائي يحصلن على أعلى الأصوات.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
يُخصَّص للنساء عدد محدد من المقاعد على قوائم المرشحين وكذلك في الهيئة المنتخبة، حسب حجم الدوائر الانتخابية.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	الجزائر** (غرفتان)	-٢
يُخصُّص للنساء عدد محدد من المقاعد على قوائم المرشحين وكذلك في الهيئة المنتخبة.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. ويُخصَّص للنساء ٥٠ مقعداً من بين ٣٥٠ مقعداً، على أن تنتخبهن الأحزاب السياسية انتخاباً غير مباشر.	مقاعد محجوزة	" الغرفة السفلى	بنغلاديش (غرفة واحدة)	-٣
مستوى مخصَّص للنساء فقط. تُخصَّص ثلاثة مقاعد إضافية للنساء في كل مجلس، على أن يُنتخبن في انتخابات مخصَّصة للنساء فقط، مع تجميع كل ثلاث دوائر في دائرة واحدة.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
نظام أفضل الخاسرين. يجب أن تشمل كل مجموعة من أربعة أسماء متتالية امرأة واحدة على الأقل. وإذا لم تُستوف متطلبات نظام الحصص (٣٠ في المئة)، تعقبها عملية استكمال تُضيف بجوجبها الإدارة الانتخابية بالتشاور مع الأطراف المعنية من بين قوائم المرشحين التي حصلت على نسبة ٥ في المئة على الأقل من إجمالي الأصوات، مزيداً من المرشحين حتى استيفاء متطلبات الحصص المنصوص عليها.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	بوروندي (غرفتان)	-٤
نظام أفضل الخاسرين. الانتخاب غير المباشر. إذا لم تستوف نتيجة الانتخابات متطلبات الحصص (٣٠ في المئة)، تعقبها عملية استكمال تُضيف بموجبها الإدارة الانتخابية بالتشاور مع الأطراف المعنية من بين قوائم المرشحين التي حصلت على نسبة ٥ في المئة على الأقل من إجمالي الأصوات، مزيداً من المرشحين حتى استيفاء متطلبات الحصص المنصوص عليها.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
نظام أفضل الخاسرين. الانتخاب غير المباشر. إذا لم تستوف نتيجة الانتخابات متطلبات الحصص (٣٠ في المئة)، يجوز للإدارة الانتخابية، من خلال آلية استكمال، أن تُعيِّن العدد اللازم من المرشحين من القوائم التي حصلت على أعلى الأصوات حتى تُستوفى متطلبات الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
لا توجد نصوص بشأن الانتخابات المباشرة. تُخصَّص للنساء ٢٢ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	الصين (غرفة واحدة)	-0
تُخصَّص ١٠ في المئة من المقاعد للجنس الأقل تمثيلاً. وتُكلف الأحزاب بوضع المرشحين والمرشحات على القوائم في ترتيب يضمن أن يُشكِّل المرشحون من الجنس الأقل تمثيلاً ١٠ في المئة على الأقل من الأعضاء المنتخبين.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	جيبوتي (غرفة واحدة)	-٦
تُخصُّص ٣٠ في المئة من المقاعد للنساء. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ أحكام الحصص.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	إريتريا (غرفة واحدة)	-V
تُخصَّص ٣٣ في المئة من المقاعد في مجالس الأحياء للنساء. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ أحكام الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	غينيا (غرفة واحدة)	-Λ
تُخصُّص ٣٠ في المئة من المقاعد للنساء. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ أحكام الحصص.	مقاعد محجوزة	 الغرفة السفلى	ھايتي (غرفتان)	-9
تُخصُّص ٣٠ في المئة من المقاعد للنساء. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ أحكام الحصص.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
دوائر انتخابية مخصصة للنساء فقط مع تدوير الدوائر. تُخصص ٣٣ في المئة على الأقل من إجهالي المقاعد في مجالس المناطق الريفية للنساء. وتُخصَّص نسبة ٣٣ في المئة من إجمالي المقاعد المحجوزة للطوائف والقبائل للنساء اللائي ينتمين إلى هذه الطوائف. ويجري إنفاذ الحجز بتخصيص المقاعد المحجوزة للمرشحات فقط (بالانتخاب المباشر) للدوائر الانتخابية داخل المجلس على أساس التعاقب بين الدوائر.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	الهند (غرفتان)	-1.

تفاصيل نظام الحصص/ قواعد الترتيب/ طريقة الاختيار	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
نظام أفضل الخاسرين. يجب أن يكون ٢٥ في المئة من المرشحين من النساء، وتُخصُّص للنساء ٢٥ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	العراق** (غرفة واحدة)	-11
نظام أفضل الخاسرين. على أن تكون هناك امرأة بين كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
نظام أفضل الخاسرين. وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد الخمسة عشر المحجوزة للنساء، تقوم المفوضية الانتخابية بحساب نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات غير الفائزات في انتخابات الدوائر، وذلك بقسمة عدد الأصوات التي حصلن عليها على إجمالي عدد الأصوات في دوائرهن الانتخابية. ثم تقوم اللجنة بإعلان الخمس عشرة مرشحة اللائي حصلن على أعلى نسب من الأصوات على المستوى الوطني فائزات بالمقاعد المخصصة، شريطة ألا تحصل محافظة واحدة على أكثر من مقعد واحد من المقاعد المحجوزة للنساء.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	الأردن (غرفتان)	-17
يُخصَّص للنساء ٢٩٧ مقعداً من بين ٩٧٠ مقعداً هي جملة مقاعد المجالس البلدية.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
مستوى مخصَّص للنساء فقط. يُخصَّص للنساء ٤٧ مقعداً، بحيث يُنتخبن في ٤٧ دائرة انتخابية ذات مقعد واحد. أما فيما يخص بقية المقاعد، تُطبَّق حصة مفروضة بالقانون (انظر الجدول (١) للاطلاع على التفاصيل).	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	کینیا* (غرفتان)	
تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. ويُخصَّص للنساء ١٨ مقعداً من بين ٤٧ مقعداً.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. ويُخصَّص للنساء ثلث المقاعد في كل مقاطعة.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. وتُخصَّص للنساء ٣٠ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	ليسوتو (غرفتان)	-18
يُخصُّص للنساء عدد من المقاعد في المجالس المحلية. ولا ينص القانون على كيفية انتخاب النساء أو كيفية إنفاذ الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	ليبيا (غرفة واحدة)	-10
مستوى مخصَّص للمرشحات فقط. يُخصَّص للنساء ٢٠ مقعداً، بحيث يُنتخبن في دائرة انتخابية واحدة على مستوى البلاد. أما فيما يخص بقية المقاعد، تُطبَّق حصة مفروضة بالقانون (انظر الجدول (١) للاطلاع على التفاصيل).	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	موریتانیا* (غرفتان)	-17
تُخصَّص للنساء نسبة ٢٠ في المئة من المقاعد. ويجري تسهيل انتخاب النساء من خلال القواعد المتعلقة بترتيب المرشحين على القوائم. في انتخابات المجالس البلدية المكونة من ٩ و١١ عضواً، تتبوأ امرأة المقعد الرابع في اللائحة وترتّب الثانية في المقعد الرابع في اللائحة. وفي المجالس البلدية المكونة من ١٥ و١٧ عضواً، تتبوأ امرأة المقعد الأول أو الثاني في اللائحة وترتّب الثانية في المقعد الخامس والثالثة في المقعد السابع في اللائحة. وفي المجالس البلدية المكونة من ١٩ عضواً أو أكثر، تتبوأ امرأة المقعد الأول أو الثاني في اللائحة وترتّب الثانية في المقعد الخامس والثالثة في المقعد الخامس والثالثة في المقعد التاسع في اللائحة و اللائحة.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
مستوى مخصِّص للمرشحات فقط. يُخصِّص للنساء ٦٠ مقعداً من بين ٣٩٥ مقعداً، بحيث يُنتخبن على القوائم الحزبية في دائرة انتخابية واحدة على مستوى البلاد (نظام التمثيل النسبي).	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	المغرب (غرفتان)	
يُخصَّص للنساء ثلث المقاعد في مجالس الأقاليم والعمالات. وفيما يخضُّ انتخاب مجالس الأقاليم والعمالات، تُنتخب النساء في مستوى مخصَّص للمرشحات فقط.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
يجب أن تضمن الأحزاب أن تُشكِّل النساء نسبة ١٠ في المئة على الأقل من المرشحين المنتخبين. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ نظام الحصص.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	النيجر (غرفة واحدة)	-11
يجب أن تضمن الأحزاب أن تُشكِّل النساء نسبة ١٠ في المئة على الأقل من المرشحين المنتخبين. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ نظام الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
تُوزَّع المقاعد المُخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. ويُخصَّص للنساء ٦٠ مقعداً من بين ٣٤٢ مقعداً، موزعة بين الأقاليم الأربعة. وتقوم الأحزاب في كل إقليم من الأقاليم الأربعة بتقديم قائمة المرشحات قبل الانتخابات.	مقاعد محجوزة	 الغرفة السفلى	باكستان (غرفتان)	-19
الانتخاب غير المباشر. يُحُصَّص للنساء ١٧ مقعداً من بين ١٠٤ مقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
تُوزَّع المقاعد المخصَّصة للنساء على الأحزاب حسب نتائج الانتخابات. ويختلف عدد المقاعد المحجوزة باختلاف الإقليم.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		

تفاصيل نظام الحصص/ قواعد الترتيب/ طريقة الاختيار	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
 ا في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً، يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين: أ) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة. ب) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك. لا في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً، يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء الخمسة التي تلي أول عشرة أسماء مرتبين حسب المشار إليه أعلاه. 	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	فلسطين	-۲۰
يُخصِّص للنساء مقعد واحد من كل ٣ مقاعد من مقاعد القطاعات.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	الفلبين (غرفتان)	-۲1
مستوى مخصَّص للنساء فقط. تُخصَّص للنساء ٣٠ في المئة من المقاعد، بحيث يُنتخبن في مستوى منفصل في كل إقليم. أما فيما يخص بقية المقاعد، تُطبَّق حصة مفروضة بالقانون (انظر الجدول (١) للاطلاع على التفاصيل).	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	رواندا* (غرفتان)	-77
الانتخاب غير المباشر أو التعيين. تُخصَّص للنساء ٣٠ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
في كل قطاع، تُنتخب عضوة من النساء وعضو من الرجال لمجلس القطاع بالتصويت السري المباشر. أما فيما يخص بقية المقاعد، تُطبَّق حصة مفروضة بالقانون (انظر الجدول (١) للاطلاع على التفاصيل).	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
نظام أفضل الخاسرين. يُخصص للنساء 0 مقاعد من بين ٤٩ مقعداً. إذ لم تُستكمل متطلبات نظام الحصص، يُضاف العدد المقرر للنساء إلى الأعضاء المنتخبين من بين المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات. وإذا كان عدد النساء المنتخبات أقل من العدد المقرر، يُستكمل العدد المقرر من بين المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات ويُضاف إلى الأعضاء المنتخبين.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	ساموا (غرفة واحدة)	-۲۳
يعينهن الملك. تُخصُّص للنساء ٢٠ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	السعودية (غرفة واحدة)	-۲٤
يُخصِّص للنساء ٥ مقاعد من كل عشرة مقاعد في 'مجالس تنمية الأنحاء'. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ نظام الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	سيراليون (غرفة واحدة)	-۲0
تُخصُّص للنساء ٣٠ في المئة من مقاعد البرلمان.	مقاعد محجوزة	 الغرفة السفلى	الصومال (غرفة واحدة)	-٢٦
مستوى مخصَّص للنساء فقط. تُخصَّص للنساء ٢٥ في المئة من المقاعد، بحيث يُنتخبن في دائرة انتخابية واحدة على مستوى البلاد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	جنوب السودان (غرفتان)	-۲۷
تصويت للمرشحات فقط. الانتخاب غير المباشر والتعيين. يجب أن تكون هناك امرأة واحدة من كل أربعة أعضاء عن كل ولاية. يقوم أعضاء كل مجلس تشريعي ولائي بالتصويت لأربعة مرشحين على أن يكون بينهم امرأة واحدة.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
مستوى مخصَّص للنساء فقط. تُخصَّص للنساء ٢٥ في المئة من المقاعد، بحيث يُنتخبن وفق نظام التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية مغلقة من النساء فقط.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطنى		
مستوى مخصُّص للنساء فقط. يُنتخبن في دائرة انتخابية واحدة على مستوى البلاد.	مقاعد محجوزة	 الغرفة السفلى	السودان (غرفتان)	-۲۸
يُعين الملك أعضاء مجلس النواب بحيث يكون نصفهم على الأقل من النساء. وإذا لم تُشكَّل النساء ٣٠ في المئة على الأقل من أعضاء البرلمان بعد الانتخابات العامة، يقوم الأعضاء المنتخبون في المجلس بانتخاب ما لا يزيد عن ٤ من النساء من جميع الأقاليم إلى المجلس.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	سوازیلاند (غرفتان)	-۲9
الانتخاب غير المباشر والتعيين. يضم مجلس الشيوخ ١٣ عضوة بين أعضائه الثلاثين، على أن يقوم أعضاء المجلس بانتخاب خمسة عضوات ويقوم الملك بتعيين ثمانية عضوات.	مقاعد محجوزة	الغرفة العليا		
تُوزَّع المقاعد المخصصة للنساء على الأحزاب بالتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب في الانتخابات العامة. وتُخصَّص للنساء ٣٠ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	تنزانيا (غرفة واحدة)	-4.
تُوزَّع المقاعد المخصصة للنساء على الأحزاب بالتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب في الانتخابات العامة. وتُخصَّص للنساء ٣٣ في المئة من المقاعد.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطنى		
يُخصَّص للنساء ٣ مقاعد في كل مجلس محلي. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ نظام الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	تيمور-ليشتي (غرفة واحدة)	-٣1
ي مستوى مخصَّص للنساء فقط. ١١٢ نائبة عن كل دائرة يُنتخبن انتخاباً مباشراً من جانب جموع الناخبين في اقتراع خاص في كل دائرة للنساء فقط.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	أوغندا (غرفة واحدة)	-44
. وي و ي و ي و ي و و و و و و و و و و و و و مستوى مخصَّص للمرشحات فقط. تُشكُّل النساء ثلث الأعضاء المنتخبين.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		
يُخصُّص مقعد واحد في كل دائرة من دوائر البلديات للنساء. ولا ينص القانون على كيفية إنفاذ نظام الحصص.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني	فانواتو (غرفة واحدة)	-٣٣

تفاصيل نظام الحصص/ قواعد الترتيب/ طريقة الاختيار	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
تُنتخب ستون نائبة إضافية من النساء، ست عن كل إقليم من أقاليم زمبابوي، وفق نظام التمثيل النسبي حسب الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الذي يمثلون الأحزاب السياسية	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	زيمبابوني (غرفتان)	
ية الانتخابات العامة. في الانتخابات العامة.	33.	Ü	(3)	

^{*} تأخذ رواندا وكينيا وموريتانيا بأنظمة للحصص تجمع بين المقاعد المحجوزة وحصص المرشحين المفروضة بالقانون في نفس المستوى أو نفس المجلس البرلماني، حيث يُنتخب عدد من النساء وفقاً لنظام المقاطد المحجوزة، وعدد آخر وفقاً لنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون ('قاعدة البيانات العالمية المعنية بالحصص المخصّصة للنساء' <//http://

الجدول (أ-٣): قائمة الأقاليم والمناطق الخاصة التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة في تشكيل إحدى غرفتي البرلمان أو كلتيهما أو في تشكيل المجالس على المستوى دون الوطني

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
إذا ظهر، بعد توزيع المقاعد، أنَّ المرشحين الذين عِثلون أقلية من ناحية النوع داخل الكيان السياسي لم يحصلوا على ٣٠ في المئة على الأقل من إجمالي المقاعد التي حصل عليها ذلك الكيان، يُستعاض عن آخر المرشحين المنتخبين الذين عثلون أغلبية من ناحية النوع بالمرشحين المؤهلين من النوع المغاير الذين يلونهم على قائمة المرشحين المعاد ترتيبها حتى يصل إجمالي عدد المقاعد المخصصة للنوع الذي عمثل أقلية إلى ٣٠ في المئة على الأقل.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): مرشحة واحدة في كل ثلاثة أسماء.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون/ مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	كوسوفو*	-1
إذا ظهر، بعد توزيع المقاعد، أنَّ المرشحين الذين عِثلون أقلية من ناحية النوع داخل الكيان السياسي لم يحصلوا على ٣٠ في المئة على الأقل من إجمالي المقاعد الذي حصل عليها ذلك الكيان، يُستعاض عن آخر المرشحين المنتخبين الذين عِثلون أغلبية من ناحية النوع بالمرشحين المؤهلين من النوع المغاير الذين يلونهم على قائمة المرشحين المعاد ترتيبها حتى يصل إجمالي عدد المقاعد المخصصة للنوع الذي عِثل أقلية إلى ٣٠ في المئة على الأقل.	(أ): ٣٠ في المئة. (ب): مرشحة واحدة في كل ثلاثة أسماء.	حصص المرشحين المفروضة بالقانون/ مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		

^{**} تستخدم الجزائر والعراق نظامين متفردين من أنظمة الحصص، حيث يجمعان بين سمات حصص المرشحين المفروضة بالقانون والمقاعد المحجوزة، ومن ثمَّ فقد أُدرج كلا البلدين في كلتا القائمتين: قائمة البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون وقائمة البلدان التي تأخذ بنظام المقاعد المحجوزة (انظر ملف البلد المعني للمزيد من التفاصيل).

العقوبات	(أ): الحد الأدنى المطلوب على القوائم من النساء أو من كل نوع (ب): قواعد ترتيب المرشحين	نوع نظام الحصص	المستوى	البلد	
إذا لم تُستوف متطلبات نظام الحصص، يكون للمرشحات المتأخرات في الترتيب الأولوية في أن يُنتخبن.	فيما يخصُّ نظام التمثيل النسبي: (أ): «لا تقل حصة النساء المنتخبات في قائمة كل حزب سياسي عن ٥٠ في المئلة» (ب): لا يوجد.	مقاعد محجوزة	الغرفة السفلى	تايوان (تايبيه الصينية) (غرفة واحدة)	-٢
إذا لم تُستوف متطلبات نظام الحصص، تُنتخب المرشحات اللائي يحصلن على الأغلبية المقارنة من الأصوات بالترتيب.	(أ): في الدوائر التي بها ٤ مقاعد أو أكثر، يُخصَّص للنساء مقعد واحد من كل أربعة مقاعد؛ ومن كل ٤ مقاعد مخصَّصة للسكان الأصليين، يُخصَّص للنساء من هذه الطوائف مقعد واحد. (ب) غير مطبقة.	مقاعد محجوزة	المستوى دون الوطني		

^{*} كوسوفو تستخدم نظاماً للحصص يجمع بين سمات حصص المرشحين المفروضة بالقانون والمقاعد المحجوزة.

الجدول (أ-٤): قامَّة البلدان التي لديها أحزاب ملتزمة بحصص طوعية مخصَّصة على أساس النوع

تضم القائمة جميع البلدان التي يلتزم فيها حزب سياسي واحد، على الأقل، ذو تمثيل برلماني بحصة طوعية على أساس النوع في الانتخابات التشريعية. ولا تضم القائمة البلدان التي تأخذ بنظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون فيما يخص الهيئة التشريعية وتلتزم فيها بعض الأحزاب بحصة حزبية طوعية.

أستراليا	-1
النمسا	-٢
بوتسوانا	-٣
الكاميرون	٤-
کندا	-0
شيلي	٦-
كرواتيا	-V
قبرص	-۸
جمهورية التشيك	-9
	-1.
· غينيا الاستوائية ·	-11
- إستونيا	-17
- إثيوبيا	-11
- ألمانيا	١٤
عواتيمالا	-10
المجر	-17
- أيسلندا	-17
ا إسرائيل	-11
- إيطاليا*	
	-۲•

لوكمسبورغ	-۲1
ملاوي	-77
مالي	-77
مالطا	-78
موزمبيق	-70
الميبيا*	
هولندا	
النرويج	
عن الفلبين*	
رومانیا	
 سلوفاکیا	
 جنوب أفريقيا*	
السويد	
	-٣٤
تايلاند	
- ترکیا	
المملكة المتحدة	

^{*} تفرض إيطاليا وجنوب أفريقيا والفلبين وناميبيا حصصاً انتخابية فيما يخصُّ الانتخابات على المستوى دون الوطني.

الملحق (ب): مسرد المصطلحات

Best loser system	نظام أفضل الخاسرين: مجموعة من الأحكام التي يُنتخب بموجبها مرشحون لم يفوزوا في الانتخابات وإنما حصلوا على أعلى الأصوات من بين المرشحين الذين ينتمون إلى فئة معينة (النساء مثلاً) إلى الهيئة التشريعية، بالرغم من حصولهم على أصوات أقل من المرشحين الآخرين، حتى تُستوفي الحصة المخصَّصة سلفاً للفئة التي ينتمون إليها. (على سبيل المثال كأن تُنتخب المرشحات اللائي حصلن على أعلى الأصوات بين النساء حتى استيفاء العدد الذي تتطلبه الحصة المخصَّصة للنساء، بالرغم من حصول مرشحين من الذكور على عدد أكبر من الأصوات).
Bicameral legislature	الهيئة التشريعية ذات الغرفتين: هيئة تشريعية تتكون من مجلسين، يُطلق عليهما في كثير من الأحيان مجلس الشيوخ ومجلس النواب.
Block vote	نظام الكتلة: أحد نظم الأغلبية/الأكثرية المستخدمة في الدوائر المتعددة المقاعد وفيه يُدلي الناخبون بعدد من الأصوات يعادل عدد المرشحين المطلوب انتخابهم، ويتوجه التصويت للمرشحين. ويفوز بالمقاعد المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات.
Borda count	صيغة بوردا: نظام اختيار تفضيلي يقوم على التصويت للمرشحين، ويُستخدم في كل من الدوائر ذات المقعد الواحد والدوائر المتعددة المقاعد. وفيه يرتُب الناخبون المرشحين بوضع أرقام أمام اختياراتهم المفضلة، وعند العدِّ يُعطى كل رقم قيمة نسبية، بحيث يكون الفارق بين كل تفضيل والذي يليه ثابتا. وعلى سبيل المثال، ففي قائمة من عشرة مرشحين، يساوي الاختيار الأول واحداً صحيحاً، ويساوي الاختيار الثاني ٢٠٩ وهكذا، بحيث يساوي الاختيار العاشر ٢٠١. ثم تُجمع هذه القيم ويفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى المجاميع.
Candidate quota	نظام حصص المرشحين: قاعدة لتخصيص الحصص تستوجب أن تستأثر النساء بنسبة دنيا من المرشحين، وتُطبَّق على قوائم المرشحين التي تتقدَّم بها الأحزاب السياسية للانتخابات. وقد تكون حصص المرشحين مفروضة بالقانون أو طوعية من جانب الأحزاب السياسية.
Closed list	نظام القائمة المغلقة: أحد صور نظام القائمة النسبية، لا يمكن فيه للناخبين إلا أن يصوتوا لحزب أو تكتل سياسي بعينه، دون التعبير عن تفضيل لمرشح أو آخر داخل القائمة الحزبية. انظر أيضا نظامي القائمة المفتوحة والقائمة النسبية.
Constituency	انظر: الدائرة الانتخابية
District	انظر: الدائرة الانتخابية
District magnitude	حجم الدائرة: عدد النواب الذين يُنتخبون عن الدائرة.
Electoral district	الدائرة الانتخابية: إحدى المناطق الجغرافية التي يُقسَّم إليها بلد معين أو سلطة محلية أو مؤسسة فوق وطنية معينة لأغراض الانتخابات. ويمكن أن يُنتخب عن الدائرة الانتخابية نائب واحد أو أكثر لتمثيلها في الهيئة المنتخبة. انظر الدائرة الانتخابية المتعددة المقاعد والدائرة الانتخابية ذات المقعد الواحد.
Electoral formula	الصيغة الانتخابية: المعادلة المستخدمة في النظام الانتخابي لترجمة الأصوات إلى مقاعد.
Electoral gender quota	الحصص الانتخابية المخصّصة على أساس النوع: عدد المقاعد التي يتعين أن يشغلها ممثلو أحد الجنسين أو ممثلو الجنس الأقل تمثيلاً من إجمالي المرشحين الذين يسمّيهم أحد الأحزاب أو التكتلات (انظر نظام تخصيص الحصص المحايد تجاه النوع). وتُستخدم هذه الحصص في أغلب الأحيان لضمان تسمية وانتخاب عدد أدنى من النساء.

Electoral law	قانون الانتخابات: النص التشريعي أو النصوص التشريعية التي تنظُّم جميع جوانب عملية انتخاب المؤسسات السياسية المنصوص عليها في دستور بلد معين أو القائمة ضمن الإطار المؤسسي لذلك البلد.
Electoral management body	الهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية: المؤسسة التي يكلفها قانون الانتخابات محسؤولية إدارة الانتخابات. وفي معظم البلدان تكون الهيئة إما مفوضية مستقلة أو قسماً من إدارة حكومية مختصة.
Electoral regulations	لوائح الانتخابات: قواعد ملحقة بالقوانين تصدر، من جانب الهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية في أغلب الأحيان، بموجب الصلاحيات الواردة في قانون الانتخابات الذي يحكم جوانب تنظيم الانتخابات وإدارتها.
Electoral system	النظام الانتخابي: النظام المنصوص عليه في قانون الانتخابات ولوائحه، والذي يحدد كيفية انتخاب الأحزاب والمرشحين لعضوية هيئة من الهيئات التمثيلية. وأهم ثلاثة عناصر في النظام الانتخابي هي المعادلة الانتخابية وبنية ورقة الاقتراع وحجم الدائرة.
Electorate	جمهور الناخبين: إما (أ) إجمالي عدد الناخبين المسجلين للتصويت في دائرة انتخابية معينة، أو (ب) الدائرة الانتخابية (كما تُسمى في بعض البلدان الناطقة بالإنجليزية)، انظر الدائرة الانتخابية.
First-past-the-post	نظام الفائز الأول: أبسط أنواع نظم الأكثرية/الأغلبية، يقوم على دوائر ذات مقعد واحد وعلى التصويت للمرشحين. ويفوز المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات مقارنة بالمرشحين الآخرين، وإن لم تَمثّل تلك الأصوات أغلبية مطلقة من مجموع الأصوات الصحيحة.
Free list	نظام القائمة الحرة: أحد صور نظام القائمة النسبية يجوز فيه للناخبين أن يصوتوا لحزب أو تكتل معين، وكذلك لمرشح أو أكثر سواء كان هؤلاء المرشحون على قائمة ذلك الحزب أو التكتل أو غير ذلك. انظر أيضا نظامي القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة.
Gender	النوع (الاجتماعي): يشير إلى السمات التي تُنسب إلى النساء والرجال لأسباب اجتماعية لا نتيجة للحتمية البيولوجية، وكذلك للعلاقات بين النساء والرجال في مجتمع بعينه في وزمان ومكان معينين، في حين يشير 'الجنس' إلى الفوارق البيولوجية الحتمية. فالمواصفات والهويات والسلوكيات المتوقعة من جانب الرجال والنساء تتحدَّد نتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي.
Gender-neutral quota	نظام تخصيص الحصص المحايد تجاه النوع: نظام لتخصيص الحصص يهدف إلى تصحيح ضعف تمثيل الرجال والنساء على حد سواء، أو ينص على حد أقصى لتمثيل أي جنس من الجنسين.
Legal gender quota	الحصص المخصصة على أساس النوع المفروضة بالقانون: الحصص التي يفرضها الدستور أو قانون الانتخابات.
Legislated candidate quota	نظام حصص المرشحين المفروضة بالقانون: نظام لتخصيص الحصص يقضي بتخصيص عدد معين من الأماكن على القوائم الانتخابية للنساء.
List proportional representation	نظام القائمة النسبية: نظام يقوم فيه كل حزب أو تكتل مشارك في الانتخابات بتقديم قائمة مرشحين في دائرة انتخابية معينة؛ ويصوَّت الناخبون لصالح حزب معين، وتفوز الأحزاب بالمقاعد بالتناسب مع نصيبها الإجمالي من الأصوات، ويؤخذ المرشحون الفائزون من القوائم. انظر أنظمة القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة والقائمة الحرة.
Lower house	الغرفة السفلى (مجلس النواب): إحدى غرفتي الهيئة التشريعية ذات الغرفتين، ويُنظر إليها في العدادة على أنها تضم «ممثلي الشعب». وتكون هي الغرفة ذات الصلاحيات الأكبر في الأحوال التي لا تتساوى فيها صلاحيات الغرفتين.

Mixed-member proportional	نظام تناسب العضوية المختلطة: نظام مختلط يستخدم فيه جميع الناخبين النظام الانتخابي الأول، الذي عادة ما يكون أحد نظم الأكثرية/الأغلبية، لانتخاب بعض النواب إلى الهيئة المنتخبة، ثم تُخصص بقية المقاعد للأحزاب والتكتلات باستخدام النظام الانتخابي الثاني، والذي عادة ما يكون أحد نظم القائمة النسبية، وذلك لتعويض سوء التناسب في تمثيلها في نتائج النظام الانتخابي الأول.
Mixed system	النظام المختلط: نظام تُستخدم فيه اختيارات الناخبين لانتخاب النواب باستخدام نظامين مختلفين، أحدهما من نظم التمثيل النسبي والآخر من نظم الأكثرية/الأغلبية. وهناك نوعان من النظم المختلطة: النظام المتوازي ونظام تناسب العضوية المختلطة.
Multi-member district	الدائرة المتعددة المقاعد: دائرة يُنتخب منها أكثر من نائب إلى الهيئة التشريعية أو الهيئة المنتخبة. انظر أيضا الدائرة ذات المقعد الواحد.
Multiple-tier system	النظام ذو المستويات المتعددة: نظام انتخابي تُنتخب فيه مجموعتان أو أكثر من النواب لنفس الغرفة من جانب جمهور الناخبين في بلد معين. وقد تكون المستويات المتعددة عبارة عن دوائر انتخابية مرسومة على مستويات مختلفة داخل بلد معين، مثل الجمع بين الدوائر ذات المقعد الواحد والمناطق، أو الجمع بين المناطق والبلد ككل. كما تعتبر النظم التي تُنتخب فيها مجموعتان منفصلتان من النواب من نفس المستوى نظماً ذات مستويات متعددة. وتعتبر كل النظم المختلطة نظما ذات مستويات متعددة.
Open list	نظام القائمة المفتوحة: أحد صور نظام القائمة النسبية يمكن فيه للناخبين أن يعبِّروا عن اختياراتهم لحزب أو تكتل معين أو لأحد المرشحين (أو أكثر في بعض الأحيان) بين صفوف ذلك الحزب أو التكتل. انظر كذلك نظامي القائمة المغلقة والقائمة الحرة.
Panachage	باناشاج: تعبير يُستخدم في الدول الناطقة بالفرنسية للإشارة إلى نظام القائمة النسبية الذي يمكن للناخبين فيه أن يصوتوا لحزب أو تكتل وكذلك لمرشح أو أكثر، سواء كان هؤلاء المرشحون على قائمة ذلك الحزب أو التكتل أو غير ذلك. انظر أيضا نظام القائمة الحرة.
Parallel system	النظام المتوازي: نظام مختلط تُستخدم فيه اختيارات الناخبين لانتخاب النواب من خلال نظامين مختلفين، عادة ما يكون أحدهما من نظم الأكثرية/الأغلبية والآخر من نظم التمثيل النسبي. ولا تدخل نتيجة المقاعد المحرزة وفق النظام الأول في حساب نتائج النظام الثاني. انظر أيضا نظام تناسب العضوية المختلطة.
Party block vote	نظام الكتلة الحزبية: أحد نظم الأكثرية/الأغلبية، تُستخدم فيه الدوائر المتعددة المقاعد ويدلي فيه الناخبون بصوت واحد للأحزاب يحددون به الحزب الذي يختارونه، ولا يختارون من بين المرشحين. ويفوز الحزب الذي يحصل على أعلى الأصوات بكل المقاعد في الدائرة الانتخابية.
Party magnitude	حجم الحزب: على مستوى الدائرة الانتخابية، متوسط عدد النواب الذين يُنتخبون من الحزب أو التكتل عن تلك الدائرة. وعلى مستوى البلد ككل، متوسط أحجام الحزب في جميع الدوائر الانتخابية.
Party quota	الحصص الحزبية: قواعد أو مستهدفات تضعها الأحزاب السياسية من أجل تسمية نسبة معينة من النساء بين مرشحيها في الانتخابات. ولا تشمل الحصص التي يخصَّصها الحزب في هياكله الداخلية. انظر أيضا الحصص الحزبية الطوعية.
Placement mandate	قواعد الإلزام بوضع المرشحين على القوائم: قواعد تتعلق بترتيب المرشحين على القوائم. انظر أيضا قواعد ترتيب المرشحين.
Plurality/majority systems	نظم الأكثرية/الأغلبية: تقوم نظم الأكثرية/الأغلبية على مبدأ أنَّ المرشح أو المرشحين أو الحزب الذي يحصل على أكثرية الأصوات (أي ٥٠ في يحصل على أكثرية الأصوات (أي ٥٠ في المئة زائداً واحداً – أو الأغلبية المطلقة) يكون هو الحزب أو المرشح الفائز. وقد تُستخدم في هذه النظم الدوائر ذات المقعد الواحد، كما هو الحال في نظام الفائز الأول أو نظام الصوت البديل أو نظام الجولتين؛ أو الدوائر المتعددة المقاعد كما هو الحال في نظام الكتلة ونظام الكتلة الحزبية.

Proportional representation	نظم التمثيل النسبي: عائلة من عائلات النظم الانتخابية تقوم على مبدأ ترجمة جملة الأصوات التي حصل عليها حزب أو تكتل معين إلى نسبة مناظرة من المقاعد في الهيئة المنتخبة. وعلى سبيل المثال، فالحزب الذي يحصل على ٣٠ في المئة من الأصوات يفوز تقريباً بثلاثين في المئة من المقاعد. وتستوجب جميع نظم التمثيل النسبي استخدام الدوائر المتعددة المقاعد. وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي هما: نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول.
Quota	الحصص المخصَّصة: عدد المقاعد في الهيئة المنتخبة أو نسبة المرشحين على قائمة حزب أو تكتل معين التي يشترط القانون شغلها بنواب ينتمون لفئة معينة. وفي سياق هذا المنشور، يشير هذا المصطلح إلى الحصص الانتخابية المخصَّصة على أساس النوع. واللفظة الإنجليزية نفسها تُترجم إلى التعبير العربي نصيب المقعد حين ترد بمعنى آخر، ألا وهو عدد الأصوات اللازمة لكي يضمن حزب أو مرشح بعينه الحصول على مقعد واحد في دائرة انتخابية بعينها في ظل نظام التمثيل النسبي. وهناك ثلاثة أنواع من أنظمة تحديد نصيب المقعد: نظام هير (Hare) ونظام دروب (Droop) الذي يُسمَّى أيضا نظام هاغنباخ-بيشوف (Hagenbach-Bischoff)، ونظام إمبريالي (Imperiali).
Quota type	نوع نظام الحصص: أي: حصص المرشحين المفروضة بالقانون والمقاعد المحجوزة والحصص الحزبية الطوعية.
Ranking order	قواعد ترتيب المرشحين: القواعد المتعلقة بترتيب المرشحين على قوائم الترشيح. وتشير في هذا المنشور إلى القواعد المتعلقة بترتيب النساء مقارنة بالرجال، معنى، ما إذا كان للمرشحات فرصة حقيقية في الفوز من عدمه.
Reserved district	نظام الدوائر المحجوزة: أحد صور نظام المقاعد المحجوزة، يُشترط فيه ألا يخوض الانتخابات في الدائرة المعنية سوى النساء. ومن الممكن أن يجري تدوير حجز الدوائر من انتخابات إلى أخرى، بحيث لا تظل نفس الدائرة محجوزة للنساء طول الوقت.
Reserved seats	المقاعد المحجوزة: مقاعد يُشترط في الترشح أو الانتخاب لها توفُّر معيار محدِّد مثل الدين أو العرق أو اللغة أو النوع. وتشير في هذا المنشور إلى نظام تخصيص الحصص على أساس النوع الذي يخصِّص للنساء عدداً من المقاعد في الهيئات التشريعية.
Reserved tier	نظام المستوى المحجوز: أحد صور نظام المقاعد المحجوزة، يُخصَّص فيه مستوى منفصل للنساء دون غيرهن من المرشحين.
Sanction for non- compliance	العقوبات في حال عدم الالتزام: تشير في هذا المنشور إلى أية عقوبات قانونية تُفرض في حال عدم الالتزام بقواعد الحصص المخصَّصة على أساس النوع (مثل: العقوبات المالية أو رفض قوائم المرشحين أو استبعاد المرشحين)، وتُكلف بتنفيذها السلطة المختصة (مثل: الهيئة المعنية بالإدارة الانتخابية).
Single-member district	الدائرة ذات المقعد الواحد: دائرة انتخابية يُنتخب منها عضو واحد فقط في الهيئة التشريعية أو المنتخبة. انظر أيضا الدائرة المتعددة المقاعد.
Single non-transferable vote	نظام الصوت الواحد غير المتحول: نظام انتخابي يُدلي فيه الناخبون بصوت واحد لمرشح واحد في دائرة ذات مقاعد متعددة. ويفوز المرشحون الذي يحصلون على أعلى الأصوات.
Single transferable vote	نظام الصوت الواحد المتحول: نظام تصويت تفضيلي من أنظمة التمثيل النسبي يُستخدم في الدوائر المتعددة المقاعد، وفيه يُعلن على الفور انتخاب المرشحين الذين يحصلون على نصيب محدد من أصوات التفضيل الأول، ثم يُعاد توزيع الأصوات على المرشحين الأقل نجاحاً ممن استُبعدوا في جولة العد الأول، وهكذا دواليك حتى يُعلن انتخاب عدد كاف من المرشحين.
Sub-national level	المستوى دون الوطني: المحليات والبلديات ومستويات الأقاليم/الولايات.

Threshold	العتبة الانتخابية: الحد الأدنى من التأييد الذي يتعيَّن على أي حزب أن يحصل عليه حتى يُمثَّل في الهيئة التشريعية. وقد تكون العتبة رسمية منصوصاً عليها في الدستور أو القانون (عادة في صورة نسبة مئوية من مجموع الأصوات الصحيحة) أو عتبة فعلية أو طبيعية تنتج رياضياً عن النظام الانتخابي المستخدم.
Two-round system	نظام الجولتين: أحد نظم الأكثرية/الأغلبية، تُعقد فيه جولة ثانية من الانتخابات إذا لم يصل أحد المرشحين إلى مستوى معين من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، وهو ما يكون في الغالب الأعم مستوى الأغلبية المطلقة (٥٠ في المئة زائداً واحداً).
Upper house	الغرفة العليا (مجلس الشيوخ): إحدى غرفتي الهيئة التشريعية ذات الغرفتين، ويُنظر إليها في الغالب على أنها تضم «نواب الأقاليم/الولايات الاتحادية»، أو على أنها «غرفة الرقابة». وتكون الغرفة ذات الصلاحيات الأقل في الأحوال التي لا تتساوى فيها صلاحيات الغرفتين.
Voluntary party quota	الحصص الحزبية الطوعية: قواعد أو مستهدفات تضعها الأحزاب السياسية من أجل تسمية نسبة معينة من النساء بين مرشحيها في الانتخابات. ولا تشمل الحصص التي يخصِّصها الحزب في هياكله الداخلية. انظر أيضا الحصص الحزبية.
Women-only shortlist/ all-women shortlist	القوائم النسائية القصيرة (الخالصة): قوائم من النساء اللائي يتعين ضمّهن إلى مجموعة المرشحين المحتملين المطروحة للمناقشة داخل الحزب أو التكتل. وكثيراً ما تُستخدم هذه القوائم للتأثير على عملية تسمية المرشحين في البلدان التي تستخدم نظام الأكثرية/الأغلبية، حيث يكون من الصعب إنشاء نظام من أنظمة الحصص المخصصة على أساس النوع يتماشى مع نظم الأغلبية.
Zipper/zebra system	نظام زيبرا التناوبي: نظام لتخصيص الحصص يشترط التناوب بين الرجال والنساء في القوائم الحزبية.

المصادر



Constitution of Afghanistan 2004, available at http://www.iec.org.af/pdf/legalframework/law/afghanistan constitution.pdf>, accessed 24 November 2013

Electoral Law of Afghanistan, 2010 (unofficially translated by the United Nations Assistance Mission in Afghanistan and edited by the International Foundation for Electoral Systems), available at http://www.iec.org.af/pdf/legalframework/law/electorallaw_eng.pdf, accessed 24 November 2013

2010 Regulation on Allocation of Wolesi Jirga Seats for Women, available at http://www.iec.org.af/pdf/legalframework/wj_regulations/reg_on_distribution_WJ_seats.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Afghanistan, House of the People', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2381_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Afghanistan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=AF, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

United States Library of Congress, 'Afghanistan: President Approves New Election Law', Global Legal Monitor (8 August 2013), available at http://www.loc.gov/lawweb/servlet/lloc_news?disp3_1205403662_text, accessed 24 November 2013

Joint Electoral Management Body, 'Final Report, National Assembly and Provincial Council Elections 2005', available at http://www.iec.org.af/jemb.org/pdf/JEMBS%20MGT%20Final%20Report%202005-12-12. pdf>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Electoral Code of the Republic of Albania (2008, unofficial translation), available at <http://www.osce.org/albania/14464>, accessed 24 November 2013

Law on Gender Equality in Society (2008, unofficial translation), available at http://www.osce.org/albania/36682, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Albania, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2001_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Albania', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=7, accessed 24 November 2013

^{*} تشمل قائمة المراجع هذه: القوانين المتعلقة بأنظمة الانتخابات والحصص في كل بلد على حدة؛ وروابط تفضي إلى صفحات معدلات المشاركة في الانتخابات لدى المؤسسة الدولية PU PARLINE؛ وإشارات إلى مختلف التقارير، بها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وصفحات قاعدة بيانات البلدان "بارلاين" لدى الاتحاد البرلماني الدولي؛ PU PARLINE! وإشارات إلى مختلف التقارير، بها في فذا القسم. عُنة قائمة أوسع، لكن في ذلك بعض التقارير الإخبارية المذكورة في القسم المعنون "البلدان والأراضي"، والإحالات المرجعية الكاملة إلى المقالات المشار إليها في هذا القسم. عُنة قائمة أوسع، لكن ليست كاملة، للمراجع ومواد إضافية للقراءة في القسم التالي من الأطلس، تحت عنوان المراجع ومواد إضافية للقراءة، حيث سيجد القراء إحالات مفيدة إلى المقالات البحثية حول حصص مخصصة على أساس النوع الاجتماعي وتطبيق هذه الحصص.

مصادر أخرى

National Democratic Institute, 'Albania's 2011 Local Elections', Pre-election Report no. 2, 5 May 2011, available at http://www.ndi.org/files/Albania-2011-Election-Watch-Report-no2.pdf, accessed 24 November 2013

Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, 'Republic of Albania, Parliamentary Elections, 23 June 2013', Election Observation Mission Final Report, available at http://www.osce.org/odihr/elections/106963, accessed 24 November 2013

Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, 'Republic of Albania, Local Government Elections, 8 May 2011', International Election Observation, available at http://www.osce.org/odihr/77446, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Loi organique no 12-03 du 18 Safar 1433 correspondant au 12 janvier 2012 fixant les modalités augmentant les chances d'accès de la femme à la représentation dans les assemblées élues [Organic Law no. 12-03 (i) of 12 January 2012 establishing the modalities for improving the representation of women in elected assemblies for the representation of women], available at http://www.joradp.dz/JO2000/2012/001/F_ Pag.htm>, accessed 24 November 2013

Loi organique no 59-11 relative à l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales [Organic Law no. 59-11 of 21 November 2011 on the election of council members of local authorities], available at http://adala.justice.gov.ma/production/html/Fr/liens/..%5C180069.htm>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Algeria, National People's Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2003_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Algeria', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=DZ>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

European Union Election Observation Mission, 'Rapport final, élections législatives Algérie 2012' [Final report on the 2012 legislative elections in Algeria], available at http://www.eueom.eu/files/pressreleases/ english/rapport final 05 08 2012 FR.pdf>, accessed 24 November 2013

National Democratic Institute, 'Final Report on Algeria's Legislative Elections', 10 May 2012, available at http://www.ndi.org/files/Algeria-Report-Leg-Elections-ENG.pdf, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Lei no 22/10 dos Partidos Políticos [Law no. 22/10 on Political Parties], available at , accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Angola, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2007_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Angola', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=AO>, accessed 24 October 2013



Constitución de la Nación Argentina 1994 [Constitution of Argentina 1994], available at http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=7070, accessed 24 November 2013

Modificación del Código Electoral Nacional [National Electoral Code 19.945 as amended by Law no. 26.774 B.O., 2 November 2012], available at http://aceproject.org/ero-en/regions/americas/AR/argentina-national-electoral-code-19.945-as/view, accessed 24 November 2013

Decreto no 1246/2000, Reglamentario del Artículo 60 del Código Electoral Nacional, Cupo Femenino B. O., 4/1/2001 [Decree no 1246/2000, Regulatory Act Pertaining to Article 60 of the National Electoral Code, on Gender Quotas, 4 January 2001], available at http://www.elecciones.gov.ar/normativa/archivos/Decreto-1246-2000.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Argentina, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2011_E.htm, accessed 11 October 2013

Honorable Cámara de Diputados de la Nación, República Argentina [Argentina, Chamber of Deputies] (Official website), available at http://www.diputados.gov.ar/, accessed 11 October 2013

Cámara Nacional Electoral [National Electoral Council] (Official website), available at http://www.electoral.gov.ar/, accessed 11 October 2013

 $International\ IDEA,\ Voter\ Turnout\ Database,\ 'Argentina',\ available\ at\ <http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=AR>,\ accessed\ 11\ October\ 2013$

مصادر أخرى

Marx, J. and Borner, J., 'Argentina? Avances y desafíos en el camino hacia una mayor igualdad entre los géneros en la arena política' [Argentina? Advances and challenges on the path towards greater gender equality in the political arena'], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2009), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Electoral Code of Armenia, 2011, available at http://res.elections.am/images/doc/_ecode.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

 $Inter-Parliamentary\ Union,\ PARLINE\ Database\ on\ National\ Parliaments,\ 'Armenia,\ National\ Assembly',\ available\ at <htp://www.ipu.org/parline-e/reports/2013_E.htm>,\ accessed\ 24\ November\ 2013$

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Armenia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=8, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, 'Republic of Armenia, Parliamentary Elections, 6 May 2012', Election Observation Mission Final Report, available at http://www.osce.org/odihr/91643, accessed 24 November 2013



Constitution of Bangladesh 2011, available at http://bdlaws.minlaw.gov.bd/print sections all. php?id=367>, accessed 24 November 2013

Representation of the People Order (up to December 2012), available at http://www.ecs.gov.bd/ MenuExternalFilesEng/290.pdf>, accessed 24 November 2013

Representation of the People (Amendment) Order Act, 2009, available at http://www.ecs.gov.bd/ MenuExternalFilesEng/262.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Bangladesh, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2023_A.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Bangladesh', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=BD>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

South Asia Partnership International, 'Engendering Democratic Governance in Bangladesh', available at http://www.engenderingdemocracy.net/edg-in-action/edg-bangladesh, accessed 24 November 2013

Chowdhury, N., 'Bangladesh's Experience: Dependence and Marginality in Politics', in The Implementation of Quotas: Asian Experiences (Stockholm: International IDEA, 2003), available at http://www.quotaproject. org/publications/Quotas_Asia_Report.pdf>, accessed 24 November 2013

Commonwealth Local Government Forum, 'Country Profiles, Bangladesh', available at http://www.clgf. org.uk/userfiles/1/files/Bangladesh%20local%20government%20profile%202011-12.pdf>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Code Électoral/Algemeen Kieswetboek 2007 [Electoral Code], available at http://aceproject.org/ero-en/ regions/europe/BE/belgium-election-code-2007/at_download/file>, accessed 24 November 2013

Code Électoral Communal Bruxellois 2006 [Communal Elections Law of Brussels, 2006], available at http://www.ejustice.just.fgov.be/cgi_loi/change_lg.pl?language=fr&la=F&cn=1932080431&table_ name=loi>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Belgium, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2029_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Belgium', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=21>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Meier, P., 'Paradoxes in the Meaning of Quotas in Belgium', in S. Franceschet, M. L. Krook and J. M. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (New York: Oxford University Press, 2012)

Meier, P., 'Belgium: A Best Practice Put in Perspective', in D. Dahlerup and L. Freidenvall (eds), Electoral Gender Quota Systems and Their Implementation in Europe (Brussels: European Parliament, 2008), available at http:// www.europarl.europa.eu/document/activities/cont/200903/20090310ATT51390/20090310ATT51390EN. pdf>, accessed 24 November 2013

بوليفيا

المصادر القانونية

Ley no 026, Ley de 30 de junio de 2010 del Régimen Electoral [Electoral Regime Law, 30 June 2010], available at http://www.oep.org.bo/oep/archivos/legislacion/L026%20LEY%20DE%20REGIMEN%20ELECTORAL%20%5B1%5D.pdf">http://www.oep.org.bo/oep/archivos/legislacion/L026%20LEY%20DE%20REGIMEN%20ELECTORAL%20%5B1%5D.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Bolivia, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2037_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Bolivia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BO>, accessed 11 October 2013

البوسنة والهرسك

المصادر القانونية

Izborni Zakon 2013 [Consolidated version of the Election Law of Bosnia and Herzegovina], available at http://www.izbori.ba/Documents/documents/ZAKONI/POIZpw19032013-1-bos.pdf, accessed 24 November 2013

Parliamentary Assembly of Bosnia and Herzegovina, 'About House of Representatives', available at https://www.parlament.ba/sadrzaj/domovi/predstavnicki_dom/default.aspx?id=20423&langTag=en-US&pril=b, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Bosnia and Herzegovina, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2039_E.htm, accessed 24 November 2013

 $International\ IDEA,\ Voter\ Turnout\ Database,\ 'Bosnia\ and\ Herzegovina',\ available\ at\ <http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=18>,\ accessed\ 24\ November\ 2013$

مصادر أخرى

Boric, B, 'Application of Quotas: Legal Reforms and Implementation in Bosnia and Herzegovina', in J. Ballington and F. Binda (eds), The Implementation of Quotas: European Experiences, Quotas Report Series no. 4 (Stockholm: International IDEA, 2005), available at http://www.idea.int/publications/quotas_europe/index.cfm, accessed 24 November 2013

Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, 'Republic of Bosnia and Herzegovina, General Elections, 3 October 2010', Election Observation Mission Final Report, available at < http://www.osce.org/odihr/elections/bih/74610>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Lei no 9.504, estabelece normas para eleições de 30 de setembro de 1997 [Law no. 9.504 establishing standards for the elections of 30 September 1997], available at http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Leis/L9504compilado.htm, accessed 11 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Brazil, Chamber of Deputies',

available at http://www.ipu.org/parline/reports/2043_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Brazil', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=BR>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Llanos, B. and Sample, K. (eds), From Words to Action: Best Practices for Women's Participation in Latin American Political Parties (Stockholm: International IDEA, 2008), available at < http://www.idea.int/ publications/from_rhetoric_to_practice/en.cfm> and (in Spanish) < http://www.idea.int/publications/ from rhetoric to practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf>, accessed 11 October 2013

بوركينا فاسو

المصادر القانونية

Loi no 010-2009/AN du 16 avril 2009 portant fixation de quotas aux élections législatives et aux élections municipales au Burkina Faso [Law no. 010-2009/AN of 16 April 2009 on Quotas for Legislative and Local Elections in Burkina Faso], available at http://www.ndi.org/files/Quota-Law-BF-FRE.pdf, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Burkina Faso, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2047 E.htm>, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Burkina Faso', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=BF>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Inter-Parliamentary Union, Regional Seminar for Parliaments in Francophone Africa, 2013, 'Communication sur la loi portant fixation de quotas aux élections législatives et municipales au Burkina Faso' [Communication on the law establishing quotas for legislative and municipal elections in Burkina Faso], available at http://www.ipu.org/splz-f/gabon13/femmes-burkina.pdf>, accessed 24 October 2013

Commission Union Africaine, 'Rapport de la mission d'observation de l'union Africaine aux élections couplées (Legislatives et municipales), du 2 décembre 2012, en république de Burkina Fasso' [Report of the observation mission of the African Union on the legislative and municipal elections in the Republic of Burkina Faso, 2 December 2012], available at http://pa.au.int/en/sites/default/files/AUEOM%20 Burkina%20Fasso%20Rapport%20Final2-2012.pdf>, accessed 24 October 2013

ىوروندى

المصادر القانونية

Loi no 1/010 du 18 Mars 2005 portant promulgation de la Constitution de la République du Burundi [Law 1/010 of 18 March 2005 promulgating the Constitution of the Republic of Burundi], available at http:// www.assemblee.bi/Constitution-de-la-Republique-du>, accessed 24 October 2013

Code électoral [Law no. 1/22 of 18 September 2009 amending Law no. 1/015 of 20 April 2005 on the Electoral Code], available at http://www.assemblee.bi/Code-electoral, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Burundi, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2049_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Burundi', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=BI>, accessed 24 October 2013

كابو فيردي (الرأس الأخضر)

المصادر القانونية

Lei no 56/VII/2010, B.O 29 I Suplemento 9 de Março 2010, [Law no. 56/VII/2010, Legislative Bulletin 29 I, 9 March 2010], available at http://www.parlamento.cv/userfiles/image/site/Leis/Altera%200%20 C%C3%B3digo%20Eleitoral%20-%20texto%20integrante.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Cabo Verde, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2057_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Cabo Verde', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=CV, accessed 24 October 2013

Voz da América Português [Voice of America, Portuguese], 'Cabo-Verde: Cinco mulheres concorrem as eleições locais' 18 June 2012, [Cabo Verde: five women compete in local elections, 18 June 2012], available at http://www.voaportugues.com/content/article-06-18-12-cape-verde-elections-159464985/1451186.html, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Electoral Law of the National People's Congress and Local People's Congresses of the People's Republic of China, available at http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/13/content_1384080.htm, accessed 24 November 2013

Decision of the Fifth Session of the Tenth National People's Congress on the Number of Deputies to the Eleventh National People's Congress and on the Election of the Deputies, available at http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2009-02/25/content_1472459.htm, accessed 24 November 2013

Decision of the Standing Committee of the National People's Congress on Amending the Law of the People's Republic of China on the Protection of Rights and Interests of Women, available at http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/13/content_1384122.htm, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'China, National People's Congress', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2065_E.htm, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Zheng, Y., Guo, X. and Zhao, L., 'Women's Political Participation in China', East Asian Institute Background Brief no. 453 (22 May 2009), available at http://www.eai.nus.edu.sg/BB453.pdf, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Decreto 2241 de 1986, Por el cual se adopta el Código Electoral [Decree no. 2241 of 1986 adopting the Electoral Code], available at http://www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/decreto_2241_1986. html>, accessed 24 November 2013

Ley 1475 de 2011, Por la cual se adoptan reglas de organización y funcionamiento de los partidos y movimientos políticos, de los procesos electorales y se dictan otras disposiciones [Law 1475 of 2011 regulating the organization and functioning of political parties and movements, electoral processes and other provisions], available at http://www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/ley_1475_2011. html>, accessed 24 November 2013

Ley 581 de 2000, Por la cual se reglamenta la adecuada y efectiva participación de la mujer en los niveles decisorios de las diferentes ramas y órganos del poder público, de conformidad con los artículos 13, 40 y 43 de la Constitución Nacional y se dictan otras disposiciones [Law 581 of 2000 regulating the adequate and effective participation of women in the decision making of public authorities], available at http://www. secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/ley 0581 2000.html>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Colombia, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2067 E.htm>, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Colombia', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=CO>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Organización de los Estados Americanos [Organization of American States], 'Informe de la Misión de Veeduría Electoral, Elleciones Locales República de Colombia' [Report of the electoral oversight mission, local elections in the Republic of Colombia], 30 October 2011, available at http://www.oas.org/es/sap/ docs/deco/informe CO2012 s.pdf>, accessed 11 October 2013

المصادر القانونية

Constitution de la République du Congo du 20 janvier 2002 [Constitution of the Republic of Congo, 20 January 2002], available at http://www.sgg.cg/iso album/constitution 2002.pdf, accessed 24 October 2013

Loi no 5-007 du 25 mai 2007 modifiant et complétant certaines dispositions de la loi no 9-001 du 10 décembre 2001 portant loi électorale [Law no. 5-007 of 25 May 2007 amending Law no. 9-001 of 10 December 2001 on the Electoral Code], available at http://ddata.over-blog.com/xxxyyy/1/35/48/78/ Congo-Brazzaville/Loi--lectorale-modificative-de-2007.doc>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Congo (Brazzaville), National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2071_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Congo (Brazzaville)', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=CG>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Ngoussou, N., 'Législatives: Les femmes sous représentées à l'Assemblée Nationale, 2012' [Legislative elections: women under-represented in the National Assembly], Journal de Brazza, 9 July 2012, available at http://journaldebrazza.com/article.php?aid=1808>, accessed 24 October 2013

حمهورية الكونغو الديمقرطية

المصادر القانونية

Constitution de la République Démocratique du Congo, Modifiée par la Loi no 11/002 du 20 janvier 2011 portant révision de certains articles de la Constitution de la République Démocratique du Congo du 18 février 2006 [Constitution of the Democratic Republic of the Congo, amended by Act no. 11/002 of 20 January 2011 amending some articles of the Constitution of the Democratic Republic of the Congo of 18 February 2006], available at http://www.leganet.cd/Legislation/JO/2011/JOS.05.02.2011.pdf, accessed 24 October 2013

Loi no 11/003 du 25 juin 2011 modifiant la loi no 06/006 du 09 mars 2006 portant organisation des élections presidentielle [sic], legislatives, provinciales, urbaines, municipales et locales [Law no. 11/003 of 25 June 2011 amending Law no. 06/006 of 9 March 2006 on the organization of presidential, legislative, provincial, urban, municipal and local elections], available at http://www.leganet.cd/Legislation/Droit%20Public/Divers/loi.11.003.25.06.2011.htm, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Democratic Republic of the Congo, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2375_e.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Democratic Republic of the Congo', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=39, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

European Union Election Observation Mission, 'République Démocratique du Congo, Rapport Final, Élections présidentielle [sic] et législatives 28 novembre 2011' [Final report on the 28 November 2011 legislative and presidential elections in the Democratic Republic of the Congo], 2011, available at http://www.eueom.eu/files/dmfile/moeue-rdc2011-rapport-final_fr.pdf, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Código Electoral, 2009, Decreto legislativo no 8765 expediente no 14.268 [Electoral Code 2009, Legislative Decree no. 8765, file no. 14.268], available at http://aceproject.org/ero-en/regions/americas/CR/costarica-codigo-electoral-2010/view, accessed 24 November 2013

Tribunal Supremo de Elecciones [Supreme Electoral Council], Resolution 2837 of 9 December 1999 and Resolution 1863 of 23 September 1999, in Instituto Nacional de las Mujeres [National Institute of Women's Studies], 'Participación social y política de las mujeres' [Women's social and political participation (no date)], available at https://www.tse.go.cr/revista/art/9/zamora chavarria.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Costa Rica, Legislative Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2073_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Costa Rica', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=CR>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Jager Contreras, M., 'Costa Rica: Buenas prácticas pasa la participación de mujeres en la política: más allá de las cuotas' [Costa Rica: good practices for promoting the participation of women in politics: beyond quotas], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf, accessed 11 October 2013

Organización de los Estados Americanos [Organization of American States], 'Informe de la Misión de Observación Electoral de la OEA sobre las Elecciones Generales Celebradas en la República de Costa Rica' [Report of the OAS Electoral Observation Mission on the general elections in the Republic of Costa Rica], 7 February 2010, available at http://scm.oas.org/pdfs/2010/CP24799T.pdf, accessed 11 October 2013



Loi Organique no 16/AN/12/6ème L portant modification de l'article 33 de la Loi Organique no 1/AN/92 du 29 octobre 1992 relative aux élections [Organic Law on Elections no. 16/AN/12/6eme L, 2012, modifying Article 33 of Organic Law no. 1/AN/92 of 29 October 1992], available at http://www.presidence.dj/ jo/2012/loiorg16an12.php>, accessed 24 October 2013

Loi no 192 / AN/02/4ème L du 13/11/2002 Instituant le système de Quota dans les fonctions Électives et dans l'Administration de l'État [Law no. 192/AN/02/4 of 13 November 2002, establishing a quota system for elected offices and in the administration of the state], available at http://www.hsph.harvard.edu/ population/womenrights/djibouti.women.02(2).htm>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Djibouti, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2089_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Djibouti', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=DJ>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Youssouf, H. A., 'Women's Participation and Special Measures in Djibouti', in The Arab Quota Report: Selected Case Studies, Ouota Report Series (Stockholm: International IDEA, 2007), available at , accessed 24 October 2013

الجمهورية الحومشكية

المصادر القانونية

Consitución de la República 2010 [Constitution of the Dominican Republic 2010], in Compilación de la Legislación Electoral de la República Dominicana, 2010 [Compilation of the electoral legislation of the Dominican Republic, 2010], available at http://www.opd.org.do/index.php?option=com content&view=article&id=112&Item id=38>, accessed 24 November 2013

Ley Electoral (no 275-97) de la República Dominicana [Electoral Law no 275-97 of the Dominican Republic], available at http://www.jmarcano.com/mipais/politicos/leyelect5.html#titulo10, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Dominican Republic', Chamber of Deputies, available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2093_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Dominican Republic', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=DO>, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Constitución de la República del Ecuador 2008, available at http://www.asambleanacional.gov.ec/ documentos/constitucion_de_bolsillo.pdf>, accessed 24 November 2013

Constitution of the Republic of Ecuador 2008 (English translation), available at http://pdba.georgetown. edu/Constitutions/Ecuador/english08.html>, accessed 11 October 2013

Ley Orgánica Electoral y de Organizaciones Políticas de la República del Ecuador, Código de la Democracia,

2009 [Organic law on elections and political organizations in the Republic of Ecuador, Democracy Code, 2009], available at http://docs.ecuador.justia.com/nacionales/leyes/ley-electoral.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Ecuador, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2095_E.htm, accessed 11 October 2013

Asamblea Nacional, República del Ecuador [Ecuador National Assembly] (Official website), available at http://www.asambleanacional.gob.ec/, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Ecuador', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=EC>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Cañete, M. F., 'Las mujeres y el déficit de democracia en los partidos y los movimientos políticos independientes' [Women and the democratic deficit in parties and independent political movements'], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf, accessed 11 October 2013

السلفادور

المصادر القانونية

Decreto no 413, Código Electoral [Decree no. 413, Electoral Code], available at http://www.asamblea.gob.sv/eparlamento/indice-legislativo/buscador-de-documentos-legislativos/codigo-electoral-1/, accessed 24 November 2013

Decreto no 307, Ley de Partidos Políticos [Decree no. 307, Law on Political Parties], available at http://www.asamblea.gob.sv/eparlamento/indice-legislativo/buscador-de-documentos-legislativos/ley-de-partidos-politicos/?searchterm=None, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'El Salvador, Legislative Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2099_E.htm, accessed 11 October 2013

 $International\ IDEA,\ Voter\ Turnout\ Database,\ 'El\ Salvador',\ available\ at\ < http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=SV>,\ accessed\ 11\ October\ 2013$

مصادر أخرى

Garzón de la Roza, G., Llanos, B. and Roza, V., *Gender and Political Parties: Far from Parity* (Stockholm, Lima and Washington, DC: International IDEA and Inter-American Development Bank, 2011), available at http://www.idea.int/publications/parties_and_parity/en.cfm, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Electoral Law of Eritrea, 2002, available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ER/eritrea-electoral-law-2002/view, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Eritrea, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2103 E.htm>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

African Development Bank, 'Eritrea Gender Profile, November 2008', available at http://www.afdb.org/ fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Eritrea%20gender%20profile.pdf>, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Constitution du 4 octobre 1958 [Constitution of 4 October 1958], consolidated version of 2009, available at http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000006071194, accessed 24 November 2013

Code electoral, Partie Législative [Electoral Code, Section on Legislative Elections] (consolidated version up to 2013), available at http://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do;jsessionid=8B8245E4DEFFC2525ADB5467DEDDBC2F. tpdjo13v 1?cidTexte=LEGITEXT000006070239&dateTexte=20130913>, accessed 24 November 2013

Loi no 2000-493 du 6 juin 2000 tendant à favoriser l'égal accès des femmes et des hommes aux mandats électoraux et fonctions electives [Law No. 2000-493 of 6 June 2000 for the promotion of equal access of women and men to elected mandates and elected functions], available at http://www.legifrance.gouv.fr/ affichTexte.do;jsessionid=57F19E551B236355E8657182EE3409AD.tpdjo13v 1?cidTexte=IORFTEXT000000400 185&dateTexte=20130914>, accessed 24 November 2013

Loi no 88-227 du 11 mars 1988 relative à la transparence financière de la vie politique [Law No. 88-227 of 11 March 1998 regarding the financial transparency of politics] (consolidated version up to 2009), available at http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.doj:sessionid=8DA461C5E52BE118F7A8DC4688D1AB1C.tpdjo 13v 1?cidTexte=JORFTEXT000000321646&idArticle=&dateTexte=20130914>, accessed 24 November 2013

قواعد السانات والمواقع الالكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'France, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2113_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'France', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=53>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Krook, M. L., Lovenduski, J. and Squires, J., 'Western Europe, North America, Australia and New Zealand: Gender Quotas in the Context of Citizenship Models', in J. Ballington and F. Binda (eds), The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Report Series no. 4 (Stockholm: International IDEA, 2005), available at http://www.idea.int/publications/quotas_europe/index.cfm, accessed 24 November 2013

Murray, R., 'Parity and Legislative Competence in France', in S. Franceschet, M. L. Krook and J. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (Oxford: Oxford University Press, 2012)

Sineau, M., 'France: Parité Under the Law', in D. Dahlerup and L. Freidenvall (eds), Electoral Gender Quota Systems and Their Implementation in Europe (Brussels: European Parliament, 2008), available at , accessed 24 November 2013

جورجيا

المصادر القانونية

Organic Law of Georgia on Political Unions of Citizens, 2011, available at http://www.legislationline.org/download/action/download/id/4234/file/GEO_%20Organic%20Law%20_political%20union%20_%201997_am2012_en.pdf, accessed 24 November 2013

Organic Law of Georgia, Election Code of Georgia, 2001, available at http://cesko.ge/files/2013/Election_Code_of_Georgia_-_Incorporated_12_09_2013.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Georgia, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2119_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Georgia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=79, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Constitution of Greece (updated up to 2008), available at http://www.hellenicparliament.gr/UserFiles/f3c70a23-7696-49db-9148-f24dce6a27c8/001-156%20aggliko.pdf, accessed 24 November 2013

[Electoral Code regulating parliamentary elections, promulgated by Presidential Decree 26/2012](in Greek), available at http://www.hellenicparliament.gr/UserFiles/f3c70a23-7696-49db-9148-f24dce6a27c8/PD%2026-2012.pdf, accessed 24 November 2013

[Law 3852/2010 on local government, 7 June 2010](in Greek), available at http://www.ypes.gr/UserFiles/f0ff9297-f516-40ff-a70e-eca84e2ec9b9/nomos_kallikrati_9_6_2010.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Greece, Hellenic Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2125_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Greece', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=89, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Loi organique no 91/012/ctrn portant code électoral modifié par les lois organiques no L93/038/ctrn du 20/08/1993 et L/95/011ctrn du 12 05 1995, L/2010/-----/cnt du 22 avril 2010 [Organic Law no. 91/012/ctrn enacting the Electoral Code, amended by Organic Laws no L93/038/ctrn of 20 August 1993, L/95/011ctrn of 12 May 1995 and L/2010/-----/cnt of 22 April 2010], available at http://www.ceniguinee.org/doc/CodeElectoral_91_012_ctrn.pdf, accessed 24 October 2013

 $Loi \ portant \ subventions \ publiques \ des \ activit\'es \ des \ Partis \ Politiques \ [Law \ Regulating \ Public \ Funding \ for \ Political \ Parties \ (no \ date)], \ available \ at < http://www.ceniguinee.org/doc/subventiondespartispolitiques. \ pdf>, \ accessed \ 24 \ October \ 2013$

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Guinea, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/Guinea_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Guinea', available at http://www.idea.int/vt/country_view. cfm?CountryCode=GN>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

European Union Election Observation Mission, 'Preliminary Statement on the Legislative Elections of 28 September 2013 in Guinea', Conakry, 30 September 2013, available at http://www.eueom.eu/files/ pressreleases/english/MOEUEGuineeDclarationPrliminaire_FINAL.pdf>, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Representation of the People Act, available at http://www.gecom.org.gy/pdf laws/ REPRESENTATION%20OF%20THE%20PEOPLE%20ACT.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Guyana, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2135_B.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Guyana', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=GY>, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Loi constitutionnelle portant amendment de la constitution de 1987 (Constitutional Law amending the Constitution of 1987) available at http://aceproject.org/ero-en/regions/americas/HT/haiti-the-constitution of the second of the constitutional-amendment-2012/view>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, Haiti, Chamber of Deputies, available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2137_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Haiti', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=HT>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Marie-Laurence Jocelyn Lassègue, 'Towards a female quota: supporting Haiti's newly adopted constitutional amendment', 2011, Feature Article, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, available at http://www.idea.int/americas/towards-a-female-quota.cfm, accessed 13 November 2013



المصادر القانونية

Ley Electoral y de las Organizaciones Políticas, Decreto núm. 44-2004 [Law on elections and political organizations, Decree No. 44-2004], available at http://www.tse.hn/web/documentos/Compedio Ley Electoral_Reglamentos_Electorales_09.PDF>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Honduras, National Congress', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2139_E.htm, accessed 11 October 2013

Tribunal Supremo Electoral [Supreme Electoral Tribunal], Fortaleciendo el Sistema Democrático Hondureño [Strengthening the Honduran democratic system], Equidad de Género [Gender equality] (Official website), available at http://www.tse.hn/web/dir_participacion/e_y_g_bibliteca.html, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Honduras', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=HN, accessed 11 October 2013

الهند

المصادر القانونية

Constitution of the Republic of India 1950 (as modified up to 1 December 2007), available at http://lawmin.nic.in/olwing/coi/coi-english/coi-indexenglish.htm, accessed 24 November 2013

Handbook of Election Law of the Andhra Pradesh State for Panchayat Elections, available at http://www.apsec.gov.in/Election_law/Election%20Law%20of%20PR%20Act.pdf, accessed 24 November 2013

Handbook of Election Law of the Andhra Pradesh State for Municipal Elections, available at http://www.apsec.gov.in/Election_law/ELECTION%20LAW%20OF%20MUNCIPAL%20ACT.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'India, House of the People' available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2145_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'India', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Women's Reservation Bill [The Constitution (108th Amendment) Bill, 2008], available at http://www.prsindia.org/billtrack/womens-reservation-bill-the-constitution-108th amendment-bill-2008-45/, accessed 24 November 2013

Keenan, L. and Mir, S., 'Women's Reservation: A Long Delayed and a Much Needed Step', Centre for Legislative Research and Advocacy Policy Brief no. 3 (2008), available at http://www.clraindia.org/include/women.pdf, accessed 24 November 2013

إندونيسيا

المصادر القانونية

Law 8/2012 on General Election of the Members of House of Representatives, People's Representatives Council and Regional House of Representatives (2012, unofficial translation), available at http://anfrel.org/wp-content/uploads/2012/08/IFES-Indonesia-Unofficial-Translation-of-Law-82012-on-Legislative-Elections-v1_2012-06-14.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Indonesia, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2147_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Indonesia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=ID, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Supriadi, I., 'A Decade of Democracy in Indonesia: The 2009 Legislative Election', Report of International Election Observation Mission (Asian Network for Free Elections, [no date])

Sri Adhiati, A., 'Women in Parliament: Quotas and Beyond', Tapol, no. 4 (February 2009), available at http:// www.tapol.org/election-updates/women-parliament-quotas-and-beyond>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Iraqi Constitution 2005, available at http://unami.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=kKzodfxXuV Y%3d&tabid=5464&language=en-US>, accessed 24 November 2013

Elections Law 2005, available at http://unami.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=W4A6XsJWM30 %3d&tabid=4308&language=en-US>, accessed 24 November 2013

Law no. 26 (2009), the Amendment Law of the Elections Law no. 16 (2005), available at http://unami. unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=O-eUIHGr1oM%3d&tabid=4308&language=en-US>, accessed 24 November 2013

Independent High Electoral Commission, Regulation no. 17, Candidates Certification (2009), available at http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/IQ/iraq-regulation-no.-17-candidates-certification/view>,, accessed 24 November 2013

Elections Law of the Provincial, Districts, and Sub-Districts Councils (Law no. 36 of 2008), available at , accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Iraq, Council of Representatives of Iraq', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2151_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Iraq', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=IQ>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Election (Amendment) (Political Funding) Act, 2012, available at http://www.irishstatutebook.ie/ pdf/2012/en.act.2012.0036.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Ireland, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2153_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Ireland', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=102>, accessed 24 November 2013



Costituzione della Repubblica Italiana 1947 [Constitution of the Republic of Italy] (2003), available at http://www.governo.it/Governo/Costituzione/principi.html, accessed 24 November 2013

Constitution of Italy 1947 (as amended 2003), available at http://www.servat.unibe.ch/icl/it00000_.html, accessed 24 November 2013

Legge L.R. 02-04-13 no 9 che disciplina l'elezione del Consiglio Regionale d'Abruzzo [Law L.R. 02-04-13 no. 9 regulating the election of the Regional Council of Abruzzo], available at http://bura.regione.abruzzo. it/singolodoc.aspx?link=2013/Ordinario_14_0.html>, accessed 24 November 2013

Legge elettorale L.R. 2005/07/02 no 1 che disciplina l'elezione del Consiglio Regionale della Calabria [Electoral Law L.R. 7-2-2005 no. 1 regulating the election of the Regional Council of Calabria], art. 1 (6), available at http://www.consiglioregionale.calabria.it/upload/studi/Leggi_Elettorali_Regioni_ordinarie.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Italy, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2157_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Italy', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=110, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Bonomi, G., Brosio, G. and Di Tommaso, M. L., 'How Italian Electors React to Gender Quotas? A Random Utility Model of Voting Behaviour', University of Turin, Department of Economics and Statistics Cognetti de Martiis Working Papers (2006), available at http://ideas.repec.org/p/uto/dipeco/200609.html, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

[Electoral Law no. 25, 2012] (in Arabic), available at http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/JO/jordan-election-law-no-25-of-2012/view, accessed 24 November 2013

[Law no. 25 of 2012 regulating parliamentary elections], available at http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=25&year=2012, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Jordan, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2163_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Jordan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=JO>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Democracy Reporting International and Identity Center, 'Jordan: Assessment of the Electoral Framework', Final Report, March 2013, available at http://www.democracy-reporting.org/files/dri_jo_assessment_of_electoral_framework_v1_2013-04-04_1.pdf, accessed 24 November 2013

Carter Center, 'The Carter Center's Study Mission Report for Jordan's 2013 Parliamentary Elections', 14 February 2013, available at http://gallery.mailchimp.com/0908d381626580d60c45da0af/files/jordan_2013_study_mission_eng.pdf, accessed 24 November 2013

European Union Election Observation Mission, 'The Hashemite Kingdom of Jordan, Final Report, Parliamentary Elections, 23 January 2013', available at http://eeas.europa.eu/eueom/missions/2013/ jordan/pdf/final-report_en.pdf>, accessed 24 November 2013

Embassy of Jordan in the United States, '2013 Parliamentary Elections', available at http:// jordanembassyus.org/politics/2013-parliamentary-elections#parag4>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Constitution of Kenya, 2010, available at http://www.kenyalaw.org/kl/index.php?id=398, accessed 24 October 2013

Elections Act, no. 24 of 2011, available at http://www.kenyalaw.org/klr/fileadmin/pdfdownloads/Acts/ ElectionsAct No24of 2011 New.pdf>, accessed 24 October 2013

Political Parties Act, no. 11 of 2011, available at http://www.kenyalaw.org/klr/fileadmin/pdfdownloads/ Acts/PoliticalPartiesAct.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Kenya, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2167_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Kenya', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=KE>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Independent Electoral and Boundaries Commission, 'Electoral Laws of Kenya', available at http://www. iebc.or.ke/index.php/resources/downloads/category/electoral-laws>, accessed 24 October 2013

كوريا الحنويية (حمهورية كوريا)

المصادر القانونية

공직선거법 [Public Official Election Act], available at http://www.law.go.kr/lsInfoP.do?lsiSeq=123582&efY d=20130101#AJAX>, accessed 24 November 2013

Public Official Election Act, available at http://www.nec.go.kr/engvote2013/05 resourcecenter/02 01. jsp>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Republic of Korea, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2259_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Republic of Korea', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=KR>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Law of the Kyrgyz Republic 'Concerning the New Version of the Code of the Kyrgyz Republic on Elections in the Kyrgyz Republic' 1999 (as amended 2007, unofficial translation), available at http://www. legislationline.org/topics/country/20/topic/6>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Kyrgyzstan, Supreme Council', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2174_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Kyrgyzstan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=116, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

National Assembly Elections Amendment Act of 2011

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Lesotho, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2181_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Lesotho', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=LS, accessed 24 October 2013

National Assembly of Lesotho (Official website), http://www.parliament.ls/assembly/, accessed 24 October 2013

Ministry of Local Government and Chieftainship of Lesotho (Official website), http://www.localgovernment.org.ls/?q=node/101>, accessed 24 October 2013

Independent Electoral Commission of Lesotho (Official website), http://www.iec.org.ls/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=28, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Gender Links, SADC Gender Protocol 2011 Barometer, available at http://www.genderlinks.org.za/article/sadc-gender-protocol-2011-barometer-2011-08-05, accessed 24 October 2013

'M'a-Tlali Mapetla, M., 'SADC Gender Protocol Barometer Baseline Study: Lesotho', available at http://www.genderlinks.org.za/article/sadc-gender-protocol-barometer-baseline-study-lesotho-2009-10-16, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Law no. 4 (2012) for Election of the National Congress, available at http://www.mpil.de/files/pdf1/the_election_law_libya.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Libya, General National Congress', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2185_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Libya', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=LY>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Carter Center, 'General National Congress Elections in Libya', Final Report, 7 July 2012, available at http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-

final-rpt.pdf>, accessed 24 November 2013

European Union Election Observation Mission, 'Libya, Final Report, General National Congress Election, 7 July 2012', available at http://eeas.europa.eu/eueom/missions/2012/libya/pdf/eueat-libya-2012-final- report en.pdf>, accessed 24 November 2013

مقدونيا (حمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة)

المصادر القانونية

Electoral Code 2006 (as of 2012, unofficial translation by the Organization for Security and Co-operation in Europe), available at http://www.venice.coe.int/webforms/documents/CDL-REF(2013)013-e.aspx, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Former Yugoslav Republic of Macedonia, Assembly of the Republic', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2313_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Former Yugoslav Republic of Macedonia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=144, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Dimitrevska, D., 'Quotas: The Case of Macedonia', in J. Ballington and F. Binda (eds), The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Report Series no. 4 (Stockholm: International IDEA, 2005), available at http://www.idea.int/publications/quotas-europe/index.cfm, accessed 24 November 2013

مور بتانيا

المصادر القانونية

Ordonnance no 2006-029 du 22 aout 2006 portant loi organique relative à la promotion de l'accès des femmes aux mandats électoraux et aux fonctions électives [Ordinance 2006-029 of 22 August 2006 concerning the promotion of women's access to electoral mandates and elective functions], available at http://www.environnement.gov.mr/images/archive_env/abcdef44.pdf, accessed 24 October 2013

Lois électorales (2012) [Electoral laws 2012], available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/ MR/mauritanie-lois-electorales-2012/view>, accessed 24 October 2013

Commission Électorale Nationale Independante (CENI) [Independent National Electoral Commission] (Official website), http://www.ceni.mr/spip.php?page=article&id_article=98, accessed 24 October 2013

CENI, [Communication on the composition of the lists of candidates], available at http://www.ceni.mr/ spip.php?page=article&id_article=397>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Mauritania, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2207 E.htm>, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Mauritania', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=MR>, accessed 24 October 2013

موريشيوس

المصادر القانونية

Local Government Act, no. 36 of 2011, available at http://la.gov.mu/downloads/Local%20Govt%20 Act%202011.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Mauritius, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2209_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Mauritius', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=MU, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Aimée, L. H., 'New Act Set to Increase Women's Participation in Local Government, 2012', Gender Links, 24 April 2012, available at http://www.genderlinks.org.za/article/new-act-set-to-increase-womens-participation-in-local-government-2012-04-24, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Codigo Federal de Instituciones y Procedimientos Electorales 2008 [Federal Code of Electoral Institutions and Procedures of Mexico 2008] (version updated on 18 September 2013), available at http://info4.juridicas.unam.mx/ijure/tcfed/4.htm, accessed 11 October 2013

Federal Code of Electoral Institutions and Procedures of Mexico 2008, available at http://www.venice.coe.int/WebForms/documents/?pdf=CDL-REF(2013)002-e, accessed 24 November 2013

Decreto no 1335, Código de Instituciones Políticas y Procedimientos Electorales para el Estado de Oaxaca [Decree no. 1335, Code on political institutions and electoral procedures for the State of Oaxaca, version updated 17 August 2012], available at http://www.ieepco.org.mx/biblioteca_digital/legislacion/Cippeo_con_reforma_2012.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Mexico, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2211_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Mexico', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=MX>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Baldez, L., 'Primaries vs. Quotas: Gender and Candidate Nominations in Mexico, 2003', Latin American Politics and Society, 49/3 (2007), pp. 69–96

Cerva Cerna, D., 'Los partidos políticos frente a la equidad de género' [Political parties against gender equality], in B. Llanos and K. Sample (eds), *Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos* [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf, accessed 11 October 2013

Peschard, J., 'Quota Implementation in Mexico', in *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, Quota Report Series no. 2 (Stockholm: International IDEA, 2003), available at http://www.idea.int/publications/quotas_la/index.cfm, accessed 11 October 2013

Zetterberg, P., 'Quotas and Women's Symbolic Representation: Lessons from Mexico', in S. Franceschet, M. L. Krook and J. Piscopo (eds), The Impact of Gender Quotas (Oxford: Oxford University Press, 2012)

منغوليا

المصادر القانونية

Law on the Election of the Parliament (State Great Hural), revised version, 2011, available at http://anfrel. org/wp-content/uploads/2012/04/20120130_New-Parliamentary-Election-Law_Eng-changed-20120201. pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Mongolia, State Great Hural', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2219_A.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Mongolia', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=MN>, accessed 24 November 2013

الحيل الأسود (مونتنيغرو)

المصادر القانونية

Law on Election of Councillors and Representatives 1998 (as amended 2011, unofficial translation), available at at , accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Montenegro, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2385_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Montenegro', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?id=141>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, 'Montenegro, Early Parliamentary Elections, 14 October 2012', Limited Election Observation Mission Final Report, available at http://www.osce.org/odihr/97940, accessed 24 November 2013

المغرب

المصادر القانونية

Loi organique no 27-11 relative à la Chambre des représentants [Organic Law no. 27-11 on the House of Representatives], available at http://www.adrare.net/XYIZNWSK2/elements/pdf/loi_ chambredesrepresentants.pdf>, accessed 24 November 2013

Loi no 36-08 modifiant et complétant la loi no 9-97 formant code électoral [Law no. 36-08 amending and supplementing Law no. 9-97, the Electoral Codel, available at http://www.parlement.ma/fe/images/ textes new/BO 5696 Fr loi3608.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Morocco, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2221_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Morocco', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=MA, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Local Authorities Act, no. 23 of 1992, with amendments up to 2003, available at http://209.88.21.36/ opencms/export/sites/default/grnnet/MRLGH/Documents/Local_Authorities_Act.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Namibia, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2225_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Namibia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=NA, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Frank, L., 'Moving Towards Gender Balance in Elected Positions of Government in Namibia', in J. Ballington (ed.), *The Implementation of Quotas: African Experiences*, Quota Report Series no. 3 (Stockholm: International IDEA, 2004), available at http://www.quotaproject.org/CS/CS_Namibia_Frank_10_6_2004. pdf>, accessed 24 October 2013

LeBeau, D. and Dima, E., Multiparty Democracy and Elections in Namibia, Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA) Research Report no. 13 (Auckland Park: EISA, 2005), available at http://www.content.eisa.org.za/sites/eisa.org.za/files/imports/import-data/PDF/rr13.pdf, accessed 24 October 2013

Immanuel, S., 'Swapo's Pro-women Constitution Launched', *The Namibian*, 28 July 2013, available at http://www.namibian.com.na/indexx.php?archive_id=113446&page_type=archive_story_detail&page=61, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Interim Constitution of Nepal 2007, available at http://www.lawcommission.gov.np/en/documents/prevailing-laws/constitution/func-startdown/163/, accessed 24 November 2013

Election to Members of the Constituent Assembly Act 2007, available at https://www.lawcommission.gov.np/en/prevailing-laws/Prevailing-Laws/Statutes---Acts/English/Election-to-the-Members-of-Constituent-Assembly-Act-2064-(2007)/, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Nepal, Constituent Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2386_E.htm, accessed 24 November 2013

 $International\ IDEA,\ Voter\ Turnout\ Database,\ 'Nepal',\ available\ at\ <http://www.idea.int/vt/countryview.\ cfm?CountryCode=NP>,\ accessed\ 24\ November\ 2013$

مصادر أخرى

Women's Caucus in the Constituent Assembly (Official website), http://www.womencaucus.gov.np/, accessed 24 November 2013



Ley no 331, Ley Electoral, 2000 [Law no. 33, Electoral Law, 2000], available at http://legislacion.asamblea.gob. ni/normaweb.nsf/d0c69e2c91d9955906256a400077164a/5efaeeb45afdc847062571f4005b1e49?OpenDocument>, accessed 24 November 2013

Ley no 790, Ley de Reforma a la Ley no 331 'Ley Electoral', 2012 [Law No. 790, Law reforming Law no. 331 the Electoral Code, 2012], available at http://legislacion.asamblea.gob.ni/SILEG/Gacetas.nsf/5eea6480fc3 d3d90062576e300504635/e2ad62ab83ae684406257a08006aebbe/\$FILE/Ley%20No.%20790.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Nicaragua, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2235_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Nicaragua', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?id=169>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Htun, M. N., Participación, Representación y Liderazgo Político de la Mujer en América Latina [Women's political participation, representation and leadership in Latin America], Issue Brief (Washington, DC: Women's Leadership Conference of the Americas, 1998), available at http://www.thedialogue.org/PublicationFiles/ Participacion, %20Representacion %20v %20Liderazgo %20Politico %20de %20la %20Mujer %20en %20 America%20Latina.pdf>, accessed 12 March 2013

Samqui, E. M., 'Participación política de la mujeres: ¿caminamos o vamos dando traspiés?' [Political participation of women: we walked or stumbled?], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in latin american political parties]] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/ upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf>, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Loi 2000-08 du 07 juin 2000 instituant un système de quota dans les fonctions électives, au Gouvernement et dans l'administration de l'État [Law 2000-08 of 7 June 2000 establishing a quota system for elected offices, in infos-du-pays/image-de-la-semaine/item/43515-elections-l%C3%A9 gislatives-et-locales--le-ministre-detations-like from the control of the coalbad%C3%A9-abouba-apporte-des-pr%C3%A9 cisions-sur-lapplication-de-la-loi-sur-le-quota-le-processus-lapplication-de-la-loi-sur-le-processus-lapplication-de-la-loi-sur-le-processus-lapplication-de-la-loi-sur-la-processus-lapplication-de-la-loi-sur-la-processus-la-processde-d%C3%A9p%C3%B4t-de-candidatures-et-la-publication-des-liste>, accessed 24 October 2013

Décret no 2001-056/PRN/MDSP/PF/PE du 28 février 2001 portant application de la loi sur le quota [Decree no. 2001-056/PRN/MDSP/PF/PE of 28 February 2001 on the application of the quota law]

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Niger, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2237_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Niger', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=NE>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

WAGIC [Women's Forum, Project for the promotion of women's political participation], 'Document de

plaidoyer présenté par le projet alternative WAGIC au forum des femmes [Advocacy document presented by the WAGIC Project and the Alternative forum for women], available at http://www.genreenaction.net/IMG/pdf/AEC-_Plaidoyer_loi_des_quotas.pdf, accessed 24 October 2013

European Union Election Observation Mission, 'Niger: Rapport Final, Élections Législatives et Présidentielle, 31 janvier–12 mars 2011' [Final report on the Nigerien legislative and presidential elections, 31 January–12 March 2011], available at http://eeas.europa.eu/eueom/pdf/missions/rapport-final-moeue-niger-2011_fr.pdf, accessed 24 October 2013

باكستان

المصادر القانونية

Constitution of the Islamic Republic of Pakistan, 1973, available at http://punjablaws.punjab.gov.pk/public/dr/CONSTITUTION%20OF%20PAKISTAN.doc.pdf, accessed 24 November 2013

Punjab Local Government Ordinance, 2001, http://cmsdata.iucn.org/downloads/the_punjab_local_government_ordinance_2001.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Pakistan, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2241_E.htm, accessed 24 November 2013

Senate of Pakistan, 'List of Women Senators', available at http://www.senate.gov.pk/en/women_list. php>, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Pakistan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PK>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

International IDEA, *Political Parties in South Asia: The Challenge of Change*, South Asia Regional Report (Stockholm: International IDEA, 2008)

Local Government Ordinance 2001, available at http://cmsdata.iucn.org/downloads/the_punjab_local_government_ordinance_2001.pdf

Rai, S. M., 'Reserved Seats in South Asia: A Regional Perspective', in J. Ballington and A. Kazam (eds), Women in Parliament: Beyond Numbers. A Revised Edition (Stockholm: International IDEA, 2005)

Reyes, S. L., 'Quotas in Pakistan: A Case Study', in *The Implementation of Quotas: Asian Experiences*, Quota Report Series no. 1 (Stockholm: International IDEA, 2003)

فلسطين

المصادر القانونية

Decree of September 2 on Election Law (2007), available at http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/PS/palestine-decree-of-september-2-on-election-law/view, accessed 24 November 2013

 $Palestine\ Election\ Law\ 2005, available\ at < http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/PS/palestine-elections-law-no.9-2005/at_download/file>, accessed\ 24\ November\ 2013$

Palestine Local Elections Law no. 10 (2005), available at http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/PS/palestine-local-elections-law-no.10-2005/view, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Occupied Palestinian Territory', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PS, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Azzouni, S., 'Palestine', in S. Kelly and J. Breslin (eds), Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance (New York: Freedom House, 2010), available at http://www.freedomhouse. org/sites/default/files/inline_images/Palestine%20(Palestinian%20Authority%20and%20Israeli%20 Occupied%20Territories).pdf>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Código Electoral 2007 [Electoral code 2007], available at http://www.tribunal-electoral.gob.pa/html/ fileadmin/user upload/publicaciones/codigo-electoral.pdf>, accessed 24 November 2013

Ley no 54, que Reforma el Código Electoral, 17 September 2012 [Law no. 54 reforming the Electoral Code], available at http://www.gacetaoficial.gob.pa/pdfTemp/27122_A/GacetaNo_27122a_20120917.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Panama, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2245 E.htm>, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Panama', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?CountryCode=PA>, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Codigo Electoral Paraguayo Actualizado, Ley 834/96, con las modificationes de la Ley de Financiamiento [Electoral code Law 834/96, with the amendments related to the law on financing], available at http:// www.semillas.org.py/wp-content/uploads/2013/03/Texto-C%C3%B3digo-Electoral-con-Ley-de-Financiamiento-compilado.pdf>, accessed 24 November 2013

Ley no 3.966/10 Orgánica municipal [Municipal Organic Lawno. 3.966/10], available at http://www.tsje. gov.py/ley-organica-municipal.php>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Paraguay, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2249_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Paraguay', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=PY>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

European Union Election Observation Mission to Paraguay, 'Final Report, General Elections, 21 April 2013', available at http://www.eueom.eu/files/pressreleases/english/informe-final-paraguay-2013_en.pdf, accessed 10 October 2013

Garzón de la Roza, G., Llanos, B. and Roza, V., Gender and Political Parties: Far from Parity (Stockholm, Lima and Washington, DC: International IDEA and Inter-American Development Bank, 2011), available at http://www.idea.int/publications/parties_and_parity/en.cfm>, accessed 11 October 2013

International IDEA, The Implementation of Quotas: Latin American Experiences, Quota Report Series no. 2 (Stockholm: International IDEA, 2003), available at http://www.idea.int/publications/quotas_la/index. cfm>, accessed 11 October 2013

Pereira, M. and González, M., 'La participación política de las mujeres' [Political participation of women], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at http://www.idea.int/publications/from_rhetoric_to_practice/upload/IDEA-Internacional-Del-dicho-al-hecho.pdf, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Ley no 26859, Ley Orgánica de Elecciones, 2007 [Organic Law no. 26859 of 2007 on elections], available at http://portal.jne.gob.pe/procesoselectorales/Informacion%20Electoral/Materiales%20para%20 evaluaci%C3%B3n%20JEE/Ley%20Org%C3%A1nica%20de%20Elecciones.pdf>, accessed 24 November 2013

Ley no 28094, Ley de Partidos Políticos, 2003 [Law no. 28094 of 2003 on political parties], available at http://portal.jne.gob.pe/informacionlegal/Constitucin%20y%20Leyes1/LEY%20DE%20PARTIDOS%20POL%C3%8DTICOS.pdf, accessed 24 November 2013

Ley no 27683, Ley de Elecciones Regionales, 2002 [Law no. 27683 of 2002 on regional elections], available at http://portal.jne.gob.pe/informacionlegal/Constitucin%20y%20Leyes1/LEY%20DE%20 ELECCIONES%20REGIONALES.pdf>, accessed 24 November 2013

Ley no 26864, Ley de Elecciones Municipales [Law no. 26864 on municipal elections], available at http://www.ampeperu.gob.pe/documentos/Normas%20de%20Interes%20Municipal/LeydeEleccionesMunicipales.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Peru, Congress of the Republic', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2251_E.htm, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Peru', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PE>, accessed 11 October 2013



المصادر القانونية

Omnibus Election Code, available at http://www.gov.ph/1985/12/03/batas-pambansa-blg-881-s-1985/, accessed 24 November 2013

Party-List System Act 1995, available at http://www.comelec.gov.ph/?r=laws/RepublicActs/RA7941, accessed 24 November 2013

Local Government Code 1991, available at http://www.comelec.gov.ph/?r=laws/LocalGovCode/LGCB1T2Ch1, accessed 24 November 2013

National Electoral Commission (Official website), http://www.comelec.gov.ph, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Philippines, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2253_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Philippines', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=PH>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Friedrich-Ebert-Stiftung Asia, 'Quota Profile: Philippines', available at http://www.fes-asia.org/media/Gender/Country%20quota%20profile%20-%20PHILIPPINES.pdf, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Election Code (2011) available at http://www.legislationline.org/topics/country/10/topic/6, accessed 24 November 2013

Ustawa z dnia 5 stycznia 2011 r. o zmianie ustawy – Ordynacja wyborcza do rad gmin, rad powiatów i sejmików województw, ustawy – Ordynacja wyborcza do Sejmu Rzeczypospolitej Polskiej i do Senatu Rzeczypospolitej Polskiej oraz ustawy - Ordynacja wyborcza do Parlamentu Europejskiego [Act of 5 January 2011 amending the Electoral Code of Poland – election to municipal councils, county councils and regional councils, amending the Law – Elections to the Polish Sejm and Senate of the Polish Republic and the Law – Elections to the European Parliament], available at http://isap.sejm.gov.pl/DetailsServlet?id=W DU20110340172>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Poland, Sejm', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2255_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Poland', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=179>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Lei Orgânica no 3/2006, Lei da paridade Estabelece que as listas para a Assembleia da República, para o Parlamento Europeu e para as autarquias locais são compostas de modo a assegurar a representação mínima de 33% de cada um dos sexos [Organic Law no. 3/2006 on parity, providing for a requirement of a minimum 33% representation of each sex in candidate lists for elections to the Assembly of the Republic, the European Parliament and local authorities are required to ensure a minimum 33% representation of each sex], available at http://www.cne.pt/sites/default/files/dl/legis lei 3 2006 paridade.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Portugal, Assembly of the Republic', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2257_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Portugal', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?id=184>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Constitution of the Republic of Rwanda (Official Gazette, special issue of 4 June 2003, p. 119) and its amendments of 2 December 2003 (Official Gazette, special issue of 2 December 2003, p. 11) and of 8 December 2005, available at http://www.parliament.gov.rw/fileadmin/Images2013/Rwandan_Constitution.pdf, accessed 24 October 2013

Organic Law no. 03/2010/OL of 18/06/2010 repealing Organic Law no. 17/2003 of 07/7/2003 governing presidential and legislative elections as amended and complemented to date, Official Gazette, special issue, 19 June 2010, available at http://www.nec.gov.rw/uploads/media/Itegeko rigenga amatora.pdf, accessed 24 October 2013

Organic Law no. 19/2007 of 04/05/2007 modifying and complementing Organic Law no. 16/2003 of 27/06/2003 governing political organizations and politicians, available at http://www.psd-rwanda.org/ spip.php?article15>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Rwanda, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2265_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Rwanda', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=RW>, accessed 24 October 2013

ساموا

المصادر القانونية

Constitution Amendment Act no. 17, 2013, available at http://www.parliament.gov.ws/images/Constitution_Amendment_Act_2013_-_Eng.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Samoa, Legislative Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2351_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Samoa', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=WS, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Ah Mu, A., 'New Dawn for Women: Seats Reserved for Them Next Parliament', Talamua Online, 24 June 2013, available at http://www.talamua.com/new-dawn-for-women-seats-reserved-for-them-next-parliament/, accessed 24 November 2013

المملكة العربية السعودية

المصادر القانونية

Shura Council Law, Royal Decree no. A/91, available at http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraEn/internet/Laws+and+Regulations/The+Shura+Council+and+the+rules+and+regulations+job/Shura+Council+Law/, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Saudi Arabia, Consultative Council', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2373_B.htm, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Tait, R., 'Saudi King Abdullah Appoints Women to Shura Council', *The Telegraph*, 11 January 2013, available at http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudiarabia/9795758/Saudi-King-Abdullah-appoints-women-to-Shura-Council.html, accessed 23 October 2013

السنغال

المصادر القانونية

Constitution du Sénégal [Constitution of Senegal, 22 January 2001 as amended by Law no. 2012-16 of 28 September 2013], available at http://www.jo.gouv.sn/spip.php?article36, accessed 24 October 2013

Loi no 2012-01 du 3 janvier 2012 abrogeant et remplaçant la loi no 92-16 du 07 février 1992 relative au Code Electoral (Partie législative), modifiée [Law no. 2012-01 of 3 January 2012 replacing Law no. 92-

16 of 7 February 1992 on the Electoral Code, amended], available at http://www.jo.gouv.sn/spip. php?article8956>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Senegal, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2277_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Senegal', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=205>, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Law on the Elections of Representatives, amended 2011, available at http://www.rik.parlament.gov.rs/ engleski/propisi/zak_nar_posl_e.htm>, accessed 24 November 2013

Law on Local Elections, no. 129/2007 amended in 2011, available at http://www.rik.parlament.gov.rs/ engleski/propisi/Zakon%20o%20lokalnim%20izborimaEng.htm>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Serbia, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2355 A.htm>, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Serbia', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=190>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Mrsevic, Zorica, Implementing Ouotas: Legal Reform and Enforcement in Serbia and Montenegro, in International IDEA, The Implementation of Quotas: European Experiences, Quota Workshop Report Series (Stockholm: International IDEA, 2005)



المصادر القانونية

Local Government Act, 2004, available at http://www.sierra-leone.org/Laws/2004-1p.pdf, accessed 24 October 2013

Constitution of Sierra Leone (Amendment) Act, no. 15 of 2001, available at http://www.sierralii.org/files/ sl/legislation/act/2002/15/2001 15 pdf 97341.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Sierra Leone, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2281_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Sierra Leone', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=SL>, accessed 24 October 2013

سلوفينيا

المصادر القانونية

Zakon o volitvah v državni zbor (uradno prečiščeno besedilo) [National Assembly Elections Act, official consolidated text] no. 109/2006 of 23 October 2006, available at http://www.uradni-list.si/_pdf/2006/Ur/u2006109.pdf#!/u2006109-pdf, accessed 24 November 2013

Zakon o lokalnih volitvah [Local Elections Act], available at http://www.uradni-list.si/1/objava.jsp?urlid=200622&stevilka=843, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Slovenia, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2287_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Slovenia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=200, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Dahlerup, D. and Freidenvall, L. (eds), *Electoral Gender Quota Systems and Their Implementation in Europe* (Brussels: European Parliament, 2008), available at http://www.europarl.europa.eu/document/activities/cont/200903/20090310ATT51390/20090310ATT51390EN.pdf, accessed 24 November 2013

الصومال

المصادر القانونية

Transitional Federal Charter of the Somali Republic, 2004, available at http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---ilo_aids/documents/legaldocument/wcms_127637.pdf, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Somalia, House of the People', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2380_E.htm, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

'Somali National Consultative Constitutional Conference, 21–23 December 2011, Garowe, Puntland, Somalia', available at http://unpos.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=HGL2Wx5OstE%3D&tabid=9705&language=en-US, accessed 24 October 2013

جنوب أفريقيا

المصادر القانونية

Local Government Municipal Structures Act, no. 117 of 1998, available at http://www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=70652, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'South Africa, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2291_E.htm, accessed 24 October 2013

 $International\ IDEA,\ Voter\ Turnout\ Database,\ 'South\ Africa',\ available\ at\ <http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=ZA>,\ accessed\ 24\ October\ 2013$

Gender Links, SADC Gender Protocol 2011 Barometer, available at http://www.genderlinks.org.za/article/ sadc-gender-protocol-2011-barometer-2011-08-05>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

African National Congress (ANC) Constitution, as amended and adopted at the 52nd ANC National Conference, December 2007, available at http://www.anc.org.za/docs/discus/2007/constit_amend.pdf, accessed 24 October 2013

Myakayaka-Manzini, Mavivi, 'Political Party Quotas in South Africa', in J. Ballington (ed.), The Implementation of Quotas: African Experiences, Quota Report Series no. 3 (Stockholm: International IDEA, 2003), available at http://www.quotaproject.org/CS/CS South Africa Manzini-final2-6-2004.pdf>, accessed 24 October 2013

Women's Net, 'South Africa: Women's Representation Quotas', March 2008, available at http://www.womensnet. org.za/sites/www.womensnet.org.za/files/conferences/resources/Ouotas.pdf>, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Transitional Constitution of the Republic of South Sudan 2011, available at http://planipolis.iiep.unesco. org/upload/South%20Sudan/South%20Sudan_Transitional_constitution_2011.pdf>, accessed 24 October 2013

National Elections Act, no. 39 of 2012, available at http://www.necsouthsudan.org/sites/default/files/ resources/National%20Elections%20Act%2C%202012.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'South Sudan, National Legislative Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2390.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'South Sudan', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=SS>, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Ley orgánica 5/1985, del Régimen Electoral General, 2011 [Organic Law no. 5/1985 of 2011 on general elections], available at elections], available at http://www.juntaelectoralcentral.es/jelect/normativa/LOREG 08-09-2011.pdf>, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Spain, Congress of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2293_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Spain', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=72>, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Interim National Constitution of the Republic of the Sudan, 2005, available at http://nec.org.sd/en/wp- content/uploads/sites/2/2013/09/Sudan-constitution.pdf>, accessed 24 October 2013

National Elections Act, no. XI of 2008, available at http://nec.org.sd/en/wp-content/uploads/sites/2/2013/09/THE-NATIONAL-ELECTIONS-ACT-2008.pdf, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Sudan, National Assembly, available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2297_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Sudan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=SD, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Constitution of the Kingdom of Swaziland Act 2005, available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/SZ/CONSTITUTION%20OF%20THE%20KINGDOM%20OF%20SWAZILAND%202005.pdf, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Swaziland, House of Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2301_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Swaziland', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=211, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

SADC Gender Protocol 2012 Barometer, Gender Links, available at http://www.genderlinks.org.za/article/sadc-gender-protocol-2012-barometer----swaziland-2013-01-18, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Constitution of the United Republic of Tanzania, available at http://www.judiciary.go.tz/downloads/constitution.pdf, accessed 24 October 2013

National Elections Act (Cap. 343), available at http://www.unisa.ac.za/contents/faculties/law/docs/National_Elections_Act-.pdf, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Tanzania, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline/reports/2337_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Tanzania', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=TZ, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Gender Links, SADC Gender Protocol 2011 Barometer, available at http://www.genderlinks.org.za/article/sadc-gender-protocol-2011-barometer-2011-08-05, accessed 24 October 2013

 $Commonwealth\ Local\ Government\ Forum,\ 'The\ Local\ Government\ System\ in\ Tanzania'\ (no\ date),\ available\ at\ <http://www.clgf.org.uk/userfiles/1/files/Tanzania%20local%20government%20profile%202011-12.\ pdf>,\ accessed\ 24\ October\ 2013$



المصادر القانونية

Constituição da República Democrática de Timor-Leste em 2002 [Constitution of the Democratic Republic of Timor-Leste 2002], available at http://www.jornal.gov.tl/public/docs/ConstituicaoRDTL Portugues. pdf>, accessed 24 November 2013

Lei no 7/2011 de 22 de Junho Segunda Alteração à Lei no 6/2006, de 28 de Dezembro (Lei eleitoral para o Parlamento Nacional) [Law no. 7/2011 of 22 June 2011 amending Law no. 6/2006 of 28 December 2006 on Elections to the National Parliament], available at http://www.jornal.gov.tl/public/docs/2011/serie_1/ serie1_no23.pdf>, accessed 24 November 2013

Lei no 2/2004 de 18 de Fevereiro sobre eleição dos Chefes de Suco e dos Conselhos de Suco [Law no. 2/2004 of 18 February 2004 on elections of municipal chiefs and municipal councils], available at , accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Timor-Leste, National Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2369 E.htm>, accessed 24 November

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Timor-Leste', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=TL>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Ballington, J. and Dahlerup, D., 'Gender Quotas in Post-conflict States: East Timor, Afghanistan and Iraq', in D. Dahlerup (ed.), Women, Quotas and Politics (New York: Routledge, 2006)

توغو

المصادر القانونية

Loi no 2012-002 du 29 mai 2012 portant Code Électoral [Law no. 2012-002 of 29 May 2012 on the Electoral Code], available at http://www.ceni-tg.org/wp-content/uploads/2013/04/Code%20Electoral.pdf, accessed 24 October 2013

Loi no 2013-004 du 15 février 2013 portant modification de la loi no 2012-002 du 29 mai 2012 portant Code Électoral [Law no. 2013-004 of 15 February 2013 amending Law no. 2012-002 of 29 May 2012 on the Electoral Code], available at http://www.ceni-tg.org/wp-content/uploads/2013/06/Loi-2013-004-modifiant-le- Code-Electoral.pdf>, accessed 24 October 2013

Loi organique du 18 juin 2012 fixant le nombre de députés à l'Assemblée Nationale, les conditions d'éligibilité, le régime des incompatibilités et les conditions dans lesquelles il est pourvu aux sièges vacants [Organic Law of 18 June 2012 fixing the number of members of the National Assembly, the eligibility criteria and the incompatibilities], available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/TG/togo-organic- law-of-18-06-2012-fixing-the-number/view>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Togo, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2315 E.htm>, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Togo', available at http://www.idea.int/vt/countryview. cfm?id=215>, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

Loi du 5 juin 2013 portant financement public des partis politiques et des campagnes électorales [Law

on political party and electoral campaign funding, adopted on 5 June 2013], available at http://www.lomeinfos.com/politique/304-financement-des-partis-politiques, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Decree Law no. 35 on the Election of the National Constituent Assembly, 10 May 2011, available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/TN/tunisia-decree-no.-35-dated-10-may-on-the-election, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Tunisia, Chamber of Deputies', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2321_E.htm, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Tunisia', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=TN, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Council of Europe Parliamentary Assembly, 'Report: The Situation in Tunisia', 1 June 2011, available at http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/X2H-Xref-ViewPDF.asp?FileID=12980&lang=en, accessed 4 December 2013



المصادر القانونية

Constitution of the Republic of Uganda, 1995 (as amended to 2006), available at http://www.ec.or.ug/docs/Constitution.pdf, accessed 24 October 2013

Parliamentary Elections Act, 2005, available at http://aceproject.org/ero-en/regions/africa/UG/uganda-parliamentary-elections-act-2005/view, accessed 24 October 2013

Local Government Act, 1997, available at http://opm.go.ug/assets/media/resources/236/LOCAL%20 GOVERMENTS%20ACT.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Uganda, Parliament', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2329_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Uganda', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=UG, accessed 24 October 2013



المصادر القانونية

Ley no. 18.476, Órganos electivos nacionales y departamentales y de dirección de los partidos políticos, 2009 [Law no. 18.476 on elected bodies (national and departmental) and the management of political parties, 2009], available at http://www.parlamento.gub.uy/leyes/AccesoTextoLey.asp?Ley=18476&Anchor, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Uruguay, House of Representatives', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2341 E.htm>, accessed 11 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Uruguay', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?CountryCode=UY>, accessed 11 October 2013

مصادر أخرى

Johnson, N., 'Uruguay - Situación y buenas prácticas de promoción de una mayor participación femenina en la política' [Uruguay: The situation and good practices promoting greater female participation in politics], in B. Llanos and K. Sample (eds), Del dicho al hecho: manual de buenas practicas para la participación de mujeres en los partidos políticos latinoamericanos [From words to action: best practices for women's participation in Latin American political parties] (Stockholm: International IDEA, 2008), available at , accessed 11 October 2013

أوز بكستان

المصادر القانونية

Law on Elections of the Oliy Majlis of the Republic of Uzbekistan, as amended in 2009, available at http:// www.venice.coe.int/webforms/documents/CDL-REF(2012)043.aspx>, accessed 24 November 2013

Law of the Republic of Uzbekistan about Elections to Regional, District and City Council of Deputies, as amended 2012, available at http://www.legislationline.org/documents/action/popup/id/6969, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Uzbekistan, Legislative Chamber', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2343 E.htm>, accessed 24 November 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Uzbekistan', available at http://www.idea.int/vt/ countryview.cfm?id=233>, accessed 24 November 2013

فانواتو

مصادر أخرى

Radio New Zealand International, 'Vanuatu Creates Reserved Seats for Women on Municipal Councils', 30 August 2013, available at http://www.rnzi.com/pages/news.php?op=read&id=78709>, accessed 24 November 2013

'Reserved Seats for Women Approved', Vanuatu Daily Post, 31 August 2013, available at < http://www. dailypost.vu/content/reserved-seats-women-approved >, accessed 24 November 2013

زمىاىوى

المصادر القانونية

Constitution of Zimbabwe Amendment (no. 20) Act, 2013, available at http://www.parlzim.gov.zw/ attachments/article/56/constitution.pdf>, accessed 24 October 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

Inter-Parliamentary Union, PARLINE Database on National Parliaments, 'Zimbabwe, National Assembly', available at http://www.ipu.org/parline-e/reports/2361_E.htm, accessed 24 October 2013

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Zimbabwe', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=ZW, accessed 24 October 2013

مصادر أخرى

International Foundation for Electoral Systems, 'Elections in Zimbabwe, July 31 General Elections: Frequently Asked Questions', available at http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/White%20 PaperReport/2013/Elections-in-Zimbabwe-July-31-General-Elections.pdf>, accessed 24 October 2013

الأقاليم كوسوفو

المصادر القانونية

Constitution of the Republic of Kosovo, 2008, available at http://www.kuvendikosoves.org/common/docs/Constitution1%20of%20the%20Republic%20of%20Kosovo.pdf, accessed 24 November 2013

Republic of Kosovo, Law on Local Elections, 2008, available at http://www.kuvendikosoves.org/common/docs/ligjet/2008_03-L072_en.pdf

Republic of Kosovo, Law on General Elections, 2008, available at http://www.kuvendikosoves.org/common/docs/ligjet/2008_03-L073_en.pdf, accessed 24 November 2013

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Kosovo', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=123, accessed 24 November 2013



المصادر القانونية

Constitution of the Republic of China (amended 2005), available at http://english.president.gov.tw/ Default.aspx?tabid=434>, accessed 24 November 2013

National Election Law, available at http://law.moj.gov.tw/Eng/LawClass/LawAll.aspx?PCode=D0020010, accessed 24 November 2013

Local Election Law, available at http://db.lawbank.com.tw/Eng/FLAW/FLAWDAT01. asp?lsid=FL001120>, accessed 24 November 2013

 $\label{lem:central} Commission, `Legislative Yuan Elections', available at http://engweb.cec.gov.tw/files/11-1030-4422-1.php, accessed 24 November 2013$

قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية

International IDEA, Voter Turnout Database, 'Taiwan', available at http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=TW>, accessed 24 November 2013

مصادر أخرى

Matland, R. E., 'Electoral Quotas: Frequency and Effectiveness', in D. Dahlerup (ed.), Women, Quotas and Politics (New York: Routledge, 2006)

نبذة عن المؤسسات الشريكة

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للدعقراطية والانتخابات هي منظمة حكومية دولية تدعم الدعقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وهدف المؤسسة هو تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية. وتضطلع المؤسسة بدور المحفز لبناء الديمقراطية، من خلال توفير مصادر المعرفة ومقترحات السياسات، أو عن طريق دعم الإصلاحات الدعمقراطية استجابة لطلبات وطنية خاصة. وتعمل المؤسسة مع صانعي السياسات والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المنخرطة في مجال بناء الديمقراطية. وتعتبر المجالات الرئيسية التي تتركز فيها خبرة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي: العمليات الانتخابية والأحزاب السياسية وعمليات بناء الدساتير والديمقراطية وتقييم التطور الديمقراطي. والموضوعات الرئيسية الشاملة التي يتناولها هذا العمل هي: الديمقراطية وقضايا النوع، الديمقراطية والتنوع، والديمقراطية والصراع والأمن. وتمارس المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عملها في جميع أنحاء العالم، ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم بالسويد ولها مكاتب في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وتأخذ جميع الدول الأعضاء في المؤسسة بالنظام الديمقراطي، وتقدم الدعم السياسي والمالي لعمل المؤسسة. وهذه الدول هي: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، بربادوس، بتسوانا، البرتغال، بلجيكا، بيرو، جمهورية الدومينيكان، جنوب أفريقيا، الداغرك، كابو فيردي، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، الفلبين، فنلندا، كندا، كوستاريكا، المكسيك، منغوليا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، الهند، وهولندا. وتتمتع اليابان بصفة مراقب. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤسسة على الرابط التالي:

<http://www.idea.int>

الاتحاد البرلمانى الدولى

أُنشئ الاتحاد في عام ١٨٨٩، وهو منظمة عالمية تضم ١٦٣ برلماناً وتقوم بدور محفل عالمي للحوار والتعاون والعمل البرلماني. ويعمل الاتحاد على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم في القيام بواجباتهم.

ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي على تيسير النقاش والحوار والتعاون البرلماني السياسي، كما يدعم الديمقراطية وسيادة القانون ويتصدى للدفاع عنهما. ويعمل الاتحاد على وضع المعايير، نشر المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، والمساعدة على بناء القدرات والكفاءات البرلمانية. ويدافع الاتحاد أيضاً عن حقوق الإنسان فيما يخصُّ أعضاء البرلمانات، ويدعم احترام القيم والأعراف والمبادئ العالمية. ويعمل الاتحاد على تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء والأقليات والسكان الأصليين في الحياة السياسية والعامة. ويساعد البرلمانات على مواكبة جدول الأعمال الدولي الآخذ في النمو، وعلى المساهمة ببعد برلماني في عمل الأمم المتحدة والمنظمات الشبيهة المتعددة الأطراف. وباختصار، فإنَّ الاتحاد البرلماني الدولي يسعى إلى تحسين أوضاع البرلمانات وتعزيز النظم الديمقراطية. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الاتحاد على الرابط التالى:

<http://www.ipu.org>

جامعة ستوكهولم

تتميز جامعة ستوكهولم، منذ إنشائها في عام ١٨٧٨، بالانفتاح والابتكار؛ وهي جامعة حديثة ذات بيئة متعددة الثقافات، وتُعد واحدة من أفضل ١٠٠ مؤسسة للتعليم العالي على مستوى العالم، حيث ينشط في أروقتها ما يزيد عن ٦٠,٠٠٠ طالب و٥,٠٠٠ من أعضاء هيئة التدريس في مجالات العلوم والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

وتحقِّق أنشطة التعليم والبحث التي تضطلع بها جامعة ستوكهولم الكثير؛ إذ إنَّ الجامعة تساهم في التغيير الفردي والاجتماعي عبر التعليم العالي الجودة والبحوث المتميزة، ويساهم باحثوها في صنع القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، كما يشاركون في لجان جائزة نوبل وهيئات الخبرة الدولية. وقد كانت الجامعة من بين أول الجامعات في السويد التي أنشأت برنامجاً لدراسات المرأة/النوع الاجتماعي وعيَّنت عضوات بهيئات التدريس في هذا المجال. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الجامعة على الرابط التالي:

<http://www.su.se/english>

يقدّم كتاب أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي لمحة عامة للاتجاهات والتحدّيات الراهنة في مجال أنظمة الحصص المخصَّصة على أساس النوع الاجتّماعي حول العالم. يشمل الكتاب ملفات ٨٥ بلداً ومنطقة مع وصف مفصّل لأنظمة الحصص الانتخابية المستخدمة فيها. يهدف الأطلس - مثله في ذلك مثل قاعدة البيانات المُستمَد منها، وهي قاعدة البيانات العالمية لحصص النساء (www.quotaproject.org)، إلى تزويد مناصري حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وكذلك العاملين في مجال الانتخابات، مورد موحّد ومتاح بسهولة ويُسر حول حصص مخصصة على أساس النوع الاجتماعي.

"وآمل أن يزوِّد هذا الإصدار المشترك بن المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات وجامعة ستوكهولم والاتحاد البرلماني الدولي صانعي السياسات والناشطين ممارسات وخبرات مقارنة، تساعدهم على توجيه النظم والقوانين الانتخابية والحزبية في بلادهم صوب التمكين السياسي للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين معناها الأشمل في الحياة العامة".

من التقديم بقلم:

مارغوت فالستروم

رئيسة المجلس الاستشاري للمؤسسة الدولية للدعقراطية والانتخابات



International Institute for Democracy and Electoral Assistance

(International IDEA) Strömsborg, SE-103 34, Stockholm Sweden Tel: +46 8 698 37 00

fax: +46 8 20 24 22 info@idea.int www.idea.int



Inter-Parliamentary Union

5, Chemin du Pommier Case postale 330 CH-1218 Le Grand-Saconnex, Geneva Switzerland Phone: +41 22 919 41 50

Fax: +41 22 919 41 60 postbox@ipu.org

www.ipu.org



Stockholm University Dept. of Political Science

Universitetsvägen 10 F 10691 Stockholm Sweden

Tel: +46 8 16 20 00 Fax: +46 (0)8163866 universitetet@su.se http://www.su.se